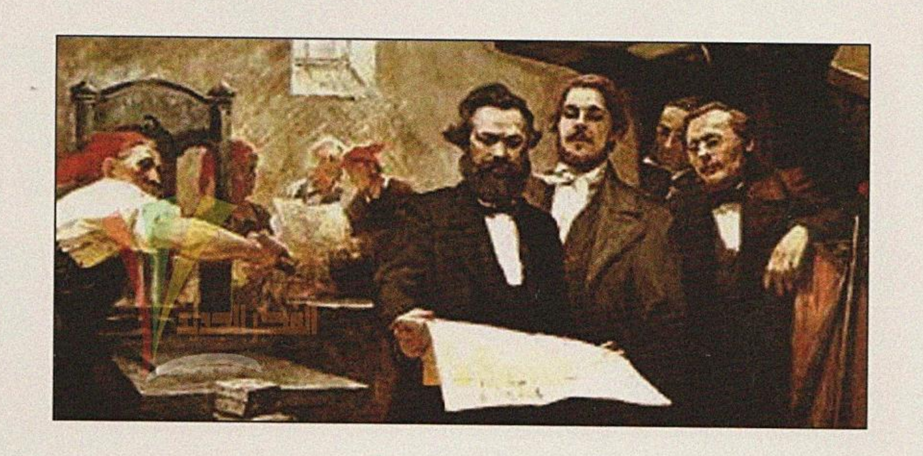
ماركس - إنجلز

البيان الشيوعي

في أول ترجمة غير مزوّرة



ترجمه وقارنه عن الألمانية وعلّق بقاموس
ماركسي على كلماته النظرية والتاريخية

العفيف الأخضر

منشورات الجمل

مارکس ـ انجلز: البيان الشيوعي

ماركس ـ إنجلز

البيان الشيوعي

في أول ترجمة غير مزوّرة

ترجمه وقارنه عن الألمانية وعلّق بقاموس
ماركسي على كلماته النظرية والتاريخية

العفيف الأخضر

منشورات الجمل

ولد العفيف الأخضر في عائلة فلاحين فقراء في شمال شرق تونس سنة ١٩٣٤. والتحق بجامعة «الزيتونة» الدينية («أزهر تونس»)، ثم بكلية الحقوق. ومارس مهنة المحاماة بين ١٩٥٧ و١٩٦١، ثم تخلّى عن هذه المهنة وسافر إلى باريس في ١٩٦١، قبل أن يلتحق، مع يساريين آخرين، بنظام الرئيس أحمد بن بلا غداة إستقلال الجزائر. وانتقل إلى الشرق الأوسط في العام ١٩٦٥، وتنقّل بين عمّان وبيروت حيث طبع أهم كتبه التي كان محورها «نقد الفكر الإسلامي التقليدي». غادر العفيف الأخضر بيروت محزوناً بعد اندلاع الحرب الأهلية، وبعد أن صدم أصدقاءه اليساريين بموقفه الرافض لهذه الحرب، والرافض لكل مبرّراتها «التقدمية». فقد هاله أن اليسار اللبناني لم يدرك أنه كان يسهم، بدون وعي، في تحطيم الحصن الوحيد للحرية في العالم العربي «الغبي والمستبدّ». عاش في باريس منذ ١٩٧٩، ويكتب لصحيفة عربية، ويحاضر أحياناً في القاهرة أو يشارك في نقاشات تلفزيونية في محطات فضائية عربية، وتوفي فيها ٢٠١٣. من كتب **العفيف الأخضر: التنظيم الحديث**، دار الطليعة، ١٩٧٢؛ **الموقف من الدين**، دار الطليعة، ١٩٧٣. صدر له عن منشورات الجمل: **إصلاح الإسلام: بدراسته وتدريسه بعلوم الأديان**، ٢٠١٤؛ **من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ**، ٢٠١٤؛ **إصلاح العربية**، ٢٠١٤؛ **رسائل تونسية**، ٢٠١٤.

ماركس ـ إنجلز: **البيان الشيوعي**، الطبعة الأولى
ترجمه وقارنه عن الألمانية: **العفيف الأخضر**

تلفون وفاكس: ٣٥٣٣٠٤ ١ ٠٠٩٦١
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ ـ بيروت ـ لبنان

Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

لماذا هذه الترجمة الجديدة؟

في كتاب العائلة المقدسة، الذي وطأته، وبأي فظاظة!، حوافر الترجمة العربية، ندّد ماركس بخيانة ترجمة النقد النقدي أي ادجار باور لكتاب الفوضوي برودون: **ما هي الملكية؟** مستعرضاً الفقرات المغدورة في ترجمة النقد معقباً عليها بكشف الدوافع الأيديولوجية التي كانت وراء تزوير ادجار لكتاب برودون مثبتاً حيال كل فقرة مزورة النص الأصلي ثم الترجمة كما ينبغي لها أن تكون. وعلى امتداد ٣٥ صفحة وقف ماركس، وقوف شحيح ضاع في التُّرْب خاتمه، عند كل تزوير قصدي وعند كل خطأ ناشئ عن جهل اللغة والنحو الفرنسيين، وهاكم نماذج قليلة من شجب ماركس لترجمة باور:

«(. . .) كابد كتاب برودون هجوماً مزدوجاً من قِبل السيد ادجار: هجوماً ضمنياً بالترجمة التي تفرد بها وهجوماً علنياً بالملاحظات الهامشية النقدية. وسنرى أن السيد ادجار أشد تخريباً عندما يترجم منه عندما يعلق:

الترجمة الفريدة[١] رقم ١

«لا أريد، على حد قول برودون الترجمة النقدية، تقديم مذهب

---

(١) فريدة ـ *Caractérisante* ـ أي المترجمة على نحو فريد في بابه.

للنظام الجديد؛ لا أريد سوى القضاء على الامتيازات وإلغاء الاستعباد. . . العدالة ولا شيء غير العدالة، ذلك هو كل ما أفكِّر فيه».

يقتصر برودون المتفرد على الإرادة والفكر، لأن «الاستعداد الجيد» و«الفكر» غير العلمي صفتان تنفرد بهما البروليتاريا[٢] غير ـ النقدية. فبرودون المتفرد يتخذ موقفاً متواضعاً جديراً بالبروليتاريا، ويخضع ما يريده إلى ما لا يريده. ولا يبلغ به الادعاء حد اعترافه تقديم مذهب للنظام الجديد، إنه يريد أقل من ذلك، بل إنه لا يريد شيئاً على الإطلاق، سوى إلغاء الامتيازات، إلخ، فضلاً عن هذا الإخضاع النقدي للإرادة التي يمتلكها، للإرادة التي يفتقدها، فإن كلمته الأولى تتفرد على الفور بانعدام فريد للنظام الجديد، سيقول لنا الآن ماذا يريد أن يقدم، سواء أكان القديم المنهجي أو الجديد غير المنهجي. لكن برودون المتفرد الذي لا يريد تقديم مذهب للنظام الجديد، هل يريد يا ترى القضاء على الامتيازات؟ كلا، إنه يتمنى ذلك.

قال برودون الحقيقي: «أنا لا أبتدع مذهباً، إنما أطالب بإنهاء الامتيازات إلخ»، وبعبارة أخرى، يعلن برودون الحقيقي بأنه لا يسعى وراء أهداف تنبع من علم مجرد ما، وإنما يقدم للمجتمع مطالب تنبع من الممارسة المباشرة. ومطلبه الذي يطالب به ليس تعسفياً. بل إنه يجد في استنتاج برودون بواعثه ومبرراته، إنه خلاصة هذا الاستنتاج لأن: «العدالة ولا شيء غير العدالة، تلك هي خلاصة استنتاجي».
يجد برودون المتفرد نفسه في حرج شديد من جملته: «عدالة، لا شيء

(٢) يشير ماركس بـ La masse إلى البروليتاريا الفرنسية. . . أما عربياً فقد ترجمت أحياناً بالكثافة!!

غير العدالة، ذلك هو كل ما أفكِّر فيه» طالما هو يفكر في أشياء كثيرة أخرى. فهو مثلاً. يفكر، هذا إذا صدقنا السيد ادجار، في أن الفلسفة لم تكن عملية بما فيه الكفاية، يفكِّر في دحض شارل كونت إلخ.

يتساءل برودون النقدي [برودون ترجمة ادجار الفريدة]:

«ترى هل قدر على الإنسان إذن بأن يكون على الدوام شقياً؟» أي أنه يتساءل عما إذا كان الشقاء هو قدر الإنسان الأخلاقي. أما برودون الحقيقي فهو فرنسي سطحي يتساءل عما إذا كان الشقاء ضرورة مادية، واجباً لا مفر منه «هل يجب على الإنسان أن يكون أبداً شقياً؟».

يقول برودون البروليتاريا:

«لا داعي لأن أقف عند التفاسير الحاسمة لدى دعاة الإصلاحات، فهؤلاء يتهمون جبن السلطة وعجزها بالتسبب في البؤس العام، وأولئك يتهمون المتآمرين والفتن، وآخرون يتهمون الجهل والفساد العامين» إلخ.

لأن تعبير الحاسمة à toute fin هو تعبير مقيت تفوح منه رائحته البروليتارية وليس له وجود في القواميس الألمانية المخصصة للبروليتاريا، فإن برودون النقدي حذف بطبيعة الحال هذا الوصف الدقيق لـ «التفاسير» وهذا التعبير مأخوذ من فقه القضاء الفرنسي البروليتاري، **والتفاسير الحاسمة** هي التي تقطع الطريق على أي اعتراض. يهاجم برودون النقدي **الإصلاحيين**، وهم حزب اشتراكي فرنسي، في حين أن برودون البروليتاريا يهاجم دعاة الإصلاحات، يوجد لدى برودون البروليتاريا أصناف شتى من دعاة الإصلاحات: هؤلاء يقولون كذا وأولئك يقولون مذا وآخرون يقولون شيئاً آخر. أما لدى برودون النقدي فنفس الإصلاحيين هم الذين «يتهمون تارة جبن السلطة... وتارة المتآمرين.. وتارة أخرى...»، وهو ما يبرهن في

جميع الأحوال على تقلُّبهم المضحك. يتحدث برودون الحقيقي، المتمسك بممارسة البروليتاريا الفرنسية، عن **المتآمرين والفتن**، أي المتآمرين أولاً ثم الفتن التي هي ثمرة نشاطهم. أما برودون النقدي، الذي وضع جميع طبقات الإصلاحيين في كيس واحد، فقد وضع بالعكس تصنيفاً للعصاة ويقول بالتالي: «المتآمرون ومثيرو الفتن». يتحدث برودون البروليتاريا عن «الجهل» و«الفساد العام»، أما برودون النقدي فيمسخ **الجهل** إلى حماقة و«الفساد» إلى «فجور»، وينتهي كناقد نقدي، إلى جعل الحماقة **عامة**. إنه هو نفسه يقدم لنا توّاً مثالاً على هذه الحماقة بكتابته كلمة **عامة** بصيغة المفرد بدلاً من كتابتها بصيغة المثنى. فقد كتب: «الجهل والفساد العام بدلاً من «الجهل والفساد العامين» طبقاً للنحو غير ـ النقدي الفرنسي...».

لو حاسبنا مترجمي بيان ماركس وإنجلز بهذا القدر من الدقة الذي طالب به ماركس لترجمة **ما هي الملكية**؟ لبرودون لاكتفينا في هذا التقديم بجملة قصيرة عرض حروفها السماوات والأرض: **أحرقوا هذه الترجمة!**

لن يختلف الأمر حتى لو استكثرنا هذه الدقة الماركسيانية في الترجمة. وتقمصنا دور محامي الشيطان لنلتمس لجناة الترجمة العربية جميع ظروف التخفيف الممكنة والمتخيلة آخذين بعين الاعتبار واقعنا الثقافي المسلول حيث تطغى همجية ثقافية لا تصدق تحاول طلائعها عبثاً أن تمس بأطراف الأصابع مؤخرة الموضات الفكرية السمجة المنتقاة عشوائياً من المشهد الثقافي البورجوازي والبيروقراطي الحديث، وحيث ما زالت النظرية الماركسية غير المزورة محاصرة من أمام بفضلات وموضات الفكر الرأسمالي الحديث ومطاردة من خلف بروث التراث المحنط في دهاليز لم يتسلل إليها نور الشمس بعد،

وحيث ـ بالتالي ـ لا يمكن لهذه النظرية أن «تحظى» بتأشيرة دخول إلى السوق الثقافي إلا إذا مددها نفر من المترجمين الجلادين على سرير الثقافة السائدة الحديدي وقصقصوا أوصالها وقضقضوا عظامها حتى تستوي مسخاً ثقافياً يتعرفون فيه على أنفسهم ويكسبون به قوت يومهم؛ وهل يمكن لترجمة الماركسية ترجمة تجارية ومغرضة إيديولوجيا، إذن مرصودة أساساً لتلبية حاجات مثل هذا السوق الثقافي الكريه، إلا أن تكون طيناً تراكم فوق طين؟؟! ومن الطبيعي، والحال تلك، أن لا يكون بين العشرات من المتكسبين بترجمة ماركس وإنجلز مترجم ماركسي واحد. أقول حتى لو أخذنا ظروف «التخفيف» بألف عين اعتبار فإننا مع ذلك لن نستطيع إلا أن نقول بصوت عال: أحرقوا ترجمات البيان الثلاث المتداولة حرقاً. لأنها لم تكتفِ بقصقصة أوصاله ولا حتى بقضقضة عظامه بل دقت عنقه بسيف سلطان مملوكي غبي ومستبد فأحالته إلى جثة هامدة متصالحة مع كل عفن البيروقراطية الصغيرة الشرقية.

المترجم البيروقراطي الصغير الشرقي على دين مليكه المستبد، الذي يضيق ذرعاً بالرعية التي ترتكب جريمة التفكير المستقل عن أوامره ونواهيه لذلك تراه هو الآخر، في مملكة الترجمة، يضيق ذرعاً بالآراء الثورية التي تعارض، بداهة، أوهامه الأيديولوجية الراسخة. وكمليكه الباغي، لا يجد المترجم الباغي لحظة من وقته الثمين يضيعها في محاكمة ديمقراطية ـ بمقدمة أو بهامش ـ لماركس وإنجلز المنكودي الحظ عندنا، فيمكّنهما من الحق ـ البورجوازي الغربي والحق يقال ـ في الإفصاح بلسان عربي مبين عن مكنون فكرهما، ولا بأس أن يتولى هو الادعاء عليهما بما شاء وشاء له التخلف. وهكذا يجد القارئ نفسه أمام شخصين حقيقيين: مؤلف يتقدم منه بكل فكره

ومترجم ينقل له بأمانة هذا الفكر منقوداً. بدلاً من هذه المحاكمة الديمقراطية الغربية عن تقاليدنا السياسية والفكرية والمتعبة يلجأ المتكسبون بترجمة ماركس وإنجلز عادة لطريقة مألوفة في تاريخنا وسهلة تفتقت عنها عبقرية الاستبداد لدى محمد بن قايتباي، أحد سلاطين المماليك، عندما أرغم سنة ١٤٩٧ أحد المتهمين بأن يصبح جلاد نفسه: فيقطع يده اليسرى ورجله اليمنى بيده اليمنى بحضرة هذا السلطان الذي كان يرعبه أن يجد نفسه لا في مواجهة نسخة بل في مواجهة فرد حقيقي، ولا يهدأ له روع إلا إذا مسخ هذا الفرد الحقيقي إلى فرد آخر مزور، معاد لهذا الفرد الحقيقي. أي إلا إذا مسخه إلى شخصه.

بهذه الطريقة السلطانية تصرف سلاطين الترجمة العربية مع ماركس وإنجلز في البيان ـ وفي غير البيان طبعاً ـ.

نظراً لاستحالة تقديم قائمة حصرية بكمية التزوير والتشويه التي أودت بحياة البيان الشيوعي ـ فذلك متروك للقارئ إذا شاء قراءة مقارنة لنصنا بالنص المغدور ـ فلن نقدم إلا مثالاً أو مثالين من كل تزوير، صادر عن قصد خبيث طبعاً، ومن كل تشويه صادر عن جهالة جهلاء ولا تغتفر.

انصب التزوير على ما يثير، في البيان، ذعر البورجوازية الأخلاقي أو يهدد انتزاع ملكيتها غلاباً واغتصاباً أو يحرض الشيوعيين على تغليب مصالح البروليتاريا الأممية على المصالح القومية:

مثلاً يقول ماركس وإنجلز المعرَّبان:

«والآن اسمعوا البورجوازية تصيح من كل جانب: «إنكم أيها الشيوعيون تريدون إشاعة النساء».

ليست امرأة البورجوازي عنده سوى أداة إنتاج، وهو يسمع أن

أدوات الإنتاج يجب أن تكون مشتركة، فيستنتج من ذلك بالطبع أن النساء أنفسهن سوف يسري عليهن ذلك.

ولا يدخل في وهم البورجوازي أن المسألة هي على العكس تماماً وأننا نريد إعطاء المرأة دوراً غير هذا الدور الذي تقوم به الآن كمجرد أدة إنتاج» د. الطليعة ص ١٢٧. د. التقدم ص ٦٣[٣].

إذن تتهم البورجوازية الكردية الشيوعيين بإشاعة النساء. . . فيرد ماركس وإنجلز، حسب رواية سلاطين الترجمة العربية، بأن: «المسألة هي على العكس تماماً». لكن ماركس وإنجلز الحقيقيين قالا بعد ثلاثة أسطر فقط ما يكذب هذه الرواية: «لا يحتاج الشيوعيون لإدخال إشاعة النساء إذ إنها كانت تقريباً دائماً موجودة». هاكم إذن ما كتباه حقاً:

«وفي جوقة يتعالى نباح البورجوازية كلها علينا: أيها الشيوعيون إنكم تريدون إشاعة النساء!

يرى البورجوازي في زوجته مجرد آلة إنتاج. وقد سمع أن أدوات **الإنتاج ستستثمر جماعياً، فاستنتج من ذلك بطبيعة الحال أن النساء سيتقاسمن مع أدوات الإنتاج مصير الإشاعة العامة.** ولم يخطر بباله أن المطلوب هو، تحديداً، **Er ahnt nicht, dass es sich eben darum**

(٣) شذت ترجمة ف. أيوب (دار دمشق) هذه المرة عن التواطؤ مع ترجمتي بكداش (د. التقدم) وزاهي شرفان: (وضاح شرارة) وجورج طرابيشي (دار الطليعة) لكنها أيضاً انفردت عنهما بتشويهات لا تحسد عليها من بينها ـ وليس من بين أخطرها ـ ترجمة Restauration بـ «الإصلاح» ص ٧٧ بدلاً من: الردة الملكية! وترجمة: «أما البروليتاريا الرثة، هذه العفونة المستسلمة لمصيرها *Das lumpenproletariat, diese passive verfaulung, le lumpenproletariat, cette putréfaction passive.*
بـ «هذه الطبقة الخطرة، رعاع المدن الكبرى» ص ١٥٨!. . إلخ، إلخ.

ومترجم ينقل له بأمانة هذا الفكر منقوداً. بدلاً من هذه المحاكمة الديمقراطية الغربية عن تقاليدنا السياسية والفكرية والمتعبة يلجأ المتكسبون بترجمة ماركس وإنجلز عادة لطريقة مألوفة في تاريخنا وسهلة تفتقت عنها عبقرية الاستبداد لدى محمد بن قايتباي، أحد سلاطين المماليك، عندما أرغم سنة ١٤٩٧ أحد المتهمين بأن يصبح جلاد نفسه: فيقطع يده اليسرى ورجله اليمنى بيده اليمنى بحضرة هذا السلطان الذي كان يرعبه أن يجد نفسه لا في مواجهة نسخة بل في مواجهة فرد حقيقي، ولا يهدأ له روع إلا إذا مسخ هذا الفرد الحقيقي إلى فرد آخر مزور، معاد لهذا الفرد الحقيقي. أي إلا إذا مسخه إلى شخصه.

بهذه الطريقة السلطانية تصرف سلاطين الترجمة العربية مع ماركس وإنجلز في البيان ـ وفي غير البيان طبعاً ـ.

نظراً لاستحالة تقديم قائمة حصرية بكمية التزوير والتشويه التي أودت بحياة البيان الشيوعي ـ فذلك متروك للقارئ إذا شاء قراءة مقارنة لنصنا بالنص المغدور ـ فلن نقدم إلا مثالاً أو مثالين من كل تزوير، صادر عن قصد خبيث طبعاً، ومن كل تشويه صادر عن جهالة جهلاء ولا تغتفر.

انصب التزوير على ما يثير، في البيان، ذعر البورجوازية الأخلاقي أو يهدد انتزاع ملكيتها غلاباً واغتصاباً أو يحرض الشيوعيين على تغليب مصالح البروليتاريا الأممية على المصالح القومية:

مثلاً يقول ماركس وإنجلز المعرَّبان:

«والآن اسمعوا البورجوازية تصيح من كل جانب: «إنكم أيها الشيوعيون تريدون إشاعة النساء».

ليست امرأة البورجوازي عنده سوى أداة إنتاج، وهو يسمع أن

أدوات الإنتاج يجب أن تكون مشتركة، فيستنتج من ذلك بالطبع أن النساء أنفسهن سوف يسري عليهن ذلك.

ولا يدخل في وهم البورجوازي أن المسألة هي على العكس تماماً وأننا نريد إعطاء المرأة دوراً غير هذا الدور الذي تقوم به الآن كمجرد أدة إنتاج» د. الطليعة ص ١٢٧. د. التقدم ص ٦٣[٣].

إذن تتهم البورجوازية الكردية الشيوعيين بإشاعة النساء... فيرد ماركس وإنجلز، حسب رواية سلاطين الترجمة العربية، بأن: «المسألة هي على العكس تماماً». لكن ماركس وإنجلز الحقيقيين قالا بعد ثلاثة أسطر فقط ما يكذب هذه الرواية: «لا يحتاج الشيوعيون لإدخال إشاعة النساء إذ إنها كانت تقريباً دائماً موجودة». هاكم إذن ما كتباه حقاً:

«وفي جوقة يتعالى نباح البورجوازية كلها علينا: أيها الشيوعيون إنكم تريدون إشاعة النساء!

يرى البورجوازي في زوجته مجرد آلة إنتاج. وقد سمع أن أدوات الإنتاج ستستثمر جماعياً، فاستنتج من ذلك بطبيعة الحال أن النساء سيتقاسمن مع أدوات الإنتاج مصير الإشاعة العامة. ولم يخطر بباله أن المطلوب هو، تحديداً، Er ahnt nicht, dass es sich eben darum

---

(٣) شذت ترجمة ف. أيوب (دار دمشق) هذه المرة عن التواطؤ مع ترجمتي بكداش (د. التقدم) وزاهي شرفان: (وضاح شرارة) وجورج طرابيشي (دار الطليعة) لكنها أيضاً انفردت عنهما بتشويهات لا تحسد عليها من بينها ـ وليس من بين أخطرها ـ ترجمة Restauration بـ «الإصلاح» ص ٧٧ بدلاً من: الردة الملكية! وترجمة: «أما البروليتاريا الرثة، هذه العفونة المستسلمة لمصيرها *Das lumpenproletariat, diese passive verfaulung, le lumpenproletariat, cette putréfaction passive.*
بـ «هذه الطبقة الخطرة، رعاع المدن الكبرى» ص ١٥٨!.. إلخ، إلخ.

despolique لحرمة حق الملكية ولعلاقات الإنتاج البورجوازية، أي بتدابير تبدو، من الزاوية الاقتصادية، ناقصة ومهزوزة».

لكن هذه التدابير «الناقصة والمهزوزة» في نظر ماركس وإنجلز بدت لنظر السيدين زاهي شرفان(*) بالغة التطرف والفوضوية والهمجية فقررا، بأمر سلطاني ترويضها وتمدينها لتلطيف وقعها على أسماع أبناء طبقتهما من المالكين.. وتحذيراً للعمال من مغبة: «الانتهاك الاستبدادي» لحرمة حق الملكية. كل ذلك طبعاً على لسان ماركس وإنجلز المعرَّبين، أي المحكوم عليهما بأن يقتصا من نفسيهما بنفسيهما على طريقة السلطان محمد بن قايتباي:

«ولن يتحقق ذلك طبعاً في بادئ الأمر إلا بإحداث ثغرات كبيرة في حق التملك لنظام الإنتاج البورجوازي» ص ١٣٠، د. الطليعة.

حقاً يبدو أن السيدين زاهي شرفان ما تكلفا مشقة إعادة نشر البيان الشيوعي في ترجمة «جديدة ومنقحة»، على حدّ تباهيهما، إلا ليضيفا تزويراً جديداً أكثر صفاقة وهمجية لبعض الفقرات الجوهرية التي ساءهما أنها لم تزور أو لم تحرف بما فيه الكفاية في ترجمة دار التقدم التي «نقَّحاها» أي حرّفاها حقاً. مثلاً، نجد أن د. التقدم لم تشوه هذه الفقرة إلا بالنصف إن صح القول:

«... إلا بخرق حق التملك وعلاقات الإنتاج بالشدة والعنف» ص ٦٧٠. أي إنها تحايلت على ترجمة نعت «الاستبدادي» despotique المنفّر... بنعتي «الشدة والعنف» اللذين يجوز الإقدام عليهما حتى في

(*) زاهي شرفان اسم مستعار للانتهازي وضاح شرارة لكنه شمل، في عار تزوير هذه الترجمة، لا في فضيحة تقديمها، التابع ج. الطرابيشي أيضاً. ولهذا استخدمناه هنا في صيغة المثنى.

إطار الشرعية البورجوازية لا استبدادياً. كل ذلك تخفيفاً للصدمة على آذان الطبقات المالكة: «الصديقة... والمعادية للامبريالية».

يقول ماركس وإنجلز الأمميان:

«لا يتميز الشيوعيون عن الأحزاب البروليتارية الأخرى إلا في نقطتين: فهم، من جهة، في مختلف نضالات البروليتاريين القومية يضعون في المقدمة ويغلِّبون المصالح المستقلة عن القومية والمشتركة لكل البروليتاريا...».

أما ماركس وإنجلز القوميان العربيان فقد كتبا، على ذمة السيدين زاهي شرفان:

«في مختلف النضالات القطرية للبروليتاريا يقدم الشيوعيون المصالح التي تتخطى مصالح هذا القطر أو ذاك...».

النضالات القومية استحالت بخفة بهلوان شرقي إلى نضالات قطرية ومصالح البروليتاريا المستقلة عن القومية والمشتركة لكل طبقة البروليتاريا اختزلت، سلطانياً، إلى المصالح التي تتخطى مصالح هذا القطر أو ذلك: قطر أو رأس الخيمة مثلاً!

أما ترجمة بكداش ـ ونسختها الأكثر تشويهاً: ترجمة أيوب ـ فقد اكتفت، مشكورة، بجعل ماركس وإنجلز جاهلين لا يكادان يفرقان بين القومية: الانتماء التاريخي إلى أمة واحدة، والجنسية: العلاقة القانونية التي يرتبط بها مواطن ما بدولة حديثة دون أن يكون بالضرورة منتمياً لقوميتها السائدة. وهكذا قالت على لسانهما:

«في النضالات التي يقوم بها البروليتاريون من مختلف الأمم يضع الشيوعيون في المقدمة ويبرزون المصالح المستقلة عن الجنسية» د. التقدم ص ٥٧. د. دمشق ص ٦٢.

طبعاً أبى بكداش إلا أن يترجم «النضالات القومية» بـ «من مختلف

الأمم». فما أتعس حظ ماركس وإنجلز الضائعين بين حماقتي بكداش والحصري!

مثل آخر: كتب ماركس وإنجلز الحقيقيان:

«وما هو صحيح بصدد الإنتاج المادي لا يقل صحة بخصوص الإنتاج الفكري. فالآثار الفكرية لأمة ما تصبح ملكاً مشتركاً لجميع الأمم. ويغدو قصر النظر والتقوقع القوميان die nationale einseitihgkeit und beschranktheit, l'étroitesse et l'exclusivimes nationaux... مستحيلين أكثر فأكثر».

أما ماركس وإنجلز المعرَّبان، أي المتقوقعان قومياً، فقد شق عليهما أن يعاينا واقعاً عالمياً يفقأ العيون: واقع كون تقدم الحضارة الحديثة بأشيائها المادية والفكرية، جعل ومايزال يجعل كل يوم أكثر: «قصر النظر والتقوقع القوميين مستحيلين أكثر فأكثر»، فقررا ـ على ذمة مترجميهما ـ أن يضربا صفحاً عن كل هذه الهرطقة القومية الثقيلة على سمع سلاطين الترجمة العربية ويستعيضا عنها بجملة مزورة وهيروغليفية:

«ويستحيل أكثر فأكثر على أية أمة أن تحتفظ بأحاديتها وضيق أفقها» (د. الطليعة ص ١١٧). د. التقدم: «محصورة في ضيق أفقها ومكتفية به»، د. دمشق: «بينما الضيق الفكري والانطواء...».

وتبخر «القوميان» مع البخور...!

هذه أمثلة نموذجية من التزوير المغرض، أما لو شئنا محاكمة سلاطين الترجمة العربية على الجمل الهيروغليفية وخاصة على جهلهم الفادح للضروري من اللغة التي يترجمون منها واللغة التي يترجمون إليها، على غرار محاسبة ماركس لادجار باور على جهله للنحو الفرنسي، فإن هذه المقدمة تصبح بحجم البيان ذاته. ودونكم هذه

الأمثلة النموذجية القليلة من عشرات التشويهات الجهلوتية التي تغطي ترجمات البيان البائسة من ألفها إلى يائها. خذوا مثلاً:

«وهكذا فإن البروليتاريا تُجنَّد من جميع فئات السكان».

ترجمها الجهل بالنحو الفرنسي بـ:

«هكذا تجند البروليتاريا أعضاءها من كل طبقات المجتمع» (د. الطليعة ص ١١٢).

فيا لها من صورة كاريكاتورية لبروليتاريا تجند نفسها! لأن سلاطين الترجمة العربية يجهلون أن se recruter تعني être recruter أي جُنِّد لا جنَّد نفسه. و«تنظيماً كاملاً» ترجمها السيدان شرفان: «تنظيماً معقداً» ص ١٠٢ و«طبقة ثالثة» tièrs état بـ «شعب» ص ١٠٤ (ويحيا لاروس المدرسي!) و«الطبقات» بـ «الفئات» ص ١١٦ و:

«البروليتاريا، التي هي فئة المجتمع السفلي، لا يمكنها أن تقف على قدميها وتنهض إلا إذا نسفت كل البنية الفوقية ganze uberbau, toute la superstructure للفئات التي تشكل المجتمع الرسمي».

شوهها سلاطين الترجمة العربية إلى:

«إن البروليتاريا (. . .) وترتقي اجتماعياً إلا إذا نسفت كل الفئات والمؤسسات المتراكبة التي تؤلف. . .» (د. الطليعة ص ١١٧).

أليس رائعاً أن تترجم البنية الفوقية بالمؤسسات المتراكبة! وأروع منه أن تترجم «كل الطبقات المتراكبة ببعضها فوق بعض» (د. التقدم ص ٥٥، د. دمشق ص ٦٠).

و: **«الشيوعية لا تسلب أحداً القدرة على تملك منتجات اجتماعية، إن ما تسلبه هو فقط القدرة على استبعاد عمل الغير عبر تملك تلك المنتجات».**

لوي عنقها وعكست فأصبحت:

«. . . إنها لا تنزع سوى القدرة على الاستعباد بواسطة تملك عمل الغير» شرفان ص ١٢٤.

طبعاً، «نقَّح» السيدان شرفان أي شوّها هذه الفقرة التي سلمت بقدرة قادر من التشويه في ترجمتي د. التقدم ود. دمشق.

«وهي عندما تدعو البروليتاريين إلى تحقيق نظمها هي واتباع قواعدها والدخول بذلك إلى أورشاليم الجديدة» شرفان ص ١٤٣ ود. دمشق ص ٨٨.

طبعاً، لم يعثر سلاطين الترجمة العربية في قواميس الجيب الفرنسية المخصصة لاستعمالهم عندما يكون لهم متسع من الوقت، على معنى la nouvelle Jérusalem فعرَّبوا أو بالأصح عبرنوا: أورشاليم وترجموا «الجديدة». لكن ماذا يقصدون بأورشاليم الجديدة؟ ذلك سر لا يعلمه إلا الراسخون في علم الحلول السلمية!

ولو كانوا يفقهون قليلاً لترجموا:

«وعندما تدعو الاشتراكية البورجوازية البروليتاريا إلى تحقيق مذاهبها للدخول إلى جنات عدن».

ولكنهم قوم لا يفقهون. . .

أما بعد:

فقد ترجمنا أهم فقرات المقدمات التي رأينا أنها تشكل تتمة نظرية أو تاريخية للبيان. وأهملنا الباقي تفادياً لتكبير الحجم. وجلها متوفر بالعربية على كل حال. وقد ترجمناها عن الفرنسية فقط. أما الفصل ١ من البيان فقد ترجمناه اعتماداً على الترجمات الفرنسية الأربع المتداولة وكلما وجدنا اختلافاً جدياً بينها احتكمنا إلى الأصل الألماني. أما بقية الفصول فقد قارناها كلمة بعد أخرى بالأصل الألماني. وحاولنا ما استطعنا سبيلاً أن تكون ترجمتنا صورة أمينة من الأصل الألماني، لا

صورة من ترجماته الفرنسية التي لا تخلو مجتمعة من بعض الأخطاء والاجتهادات غير الموفقة. ونستطيع الادعاء بأن العمال الثوريين في العالم العربي أصبحوا منذ اليوم يملكون ترجمة للبيان الشيوعي أفضل من الترجمات الفرنسية المتداولة وتضاهي على الأقل الترجمة الإنجليزية التي راجعها إنجلز بنفسه(٤). لكن لا بدَّ من التنبيه إلى أننا حيث لم نقتنع باجتهادات المترجم الإنجليزي أو المترجمين الفرنسيين أثبتنا كثيراً وغالباً الأصل الألماني حيال النص العربي.

يعود عزمنا على ترجمة البيان إلى ١٩٦٩ في الأردن عندما رأينا شباب المقاومة الفلسطينية الثوري يحاول عبثاً ـ في فترة الاستراحة بين عملية وأخرى ـ أن يفك الرموز الهيروغليفية في ترجمتيه المتوفرتين آنذاك: ترجمة دار التقدم وترجمة دار دمشق... لكن واجهتنا صعوبة إيجاد دار يهمها ـ تجارياً بطبيعة الحال ـ نشر ترجمة جديدة للبيان... وفي ١٩٧٢ أخبرني مدير دار الطليعة بأنه ينوي نشر ترجمة «جديدة ومنقحة» للبيان تعاون عليها و. شرارة، وج. طرابيشي الذي أعطاها اللمسات الأخيرة... لكن بعد اطلاعنا المتأخر على هذه الترجمة الأخيرة، التي كانت في الحقيقة الضربة الأخيرة التي سددت إلى قلب البيان ورأسه، انطلقنا من جديد نبحث عن دار نتعاقد معها على نشر البيان الشيوعي في أول ترجمة عربية غير مزورة بعد ١٢٧ عاماً من صدوره و٥٠ عاماً من ظهور أول ترجمة عربية له فكانت دار ابن خلدون...

---

(٤) قارن العامل الصفيف محمد كبة أهم الفقرات التي رأينا ضرورة مقارنتها بالترجمة الإنجليزية. وخلافاً للترجمة الإنجليزية ترجمنا مثلاً: «حملة صيد طراد مقدس» بدلاً من «حلف مقدس» و«وسائل الإنتاج والمواصلات» بدلاً من «وسائل الإنتاج والتبادل» إلخ. (المترجم)

لكن إصدار البيان في أول ترجمة أمينة قدر المستطاع لا يحل إلا نسبياً المصاعب التي كانت دائماً تواجه العامل الثوري، خاصة عندنا، عندما يشرع في قراءة البيان. لأن كلماته النظرية، التي لم تكن في الأصل صعبة، غدت صعبة في ظل هزائم الثورة البروليتارية المتلاحقة حيث تمكّنت الثورة المضادة الظافرة من إفراغها من محتواها لثلم نصلها الثوري، وتحويلها إلى طقوس لفظية لا تؤذي الطبقة الرأسمالية العالمية السائدة. كان لا بدَّ لنا إذن من ردّ الاعتبار لهذه الكلمات بهدف تنظيف سلاح النظرية الثورية في البيان من أكداس الغبار: غبار سنين الثورة العجاف التي شارفت اليوم عالمياً على نهايتها. وكان لا بدَّ لنا بالتالي ـ لتمكين العامل الواعي الذي لا يستطيع عملياً، نظراً لكون آثار ماركس وإنجلز لم يترجم منها إلى العربية إلا القليل والكثير من هذا القليل عاثت فيه أيادي المترجمين الجهلة والمغرضين فساداً، من وضع سلاح البيان في مكانه المناسب من ترسانة أسلحة النظرية الماركسيانية ـ من دليل نظري يجعل ماركس الشامل، من **نقد فلسفة الحق** ١٨٤٣... إلى **رأس المال** ١٨٨٣، يساعد البروليتاريين الثوريين على قراءة البيان قراءة شاملة، نقدية وفعّالة تهدم ذلك البرزخ المقيت بين الفكر والفعل، بين امتلاك سلاح النظرية الثورية واستخدامه لنقد الحياة اليومية الميتة بالسلاح... فكان هذا القاموس الذي يضم إلى كلمات البيان النظرية كلماته التاريخية الصعبة أصلاً على العامل العربي الذي يكاد يجعل كل شيء عن تاريخ هيمنة البورجوازية الغربية الحديثة وتاريخ نقيضها: الحركة البروليتارية الحديثة التي عاصرتها ونقدتها نظرياً وعملياً[٥].

---

(٥) مقدمتنا لـ «التنظيم الشيوعي» ـ دار القدس ـ عن الحركة العمالية ١٨٠٠-١٨٥٢ جزء لا يتجزأ من هذا القاموس.

لم نجد بداً، ونحن نعرض ملامح الإقطاع والبورجوازية في أوروبا، من أن نقدم باقتضاب شديد لوحة تاريخية لملامح «الإقطاع» والبورجوازية في العالم العربي الإسلامي من أقدم عصورهما إلى الآن، وأن نعقد مقارنة تاريخية بين الخصائص الأساسية لهاتين الطبقتين أوروبياً وعربياً. وسيرى البروليتاريون الثوريون أننا وصلنا إلى استنتاجات جديدة كلياً، تنقض راديكاليا الأوهام السائدة حول تحديد طبيعة الطبقات التي سادت العالم العربي منذ ظهور الإسلام وحول إمكانياتها الثورية على تطوير القوى المنتجة... وتنقض تحديداً وهم البيروقراطيين الصغار الذين اكتشفوا مؤخراً ضرورة دراسة نصوص التاريخ العربي ـ لا وقائع صراعاته الطبقية ـ وخلصوا من ذلك إلى نتيجة على قدر عزمهم: أن المسؤول عن عدم قيام بورجوازية عربية من الطراز الأوروبي هو الحركات الثورية التي حاربت دولة المستبد البيروقراطي الأوتوقراطي ودينها وطغيانها، وخاصة منها الإسماعيلية والقرمطية، لأنها أضعفت مركزية الدولة المركزية العزيزة على قلوبهم. وقد برهنا، عبر استنطاق وقائع تاريخنا العنيدة ومن خلال مقارنة تاريخية لطبقاتنا بالطبقات الأوروبية، على أن استمرارية الدولة المركزية أي عدم تلاشيها لحقبة تاريخية كاملة في إقطاع ديناميكي من الطراز الأوروبي هو المسؤول الأول عن استمرارية البورجوازية البيروقراطية الإسلامية وعجزها المزمن عن تحقيق ثورة راديكالية من نوعية ثورات البورجوازية الأوروبية التي جبَّت ما قبلها ونفضت من على كتفيها أعباء تراثها الذي شنقته مع ملوكها.

لا حاجة إلى القول إننا لم نكتب قاموس البيان بأسلوب وهدف أكاديميين، سقيمين بالضرورة. لذلك علقنا ببضعة سطور فقط على بعض الكلمات وببضع صفحات على بعضها الآخر وببضع عشرات

على كلمتي الإقطاع والبورجوازية استجابة لمقتضيات التحريض الثوري، لا لمقتضيات ضرورة التزام المقاييس الأكاديمية في إعداد القواميس التجارية: ١٣١ سطراً لكل من ماركس وجان جويس مثلاً!.

العفيف الأخضر

باريس، يونيو ١٩٧٥

مقدمات البيان

أصل البيان(*)

من مقدمة الطبعة الألمانية الأولى

رابطة الشيوعيين(١) جمعية عمال أممية لم يكن بإمكانها، في شروط ذلك الوقت، إلا أن تكون سرية، وفي المؤتمر المنعقد بلندن في نوفمبر ١٨٤٧ كلفت الموقعين أدناه بكتابة برنامج مفصل للحزب، نظري وعملي، ومرصود للنشر. هذا هو أصل البيان [...].

(*) ومن البديهي أن العناوين الفرعية هي من اختيار المترجم.

(١) كانت رابطة الشيوعيين (١٨٤٧-١٨٥٢) أول تنظيم شيوعي أممي أسهم ماركس وإنجلز بحصة الأسد في تأسيسه وكتبا برنامجه: البيان الشيوعي، وقد كانت قبل أن يدخلاها تسمى رابطة العادلين (١٨٣٦) التي كانت بدورها رابطة المنفيين (١٨٣٤) الثوريين الألمان في باريس، التي كانت بدورها فرعاً لجمعية العائلات التآمرية البلانكية (١٨٣٤). وانضم ماركس وإنجلز للمشاركة في تأسيسها بعد أن قرر خيرة أعضائها لا اختيار اسم جديد وحسب بل وتبنّي مضمون جديد أممي مضاد بإصرار للتآمر الثوري البلانكي البورجوازي الصغير وللاستبداد البيروقراطي المحايث له. ولم يدخلاها إلا لأنها كانت على حد قول إنجلز «ديمقراطية من بابها إلى محرابها»، ولأن البند ٢٥ من قانونها الأساسي الذي صاغه إنجلز ينص صراحة على المبدأ المركزي في تسيير التنظيم الثوري كما يراه ماركس وإنجلز: «ينتخب أعضاء قيادة الدائرة، ولجان الدوائر، اللجنة المركزية لمدة سنة وتجوز إعادة =

رغم التغيُّرات الهائلة التي حدثت في الوضع خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، فإن المبادئ العامة للبيان ما زالت حتى في أيامنا تحتفظ، في خطوطها الكبرى، بكل سدادها. إلا أنه في الإمكان إدخال تعديلات تتعلق بالتفاصيل على هذه الفقرة أو تلك من فقراته.

= انتخابهم وهم قابلون للعزل في كل لحظة من قبل ناخبيهم». حلّ ماركس وإنجلز الرابطة بعد فشل ثورة مارس ١٨٤٨ الألمانية التي تحالفت فيها البورجوازية البروسية، وقد أخافتها ثورة فبراير العمالية الباريسية، من ثورة البروليتاريا الألمانية، مع الإقطاع والتاج، لأنها بورجوازية «مبتوتة الأواصر من التاج والشعب معاً، تزعم أنها تعارض كليهما، مترددة حيال كل واحد من خصومها على انفراد (. . .) منذ البدء كانت ميَّالة لخيانة الشعب، وإلى عقد تسوية مع ممثل متوَّج للمجتمع القديم التي هي جزء منه، لم تفصح عن مصالح المجتمع الجديد ضد المجتمع القديم، بل أفصحت عن مصالح متجددة داخل المجتمع الذي أكل الدهر عليه وشرب. وإذا كانت واقفة على دفة سفينة الثورة، فذلك لا لأن الشعب كان وراءها، بل لأنه كان يدفعها أمامه، وإذا كانت على رأس الثورة فلا لأنها مثَّلت مبادرة الحقبة الاجتماعية الجديدة، بل لأنها مثَّلت استياء الحقبة الاجتماعية القديمة فقط. لقد كانت فئة من الدولة القديمة لم تشق لنفسها بين الصخور طريقاً، بل لقد قذفها زلزال أرضي فوق سطح الدولة الجديدة، حذرة من نفسها وحذرة من الشعب، تشتكي من الفئات العليا وتخشى الفئات الدنيا، أنانية حيال هذه وتلك على السواء، ثورية في نظر المحافظين ومحافظة في نظر الثوريين (. . .) تمتلك الكلمات بدلاً من الأفكار، تخاف من الإعصار العالمي وتستفيد منه، لا تملك من الحزم ذرة (. . .) تساوم حتى مع نفسها، دون مبادرة ودون رسالة كونية، حتى لتكاد تقول إنها عجوز حلَّت به اللعنة، محكوم عليه بأن يفسد اندفاعات الشباب الأولى لشعب يفيض حياة حتى يركعه لمصالحه الهرمة، عمياء، طرشاء، بخراء، حطام حقيقي هكذا وجدت البورجوازية البروسية نفسها عندما أمسكت بزمام الدولة البروسية بعد ثورة مارس». (ماركس). اقرأ بخصوص هذه الثورة كتاب إنجلز الهام: الثورة والثورة المضادة في ألمانيا ـ دار ابن خلدون ـ.

والبيان نفسه يعلن أن التطبيق العملي لهذه المبادئ خاضع دائماً وفي كل مكان للشروط المعطاة تاريخياً. إذن فنحن لا نعلق البتة أهمية خاصة على التدابير الثورية التي اقترحناها في نهاية الفصل الثاني. ولو كان لنا أن نُعيد كتابة هذا المقطع اليوم لكتبناه بشكل مختلف من عدّة نواح. لقد شاخ هذا البرنامج اليوم في بعض نقاطه بتأثير التقدم الضخم الذي أنجزته الصناعة الكبرى خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، والتقدم الموازي الذي أنجزته الطبقة العاملة من حيث تنظيمها في حزب، وأيضاً بتأثير التجارب العملية لثورة نوفمبر(٢) أولاً ثم التجارب العملية الأكثر أهمية التي تركتها كومونة باريس حيث أمسكت البروليتاريا بين يديها، لأول مرة ولمدة شهرين، بالسلطة السياسية. لقد برهنت الكومونة بوجه خاص على «أن الطبقة العاملة لا يمكنها أن تكتفي بمجرد الاستيلاء على جهاز الدولة القائم وتسييره لتحقيق أهدافها الخاصة». (انظر الحرب الأهلية في فرنسا. نداء المجلس العام لجمعية العمال الأممية... حيث طورت هذه الفكرة بشكل أوسع(٣)). وفضلاً عن ذلك فمن البديهي أن توجد بنقد الأدب

---

(٢) المقصود ثورة البروليتاريا الباريسية في نوفمبر ١٨٤٨ «التي أطاحت بالملكية الدستورية عملياً وبسلطة البورجوازية فكرياً فقط» (ماركس)، انظر بخصوصها كراس ماركس الرائع: «الصراعات الطبقية في فرنسا» ـ دار التقدم (وترجمته مليئة أخطاء وتزويراً: فـ «يهود البورصة» يصبحون، بأمر من ستالين «مرابي البورصة» ص ٥٠، وفي صفحة أخرى يستحيل «اليهودي» «صفراً»...)، والذي انتهى فيه إلى هذه النتيجة: لن يتحرر البولندي والمجري.. ما ظل العامل في العالم عبداً.

(٣) ومما جاء فيه: «البوليس الذي كان أداة قمع في يد الحكومة ألغي فوراً، والانتخاب الشعبي العام أصبح المبدأ الوحيد في اختيار الموظفين الذين يحق للشعب أن يعزلهم في أية لحظة. وأصبح الجميع من أعلى إلى أسفل، من =

الاشتراكي ثغرة فيما يخص الفترة الراهنة، إذ إنه يقف في ١٨٤٧. وإذا كانت الملاحظات المتعلقة بموقف الشيوعيين من مختلف أحزاب المعارضة (فصل ٤) ما زالت إلى اليوم صحيحة من حيث مبادئها.

= أعضاء الكومونة إلى أي موظف صغير يتقاضون أجرة تساوي أجرة عامل» و«بعد القضاء على الجيش الدائم والبوليس، وهما أداتا السلطة المادية في يد الحكومة القديمة، شرعت الكومونة فوراً في تحطيم أداة القمع الروحي: سلطة الكهنة. فأرسلت الكهنة إلى هدوء الحياة الخاصة في الأديرة ليعيشوا فيها على صدقات المؤمنين على غرار أسلافهم من الرسل، وفتحت جميع مؤسسات التعليم مجاناً للشعب وفي الوقت نفسه خلّصت التعليم من تدخّل الكنيسة والدولة [. . .] والقضاة أصبحوا، مثل كافة الموظفين، يُختارون بالانتخاب وقابلين للعزل [. . .] وكانت الكومونة ستصبح حتماً نموذجاً «يُحتذى لجميع المراكز الصناعية الكبرى في فرنسا. ولو استقر نظم الكومونة [. . .] لتخلّت الحكومة المركزية القديمة في المحافظات عن سلطاتها لحكومة المنتجين أنفسهم [. . .] كانت الكومونة ستصبح الشكل السياسي لأصغر قرية في الريف حيث سيعوض الجيش الدائم بميليشيا شعبية تكون مدة الخدمة فيها قصيرة جداً. وكان على الكومونات الريفية في كل محافظة أن تسيِّر الشؤون العامة بواسطة مجلس متكوّن من الممثلين لكل قرية في المحافظة. وكان على كل هذه المجالس في المحافظات أن ترسل مندوبين إلى المجلس الوطني الذي ينعقد في باريس [. . .]. وحدة الأمة لم تكن ستنفصم عراها بل، بالعكس، كانت ستنظم بالدستور الكوموني. إن وحدة الأمة كانت ستصبح حقيقية بتحطيم سلطة الدولة التي كانت تزعم أنها تجسيد لهذه الوحدة، في حين أنها كانت تريد أن تكون مستقلة عن الأمة ومستعلية عليها، بينما هي في الواقع لم تكن إلا زائدة طفيلية في جسد الأمة [. . .] إن الشعب المنظم في الكومونات يعرف كيف يسيِّر مؤسساته. . . والمؤسسات تماماً كالأفراد، تعرف في ممارساتها كيف تضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وإذا ارتكبت خطأ مرة، فإنها تعرف كيف تصلح خطأها فوراً» (ماركس: الحرب الأهلية في فرنسا). (الترجمة الوحيدة المتوفرة لهذا الكتاب هي ترجمة ـ دار التقدم ـ وهي ركيكة ولا تخلو من غموض وأخطاء فادحة).

فإنها شاخت من حيث تطبيقها لأن الوضع السياسي تغيَّر كلياً ولأن التطور التاريخي حكم بالاختفاء على معظم الأحزاب التي عُدّدت في هذا المقطع.

بيد أن البيان وثيقة تاريخية لم يعد يحق لنا تعديلها. وعسانا أن نتمكن يوماً من إصدار طبعة مع مدخل نعالج فيه الفترة الممتدة من ١٨٤٧ إلى أيامنا. أما الطبعة الراهنة فقد أخذتنا على حين غرة بحيث لم تترك لنا وقتاً لذلك.

ماركس ـ إنجلز

لندن ـ يونيو ١٨٧٢

التاريخ هو تاريخ صراع الطبقات

من مقدمة الطبعة الألمانية الثانية

[. . .]

الفكرة الجوهرية والقائدة للبيان، ألا وهي أن الإنتاج الاقتصادي والبنية الاجتماعية، المتفرعة عنه بالضرورة، يشكلان، في كل حقبة تاريخية، أساس التاريخ السياسي والفكري لهذه الحقبة؛ ولذا فإن التاريخ كله (منذ انحلال الملكية المشاعة القديمة للأرض) كان تاريخ الصراع بين الطبقات، كان، في مختلف مراحل التطور الاجتماعي، تاريخاً للصراع بين الطبقات المستغَلة والطبقات المستغِلة، بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة. لكن هذا الصراع قد بلغ الآن مرحلة أصبحت فيها الطبقة المستغَلة والمقهورة (البروليتاريا) غير قادرة على تحرير نفسها من الطبقة التي تستغلها وتقهرها (البورجوازية) إلا إذا حررت في الوقت نفسه وإلى الأبد المجتمع كله من الاستغلال والقهر ومن صراع الطبقات؛ هذه الفكرة الجوهرية تعود حصراً إلى ماركس، وإليه وحده.

[. . .]

إنجلز

لندن ـ ٢٨ يونيو ١٨٨٣

بأوروبا وأميركا في جيش وحيد عرمرم قادر على الانخراط في الصراع. ولذا لم يكن في وسع الأممية أن تنطلق مباشرة من المبادئ المعروضة في البيان. إذ كان عليها أن تتبنَّى برنامجاً لا يغلق الباب في وجه النقابات الإنجليزية، ولا في وجه البرودونيين(٢) الفرنسيين

= أنفسهم» (. . .) وأن استعباد العامل اقتصادياً من مالكي وسائل الإنتاج. . . هو السبب الأول للعبودية في جميع أشكالها (. . .) وأن التحرر الاقتصادي هو إذن الهدف الأعظم الذي تخضع له، كوسيلة، أي حركة سياسية (. . .) وأن جميع الجهود التي بذلت حتى الآن في سبيل تحقيق هذ الهدف قد فشلت بسبب فقدان التضامن بين عمال جميع المهن في البلد الواحد وانعدام الوحدة الأخوية بين الطبقات العاملة في جميع البلدان (. . .) ولهذا السبب تأسست جمعية العمال الأممية (. . .) لتكون نقطة مركزية للاتصال والتعاون بين الجمعيات العمالية الموجودة في مختلف البلدان والطامحة لتحقيق هدف واحد: ألا وهو تعاون الطبقة العاملة المتبادل وتقدمها وتحررها الكامل».
وعلى مدى ١٠ أعوام، لأنها عملياً انتهت في مؤتمر لاهاي ١٨٧٢، خاضت الأممية صراعاً نظرياً داخل صفوفها ذاتها كانت حصيلته هزيمة الاتجاه القومية الذي مثَّله أنصار الإيطالي مازيني مؤسس جمعية إيطاليا الفتاة ثم هزيمة البرودونيين الفرنسيين والإيطاليين الذين كانوا يدعون لـ «الاشتراكية التعاونية» القائمة على احترام الملكية الصغيرة الفردية، والأسرة، وبقاء المرأة في البيت «لتربية الرجال». وبعد هزيمة كومونة باريس ١٨٧١، شنت الرجعية الأوروبية الظافرة هجوماً مسعوراً على الأممية «عدوة الأوطان» و«صانعة المجازر». وفي مؤتمر فيلادلفيا حلَّت الأممية نفسها رسمياً سنة ١٨٧٦.

(٢) البرودونيون هم أنصار الفرنسي برودون (١٨٠٩-١٨٦٥)، وهو بورجوازي صغير لامع تأرجح، ككل بورجوازي صغير، بين العمل ورأس المال، بين الشيوعية واقتصاد السياسي البورجوازي. انتقد الملكية الخاصة من وجهة نظر الفلاح الفرنسي صاحب القطع الصغيرة. وتقوم اشتراكيته على التسليف المجاني بواسطة مصرف شعبي لا يتعامل على أساس الفائدة، زاعماً أن الاشتراكية تتحقق بمجرد إلغاء الفائدة أي بالقضاء على الرأسمال الربوي لا بالقضاء على جميع منوعات الرأسمال. وكان التأرجح بين العمل ورأس =

والبلجيكيين والإيطاليين والإسبان ولا في وجه اللاساليين الألمان[٣] وهذا البرنامج ـ ديباجة نظام الأممية الأساسي ـ صاغه ماركس بمهارة

= المال هو الطابع البارز الذي طبع حياته كلها: فبعد أن ندد بشجاعة نادرة، ومن منبر البرلمان، بالقمع الدموي الذي واجهت به البورجوازية الفرنسية ثورة يونيو ٤٨ العمالية، حيًا في ١٨٥٢ انقلاب لويس بونابرت الذي رأى فيه «بطلاً» جادت به المقادير لكي يمضي بالثورة إلى نهايتها! وتوَّج عاره هذا بمديح قيصر روسيا الذي ذبح انتفاضة شعب بولندا ١٨٦٣. بيد أن ما هو إيجابي في العصامي المتناقض هو نقده القاسي والمستحق للدين والدولة، هاتين المؤسستين اللتين ستطيح بهما ثورة تتلو ثورة أخرى «أليست الفكرة الرئيسية الحاسمة لهذه الثورة هي لا مكان بعد اليوم للسلطة لا في الكنيسة ولا في الدولة، لا في الأرض ولا في النقود؟ لا مكان بعد اليوم للسلطة يعني ما لا عين رأت ولا ملَكة أدركت حتى الآن: ألا وهو الاتفاق بين مصلحة كل أحد ومصلحة الجميع، والتماثل بين السيادة الجماعية والسيادة الفردية. لا مكان للسلطة بعد اليوم! يعني قضاء الديون، إلغاء التكاليف، رفع الرهون (. . .) إنهاء التناحر، إنهاء الحروب، إنهاء المركزية، إنهاء الحكومة، إنهاء الكهنوت (. . .) لا مكان للسلطة بعد اليوم يعني أيضاً أن يحل العقد محل القانون الاستبدادي والتعامل الإرادي بدلاً من تحكم الدولة (. . .) لأن كونك محكوماً من الدولة هو كونك مسجوناً، مُراقَباً، مرصوداً من الجواسيس، مسيَّراً لا مخيَّراً (. .) مأموراً من أناس لا يملكون الأهلية ولا العلم ولا الفضيلة. . . أما في الثورة فوضعك يختلف تماماً». وقد كان «لهجوماته على الدين والدولة فضل كبير في عصر كان الاشتراكيون فيه يرون في التقوى الدينية نقطة تفوقهم على نزعة القرن الثامن عشر الإرادية البورجوازية وعلى الإلحاد الألماني» (ماركس).

(٣) هم أنصار لاسال (١٨٢٥-١٨٦٤) وهو قومي ألماني ثبت فيما بعد أنه كان عميلاً لبيسمارك. وهو أول من أدخل مبدأ الزعيم في التنظيمات العمالية وبالتالي مبدأ المركزية. وهذا ما حاربه ماركس بدون هوادة، فقد كتب إلى شفايتسر خليفة لاسال رسالة (١٣-١٠-١٨٦٨) جاء فيها: «دون أن أخوض في التفاصيل ألاحظ لك بأن تنظيماً مركزياً (التشديد من ماركس) جدير بالجمعيات السرية والحركات التشيعية، مناقض للتنظيم الترادنيوني. حتى لو =

استحقت ثناء باكونين[٤] والفوضويين أنفسهم. أما الانتصار الحاسم للقضايا التي أعلنها البيان فقد كان ماركس ينتظره فقط من تطور الطبقة

= كان ممكناً (. . .) فإنه غير مرغوب فيه في ألمانيا أكثر من أي بلد آخر. فالعامل الذي تعوَّد فيها منذ طفولته على مكابدة النظام البيروقراطي وعلى احترام السلطات، والمنظمات العليا، يجب أن يتعلَّم قبل كل شيء أن يمشي غير معتمد إلا على نفسه».

(٤) باكونين (١٨١٤-١٨٧٦) ثوري روسي انسلخ عن طبقته النبيلة وتخلّى عن مركزه كضابط في الجيش والتحق بأوروبا الغربية. قاد ثورة عمال درسدن بألمانيا في مايو ١٨٤٩ بمهارة استحقت ثناء ماركس وإنجلز عليه [انظر: **الثورة والثورة المضادة في ألمانيا** ـ دار ابن خلدون ـ]. بعد فشل الثورة اعتقل وسلِّم مكتوفاً للبوليس القيصري. وبعد أن كتب «اعترافاته» المذهلة بطلب من القيصر الإسكندر الأول استطاع أن يفر من منفاه في سيبيريا ١٨٦٤، ويعود مجدداً إلى أوروبا الغربية حيث أسس عدة جمعيات سرية أممية. وفي ١٨٦٨ انخرط في الأممية الأولى حيث نشب بينه وبين ماركس صراع فكري، لم ينته بطرده من الأممية في مؤتمر لاهاي ١٨٧٢. بالطبع لم يكن باكونين منظِّراً من قامة ماركس الذي يعترف باكونين نفسه «بأنه لم يكن إلا تلميذاً له». ولكنه كان ذا مزاج ثوري فريد. . . فهو لا يشعر بالسلام النفسي إلا إذا كان وسط انتفاضة ثورية مناضلاً أو خطيباً. لأن الانتفاضة عنده «عيد لا بداية له ولا نهاية» وكان إلى ذلك يتمتع، كجميع الثوريين حقاً، بحس إنساني رفيع: «لست حراً حقاً إلا عندما يكون كل من حولي رجالاً ونساء أحراراً أيضاً. . . لا أصبح حراً حقاً إلا بحرية الآخرين، بحيث كلما كان عدد الأحرار حولي كبيراً، وكلما كانت حريتهم أكثر اتساعاً وعمقاً غدت حريتي الخاصة هي الأخرى أكثر اتساعاً وعمقاً. . . إن حريتي الشخصية التي تُؤكِّد على هذا النحو بحرية الجميع تمتد إلى اللانهاية». والثورة عنده ليست سوى هبَّة شعبية عامة قد تنشب في أية لحظة وفي أيما مكان لتطيح بالنظام الاجتماعي كله بقطع النظر عن درجة التطور التي بلغتها القوى المنتجة. إذ في نظر باكونين «الإرادة لا الشروط الاقتصادية هي قاعدة انطلاق الثورة الاجتماعية» (ماركس). ولا مكان في هذا المجتمع الجديد لـ «دولة الماركسيين الشعبية» ولا لأية وصاية مهما كانت «لأن الحرية لا تصنعها إلا =

العاملة الذهني الذي سينتج بالضرورة من النشاط المشترك والمناقشة.

إذ تستطيع الأحداث وتعاقب الانتصارات والاندحارات، والاندحارات

= الحرية، أي انتفاضة الشعب كله، إلا التنظيم الحر للجماهير الكادحة انطلاقاً من الأسفل إلى الأعلى (. . .) على أساس الاتحاد الفيدرالي بين العمال في الجمعيات أولاً، ثم في الكومونات، ثم في المناطق، ثم في الأمم، وأخيراً في اتحاد أممي كبير». في تعليقه على كتاب باكونين الأساسي: «**الدولة والفوضى**» (١٨٧٣) يرد ماركس على تهمة «الدولة الشعبية الماركسية» بقوله: «. . . الدولة الشعبية هي دولة ليبكنخت وهي حماقة موجَّهة ضد البيان الشيوعي». لأن الدولة أو قل «دولة ـ اللادولة» ليست سوى البروليتاريا السائدة كطبقة «ويا عزيزي باكونين ستستمر سيطرة طبقة العمال على فئات العالم القديم المتمردة طالما ظلّت الركائز الاقتصادية لوجود الطبقات قائمة (. . .) وعندما تختفي السيطرة الطبقية لا يعود للدولة بالمعنى السياسي الراهن وجود». أما عن تنظيم المجتمع الجديد تنظيماً هرمياً فيه أسفل وأعلى فهو تنظيم دولة لا تقول اسمها. ومع ماركس الحق عندما يتساءل معترضاً: «هل بالإمكان أن تتركز جميع السلطات في «الأعلى»؟ ويومئذ لن يبقى لـ «الأسفل» وجود على الإطلاق». وإذا طرحنا جانباً الجانب السجالي فإننا لا نجد خلافاً جوهرياً بين ماركس وباكونين حول مضمون الثورة وهدفها النهائي: القضاء على الدولة، أي دولة، كما لاحظ إنجلز في «السلطة». فكل من ماركس وإنجلز أدانا «اشتراكية الدولة» كما أدانها باكونين: «فاشتراكية الدولة هي مرض طفولة الاشتراكية البروليتارية» (إنجلز)، هذه الاشتراكية التي «تغتصب المصلحة العامة من مبادرة أعضاء المجتمع لتحولها إلى موضوع للنشاط الحكومي» (ماركس). لكن الخلاف الحاسم بين الباكونينية والماركسية هو: من هو الصانع الرئيسي للثورة الاشتراكية؟ يرى باكونين أن البروليتاريا «متبرجزة» إذن لا شأن لها بالثورة التي هي شأن الفلاحين الفقراء أساساً. ويتساءل مستنكراً: إذا كانت الدولة الجديدة هي سيطرة البروليتاريا «فعلى من ستسيطر البروليتاريا؟ ذلك يعني أن بروليتاريا أخرى ستظل موجودة ولا مناص من إخضاعها لهذه السيطرة الجديدة (. . .) هذه البروليتاريا هي الفلاحون الذين يحظون باحتقار الماركسيين، ودون ريب سيكون هؤلاء الفلاحون، نظراً، لتدني مستواهم الثقافي تحت قيادة بروليتاريا المدن =

تستطيع أكثر بكثير من الانتصارات، أن تشعر المناضلين بعجز وصفاتهم السحرية التي طالما اتكلوا عليها وذلك ما سيقودهم إلى الإدراك العميق للشروط الحقيقية للتحرر العمالي. وكان ماركس على حق. فبروليتاريا ١٨٧٤ كانت، بعد حل الأممية، مختلفة كلياً عن بروليتاريا ١٨٦٤: تاريخ تأسيس الأممية. فقد كانت البرودونية في فرنسا وبلجيكا وأسبانيا واللاسالية الحقة في ألمانيا تعاني جميعاً

= والمصانع»، هذه البروليتاريا التي تحظى باحتقار باكونين وأتباعه المتخلفين وغير الواعين. ويرد ماركس: حيث ما زال الفلاحون قوة عددية كبرى ولم يستبدلوا بالعمال الزراعيين كما في إنجلترا فالذي يحدث هو التالي: «إما أن الفلاحين سيقاومون أية ثورة عمالية ويكتبون لها الفشل كما فعلوا حتى الآن في فرنسا. وإما أن على البروليتاريا (. . .) كطبقة سائدة أن تتخذ تدابير تصلح مباشرة وضع الفلاح وتكسبه لقضية الثورة، تدابير تسهل من البداية الانتقال من الملكية الخاصة للأرض إلى الملكية الجماعية. . .»، ويعارض ماركس مفهوم الإصلاح الزراعي عند باكونين وقوامه تفتيت ملكية المزارع الكبرى إلى رقع صغيرة وتحول الفلاح الفقير إلى غني والعامل الزراعي إلى فلاح صغير لا يحلم إلا بتكبير قطعته. ومثل هذا التقطيع لأوصال المزارع الكبيرة لا يمكن إلا أن يلحق أفدح الضرر بإنتاج الأرض وإنتاجيتها: «لا ينبغي أبداً توطيد الملكية الصغيرة بتكبير قطع الأرض الصغيرة بوضع المزارع الكبرى بين أيدي الفلاحين حسب تصور باكونين الثوري» (ماركس).

إذا كان باكونين قد شجب شجباً مستحقاً التسيير الديكتاتوري للتنظيم الثوري، فإن ممارساته التنظيمية كانت نفياً مباشراً لشعاره هذا. في رأينا لم تكن ممارسات باكونين التنظيمية اللاديمقراطية إلا استلهاماً غير واع لممارسات الحكم القيصري المطلق، وتفضيله للفلاحين الفقراء على البروليتاريا الحديثة كان هو الآخر صدى للواقع الروسي الذي كان الفلاحون، في غياب البروليتاريا شبه الكامل حينذاك، يشكلون عموده الفقري. ودفاعه المستميت عن ضرورة استقلال العالم الزراعي السلافي ككل عن العالم الصناعي الأوروبي ككل شاهد آخر على أن الفلاح البورجوازي الصغير ظل قابعاً في وعي ولاوعي باكونين الثوري.

سكرات الموت [. . .]. لكن منذ ١٨٨٧ كانت الاشتراكية في القارة الأوروبية تتطابق كل التطابق تقريباً مع النظرية التي صاغها البيان. وهكذا يعكس تاريخ البيان الشيوعي إلى حد ما تاريخ الحركة العمالية الحديثة منذ ١٨٤٨. ولا جدال اليوم في أنه الكتاب الأكثر انتشاراً والأكثر أممية من كل الأدب الاشتراكي، وأنه البرنامج المشترك لملايين العمال في جميع البلدان، من سيبيريا إلى كاليفورنيا.

بيد أنه لم يكن بإمكاننا عند صدوره تسميته بالبيان **الاشتراكي**. ذلك أنه في ١٨٤٧ كان هناك نوعان من الناس مندرجين تحت اسم الاشتراكي: من جهة المنتسبون لشتى النظم الطوباوية خاصة أنصار وين[٥] في إنجلترا وأنصار فوريي في فرنسا، والذين لم يعودوا جميعاً إلا مجرد شيع هزيلة، محكوم عليها بالموت البطيء هزالاً. ومن جهة أخرى، كان هناك المشعوذون الاجتماعيون من كل شاكلة وطراز، الذين كانوا يزعمون أنهم، بمساعدة مختلف وصفاتهم السحرية وعلاجاتهم المرقعة، سيقضون على جميع صنوف البؤس الاجتماعي دون إلحاق أدنى ضرر بالرأسمال والربح. وفي كلتا الحالتين، لم يكن هؤلاء جميعاً سوى أناس غرباء عن الحركة العمالية، ويسعون بوجه خاص للحصول على دعم الطبقات «المثقفة». وبالعكس من هؤلاء جميعاً، كان ذلك الجزء من العمال، الذي اقتنع بعدم كفاية الانقلابات السياسية الصرف، والذي ينادي بإحداث تغييرات جوهرية في المجتمع، يسمي نفسه شيوعياً. لقد كانت شيوعية بالكاد مهذبة،

---

(٥) انظر بخصوص وين ودوره في الحركة العمالية بإنجلترا مقدمة ج١ من «التنظيم الشيوعي» وانظر أيضاً بخصوصه وخصوص فوريي القاموس بآخر البيان.

سليقية تماماً، وأحياناً لا تخلو من الجلافة؛ لكنها كانت من القوة بحيث استطاعت أن تنجب منظومتين من الشيوعية الطوباوية: ايكاريا كابي في فرنسا[٦] ونظام فايتلينج في ألمانيا[٧]. كانت الاشتراكية في ١٨٤٧ مرادفة لحركة بورجوازية، وكانت الشيوعية مرادفة لحركة

---

(٦) اتيان كابي (١٧٨٨-١٨٥٦) شيوعي فرنسي عُرِف بتطرفه الجمهوري. انظر تعليقنا عليه في ايكاريا في «الاشتراكية والشيوعية النقديتان الطوباويتان».

(٧) فايتلينج (١٨١٠-١٨٧٦) أحد مؤسسي رابطة العادلين، التي كانت تضم جناحين أحدهما يمثله النجارون والأبنوسيون وينادي بحتمية ظهور «الجمهورية الاجتماعية» والآخر يمثله الإسكافيون والخياطون وينادي بالشيوعية السوائية ذات النبرة المسيحية. وكان على رأس هذا الجناح العامل الخياط، أبا الشيوعية الألمانية: فايتلينج. ودفاعاً عن وجهة نظر الخياطين والإسكافيين في الرابطة كتب فايتلينج بيانه الشيوعي: **الإنسانية كما هي وكما يجب أن تكون**، الذي كان إلى حد بعيد صدى عبقرياً لأفكار شيخ المتآمرين أوجست بلانكي. وفي كتابه دعا فايتلينج إلى ضرورة إقامة ديكتاتورية ثورية فورية تكتب على راياتها «تثقيف» الشعب الجاهل بحقوقه وواجباته وتحقيق الشيوعية السوائية. وقد ارتبط ماركس بفايتلينج في البداية معتزاً بتفوق عامل الخياطة هذا على جميع فلاسفة البورجوازية آنذاك. لكنه وجَّه في الوقت ذاته نقداً قارضاً لـ «شيوعيته الفظة» التي لا تعدو أن تكون تعميماً سوائياً للملكية الخاصة لا إلغاء لها. وبإبقائها على الامتلاك الحرماني تبقي على شرط العامل، كبائع لسلعة قوة العمل، ولا تلغيه بل تعمِّمه على الجميع. وهي إذن لا تقضي على الإنتاج السلعي الذي «يقضي بجعل علاقات الإنتاج الاجتماعية علاقات بين أشياء وجعل العلاقات مع وسائل الإنتاج المادية علاقات بين أشخاص، وهما العلامتان المميزتان لنمط الإنتاج الرأسمالي كله» (رأس المال) وهي إلى كونها لا تقضي على تحويل البشر إلى أشياء وتحويل الأشياء إلى بشر، لا تقضي أيضاً على اغتراب العامل أمام قوى الإنتاج التي تنفصل عنه، وتستقل عن سلطانه «وهكذا تنتصب القوى المنتجة الاجتماعية في وجه العامل كقوة غريبة عنه، كقوة الرأسمال المستقلة مناقضة على هذا النحو مناقضة كلية لتطور العالم الذاتي» (رأس المال).

عمالية. في القارة الأوروبية على الأقل، كانت الاشتراكية تجد طرقها إلى الصالونات أما الشيوعية فكان بينها وبين الصالونات حجاب. وبما أننا كنا منذ ذلك العهد نعتقد بكل جلاء ووضوح أن «تحرر العمال يجب أن يكون من صنع العمال أنفسهم»(٨)، فلم يكن لنا أن نتردد لحظة في الاسم الذي علينا أن نختاره. ومذ ذاك لم يخطر ببالنا قط أن نتخلى عنه.

«يا عمال جميع البلدان اتحدوا!» عندما وجّهنا هذا النداء إلى أنحاء العالم لم تجبنا إلا بضعة أصوات فقط. كان ذلك منذ ٤٢ عاماً، وعشية الثورة الباريسية الأولى [١٨٤٨] التي رفعت فيها البروليتاريا مطالبها الخاصة بها. لكن في ٢٨ سبتمبر ١٨٦٤ اتحد بروليتاريون من جل بلدان أوروبا الغربية ليؤسسوا جمعية العمال الأممية المرحومة. لم تعش الأممية سوى ٩ سنوات. لكن الحلف الأبدي بين بروليتاريي جميع البلدان الذي وضعت الأممية أسسه ما زال دائماً حيّاً وأشد بأساً من أي وقت مضى. وفي اللحظات التي أكتب فيها هذه السطور تستعرض بروليتاريا أوروبا وأميركا قواها التي تنتظم لأول مرة في جيش واحد، وتحت علم واحد، وفي سبيل هدف فوري واحد:

---

(٨) منذ ١٨٤٣ صاغ ماركس ثم إنجلز هذه الموضوعة الأساسية، التي كانت ولا زالت الشعار المركزي للبروليتاريا الثورية، في **نقد فلسفة الحق عند هيجل** (١٨٤٣) (سنصدره بدار ابن خلدون)، وفي **العائلة المقدسة** (١٨٤٦، الذي نحره بخنجر الترجمة العربية كل من الشهيرين حنا عبود وفؤاد أيوب. . . . فقرات بكاملها اختفت وقلب للمعنى رأساً على عقب في كل صفحة، لا بل في كل فقرة تقريباً)، وفي **القانون الأساسي لجمعية العمال الأممية** (١٨٦٤)، انظر: الطبعة الثانية من كتابنا الجماعي: **من كومونة باريس إلى مجازر عمان** ـ دار القدس ـ.

التحديد القانوني ليوم العمل العادي بثماني ساعات [. . .] سيبرهن مشهد هذا اليوم للرأسماليين والملاكين العقاريين في جميع البلدان، بأن بروليتاريي جميع البلدان متحدون حقاً.

ألا ليت ماركس كان بجانبي ليرى ذلك بعينيه!

إنجلز

لندن ـ أول مايو ١٨٩٠

في كل مكان كانت الثورة
من صنع البروليتاريا

من مقدمة الطبعة الإيطالية ١٨٩٣

صادف صدور بيان الحزب الشيوعي بدقة تقريباً بتاريخ ١٨ مارس ١٨٤٨ الثورة في ميلانو وبرلين [. . .].

في كل مكان كانت هذه الثورة من صنع الطبقة العاملة: فهي التي أقامت المتاريس وضحّت بحياتها. بيد أن عمال باريس وحدهم كانوا، بإسقاطهم الحكومة، قد صمموا تصميماً على قلب النظام البورجوازي أيضاً. ولكن بالرغم من أنهم كانوا واعين للتناحر المحتوم بين طبقتهم والبورجوازية، فإن التقدم الاقتصادي للبلاد وكذلك التطور الفكري لجماهير العمال الفرنسيين لم يبلغا المستوى الذي يساعد على تحقيق التغيير الاجتماعي. ولهذا السبب بالذات قطفت البورجوازية، في النهاية، ثمار الثورة. أما في البلدان الأخرى ـ إيطاليا، ألمانيا، النمسا ـ فإن العمال، منذ البداية، لم يفعلوا سوى مساعدة البورجوازية على أخذ زمام السلطة. [. . .].

إنجلز

لندن ـ ١ فبراير ١٨٩٣

بيان الحزب الشيوعي

إن شبحاً يرعب أوروبا هو شبح الشيوعية. وقد تجمعت جميع قوى أوروبا القديمة: البابا، والقيصر، وميترنيخ[1]، وجيزو[2]،

(1) ميترنيخ (١٧٧٣-١٨٥٩) رجل دولة نمساوي كان الرأس المدبر للثورة المضادة في النصف الأول من القرن ١٩. فقد كان القائد الحقيقي للحلف الرباعي الذي كان تصحيحاً للحلف المقدس الذي شكّلته كل من روسيا وبروسيا والنمسا في ١٨١٥، الموجَّه أساساً ضد فرنسا والحركات الثورية في القارة. والحلف الرباعي كان يهدف إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي لردّة ١٨١٥ الملكية في فرنسا وإلى الحفاظ على أنظمة الحكم المطلق في القارة. وعملياً استخدم ميترنيخ الحلف للتصدي لمبادئ الثورة الفرنسية وحق تقرير المصير الذي كان انتشاره يهدد وحدة الإمبراطورية النمساوية المتعددة القوميات بالتفكك. وقد نص الحلف على إجراء مشاورات دورية بين الملوك المهددين بالاحتمالات الثورية كلما بات التوازن الأوروبي الناتج عن انتصار الحلفاء الأربع: روسيا، بروسيا، النمسا وبريطانيا على فرنسا ١٨١٥ مهدداً بالخطر نتيجة لمطامع فرنسا أو إذا انفجرت ثورة. كما اعترف للحلفاء بحق التدخل المسلح لإخماد الثورات البورجوازية الليبرالية. وهكذا نجح ميترنيخ في إخماد الحركات الليبرالية في ألمانيا وإيطاليا، حيث تدخّل البوليس والجيش النمساويان في ١٨٢١ لسحق ثورة جمعية الغابات السرية التي قادت انتفاضة نابولي الليبرالية سنة ١٨٢٠، واسبانيا. ومنذ ١٨٢٠، أصبح الحلف نمساوياً روسياً محضاً. فقد تخلّت بريطانيا عن دعم سياسة ميترنيخ وبذلك لم يعد قادراً على التصدي للثورات. وهكذا لم يستطع ميترنيخ شيئاً أمام استقلال اليونان حيث أرسلت دول الحلف رغماً عنه أساطيلها لمساعدة =

= اليونان للتخلص من الاستعمار العثماني سنة ١٨٣٠. كما ظل مكتوف اليدين أمام ثورتي ١٨٣٠ الفرنسية والبلجيكية. ومن مساخر التاريخ أن هذا العدو اللدود للثورة والعمال جاءت نهايته على يد ثورة عامة وعمال فيينا ١٨٤٨ حيث أطيح به وأرغم على الفرار لطلب اللجوء في الخارج، حيث استطاع هذا الرجعي العريق أن يتبيَّن أخيراً مسار إعصار عصر الثورة الفرنسية الكبرى الذي رفض كل حياته الانحناء له. ففي منفاه وشتاء عمره كتب: «بعد تأمل عميق بت أفكر بأن أوروبا القديمة دخلت اليوم في بداية نهايتها. . أما أوروبا الجديدة فما زالت قيد المخاض. وبين بدايتها وهذه النهاية ستعم الفوضى».

(٢) جيزو (١٧٨٧-١٨٧٤) مؤرخ فرنسي كان أول من لاحظ في كتابه «تاريخ الحضارة في فرنسا (١٨٣٠)» أن تاريخ الثورة الفرنسية كان تاريخ الصراع بين الطبقات. كان رأس جمعية المذهبيين، التي قامت في عهد الردّة الملكية (١٨١٥-١٨٣٠) بعد سقوط نابليون واحتلال فرنسا لتنتشر أديولوجيا الردّة الملكية القائلة: الملك يملك ويحكم «لأن العرش ليس كرسياً فارغاً» للتصدي للأديولوجيا الدستورية القائلة بأن الملك يملك ولا يحكم. كان قومياً معادياً للإنجليز، إلا أن تعصبه القومي لم يمنعه من أن يكون صانع «الوفاق الودي» ١٨٤٥ مع الإنجليز أنفسهم عندما كانت مصلحة البورجوازية الفرنسية في الدخول إلى أسواق أوروبا والعالم تقتضي ذلك. تقلّد وزارة الداخلية بعد انتصار ثورة ١٨٣٠ الملكية «التي حوّلت الحكومة من أيدي مالكي الأرض إلى أيدي الرأسماليين، من أعداء العمال الأبعدين إلى أعدائهم المباشرين» (ماركس)، مكافأة على إسهامه القوي في انتصار هذه الثورة. وكوزير داخلية أصدر قانوناً يمنع تكوين الجمعيات العمالية. وترأس الحكومة من ١٨٤٧ إلى ١٨٤٨. استقال عشية ثورة نوفمبر العمالية الباريسية ١٨٤٨. بلغ هوسه في عداء الشيوعية أنه كان يرى اللون الأحمر في كل محاولة إصلاحية أو انفتاح ليبرالي من شأنهما مضايقة البورجوازية المالية الكبيرة ظناً منه أن الانتخاب العام سيؤدي إلى سقوط البورجوازية وصعود الشيوعية. عداؤه لليبرالية والشيوعية جعل منه صديقاً حميماً لميترنيخ. وكانت نهاية الصديقين متشابهة.

(٣) الراديكاليون الفرنسيون هم العناصر التي شكّلت الاتجاه البورجوازي =

وحاصل ذلك أمران:

١) أصبحت الشيوعية معترفاً بها كقوة من جميع القوى الأوروبية.

٢) آن الأوان لكي يوضح الشيوعيون بمرأى ومسمع من العالم كله تصوراتهم، أهدافهم واتجاهاتهم وأن يواجهوا أسطورة الشبح الشيوعي ببيان الحزب الشيوعي نفسه.

وتحقيقاً لهذا الهدف اجتمع بلندن شيوعيون من مختلف القوميات ووضعوا هذا البيان الذي ينشر بالإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية، والفلامندية والدانماركية.

= الإنسان اليوم وعلى أساس الاتحاد الحر [بين المنتجين المباشرين] الذي أصبح الآن ممكناً». (إنجلز: أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة). وفي هذا المجتمع الشيوعي الجديد: «ينتهي حكم الإنسان للإنسان لكي يبدأ حكم الإنسان للأشياء» (إنجلز) و«هو مجتمع يكون التطور الحر لكل فرد فيه شرطاً لتطور جميع الأفراد الحر» (البيان).

البورجوازيون والبروليتاريون(*)

ليس تاريخ كل مجتمع(٥) إلى يومنا هذا سوى تاريخ صراع الطبقات.

فالحر والعبد، والنبيل والعامي والبارون (الإقطاعي (ج)) والقن،

(*) نعني بالبورجوازية طبقة الرأسماليين العصريين، المالكين لوسائل الإنتاج والمستغلين للعمل المأجور. ونعني بالبروليتاريا طبقة العمال العصريين الذين يضطرون، نظراً لعدم امتلاكهم لأية وسيلة إنتاج، لبيع عملهم لكي يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة. (ملاحظة إنجلز للطبقة الإنجليزية ١٨٨٨). انظر لمزيد من التوضيح، كلمة ـ بورجوازية ـ بهذا القاموس في آخر الكتاب.

(٥) الأدق أن نقول التاريخ المكتوب. ففي ١٨٤٧ كان ما قبل تاريخ المجتمع، التنظيم الاجتماعي السابق لكل تاريخ مكتوب، مجهولاً تقريباً. وبعدئذ اكتشف هاكستهاوزن الملكية المشاعية للأرض في روسيا. وبرهن ماورر على أن الملكية المشاعية للأرض هي الأساس الاجتماعي الذي انطلقت منه تاريخياً جميع القبائل الألمانية، وشيئاً فشيئاً اكتشف أن المشاعية الريفية مع الحيازة الجماعية للأرض كانت الشكل البدائي للمجتمع من الهند إلى إيرالندا. وأخيراً عُرّيت البنية الداخلية لهذا المجتمع الشيوعي البدائي بما فيها من خصائص إثر اكتشاف مورجان الحاسم الذي أوضح المكانة الحقيقية للجانس (العشيرة) ومكانها من القبيلة [الجانس أو العشيرة كلمة لاتينية يُشار بها إلى إحدى الأنماط البدائية للتنظيم العائلي، الذي كان عهدئذ يشمل عائلات القرابة الأبوية التي تعتز بأصلها واسمها المشترك وكانت موحدة بفضل مؤسسات اجتماعية ودينية وفي مجتمع خاص بها مع عبيدها ـ انظر =

ومعلم الحِرفة والصانع[٦]، وباختصار فالظالمون والمظلومون، المتعارضون دوماً، خاضوا صراعاً لا ينتهي، صريحاً تارة ومستتراً تارة أخرى، صراعاً كان ينتهي دائماً إما بتغيير المجتمع كله تغييراً ثورياً وإما بانهيار كلتا الطبقتين المتصارعتين.

في العصور الأولى للتاريخ، نجد تقريباً في كل مكان تنظيماً كاملاً[*] للمجتمع في طبقات متباينة، في مراتب مختلفة من الأوضاع الاجتماعية. ففي روما القديمة نجد النبلاء، فالفرسان، فالعامة فالعبيد[٧]؛ ونجد في العصور الوسطى الإقطاعيين الأسياد Seigneure

---

= أصل العائلة . . .]. وبانحلال هذه المجتمعات البدائية، يبدأ انقسام المجتمع إلى طبقات متباينة لكي تغدو في النهاية متعارضة. وقد حاولت تقصي عملية هذ الانحلال في كتابي: «**أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة**».

ملاحظة إنجلز للطبعة الإنجليزية ١٨٨٨.

(٦) المعلم والصانع شخصان أساسيان في تنظيم الجمعيات الحرفية، وهي الجمعيات التي تضم أناساً يمارسون نفس الحرفة، في العصور الوسطى. المعلم هو سيد الحرفة الذي يحق له المشاركة في انتخاب الجوراند أو اللجنة المتعهدة بالدفاع عن امتيازات الجمعيات الحرفية. أما الصانع فهو العامل، الذي بعد أن يقضي وقتاً طويلاً في التدريب على إتقان المهنة وفي هذه الحالة يسمى متدرباً، يصبح عاملاً ماهراً جداً يعمل في خدمة معلمه. انظر التوضيح (٣): **الجمعيات الحرفية** بآخر البيان.

(*) Vollstandige.

(٧) النبلاء أو طبقة الخاصة هم الذين شكلوا في روما القديمة أول ارستقراطية عشائرية احتكرت الدخول إلى مجلس الشيوخ واحتلال أرفع مناصب الدولة. أما العامة فهم طبقة السواد التي لم تكن جزءاً من «الشعب الروماني» أي من العشائر والأفخاذ والقبائل الرومانية القديمة التي شكلت هذا الشعب عند نشأة الدولة الرومانية. وإنما كانت طبقة العامة خليطاً من المزارعين الصغار الذين هاجروا إلى محافظة روما ومن الأغراب الذين استوطنوها بعد فتح البلدان اللاتينية. كان العوام أحراراً شخصياً، وكان بإمكانهم تملك العقارات، خارج =

- مدينة روما والمنطقة المحيطة بسور المدينة لأنهما كانتا امتيازاً للنبلاء، وكان عليهم أن يدفعوا الضرائب ويقوموا بالخدمة العسكرية. لكن لم يكن بمقدورهم شغل أي وظيفة كانت. ولم يكن يحق لهم أن يشاركوا لا في مجلس الشيوخ، ولا في توزيع الأراضي التي فتحتها الدولة، هؤلاء هم الذين شكلوا طبقة العوام المبعدين عن جميع الحقوق السياسية. لكن العوام استطاعوا بفضل نمو عددهم وتدريبهم العسكري وأسلحتهم أن يصبحوا قوة مخيفة تتصدى لـ «الشعب الروماني» القديم الذي انغلق على نفسه وغلق بالتالي إمكانية نموه باندماج عناصر أجنبية فيه. بالإضافة إلى أن الملكية العقارية ربما كانت قد قسمت سوية بين «الشعب» والعامة، بينما كانت الثروات التجارية والصناعية المحدودة بيد العامة. وعندما تشكلت الدولة وحطمت النظام الاجتماعي القديم القائم على القرابة الدموية، وأنشأت نظاماً طبقياً جديداً يرتكز على التقسيم الإقليمي وعلى الفوارق في الثروة، عندئذ انحصرت السلطة بين أيدي الخاصة والعامة باعتبارهم مواطنين ملزمين بأداء الخدمة العسكرية وكان عليهم جميعاً أن يتصدوا لا للعبيد وحسب بل ولمن كانوا يسمون بـ «البروليتاريين» المبعدين من الخدمة العسكرية والمحرومين من السلاح. لقد كان التاريخ الروماني كله هو تاريخ «الصراع بين الخاصة والعامة من أجل الدخول إلى وظائف الدولة والمشاركة في أراضي الدولة» (إنجلز: أصل العائلة..). وقد اختفى نبلاء الخاصة في طبقة جديدة هي طبقة كبار ملاك الأرض والمال الذين استطاعوا شيئاً فشيئاً أن يمتصوا جميع الأملاك العقارية للفلاحين الذين هدّتهم الخدمة العسكرية، وكانوا يستثمرون بواسطة العبيد المزارع الشاسعة التي كوّنوها باغتصاب أراضي الفلاحين، وبذلك أخلوا إيطاليا من السكان ومهدوا الطريق لا أمام الامبراطورية وحسب بل أيضاً أمام خلفائها: البرابرة الجرمان. أما طبقة الفرسان فهم الذين شكلوا الطبقة التي أثرت من التجارة وجباية الضرائب. وبالإجمال كان المجتمع الروماني منقسماً إلى ست طبقات حسب حجم ملكية كل منها. والطبقة السادسة هي طبقة البروليتاريين الذين كانوا، على النقيض من البروليتارين المعاصرين، يمتلكون القليل من الأشياء ومعفيين من الخدمة العسكرية والضرائب. و«كانت البروليتاريا الرومانية تعيش عالة على المجتمع، بينما يعيش المجتمع الحديث عالة على البروليتاريا» (سيسموندي). أما العبيد فقد كانوا الجمهور الضخم المنتج في المجتمع الروماني ومع ذلك لم يكن هذا =

ثم الأتباع Vassaux، ثم معلمي الحِرفة، ثم الصُناع، ثم الأقنان، وفضلاً عن ذلك نجد تقريباً في كل واحدة من هذه الطبقات مراتب خاصة.

أما المجتمع البورجوازي، الذي قام على أنقاض المجتمع الإقطاعي، فلم يقض على التناحر الطبقي. بل لم يفعل غير استبدال الطبقات القديمة، وشروط الاضطهاد القديمة، وأشكال الصراع القديمة بطبقات جديدة، وشروط اضطهاد جديدة وأشكال صراع جديدة.

بيد أن حقبتنا، حقبة البورجوازية، تميّزت بجعلها التناحر الطبقي بسيطاً. ذلك أن المجتمع كله آخذ في الانقسام أكثر فأكثر إلى معسكرين كبيرين متعاديين، إلى طبقتين كبيرتين متناحرتين: البورجوازية والبروليتاريا.

تحدَّر بورجوازيو الكومونات الأولى من أقنان القرون الوسطى؛ ومن بورجوازية هذه الكومونات ولدت البذور الأولى للبورجوازية. وأعطى اكتشاف أميركا والملاحة حول أفريقيا[٨] للبورجوازية الوليدة

= المجتمع القاسي يعترف بهم كجزء منه، بل كان يعتبرهم في حكم الأشياء، مملوكين من سادتهم ملكية مطلقة ويحق لهؤلاء تعذيبهم وقتلهم.

(٨) أهم اكتشافين جغرافيين أحدثا ثورة في السوق العالمية هما: اكتشاف كولومب لأميركا الشمالية وكوبا وهايتي وجزر الباهاما سنة ١٤٩٢ واكتشاف فاسكو دي جاما للطريق البحري للهند حول الطرف الجنوبي من أفريقيا: رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨. وقد قيَّم ماركس وإنجلز في «الأديولوجيا الألمانية» هذين الاكتشافين على نحو أشمل: «عرفت المانيفاتورة وحركة الإنتاج عموماً نهوضاً هائلاً نظراً لتوسع التجارة المتأتي من اكتشاف أميركا والطريق البحري لجزر الهند الشرقية. فقد غيَّرت المنتجات الجديدة المستوردة من الهند، وخصوصاً كميات الذهب والفضة التي دخلت في =

= التداول، ميزان القوى بين الطبقات الاجتماعية تغييراً كلياً، وسدَّدت ضربة قاسية للملكية العقارية الإقطاعية وللعمال؛ فقد نتج عن رحلات المغامرين. عن الاستعمار، وخصوصاً عن اكتساب الأسواق أهمية عالمية، (. . .) ظهور مرحلة جديدة من التطور التاريخي (. . .) فقد زوّد استعمار البلدان المكتشفة حديثاً الصراع التجاري الناشب بين الأمم بوقود جديد (. . .) وسرَّع توسع التجارة والمانيفاتورة وتائر مراكمة رأس المال المنقول، بينما ظل الرأسمال البدائي في الجمعيات، التي لم يكن لها أي حافز لزيادة إنتاجها، على حاله بل أخذ يتناقص. خلقت التجارة والمانيفاتورة البورجوازية الكبيرة؛ أما في الجمعيات الحرفية فقد تجمعت البورجوازية الصغيرة التي لم تعد من الآن فصاعداً تسود في المدن كما كانت في الماضي، بل بات عليها أن تخضع لسيطرة التجار وصناعيي المانيفاتورة». أما عندنا فقد حدث العكس إذ أدى اكتشاف الطريق البحري المباشر للهند إلى انحطاط تجارة العبور بين أوروبا والشرق التي شكلت منذ القرن ١٢ مورداً كبيراً لكل من مصر والعراق وسوريا، فأصيبت التجارة العربية مع العالم بالركود، وكثفت المدينة العربية، من جراء انقطاع عائدات الترانزيت، نهبها الهلالي للريف (انظر: البورجوازية العربية في آخر البيان)، وتضاءلت أكثر من الماضي إمكانية المراكمة البدائية لرأسمال تجاري عربي، الوحيد الذي كان بإمكانه ـ في غياب تكوّن رأسمال ربوي متطور ـ أن يكون نقطة انطلاق لرأسمالية صناعية حديثة. وأن تكون هذه الإمكانية، لأسباب أخرى سنعرضها في المكان المناسب، محكوم عليها، لغياب الإقطاع، بأن تظل مجرد إمكانية. وقد شاطرتنا نفس المصير جنوة والبندقية وجميع مدن إيطاليا الشمالية. فقد قضى تحول طريق التجارة من الشرق إلى الغرب على دورها في تجارة العبور بين الشرق والغرب وبالتالي على تفوقها التجاري المبكر على باقي أوروبا. فانحطت صناعتها المانيفاتورية واستعاد الريف، الذي تفسخت علاقات القنانة فيه منذ أواخر القرن ١٣. بينما لم تتفسخ في إنجلترا إلا في أواخر القرن ١٤، سيطرته على المدينة. فالأقنان الذين دشنوا في القارة تحولهم إلى عمال أحرار من الملكية وتدفقوا على المدن، لعجزهم عن اكتساب حقوق الحيازة على أرض السادة، أعيدوا من جديد إلى الريف ليشاركوا في نمو الزراعة الرأسمالية الصغيرة وفي توسيع قاعدة البورجوازية الصغيرة الحرفية الريفية والحضرية التي ظلّت قائمة وفاعلة إلى مطلع القرن العشرين. وفي تربتها نبتت جذور الفاشية التي =

مجالاً جديداً للنشاط. فأسواق جزر الهند الشرقية، والصين، واستعمار أميركا، والتبادل التجاري مع المستعمرات، وزيادة وسائل التبادل، وعموماً السلع، مكّنت التجارة والملاحة والصناعة من نهضة لم يسبق لها مثيل، ومن ثمة سرَّعت تطور العنصر الثوري في صلب المجتمع الإقطاعي المتداعي.

لم يعد نمط الاستثمار الإقطاعي أو الحرفي في الصناعة كافياً لتلبية الحاجات المتنامية مع الأسواق الجديدة. فحلّت المانيفاتورة محله. وخلّى معلمو الحرف مكانهم للبورجوازية الصناعية المتوسطة، كما خلّى تقسيم العمل بين الجمعيات الحرفية المختلفة مكانه لتقسيم العمل داخل الورشة الواحدة[٩].

= حاولت حتى بعث أشكال تنظيمها القروسطية (انظر الجمعيات الحرفية في آخر البيان).

(٩) «أعظم تقسيم للعمل اليدوي والذهني كان انفصال المدينة عن الريف» (ماركس) لكن «أول تقسيم للعمل كان بين الرجل والمرأة من أجل إنجاب الأطفال» (الأديولوجيا الألمانية). أما في المجتمع البدائي فلم يكن لتقسيم العمل أثر. فالعمل على أرض القبيلة كان عملاً كاملاً وسعيداً رغم أن مردوده كان محدوداً. لكن مع خروج الإنسانية من الهمجية إلى الحضارة بدأ تقسيم العمل ينمو بين المدن والأرياف، بين الحاكمين والمحكومين، بين التجارة والصناعة. لم يعرف عصر الإقطاع تقسيماً هاماً للعمل فالصناعات الحرفية كانت ملحقة بالزراعة، وإجمالاً يمكن تقسيم تاريخ الإنتاج الصناعي منذ القرون الوسطى إلى الآن إلى ثلاث مراحل:
١) الصناعة الحرفية وتضم معلمين وحرفيين صغار يساعدهم عدد من المتدربين على إتقان المهنة. وكل عامل حرفي يصنع السلعة من ألفها إلى يائها فالزجاجة مثلاً تدخل بين يدي العامل الحرفي مادة أولية لكي تخرج منهما زجاجة صالحة للاستعمال. فالصناعات الحرفية تميّزت بغياب كامل لتقسيم العمل. =

إلا أن الأسواق كانت تتسع باستمرار والطلب يزداد دوماً. وهكذا أصبحت المانيفاتورة بدورها قاصرة [عن تلبية طلب السوق]. عندئذ ثوَّر البخار والآلة الإنتاج الصناعي. وخلعت الصناعة الحديثة المانيفاتورة عن عرشها، وخلَّت البورجوازية الصناعية الوسطى مكانها للصناعيين من أصحاب الملايين، لقادة الجيوش الصناعية الحقيقية، لبورجوازيي العصر الحديث.

خلقت الصناعة الكبرى السوق العالمية، هذه السوق التي ساعد اكتشاف أميركا على خلقها. سرَّعت هذه السوق العالمية نمو التجارة

= ٢) المانيفاتورة أو الصناعات اليدوية وتضم عدداً أكبر من العمال يجمَّعون في ورشة كبيرة لينتجوا السلعة بكاملها انطلاقاً من مبدأ تقسيم العمل بحيث إن كل عامل يدوي ينجز عملية جزئية. وبذلك فالسلعة لا تكون جاهزة للبيع إلا إذا مرت بالتوالي على أيدي جميع عمال الورشة. وأهم صناعة مانيفاتورية كانت صناعة النسيج وخاصة الجوخ في القرن ١٧.

٣) الصناعة الحديثة حيث تحل الآلة محل العامل. فالآلة البخارية أو الكهربائية هي التي تصنع السلعة ودور العامل لا يعدو أن يكون مجرد ملحق بها لضبط العمليات التي تقوم بها الآلة. والأنكى من ذلك أنه لا يقوم اليوم إلا بعملية واحدة رتيبة إلى حد الموت. إذ تكرر في اليوم ٩ آلاف مرة أو تزيد. وهكذا «فبتقسيم العمل على هذا النحو ينقسم الإنسان على نفسه أيضاً. فاتقان نشاط واحد يؤدي إلى التضحية بجميع المواهب الأخرى الجسدية والفكرية» (إنجلز). وفي هذه الدرجة من جحيم تقسيم العمل يصبح تخفيف العمل نفسه ضرباً من العذاب. لذا يصاب العامل الحديث «بشلل عقلي وجسدي أكيد» (رأس المال). والبديل هو مجتمع ثوري جديد «يستبدل فيه عامل اليوم المشوه والكسيح بفعل تكرار العملية التافهة ذاتها طوال أيام حياته بالفرد الكامل النمو والقادر على ممارسة أصناف منوعة من العمل، والمستعد لمواجهة أي تغيير في الإنتاج، والذي تشكل الوظائف الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها أنماطاً متعددة من تحرير مواهبه الطبيعية والمكتسبة» (رأس المال).

والملاحة وطُرق المواصلات تسريعاً مذهلاً. وأثّر هذا النمو بدوره على توسّع الصناعة، وبقدر ما كانت الصناعة، والتجارة، والملاحة والسكك الحديدية تنمو، كانت البورجوازية تنمو هي أيضاً، وتنمّي رأسمالها وتزيح إلى المؤخرة جميع الطبقات التي خلّفتها القرون الوسطى.

وهكذا نرى أن البورجوازية الحديثة هي نفسها منتوج تطور طويل، وسلسلة من الثورات في نمط الإنتاج[١٠] ووسائل المواصلات.

---

(١٠) نمط الإنتاج هو الطريقة التي ينتج بها الناس، في مجتمع معين، الوسائل المادية لبقائهم على قيد الحياة. ونمط الإنتاج كلية تشمل وسائل الإنتاج والقوى المنتجة، وعلاقات الإنتاج، والبنية التحتية والبنية الفوقية لمجتمع مع في حقبة تاريخية محددة.

وسائل الإنتاج هي مجموع الوسائل التي تتيح للعامل تحقيق المنتوج مثل الأرض، والرأسمال، الآلات، المواد الأولية... وقد كان العبيد في عداد وسائل الإنتاج. والرأسمالية، الوريثة الشرعية لسادة العبيد، اختزلت اليوم العامل، بالعمل الغبي والمغبّي، إلى مجرد ملحق بإدارة العمل، إلى مجرد وسيلة إنتاج لا أكثر.

القوى المنتجة: تشمل أدوات ووسائل الإنتاج + التكنيك وطرق العمل + العمال الذين يستخدمون أدوات الإنتاج والتكنيك وطرق العمل الجديدة لإنتاج وسائل البقاء أو السلع + وعي العمال بضرورة القضاء على العمل المأجور.

علاقات الإنتاج: نوعية العلاقات التي يفرضها مالكو وسائل الإنتاج: سادة العبيد، سادة الأرض، سادة رأس المال على المنتجين المباشرين: العبيد، الأقنان، العمال وهي ما نسميه علاقات الإنتاج الاستعبادية، الإقطاعية والرأسمالية. فالذي يحدد نوعية علاقات الإنتاج السائدة في حقبة تاريخية ما، هو معرفة الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج بالفعل. إذ المقصود ليس الملكية الحقوقية بل الملكية الفعلية أي السيطرة الاقتصادية، إذن السياسية، المتمثلة أساساً في فرض تقسيم العمل وتوزيع الإنتاج على طبقات المجتمع. فالطبقة =

ترافقت كل مرحلة من مراحل التطور هذه التي اجتازتها البورجوازية بتقدم سياسي أحرزته هذه الطبقة. فمن طبقة يطحنها

= التي تفرض تقسيم العمل على المنتجين المباشرين وتوزع ما أنتجوه على هواها هي الطبقة السائدة عليهم.

البنية التحتية: مجموع القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج السائدة بين الطبقات الحاكمة والمحكومة يشكل البنية التحتية الاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع.

البنية الفوقية: هي المؤسسات الدينية والسياسية والحقوقية كالدولة النيابية والأحزاب والكنيسة من جهة، والأديولوجيا (أي السياسة، القانون ـ وهو عنف الطبقة الحاكمة المنظَّم ـ الدين، الفلسفة، الفن، الأخلاق والتقاليد. . .) من جهة ثانية. فالطبقة التي تتحكم بوسائل الإنتاج المادي هي التي تتحكم في وسائل الإنتاج الفكري. والفكر السائد هو دائماً فكر الطبقة السائدة. والبنية التحتية أي الاقتصاد هي العامل الحاسم في إنتاج وصياغة المؤسسات والتصورات الفكرية. لكنها ليست العامل الوحيد. لأن هناك تأثراً وتأثيراً متبادلين بين جميع العناصر المكونة للبنية الفوقية، وهناك أيضاً تفاعل أكيد بين مجموع عناصر البنية الفوقية والبنية التحتية الاقتصادية. وفي عصور معيّنة ومجتمعات معيّنة، خاصة حيث يسيطر ركود طويل على وسائل وقوى الإنتاج، كما في المجتمعات الشرقية والمتخلفة عموماً، تلعب الأديولوجيا، خاصة الدينية، التي هي في الأساس من إنتاج البنية الاقتصادية الاجتماعية دوراً بارزاً في تعطيل حركة المجتمع. وفي هذه الحالة تكتسب البنية الفوقية استقلالاً نسبياً عن البنية التحتية وتأثيرها فيها غالباً ما يكون مدمراً.

المجتمع: جميع عناصر البنية التحتية (أو نمط الإنتاج المادي) ومجموع عناصر البنية الفوقية (أو نمط الإنتاج الفكري) تشكل ما يسميه ماركس «التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية» أو المجتمع الذي هو البنى والعلاقات والمؤسسات القائمة باستقلال عن إرادة البشر بل وضد هذه الإرادة كما هو حال المجتمع الرأسمالي اليوم. والمجتمع الثوري القادم ليس إذن مجتمعاً بقدر ما هو جمعية يؤسسها بكامل الوعي المنتجون المباشرون الأحرار والمتحدون بحرية والذين استعادوا سلطانهم على الاقتصاد وعلى أنفسهم.

الاستبداد الإقطاعي[11] إلى جمعية مسلحة تحكم نفسها بنفسها في الكومونة[12]، فإلى جمهورية حضرية مستقلة[13] تارة أو طبقة ثالثة عرضة للضرائب والسخرة[14] في الأنظمة الملكية تارة أخرى؛ وطوال

---

(١١) يلخص البيان في هذه الفقرة بتركيز شديد منعطفات تاريخ البورجوازية وصراعاتها وتحالفاتها خلال ثمانية قرون تقريباً. وقد عالجنا هذا التاريخ في آخر البيان (انظر ـ البورجوازية الأوروبية ـ). ويعطي لمحات خاطفة على كل واحدة من هذه المراحل بالنسبة لتاريخ البورجوازية الفرنسية: كانت البورجوازية طبقة مسحوقة من الإقطاع إلى القرن ١١، أي قبل انتصار استقلال المدن أو الكومونات البورجوازية عن الإقطاعات التابعة لها.

(١٢) نتيجة لنهضة التجارة التي تجاوزت حدود الدويلات الإقطاعية ولنهضة الصناعة الحرفية قامت في القرن ١١ حركة بورجوازية تناضل في سبيل استقلال مدنها عن حكم الإقطاعيات المجاورة لها. «يطلق في فرنسا اسم الكومونات على المدن، على الأقل قبل أن تنتزع من السادة الإقطاعيين استقلالها وحقوقها السياسية اسم الطبقة الثالثة. عموماً استشهدنا هنا بإنجلترا كمثل نموذجي لتطور البورجوازية الاقتصادي وفرنسا كمثل لنموذج تطورها السياسي» (ملاحظة إنجلز للطبعة الإنجليزية ١٨٨٨). (انظر بآخر البيان: الكومونات البورجوازية).

(١٣) «كما في إيطاليا وألمانيا» (إنجلز).

(١٤) في فرنسا كانت الطبقة الثالثة إلى القرن الثالث عشر ترغم على دفع ضرائب باهظة تُحدد تعسفياً خاصة خلال الحروب تسمى «التاي». كما كانت مرغمة على تقديم أيام عمل لحساب الأسياد تسمى السخرة. والطبقة الثالثة هي عملياً البورجوازية وإن كانت تتألف من التجار والحرفيين والعمال والفلاحين. لكن تمثيل هذه الفئات كان وقفاً على ممثلي المدن البورجوازية المسلحة والمستقلة. وتسميتها بالثالثة عائد إلى كونها كانت تأتي في المرتبة الثالثة بعد رجال الدين والنبلاء. وقد ضم هذه الطبقات الثلاث مجلس طبقات الأمة Les etats généraus. وهو نوع من البرلمان، الذي حاول لعب دور العديل للملوك الأقوياء ثم المطلقين، وهو لا مثيل له في تاريخنا القديم والوسيط هذا التاريخ الذي لم يعرف ـ باستثناء قرامطة الأحساء الذين أقاموا سلطة جماعية علمانية ممثَّلة بالمجلس العقداني ـ أي تجربة ديمقراطية للحد أو =

= محاولة الحد من إرادة «المستبد العادل». ومجلس طبقات الأمة يمثل جميع المحافظات ويدعوه ملك فرنسا بين الحين والحين ليتشاور معه في قضايا المملكة الهامة، ومساعدة الملك مالياً. ولعل أول اجتماع عقده هذا المجلس كان بدعوة من فيليب الوسيم لدعمه ضد البابا سنة ١٣٠٢. وفي ١٣٥٥، ٥٦، و٥٧ عقد المجلس ثلاث دورات حاولت فيها البورجوازية، بقيادة إتيان مارسيل، إقامة ملكية دستورية يتولى في ظلها مجلس طبقات الأمة كل اختصاصات السلطة من فرض نظام ضريبي جديد إلى تسمية مستشاري الملك وكبار الموظفين إلى إعلان الحرب وإبرام السلم. ودخل المجلس، بقيادة مارسيل، في ثورة سافرة ضد ولي العهد، أثناء أسر أبيه في إنجلترا، لكن ولي العهد انتصر في النهاية وقُتل مارسيل. ومن ذلك الحين غدا مجرد مجلس استشاري لا يتمتع بأية سلطات فعلية خاصة حيال الملوك الأقوياء، وانحصرت سلطاته في تحرير «كراس المظالم» الذي يرفع للملك للنظر فيه بعين الرحمة. وفي ١٦١٤ حاول المجلس مرة أخرى فرض رقابته على لويس ١٣ «العادل». لكن الملك رفض ذلك وتحزّب له وزيره الكاردينال ريشيليو، نصير الملكية المطلقة والدولة المركزية، فعلق مجلس طبقات الأمة. وفي هذا الوقت بالذات كان برلمان بريطانيا يقوم بدور نشيط في فرض رقابته على الملك. ولم ينعقد المجلس إلا عشية ثورة ١٧٨٩ الفرنسية ففي يونيو ٨٩ انفصلت الطبقة الثالثة عن النبلاء ورجال الدين الذين رفضوا إرادتها ونصَّبت نفسها جمعية وطنية. لم يجد الملك بدا من الانصياع لإرادتها، التي كانت لحظتذاك إرادة أمة بكاملها... وتحت زخم الثورة انضم إليها عدد هام من رجال الدين، خاصة من ذوي الأصول الفلاحية المتواضعة، وعدد من صغار النبلاء. وبذلك استعاد المجلس شكله القديم. وهكذا انتهى مجلس طبقات الأمة القديم بتحوله إلى هيئة جديدة تسيطر عليها البورجوازية الظافرة: الجمعية التأسيسية ٩ يوليو ٨٩. (انظر تعليقنا على الثورة الفرنسية).

(١٥) عهد المانيفاتورة بأتم معنى الكلمة هو، خاصة في إنجلترا، القرن السابع عشر حيث تمكَّن الرأسمال التجاري لأول مرة من السيطرة على الإنتاج الصناعي. فقد اغتنم أثرياء التجار أزمة الصناعات الحرفية المغلقة وتوفر فائض من اليد العاملة في الريف، بفضل تقدم عملية المراكمة البدائية لرأس المال التي كان طرفاها الأساسيان: اغتصاب أملاك الفلاحين الأحرار واختزالهم بنفس الضربة =

Standisch أو المطلقة[١٦]، ثم أصبحت الركيزة الأساسية للممالك

= إلى عمال لا يملكون إلا قوة عملهم، فراحوا يوزعون ما احتكروه من المواد الأولية: القطن والحرير والصوف ويوزعون أيضاً أدوات الحياكة إما على الفلاحين الحاكة في منازلهم ـ وهي مرحلة طفولة المانيفاتورة ـ وإما في محلات صناعة الجوخ الكبرى التي كانت في إنجلترا تحت حماية البورجوازيين أنفسهم في معاملهم الساحلية، أما في فرنسا فكانت تحت حماية الملوك المتعاطفين بل المتحالفين مع البورجوازية. وكان نفس الصناعي ـ التاجر يتسلم المنتوج ليبيعه لحسابه الخاص في الداخل والخارج. وفي عهد المانيفاتورة حققت مسيرة الرأسمالية تقدماً هائلاً: بفصلها عمال الحياكة المستقلين عن وسائل إنتاجهم، بتطوير تقسيم العمل الذي جعل إنتاجية العامل تزداد إضعافاً وبفرض مزاحمة لا تقاوم على الصناعات الحرفية المغلقة والإقطاعية من حيث علاقاتها وفلسفة إنتاجها.

(١٦) هذا في إنجلترا أما في فرنسا فيعود تعاطف الملوك الإقطاعيين الأوائل إلى تاريخ أقدم من عهد المانيفاتورة بالمعنى الحقيقي للكلمة. فلويس الجسيم (١١٠٨-١١٣٧) [عهد ارتقاء العرش] أنعم على بورجوازية مدينة لوريس ان بميثاق انعتاقهم. وبالمقابل محّضوه الدعم في نضاله الحازم ضد نبلاء الإقطاعات التابعة. وفيليب المهيب (١١٨٠-١٢٢٣) استخلف، عندما قاد إحدى الحملات الصليبية، التجار على المدن. لكن تحالفاً حقيقياً بين البورجوازيين وملوك فرنسا لن يتم إلا في عهد لويس ١١ (١٤٦١-١٤٨٣)، أي على عهد الممالك الكبرى لا المميلكات الإقطاعية. وهذه الأخيرة يمكن تحقيقها بين منتصف القرن ١٢ع والقرن ١٤ع. وهي الحقبة التي بدأ فيها الإقطاع، وقد بلغ أوجه، مرحلة انحداره نحو السقوط تحت أثقال أزمته العامة وتناقضاته الداخلية. فالمدن البورجوازية المزدهرة بدأت، وبأي جدية، تزاحم بثرواتها المنقولة الثروات العقارية النبيلة. وخوفاً من انتقال الثروات العقارية من النبلاء إلى التجار الأثرياء بدأ النبلاء ينغلقون على أنفسهم في طبقة مغلقة، وراثية. وفي هذه الحقبة وجد الملوك الإقطاعيون أو نصف البورجوازيين إذا جاز القول، خير حليف لهم وخير عديل لقوة النبلاء في قوة البورجوازيين الصاعدة الذين ساعدوهم بالمال والفتوى لتأسيس سلطتهم الملكية فوق سلطة النبالة التي شرَّسها شعورها الحاد بالخطر البورجوازي =

الكبرى[١٧]، وما إن نمت الصناعة الكبيرة وظهرت السوق العالمية

= المتنامي. وراحت البورجوازية التشريعية، وقد لبست الطيلسان الروماني، تفتي بكون الملك ليس سيداً بين الأسياد كما تشاء التقاليد الإقطاعية بل هو ـ أو يجب أن يكون ـ سيد الأسياد وحكمه جار على جميع رعايا مملكته دون استثناء. وفي عهد المميلكات الإقطاعية أصبح الملك فعلاً رأس الهرم الإقطاعي الآمر الناهي على أتباعه.

(١٧) مر نشوء الممالك الكبرى في فرنسا بمرحلتين: الأولى تبدأ من القرن ١٤ إلى ١٧ع، وهي فترة الصعود المتنامي لسلطة الملوك المدعومين من البورجوازية على سلطة النبلاء المتهافتة والفترة الثانية تمتد من عهد لويس ١٤ إلى ١٧٨٩ وهي الفترة التي استتب فيها الأمر للملوك المطلقين حقاً وصدقاً وغدا فيها البورجوازيون الركيزة الأساسية لأجهزة الدولة الحاسمة. في المرحلة الأولى شرعت الامبراطورية، التي كانت عزلاء من كل سلطان أمام سلطان الأمراء وروابط الفرسان والمدن البورجوازية المسلحة، في استرداد سلطاتها بتجريد الإقطاعيين من حق ممارسة القضاء ليصبح شأنا من شؤون الملك وموظفيه البورجوازيين، وإلزام الحِمى الإقطاعي La seingneurie بأداء الخدمة العسكرية. اقتضت ممارسة المملكة للقضاء ظهور بيروقراطية إدارية معقدة، كما أدى تطور المدفعية واستخدام المرتزقة الأجانب بكثرة إلى ظهور جيوش محترفة، قلّصت كثيراً من أهمية النبلاء الذين كانوا حتى ذلك الحين يحاربون بجيوشهم الخاصة. وما كان بوسع الملوك أن يجدوا المال للبيروقراطية الجديدة وللجيوش المحترفة إلا عند التجار والصيارفة والمتعهدين. وهكذا أصبحت البورجوازية حجر الزاوية في المملكة. وراح الملوك يتقاربون مع البورجوازيين حتى إن لويس ١١ (١٤١١-١٤٨٣) انتسب كعضو في الجمعية الأخوية الكبرى لبورجوازيي باريس. وقد نفذ هذا الملك تدابير هامة مضادة موضوعياً للإقطاع فأنشأ بريد الخيل لربط مقاطعات المملكة، وأعلن عدم قابلية القضاة للعزل، واستخدم المطبعة... التي جعلت الثقافة البورجوازية النامية أقدر على مصارعة الخرافة الإقطاعية. واعتقل الكاردينال بالو، وأعدم كونت أرمانياك. أما المرحلة الثانية: ظهور الملكية المطلقة بأتم معنى الكلمة واستحوذ البورجوازية التشريعية على جميع أجهزة الدولة الحاسمة، فتبدأ مع لويس ١٤. ففي هذا العهد كانت البورجوازية ككل من القوة بحيث أفصحت =

حتى استولت البورجوازية في نهاية المطاف على السيادة السياسية الكاملة في الدولة النيابية الحديثة. وليست الحكومة الحديثة سوى لجنة تدير الشؤون العاملة للطبقة البورجوازية بأسرها[١٨].

= عن مطالبها الخاصة، لكنها كانت من الضعف بحيث عجزت عن تحقيق مطالبها بنفسها. وهذا ما ساعد على استفحال الحكم الملكي المطلق الذي وجد نفسه أقوى من جميع الطبقات المالكة في المملكة فمثلها على طريقته الخاصة. لكن الشعب أو قل الفلاحين كانوا أول المصابين. فقد نزلت عليهم مصائب الضرائب. فعلاوة على الأتاوات الإقطاعية التي تؤدى مباشرة لسادة الأرض بات عليهم أن يدفعوا ضرائب ملكية مركزية يصل معدلها إلى ١٠٪ من الدخل. ورد الفلاحون بتمردات عنيفة لكن متناثرة. بيد أن الحكم المطلق سريعاً ما كان يخمدها. كان التجار يعادون مع الفلاحين الضرائب الملكية التي لم تكن مغانمها تعود إليهم بل إلى الأسرة الحاكمة وجهاز الدولة والجيش. لكنهم كانوا راضين بالأتاوات الإقطاعية المرهقة للفلاحين، والتي تصل معدلاتها إلى ٢٠٪ من الدخل. لأن قطاعاً هاماً من البورجوازية عنيت بهم نبلاء الثوب (القضاة) والمتنبّلين anoblis الجدد، الذين آلت إليهم إقطاعات النبلاء القدماء، كانوا يستحوذون على حصتهم من هذه الأتاوات، وأبرز ممثلين تاريخيين للحكم الملكي المطلق هم: الكاردينال ريشليو الذي بدأ نشاطه السياسي، في عهد لويس ١٣، كممثل لرجال الدين في مجلس طبقات الأمة ١٦١٤. وكوزير أول للويس ١٣ ناضل من أجل إرساء دعائم الحكم المطلق. فأضعف بالمركزية الإدارية امتيازات النبلاء في المقاطعات النائية وجعل الملك سيد الأسياد دون منازع؛ وكولبير البورجوازي العريق الذي سخر كل إمكانياته، كوزير للويس ١٤ لتشجيع البورجوازية الخاصة بتدابير الحماية الجمركية للتجارة والصناعة، والأشغال العامة كما ضاعف من مصانع المانيفاتورة الملكية الكبيرة، وناصر أفكار عصر النهضة؛ ولويس ١٤ نفسه الذي مشى بالنعال على رأس النبالة المتهافتة التي خاضت في عهده بحربي المعقال (١٦٤٨-١٦٥٣) آخر معاركها وخسرتها.

(١٨) يتضمن هذا التعميم أخطار تداركها إنجلز فيما بعد عندما لاحظ في «انتي دوهرنج» عجز البورجوازية في أوروبا عن احتكار السلطة طويلاً احتكاراً كاملاً على غرار ارستوقراطية العصور الوسطى. وحتى في فرنسا التي أسقط

= فيها الإقطاع كلياً ونهائياً لم تحتكر البورجوازية ككل سلطة الدولة إلا لفترات عابرة. فتحت لويس فيليب (١٨٣٠-١٨٤٨) لم تسيطر على الدولة إلا شريحة صغيرة من الطبقة البورجوازية: الشريحة المالية بفضل ضريبة الاقتراع المرتفعة جداً. وفي ظل الجمهورية الثانية (١٨٤٨-١٨٥١) فقط أتيح لكل البورجوازية أن تحكم لكنها سرعان ما مكّنت بعجزها المغامر لويس بونابرت من السيطرة على الدولة. ولم تحكم كطبقة مرة ثانية إلا لمدة ٢٠ عاماً (١٨٧٠-١٨٩٠) في عهد الجمهورية الثالثة. ولم تحكم البورجوازية حصراً وبصورة دائمة إلا في الولايات المتحدة حيث لم يكن للإقطاع أثر.

إذا كانت الدولة النيابية فعلاً لجنة لإدارة الشؤون العامة للطبقة أو لشريحة منها حقيقة واقعة قبل انقلاب لويس بونابرت ١٨٥١، فإنها بعد هذا الانقلاب «تبدو مستقلة كل الاستقلال تحت بونابرت الثاني، تقتات من المجتمع وتشل حركته» (ماركس). لكن الحكم البونابرتي لم يدم إلا ١٨ عاماً نحسة توّجها بهزيمة ساحقة أمام الجيش البروسي ١٨٧٠. وبعده عادت الحياة النيابية التي ألغاها «مؤقتاً» إلى فرنسا. والدولة النيابية إنجاز تاريخي حققته البورجوازية، في أحسن صورة، بدءاً من بداية الثورة الصناعية في النصف الأول من القرن ١٩. فتعدد الصحف والأحزاب والانتخابات البرلمانية، وهي قوام الدولة النيابية، كانت انعكاساً سياسياً لحرية المزاحمة بين أهم فصائل الطبقة البورجوازية في المجال الاقتصادي. فينبغي أن يُمثّل كل فصيل هام في البرلمان حسب وزنه الاقتصادي لكي يراقب السلطة التنفيذية فارضاً عليها سياسة تمثل بقدر أو بآخر نقطة التقاء مصالح فصائل الطبقة البورجوازية الحاسمة. لكن هذه الديموقراطية النيابية ـ التي لم يسمع بها الليبراليون الذين فات أوانهم إلا في يوم دفنها ـ غدت الآن مجرد ذكرى في الغرب ذاته حيث غدت الدولة بيد حفنة من المستشارين والتكنوقراطيين الممثلين لجناح محدود العدد، وغير محدود الطموح، من البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبرى..

أما المجتمعات التي لم تعرف لحقبة تاريخية كاملة: سيادة الملكية الخاصة للأرض، المجتمع السياسي المفتوح، اللامركزي ذي الأفق الصناعي لا الزراعي، فإنها لم تمر وأكبر الظن لن تمر، إلا نادراً، شكلياً ووقتياً بمرحلة الدولة النيابية من الطراز الغربي. والدولتان النيابيتان على الشكل الغربي في كل العالم الثالث هما: لبنان والهند. لكن ديمقراطيتهما الشكلية تعكس ضرورة توازن الطوائف الدينية أكثر مما تعكس ضرورة توازن الفصائل =

= البورجوازية المتنافسة. ولهذا فمن العبث أن يحصر العمال مطلبهم المركزي بالديمقراطية النيابية لصعوبة تحقيقها من جهة، ولأنها من جهة أخرى ـ وهذا هو الأهم ـ ديمقراطية ستبقي على استغلال الإنسان للإنسان، وعلى جميع البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية ـ الدينية المتأخرة والمؤخِّرة لوعي الناس وشروط حياتهم. وما جدوى أن تكون الصحافة حرة ما دامت العيشة مُرّة؟ ويبدو، على أية حال، أن هذه المجتمعات لن تمر، لفترة تاريخية كاملة، بالديموقراطية النيابية. وإنما ستنتقل، بقفزة نوعية، ـ على غرار ما حصل في روسيا ١٩٠٥ و١٩١٧ ـ من الاستبداد المباشر إلى الديمقراطية المباشرة: ديمقراطية المنتجين المباشرين المتحدين بحرية في سوفياتاتهم المنتخبة من الجمعيات العامة في المصانع والمزارع والأحياء وأماكن العمل الأخرى. وعسى أن يكون في تقدم القوى المنتجة، بما فيها الوعي الثوري، وأزمة الرأسمالية العالمية ضمانة ضد إمكانية الردّة.

لكن عندما تطالب العناصر الليبرالية في بلدان العالم الثالث بالديمقراطية البورجوازية، فما هو موقف العمال الثوريين منهم؟ سيكون من الجنون أن يعارضوا الليبراليين بشعارات الطبقة السائدة، وسيكون من العار عليهم أن يرددوا كالصدى مطالب الليبراليين. وإنما عليهم أن يدعموهم ويكشفوهم في وقت واحد مقدمين مطالبهم الخاصة. عليهم أن يقولوا لهم: تذكروا أن الديمقراطية البورجوازية التي بها تطالبون تحتضر في عقر دارها، وتذكروا، فضلاً عن ذلك، أنها كانت دائماً ديموقراطية الطبقة المالكة. ولذا فنحن نطالب بتجاوز مطلب ديموقراطيتكم الشكلية في تحقيق الديموقراطية الحقيقية المعاشة التي يلغي بها الشعب المقهور مهزلة تمثيل طبقة لأخرى ومأساة استغلال طبقة لأخرى. وهذه المزايدة كانت دائماً تكتيك المنظرين الثوريين حيال الديموقراطيين: «فإذا اقترح البورجوازيون الصغار شراء السكك الحديدية والمصانع مثلاً، فعلى العمال أن يطالبوا بمصادرتها (. . .) بدون تعويض (. . .) وإذا اقترح الديموقراطيون ضريبة تصاعدية معتدلة، فعلى العمال أن يطالبوا بضريبة. . . تؤدي إلى وضع الرأسمال الكبير في خطر، وإذا طالب الديموقراطيون بتسديد ديون الدولة فعلى العمال أن يطالبوا بإفلاس الدولة» (ماركس ـ إنجلز: ١٨٥٠)، وإذا طالب الديموقراطيون بكل السلطة للأمة أي لهم، فعلى العمال أن يطالبوا بكل السلطة للسوفياتات أي لهم مع حلفائهم.

لعبت البورجوازية في التاريخ دوراً ثورياً تماماً. فحيثما استولت على السلطة حطَّمت جميع العلاقات الإقطاعية، الأبوية، العاطفية. ومزَّقت دون رحمة جميع العلاقات المعقدة المتنوعة التي كانت تشد الإنسان الإقطاعي إلى من هم طبيعياً أعلى منه مقاماً، لكي لا تبقي على أية علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان سوى علاقة المصلحة الصرفة والإلزام القاسي بـ «الدفع فوراً». لقد أغرقت أقدس انفعالات الوجد الديني، والحميَّة الفروسية ورقَّة البورجوازية الصغيرة Splessbürgerlichen الرخيصة في صقيع الحساب الأناني، وحوَّلت الكرامة الشخصية إلى مجرد قيمة تبادل(١٩). وأحلَّت حرية التجارة

(١٩) لم تعرف عصور الهمجية لا النقود ولا القروض ولا الديون النقدية ولا التبادل النقدي أي شراء سلعة بسلعة عامة هي النقود التي تتم بواسطتها مبادلة جميع السلع الأخرى. وإنما كان الناس سعداء على عهد الملكية القبلية يتبادلون الهدايا. ولم يعرف التبادل، والنقدي منه خاصة، إلا مع شروق فجر حضارة الرق «فمنذ أن أصبح المنتجون لا يستهلكون هم أنفسهم مباشرة منتوجاتهم، وإنما يتنازلون عنها بواسطة التبادل، افتقدوا رقابتهم عليها. وما عادوا يعرفون مصيرها، وبات ممكناً استخدام المنتوج لبضعة أيام ضد المنتج لاستغلاله واضطهاده. ولهذا السبب لا يستطيع أي مجتمع أن يظل زمناً طويلاً سيداً على إنتاجه ولا أن يحتفظ بالرقابة على العواقب الاجتماعية لبروتسيس إنتاجه، إذا لم يقضِ على التبادل بين الأفراد» (إنجلز: أصل العائلة. . .) وبعد انهيار الامبراطورية الرومانية ومجيء العصور الوسطى انكمش التبادل النقدي إلى أضيق الحدود وانتشرت المقايضة وكانت قِيم المجتمع الإقطاعي التي هي الحب، والحرب، والشرف، والضيافة، والتضحية، والهداية تحتقر النقود احتقارها لكل ما هو مبتذل. وقد أجهزت البورجوازية على هذه القِيم، أو بما هو أدق، أجهزت على كل ما لم يكن سلعة في هذه القِيم، لتقيم على أنقاضها قيمتها الجوهرية: عبادة النقود التي، من أجل مراكمة المزيد منها، اختزلت الرأسمالية المعاصرة حياة الإنسانية إلى بعدين وضيعين: إنتاج وحشي واستهلاك حيواني. والبروليتاريا =

الوحيدة والغاشمة محل الحريات العديدة المعترف بها كتابة والتي انتزعت بأغلى التضحيات. وباختصار، فقد استبدلت بالاستغلال الذي كانت تموهه الأوهام الدينية والسياسية، استغلالاً صريحاً، وقحاً، مباشرة ووحشياً.

لقد جرَّدت البورجوازية من هالتها جميع ألوان النشاط التي كانت حتى ذلك الحين مجلَّلة بالوقار وتُحاط باحترام مقدس. فالطبيب، والقانوني، والكاهن، والشاعر، والعالم، جعلتهم جميعاً أجراء في خدمتها.

لقد مزَّقت البورجوازية الحجاب العاطفي والتأثر الذي كان يغطي العلاقات العائلية واختزلتها إلى مجرد علاقات مالية.

لقد كشفت البورجوازية كيف أن التباهي بالقوة الغاشمة في القرون الوسطى، الذي تعجب به الرجعية أيّما إعجاب، كان يجد تكملته الطبيعية في أكثر أشكال التنبلة قذارة Tragstem Barenhauterei[٢٠]. فالبورجوازية هي أول من برهن على ما يستطيع النشاط الإنساني أن يأتي به. لقد حققت عجائب أين منها أهرامات مصر، وقنوات روما والكاتدرائيات القوتية؛ وقادت ببراعة حملات عسكرية أين منها

= عندما تتحرر وتحرر معها الإنسانية من لعنة التبادل النقدي، تعود، على نحو نوعياً أرقى، إلى نمط تبادل الهدايا خاصة بين الشعوب في مجتمع أممي متحرر من السادة والعبيد والأقنان والعمال المأجورين ومن الشروط التي تعيد إنتاجهم.

(٢٠) ينبغي الفصل بين التنبلة التي هي العجز عن القيام بأي نشاط خلاق، والكسل الذي هو الرفض الواعي أو الغريزي للشغل المفروض، للعمل المأجور. والحق في الكسل [اقرأ كراس بول لافارج: الحق في الكسل الذي نصدره قريباً] أقدس حق للعامل. وتبدأ مقدمات الثورة عندما يبدأ العمال بالقرف من العمل المأجور ورفضه.

اجتياحات [روما][٢١] والحروب الصليبية.

لا تستطيع البورجوازية أن توجد دون أن تثوّر باستمرار أدوات الإنتاج إذن علاقات الإنتاج، أي مجموع العلاقات الاجتماعية. أما الإبقاء على نمط الإنتاج القديم دون تغيير فقد كان، على العكس، الشرط الأول لبقاء جميع الطبقات الصناعية السابقة. فهذا التثوير الدائم للإنتاج، وهذه الزعزعة المتواصلة للنظام الاجتماعي كله، وهذا الاضطراب وهذا القلق المتجددين جميعها تميّز الحقبة البورجوازية عن جميع الحِقب التي تقدمتها. فكل العلاقات الاجتماعية التقليدية والباهتة تتفسخ ومعها تتفسخ مواكب تصوراتها وأفكارها العتيقة الوقورة؛ والعلاقات التي تحل محلها لا تلبث أن تهرم حتى قبل أن يصلب عودها. وكل ما كان مكيناً ومستقراً يتطاير هباءً منثوراً، وكل ما كان مقدساً يغدو مدنساً، وأخيراً يضطر الناس إلى فحص شروط حياتهم وعلاقاتهم المتبادلة بأعين صاحية.

تكتسح البورجوازية، مدفوعة بحاجتها إلى أسواق أبداً جديدة، الأرض بأسرها. فلا بدَّ لها من أن تعشِّش في كل مكان، وأن تستغل في كل مكان، وأن تقيم العلاقات في كل مكان.

أعطت البورجوازية، باستغلالها للسوق العالمية، طابعاً عالمياً لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها. ورغم أسى الرجعيين العميق انتزعت البورجوازية من الصناعة قاعدتها القومية. فالصناعات القومية القديمة دُمرت، ويلحق بها يومياً مزيد من الدمار، وحلَّت محلها صناعات

---

(٢١) المقصود الاجتياحات المتالية التي شنتها العصابات الهمجية في القرنين ٣ و٤ بعد الميلاد على الامبراطورية الرومانية فأدت إلى خلع أباطرة رافان (إيطاليا) وتمزيق الامبراطورية وقيام الإقطاع على أنقاضها.

جديدة أصبح تبنيها، من جميع الأمم المتحضرة، مسألة حياة أو موت؛ ولم تعد هذه الصناعات تستخدم المواد الأولية المحلية، بل مواد أولية آتية من أكثر المناطق بعداً، وتُستهلك منتوجاتها لا داخل البلد وحسب بل في جميع أنحاء العالم. وعلى أنقاض الحاجات القديمة التي كانت تلبيها المنتوجات الوطنية، تلد حاجات جديدة يتطلب إشباعها استيراد منتوجات البلدان والأقاليم النائية. وعلى أنقاض الانعزال القطري والقومي القديم، القائم على الاكتفاء الذاتي، تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم. وما هو صحيح بصدد الإنتاج المادي لا يقل صحة بخصوص الإنتاج الفكري. فالآثار الفكرية لأمة ما تصبح ملكاً مشتركاً لجميع الأمم. ويغدو قصر النظر والتقوقع القوميان مستحيلين أكثر فأكثر. ويلد، من مجموع الآداب القومية والقطرية، أدب عالمي.

بالإتقان السريع لأدوات الإنتاج، وبالتحسين الدائم لوسائل المواصلات، تجرّ البورجوازية إلى تيار الحضارة حتى أشد الأمم همجية[٢٢]. أما رخص منتوجاتها فيظل المدفعية الثقيلة التي تشن بها

---

(٢٢) بعض الجهلوت من البيروقراطيين الصغار الذين جمعوا التأخر من طرفيه: القومجية والاستبداد الآسيوي حتى إزاء ترجمة النصوص، أمثال السيد زاهي شرفان، حزّ في نفوسهم وصف البيان لأمم العالم المتخلف بالهمجية. ولا شك أنهم في قرارة نفوسهم رأوا في استخدامها شاهداً على الاستعلاء الأوروبي المقيت، الذي لم يسلم ماركس وإنجلز من لوثته! لكنهم، من فرط جهلهم، يجهلون أن لينين قلما ذكر اسم روسيا، وطنـ «ـه»، إلا مقروناً بوصف الهمجية.
الهمجية في التصور التاريخي الماركسي تشير إلى مراحل من التطور التاريخي، مرت بها جميع الشعوب، قبل بلوغ مرحلة الحضارة. وهي تتميّز بدرجة منخفضة جداً من تحكم الإنسان في محيطه الطبيعي، وسيادة نمط =

هجوماً عنيفاً على جميع أسوار الصينية، وبها ترغم على الاستسلام أشد الهمج مراساً في عداء الأجانب. وتقود قسراً جميع الأمم، تحت طائلة الهلاك، إلى تبني نمط إنتاج البورجوازية؛ وترغمها، مهما أبت،

= الملكية القبلية. والحضارة هي المرحلة التي تلت المرحلة العليا من الهمجية. وقد تميَّزت بدرجة أعلى من سيطرة الإنسان على الطبيعة وبظهور الدولة. وقد استخدم البيان نعت الهمجية للأمم المتخلفة، وهو نعت مستعار من جون ستيوارت ميل، بمعنى الأمم غير الصناعية، تمييزاً لها عن الأمم الغربية المتمدنة أي البورجوازية الصناعية. ويشير إنجلز بكلمة حضارة إلى حضارات الرق الكبرى الثلاث: الاستعباد، القنانة والعمل المأجور. وسعادة الإنسانية تكمن، عند ماركس وإنجلز. في استعادتها، بشكل أرقى وفي شروط مادية راديكالية الجدة، لفضائل عصور الهمجية الأولى التي لم تعرف لا استبداد العائلة ولا طغيان الملكية الخاصة ولا قسوة الدولة...

وحتى أعدى أعداء الحضارة الغربية من بدونا المتبقرطين، الذين لم تتسع لا آفاقهم ولا حتى أحلامهم لغير اللحاق المستحيل بها، لم يشجب فظائع الحضارة منذ ظهورها حتى اليوم، كما شجبها وحدد علامة انهيارها ماركس وإنجلز: «وإذا كان المبلغ الذي بيع به العقار لا يكفي لتسديد الدين كله (...) وجب على المدين بيع أطفاله كعبيد في الخارج لتسديد دين الدائن (...) وإذا لم يرتو مصاص الدماء كان له أن يبيع كعبد مدينه نفسه. هكذا كان فجر الحضارة العذب عند الشعب الأثيني» (إنجلز). لكن حضارات الرق القديمة والحديثة، كانت، ـ وهذا ما لم يسه عنه ماركس وإنجلز ـ بكل جرائمها صراط العذب الذي كان على الإنسانية أن تمشي عليه حافية لكي تتمكن أخيراً من نسفه، وفضيلة الحضارة الوحيدة هي توفيرها للشروط المادية الكفيلة بالقضاء عليها: «رسالة المرحلة التاريخية للبورجوازية هي إيجاد الأساس المادي لعالم جديد (...) على النحو ذاته الذي كوّنت به الثورات الجيولوجية سطح الأرض (...) وعندما تتمكن ثورة اجتماعية كبرى من التحكم في منجزات الحقبة البورجوازية (...) وإخضاعها للرقابة المشتركة لأكثر الشعوب تقدماً، عندئذ وعندئذ فقط، يزول الشبه بين التقدم الإنساني وذلك الإله الوثني الرهيب الذي يرفض ارتشاف الرحيق إلا من جماجم ضحاياه» (ماركس).

على إدخال الحضارة المزعومة إليها أو قل ترغمها على أن تصبح بورجوازية، وباختصار، فهي تخلق عالماً على صورتها.

لقد أخضعت البورجوازية الريف لسيطرة المدينة، وأنشأت مدناً هائلة، وضخّمت تضخيماً مذهلاً سكان المدن قياساً على سكان الأرياف، وبذلك انتزعت جُلّ السكان من بلاهة الحياة القروية[٢٣]. مثلما أخضعت الريف للمدينة والبلدان الهمجية وشبه الهمجية للبلدان المتحضرة، طوّعت الشعوب الفلاحية للشعوب البورجوازية والشرق للغرب.

تقضي البورجوازية باستمرار على تفتّت وسائل الإنتاج وتبعثر السكان والملكية. فقد كدّست السكان، ومركزت وسائل الإنتاج وركّزت الملكية في أيد قليلة. وجاءت المركزية السياسية نتيجة

---

(٢٣) خضوع المدن للأرياف هو عصر الإقطاع. ويشير البيان هنا إلى أن مزية البورجوازية هي أنها عكست الآية فأخضعت الأرياف للمدن وانتزعت، بنمط إنتاجها الديناميكي، عدداً عظيماً من الفلاحين السذج بتحويلهم إلى بروليتاريين عصريين. في ١٨٤٨ كان تسعة أعشار سكان العالم خارج نمط الإنتاج البورجوازي الحديث. وكانت الزراعة تشغل ٧٠٪ من سكان الولايات المتحدة النشيطين. وفي ١٩٦٥ انخفضت هذه النسبة إلى ٨٪ فقط. وفي ١٨٤٨ لم تكن هناك إلا قلّة من أهل الحضر تسكن مدناً يزيد سكانها عن ١٠٠ ألف. وفي ١٨٦٥ لم تكن توجد إلا خمس مدن يزيد سكانها عن المليون فأصبحت في ١٩٥١ توجد أكثر من ٥٥ مدينة مليونيرية. وفي ١٩٢٠ تجاوز عدد سكان المدن عدد سكان الأرياف. واليوم ثلاثة أرباع الإنسانية على الأقل تقيم في المدن. ومغزى ذلك أن تحرر الإنسانية لا يمكن أن يتحقق إلا انطلاقاً من المدن حيث الطبقة العاملة وخيرة حلفائها من جهة وحيث أجهزة الدولة وأدوات قمعها التي لا بدَّ من تحطيمها من جهة أخرى. ولهذا فرفع شعار تحرير المدن بالأرياف وتطويق الحواضر بالبوادي هو اليوم حماقة لا أكثر.

بدلاً من جعله يتقدم، وتحوّلا إلى قيدين يكبّلانه. ولم يكن من تحطيمهما بد؛ فحطِّما[٢٥].

---

(٢٥) وذلك ما حققته داخل فرنسا ثورة ١٧٨٩ (انظر: ثورة ٨٩) وما حققته حروب نابليون خاصة في أوروبا الإقطاعية سواء قبل استيلائه على السلطة وتحويل الجمهورية إلى امبراطورية أو بعد ذلك. ففي ١٧٩٦ قاد حملته على إيطاليا الإقطاعية التابعة للنمسا، وفي ١٧٩٨ قاد حملته على مصر الغافية في ليل استبداد المماليك العثمانية فحمل إليها مع كل جرائم الاستعمار قبساً من نور الثورة الفرنسية الكبرى. أما بعد استيلائه على السلطة في ٩ نوفمبر ١٧٩٩ فقد هزم في ١٨٠٠ الجيش النمساوي في إيطاليا، وفي ١٨٠٥ هزم الجيشين الروسي والنمساوي في معركة الأباطرة الثلاث باسترليتز (تشيكوسلوفاكيا) وفي ١٨٠٦ هزم بروسيا في يانا (ألمانيا) حيث استطاع أستاذ الفلسفة هيجل أن يتأمل بإعجاب لا مزيد عليه هذا الفاتح بل «هذا التاريخ وقد امتطى صهوة جواده»، وفي العام نفسه هزم الجيشين المتحالفين الروسي والنمساوي في معركة ايلاو (روسيا)، وفي ١٨٠٧ هزم مرة أخرى الجيش القيصري، وفي العام نفسه هزم الجيش النمساوي في معركة ايكميل (ألمانيا)، كما دحره مرة أخرى في ١٨٠٩. وظل يحارب أوروبا الإقطاعية منتصراً حيناً ومهزوماً أحياناً إلى أن تكبد هزيمته النهائية أمام الجيشين المتحالفين البروسي والإنجليزي في واترلو (بلجيكا) ١٨١٥.

في سطور قليلة حلَّل ماركس الملامح الأساسية لما ولمن مثله نابليون بونابرت وللبونابرتية التي غدت في حقبتنا وفي كل مكان تقريباً نمط تسيير الدولة الرأسمالية التقنوقراطية الحديثة:

«من غدا في ١٨ برومير فريسة نابليون، لم يكن (...) الحركة الثورية عامة، بل كان البورجوازية الليبرالية (...) كان نابليون آخر معارك عهد الإرهاب الثوري [يونيو ٩٣ ـ يوليو ٩٤] ضد المجتمع البورجوازي. لا شك في أن نابليون تفهَّم جوهر **الدولة الحديثة**، فقد أدرك أنها تقوم على التطور الحر للمجتمع البورجوازي، على حرية تنافس المصالح الخاصة إلخ، وقد وطَّد العزم على الاعتراف بهذا الأساس والذود عنه. فما كان إطلاقاً من عشاق عهد الإرهاب. لكن، في الوقت نفسه، كان نابليون ما يزال ينظر للدولة كغاية خاصة به، والمجتمع البورجوازي كممول لها لا غير، كمرؤوس =

على أنقاض النظام الإقطاعي قامت المزاحمة الحرة يرافقها نظام اجتماعي وسياسي مناسب لها، سيادة الطبقة البورجوازية الاقتصادية والسياسية.

وها نحن نشهد اليوم أن حركة Bewegung مماثلة تجري أمام

= محروم من أية إرادة خاصة. فقد أكمل عهد الإرهاب بإحلاله الحرب الدائمة محل الثورة الدائمة. وقد أشبع حتى التخمة أنانية القومية الفرنسية، لكنه من جهة أخرى فرض على البورجوازية التضحية بصفقاتها، بلذائذها وبثروتها إلخ، كلما دعا إلى ذلك داعي الغايات السياسية، داعي الفتوح التي كان يعتزم القيام بها. وإذا كان قد قمع استبدادياً ليبرالية المجتمع البورجوازي ـ في أشكالها العملية اليومية ـ فإنه إلى ذلك لم يكن يحترم المصالح المادية الجوهرية لهذا المجتمع، التجارة والصناعة، حالما تدخل في صراع مع المصالح السياسية الخاصة به. فالاحتقار الذي يكنُّه لرجال الأعمال الصناعيين جاء تكملة لاحتقاره الأديولوجيين. وكان بقتاله ضد المجتمع البورجوازي في الداخل أيضاً يقاتل خصم الدولة التي كانت لها، مشخصَّة فيه، قيمة في حد ذاتها مطلقة، ولذا صرَّح، في مجلس الدولة، بأنه لن يسمح لمالكي المزارع الكبرى بأن يتصرفوا فيها على هواهم فيزرعونها أو يتركونها بوراً. ولهذا أيضاً صمَّم، بتأسيسه احتكار النقل، على إخضاع التجارة للدولة. والتجار الفرنسيون هم الذين هيأوا الحدث الذي سدَّد الضربة الأولى لقوة نابليون. فالمضاربون الباريسيون هم الذين، بتسببهم في مجاعة مصطنعة، أرغموا الامبراطور على تأخير شن حملة على روسيا قرابة الشهرين، وتأجيلها بالتالي إلى وقت متأخر جداً. في شخص نابليون، وجدت البورجوازية الليبرالية من جديد عهد الإرهاب منتصباً أمامها: وتحت ملامح آل بوربون، عهد الردة، وجدت من جديد الثورة المضادة أمامها. لم تتحقق رغباتها في ١٧٧٩ إلا في ١٨٣٠، لكن مع فارق: بعد أن اكتمل تشكلها السياسي لم تعد البورجوازية الليبرالية تؤمن بأنها، بالدولة النيابية الدستورية، ستحقق الدولة المثالية، ولم تعد تطمح إلى تخليص العالم، ولا إلى الغايات الإنسانية الكونية: بل بالعكس تعرفت في هذا النظام على التعبير الرسمي عن قوتها الخاصة، وعن التكريس السياسي لمصالحها الخاصة».

عيوننا. فالعلاقات البورجوازية للإنتاج والتبادل، ونظام الملكية البورجوازية، والمجتمع البورجوازي الحديث، الذي أنشأ وسائل إنتاج وتبادل جبارة، يشبه الساحر الذي لم يعد يعرف كيف يتحكم في الشياطين التي استحضرها. فمنذ عشرات السنين لم يعد تاريخ الصناعة والتجارة سوى تمرد القوى المنتجة الحديثة على علاقات الإنتاج الحديثة، على نظام الملكية الذي يشترط وجود البورجوازية وسيطرتها. يكفي التذكير بالأزمات[٢٦] التجارية الدورية التي تهدد أكثر

---

(٢٦) يتميّز تحليل ماركس للأزمة الرأسمالية، المبثوث في رأس المال بمجلداته الأربعة، بتركيزه على الاتجاه التاريخي لأزمات الرأسمالية المتمثل بدوريتها، إذ هي لا تفتأ تتكرر كل ١٠ أو ١١ عاماً من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٨، ثم كل ٢٠ أو ٢٥ عاماً من ١٨٤٨ إلى الآن، وحتميتها، لأنها ليست ناجمة عن ظواهر ظرفية بل تنبع من صلب نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته السفيه اقتصادياً واللاإنساني حياتياً حيث «وسائل الإنتاج ليست موظفة في خدمة العمال، بل العمال هم الموظفون في خدمة وسائل الإنتاج» (رأس المال)؛ ومن هنا استنتاجه بحتمية انهيار الرأسمالية تحت أثقال تناقضاتها الداخلية عندما تغدو شاملة لتستفز جميع حفاري قبرها ويغدو التحرر الشامل منها ممكناً. لكن ما كان يهم ماركس وما يهم العمال اليوم ليس الانكماشات الدورية الملازمة لحركة رأس المال ملازمة السعال للمصدور حيث «يشكل توسع الإنتاج بحركات متقطعة السبب الأول لانكماشه المباغت وهذا يفضي بدوره إلى ذاك» (رأس المال)، بل إن ما همّه ويهمهم هو الأزمة العامة والنهائية التي تترك فيها الطبقة الرأسمالية جلدها. لم يتنبأ ماركس بيقين بتاريخ انفجار هذه الأزمة، لأنه كان سيخطئ حتماً، لكنه تنبأ بمضمونها: الانخفاض التدريجي لمعدلات ربح رأس المال إلى درجة لا يصبح معها التوظيف الرأسمالي مغرياً. إذ «يؤدي اتجاه الإنتاج البورجوازي الفعلي، مع التناقص النسبي المستمر لرأس المال المتغير قياساً إلى الرأسمال الثابت، إلى تركيب عضوي متعاظم باستمرار لرأس المال الإجمالي. ونتيجة ذلك الفورية هي أن يعبِّر فائض القيمة عن نفسه في معدل ربح عام متناقص دوماً بالرغم من أن درجة =

= استغلال العامل تظل كما هي أو تزداد. (. . .) ونظراً إلى أن قسمة مجموع فائض القيمة على قيمة رأس المال الإجمالي الموظف تعطي معدل الربح، فإن هذا المعدل يتناقص باستمرار بالتالي. (. . .) وبما أن حدود الإنتاج هي ربح الرأسماليين لا، مطلقاً، حاجة المنتج» (رأس المال)، فإن التنمية تتوقف والكساد يهم.

والدلائل تشير إلى أن الأزمة الراهنة ليست مجرد انكماش عابر يعقبه استئناف للازدهار كما في الماضي، بل هي شاملة وعميقة شمول وعمق عطب بنى الرأسمالية المحتضرة نفسها. فالرأسمال وظيفته الربح وما إن تقل قدرته عن أداء هذه الوظيفة حتى يفقد مبرره. وأرباح الرأسمال توقفت عن النمو: في فرنسا منذ ٦٩، وفي الولايات المتحدة، التي انطلقت منها نُذُر الأزمة، انخفضت ٥٠٪ خلال ٨ سنوات. من ١٠,٥٪ في ٦٥ انخفضت معدلات الربح إلى ٥,٤٪ في ٧٣، فإلى ٥٪ في ٧٤. وهذه النِسب نفسها ملحوظة في البلدان الرأسمالية الغربية الأخرى مع تفاوت ضئيل. ونتيجة لانخفاض معدلات الربح انخفضت قدرة المؤسسات الرأسمالية على التمويل الذاتي، أي إعادة توظيف حصة الأرباح المخصصة لتجديد المؤسسة. وبلغت نسبة هذا الانخفاض في أميركا مثلاً من ١١٪ في ١٩٥٠ إلى ٢,٧ في ٧٤. وابتداءً من ١٩٦٥ غدت التجارة الخارجية الأميركية ـ خاصة بأسلحة القتل ـ وتأجير النقود بفوائد عالية للمؤسسات العاجزة أكثر فأكثر عن التمويل الذاتي هي المصدر الأساسي لمردودية رأس المال. لأن قطاعات أساسية بكاملها لم تعد مربحة: صناعة السيارات بأنواعها التي بدأت اليوم تغلق مصانعها، تخزن منتجاتها وتسرّح عمالها بعشرات الألوف، قطاع البناء الذي بلغ عدد عاطليه، في أميركا وحدها، أقل من المليون بقليل، وقطاع الزراعة حيث انخفض المردود الزراعي للوسائل التقنية الحديثة بنسبة ٢٥٪ في أميركا خلال الـ ٣٠ سنة الماضية، وقطاع الصناعات الغذائية، البتروكيميائية والأدوات الإلكترونية، حيث أصبح العلم قوة إنتاج مباشرة وارتفع الرأسمال الثابت على الرأسمال المتغيِّر، . . . وقطاع الخدمات بأنواعها ومعظم هذه القطاعات هي التي شكلت أقوى رافعة للتوسع الاقتصادي: في البناء من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥، وفي السيارات من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠. سيزداد انخفاض معدلات الربح لأن النفقات المرصودة لتلطيف حدة وحشية العمل المأجور: زيادة الأجور، الخدمات، مكافحة التلوث الصناعي لن تتوقف بل ستزداد لأنها =

= ضرورية للإبقاء على النظام أطول مدة ممكنة.
أدى انخفاض معدلات الربح إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي... ففي اقتصاد «المعجزة» الألمانية سيكون معدل النمو الاقتصادي العام لعام ٧٥ صفراً. أما في الصناعة فسيكون أقل من الصفر بدرجة. وقس على ذلك في فرنسا واليابان.
من المنتظر لأسباب عدة أن يتفاقم انخفاض الأرباح ومعدلات النمو نظراً لأزمة الأسواق، الأزمة التجارية؛ فالتجارة العالمية تعاني أخطر انكماش منذ الحرب الأخيرة: من ١٥٪ في ١٩٧٣ تدهورت إلى ٥٪ في ٧٤ وربما إلى أقل من ٣٪ في ٧٥. ورغم أن الدولة النفطية تحاول بمشترياتها السفيهة، سفاهة البدوي الأهبل الذي عثر فجأة على كنز أطار صوابه، أن تنشط الحركة التجارية... إلا أن قدرتها الفعلية على استيعاب السلع، بما في ذلك تكديس الأسلحة التي لن تستخدم، محدودة بمحدودية سكانها، عاداتها وبناها الاقتصادية المتخلفة.
إذن لا يمكن فهم ما يسمى اليوم بسرطان التضخم إلا في سياق السرطان الآخر الذي أنشب أظفاره في عنق الربح. فانخفاض معدلات الربح دفع الشركات الكبرى على وجه الخصوص لزيادة أسعار سلعها كي تحد من انخفاض أرباحها في المصانع وأماكن العمل. وهكذا وصل التضخم أي خفض القيمة الحقيقية للعملة إلى ١٢٪ في أمريكا و١٥٪ في فرنسا سنوياً، والسيطرة على التضخم، وفق آلية الرأسمالية، تقتضي فرض الضرائب العالية على الأرباح وتضييق القروض المصرفية. وهو ما ترفضه الشركات الكبرى.
وهكذا نرى ما توقعه البيان في ١٨٤٧ يتحقق في ١٩٧٤ على نحو مذهل: فالشركات المتوسطة، أي الرأسمالية المتوسطة، تختفي في البلدان الصناعية بوتائر لا مثيل لها نظراً لعجزها عن احتمال ارتفاع فوائد إيجار النقود وعن فرض أسعارها على غرار الشركات الكبرى بحيث إن تصفيتها باتت متوقعة بين عامي ٧٦-١٩٧٧. ويومئذ ستتجابه دون وسيط البورجوازية المحدودة العدد مع جيش البروليتاريا العرمرم.
في الأزمات السابقة كان التضخم يتزامن مع توسع اقتصادي. لأن ارتفاع الأسعار يرفع معدلات الأرباح، ويغري بالتالي الرأسماليين بالتوظيف. أما في هذه الأزمة فقد تزامن مع الركود لأسباب منها: تصفية القطاعات ما قبل الرأسمالية نهائياً في أرياف العالم المصنَّع، إشباع الأسواق، عجز البلدان =

= النفطية والغنية بالمواد الأولية عن إنفاق جميع عائداتها على مشتريات من البلدان الصناعية، افتقاد البورجوازية لقدرتها السابقة (خاصة في ظل الفاشية) على تفقير البروليتاريا وغلق جزء من المصانع والتشغيل الكامل اعتماداً على قطاع التبذير. لا لأن البروليتاريا الغربية، التي ترفض التضحية من أجل أرباح البورجوازية، والتي باتت على حد قول هيث «أنانية ومجردة من كل عاطفة قومية»، لن تقبل بهذه التضحيات وحسب بل أيضاً وخصوصاً لأن هذه التضحيات نفسها أصبحت، في مجتمعات الاستهلاك الغربية تخلق للرأسمال من المشاكل أكثر مما تحل. لأن تسريح ملايين العمال يعني حرمان السوق من ملايين المستهلكين إذن مزيداً من تأزيم أزمة السوق: أزمة فيض الإنتاج التي أفاض ماركس في تشخيصها.

عملياً كيف ازدادت نفقات التركيب العضوي لرأس المال بحيث أدّت إلى تشابك التضخم مع الركود؟ الإفراط في تقسيم العمل مما دفع العمال إلى التمرد على الشغل مللاً واضطر بالتالي الرأسماليين إلى تحديث المصانع وإدخال تحسينات تكنولوجية لتلطيف حدة العمل الرتيب، «تجديد» السلع بسرعة فائقة نزولاً عند متطلبات آلية التسويق الإعلاني. وقد اقتضى ذلك تنويع نفس السلعة القديمة تحت أسماء جديدة تصل أحياناً إلى ٤٠ اسماً.

وكل اسم جديد يضع الاسم القديم، ومعه جزء من أرباح الرأسماليين، على الرف ارتفاع تكاليف التسويق الإعلاني إذ بدون الإعلانات المتكررة في وسائل الإعلام السمعية والبصرية لا يمكن التلاعب بحاجات المستهلكين ورغباتهم لإرغامهم على شراء ما ليسوا في حاجة حقيقية إليه، وأخيراً هناك السبب الأعمق الذي سماه بعض الأديولوجيين البورجوازيين «ضريبة التقدم الاقتصادي»: ذلك أن التنمية الاقتصادية في الغرب أو على الطراز الغربي في أي مكان كان لم تعد تعطي «الرفاهية» بل عكسها ونقيضها: فمزيد من التصنيع مرادف لمزيد من تبذير الموارد، ومزيد من تدمير البيئة، ومزيد من تلويث الهواء، ومزيد من اللامساواة الاجتماعية، ومزيد من الأمراض التي لا عهد للإنسانية بها (الأمراض العصبية بأنواعها والتهاب الحنجرة المميت مثلاً). هذه المصائب وسواها التي تسببها التنمية في الغرب أو على الطراز الغربي تتطلب نفقات إضافية تخصص للخدمات العامة لتلطيف آثار تدمير البيئة والتلوث والأمراض «الصناعية»، أمراض نمط الإنتاج الرأسمالي الذي بات مرادفاً لانهيار الحياة الإنسانية كمياً ونوعياً. وجميع هذه النفقات تخصم =

= من الأرباح التي يجنيها الرأسماليون من عرق العمال وأتعابهم. وهذه النفقات «غير المنتجة» شاهد إدانة على اختلال الرأسمالية العميق وعلى عبثية ردّ المجتمع الرأسمالي على اختلاله الخاص الذي بات اليوم يبحث بلهفة عن مخرج له.

المخرج الذي عثرت عليه البورجوازية أخيراً في أزمة ١٩٢٩، الكينزية، أي تدخل الدولة في الحركة الاقتصادية لضبط السوق، للرقابة على الاستثمارات ولتخطيط مجمل الإنتاج البورجوازي تخطيطاً «اختيارياً» عفّى عليه الزمن اليوم. هذا لا يعني أن لا مخرج إطلاقاً أمام الحضارة السلعية، بل يعني فقط أن هامش المخارج ضاق أولاً وأن كل مخرج منها بات ملغوماً بمأزق ثانياً: فإذا كانت قطاعات الإنتاج الحاسمة لم تعد مربحة، فإن نقل التوظيفات الرأسمالية من صناعة السيارات إلى الطاقة، ومن الزراعة إلى التنقيب عن مكنونات أعماق البحار، ومن صناعة الأدوية إلى صناعة الفضاء كفيل بخلق مجالات جديدة مربحة لرأس المال؛ لكن ثمن تحقيق هذا الانتقال لا يقل عن إحداث اختلال حاسم في توازن المجتمع الرأسمالي العالمي؛ إذ على الدولة في هذه الحالة أن تؤمم ـ كما يطالب بذلك فريق من الاقتصاديين البورجوازيين الأميركيين على رأسهم فولبرايت ـ جميع القطاعات غير المربحة أي مجمل الحركة الاقتصادية تقريباً من جهة، أو أن تقبل بتسريح ثلاثة أضعاف العاطلين حالياً من جهة أخرى. وهما حلان أحلاهما مر. وهيهات أن تترك البروليتاريا الغربية المتململة هذه الجريمة تمر دون عقاب بحجمها. هناك أيضاً مخرج محتمل في إيجاد أسواق جديدة وفتح مجالات شبه عذراء ما زالت الرأسمالية الحديثة لم تتغلغل بعد إلى جميع زواياها بالدرجة نفسها التي تغلغلت بها إلى أرياف الغرب غداة أزمة ٢٩. لكن ذلك يتطلب وجوباً توطيد التعايش السلمي توطيداً يطمس حتى ما تبقّى من التناقضات التنافسية بين جميع أطرافه. ذلك وارد؛ لكنه يعني تسليم العالم الصناعي بالسيطرة الأميركية؛ ويتطلب خاصة تصنيع الجزء الأهم من العالم المتخلف لدمجه دمجاً فعّالاً بالسوق العالمية بطريقة تضع نهاية حاسمة لتزاحم الاحتكارات على أسواقه الضعيفة وموارده الهائلة نسبياً. أي تحويل العالم إلى شركة كبرى متعددة الفروع. وتصنيع الجزء المتخلّف من السوق الرأسمالية، على الطريقة الغربية وبهدف إنجاد نمط الإنتاج الغربي المتأزم، بسوق دفّاعة، لن يخرجه جذرياً حتى من تخلفه الاقتصادي، إذ إن تصدير =

= الأرباح إلى البلدان الأم هو الشرط الأول من شروط الشركات ما فوق القومية التي تريد أن يكون رأس صناعتـ «ـه» في أميركا وأوروبا وذيلها فيه، بل إنه سيعمق اختلال توازنه الاجتماعي المختل أصلاً: سيوسع حجم قطاع الخدمات فيه وبالتالي حجم شرائحه البورجوازية الطفيلية إلى أقصى الحدود، وسيجعل بيروقراطية الدولة أشرس وأوسع وأكثر فساداً وقدرة على اقتناء السلع، وسيخلق بورجوازية صناعية خاصة وبيروقراطية مرتبطتين حالاً ومآلاً بحاضنتهما الغربية. لكن هذه «المكاسب» ستكون على حساب مزيد من انفصال المدن الاستهلاكية عن الأرياف الجائعة، وانفصام المدن نفسها إلى مراكز باذخة حتى الاستفزاز وأطراف بائسة لا تني تتوسع بتدفق الفلاحين الباحثين عن الخبز والدواء والعمل. لكنه ـ إذا نجح ـ قد يخلق متنفساً لرأس المال المختنق ومجالات للتوظيف بمعدلات أرباح مغرية وسوقاً دفّاعة وواسعة تضم ٥٠٪ من سكان العالم. لأن التوظيف في تونس وفورموزا والسنغال ورومانيا. . . حيث اليد العاملة رخيصة و«منضبطة» وتلويث المناخ ليس مباحاً وحسب بل مطلوب (ألم يوجه سنغور استرحاماً للشركات الرأسمالية لكي تنقل صناعاتها الملوثة إلى وطنه لأن مناخه ما زال نقيّاً!) أكثر مردوداً من التوظيف في قطاعات البلدان الصناعية الغربية. وهذا الحل تتبناه اليوم البورجوازية الأميركية التي جهزت أداة تحقيقه: الشركات الما فوق قومية التي تعمل جاهدة لفرض تقسيم عالمي جديد للعمل يتيح لها أن توظف حيث معدلات الأرباح أعلى، وأن تبيع في أي سوق محلي سلعها وتكنولوجيتها القديمة، وأن تجعل بالتالي من اقتصاد البورجوازيات المتخلفة مجرد رافد مطواع لدعم اقتصادها المأزوم. وهذا الحل الاستعماري الجديد ليس مقبولاً وحسب بل مطلوب ومرغوب من البورجوازيات المتخلفة التي أتت زمانها على الهرم، والمفتونة حتى الغرام لا بالتكنولوجيا وفن الإدارة الأميركيين وحسب بل أيضاً ـ ولا تبتسم ـ بالحرية الأميركية الشهيرة، فـ «الولايات المتحدة دولة حرة ذاقت الاستعمار، وخلصت من الاستعمار، وذاقت الحرية وتقف في العالم ضد الاستعمار وضد السيطرة» (عبد الناصر في مؤتمره الصحفي الدولي ٢٨ مايو ١٩٦٧). لأن هذه البورجوازيات عجزت من جهة عن ملء حيّز ما في أسواقها القومية فجعلتها مستباحة ومن جهة أخرى غير واعية بما ستجره عليها السيطرة الأميركية الاقتصادية، إذن السياسية، الكاملة من ويلات وثورات. وتجد بورجوازيتنا مشجعاً لها في =

فأكثر المجتمع البورجوازي في صميم وجوده. فكل أزمة تدمِّر بانتظام لا كمية هائلة من المنتوجات الجاهزة وحسب، بل أيضاً جزءاً كبيراً من القوى المنتجة القائمة. وفي هذه الأزمات ينتشر وباء اجتماعي كان سيبدو ضرباً من العبث في جميع الحقب السالفة؛ ذلك هو وباء فائض الإنتاج. ففجأة يجد المجتمع نفسه وقد عاد إلى حالة من الهمجية المؤقتة؛ حتى ليخيَّل للمرء أن مجاعة أو حرب إبادة قد قطعتا على المجتمع جميع موارد عيشه؛ وتبدو الصناعة والتجارة دماراً؛ ولماذا؟ لأن المجتمع نال فائضاً من التجارة. ولم تعد القوى المنتجة التي يمتلكها تخدم تقدم الحضارة البورجوازية Die bürgerliche Civilisation ونظام الملكية البورجوازية، بل إن قوى الإنتاج تلك أصبحت، بالعكس، أقوى بكثير من نظام الملكية البورجوازية الذي

= البورجوازية الصناعية الأوروبية ـ وخاصة الألمانية ـ. لأن الاتجاه السائد في بورجوازيات العالم كله يعي أن في انهيار البورجوازية الأميركية انهيار الرأسمالية العالمية. لقد قبل خيار كيسنجر: «أما تبعية اقتصادية كاملة متبادلة بين جميع البلدان وإلا فعلى حضارتنا السلام».

هناك مخرج آخر: تدمير آلة الإنتاج الراهنة بحرب طاحنة، لا يمكن لها إلا أن تكون منذ البداية أو تتحول في إحدى مراحلها إلى نووية، حتى يصار بعدها، على غرار ما حصل بعد الحرب الثانية، إلى تمكين الرأسمال من بنائها من جديد بمساعدة ثورة تكنولوجية جديدة. لكن مثل هذا المخرج لا يستطيع، في شروط حقبتنا حيث تمتلك دول عدة أنياباً نووية، إلا أن يفضي إلى انتحار جماعي برهبة يوم القيامة. لذا تواجه هذه الحلول بالرفض حتى من الفصائل المستنيرة من البورجوازية ذاتها. ويكاد الإجماع ينعقد على إدانة نمط إنتاج لم يعد يجد لإنقاذ جلده إلا هذه الخيارات المشؤومة والصعبة. وعندما يصل مجتمع ما إلى هذه الحال فيغدو مداناً من الجميع تقريباً فتلك علامة قلما تخطئ على أن نهايته باتت قريبة.

ونهايته هي المخرج الوحيد الممكن والمرغوب من أجل أن تبدأ حضارة جديدة لا تكتب على راياتها ربح رأس المال بل سعادة الإنسان.

بات معيقاً لازدهارها؛ ولما تغلَّبت على هذا العائق ألقت بالمجتمع البورجوازي كله في أحضان الاضطراب وعرّضت وجود الملكية البورجوازية للخطر. لقد غدا النظام البورجوازي أضيق من أن يستوعب الثروات التي أنتجها. فكيف تتغلَّب البورجوازية على هذه الأزمات؟ من جهة تدمِّر بالعنف كتلة من القوى المنتجة، وتستولي، من جهة أخرى، على أسواق جديدة وتكثِّف استغلالها للأسواق القديمة. وما هي عواقب ذلك؟ هي الإعداد لأزمات أكثر اتساعاً وهولاً والتقليص لوسائل توقِّيها.

الأسلحة التي استخدمتها البورجوازية للإطاحة بالإقطاع ترتد اليوم إلى نحرها.

بيد أن البورجوازية لم تصنع أسلحة إعدامها وحسب، بل أنتجت أيضاً الرجال الذين يستخدمون هذه الأسلحة: العمال العصريين أو البروليتاريين.

بقدر ما تنمو البورجوازية، أي رأس المال[٢٧]، تنمو البروليتاريا

---

(٢٧) الرأسمال هو، بشيء من التبسيط، كمية النقود الموظفة في مشروع بقصد الربح الذي مصدره فائض القيمة. وفائض القيمة هو تلك الساعات من العمل أو قل من حياة العامل التي استولى عليها الرأسمالي مجاناً إذ إنه لم يدفع للعامل إلا أجرة ساعتين أو ثلاث ساعات في أحسن الأحوال، بينما شغله ثماني ساعات على الأقل. فرأس المال هو إذن العمل المتراكم، العمل الميت الذي لا يحيا، كمصاص الدماء، إلا بامتصاص العمل الحي: قوة عمل ملايين العمال المأجورين. فمجموع فائض القيمة الذي اغتصبه الرأسماليون من أجيال بعد أجيال من العمال هو رأس المال. ورأس المال ينقسم إلى «رأس مال ثابت» و«رأس مال متغيّر». ورأس المال الثابت هو مجموع أدوات الإنتاج. الآلات، المصنع، المواد الأولية إلخ... والرأس مال المتغيّر هو ذلك الجزء من النقود الذي خصصه الرأسمالي لشراء قوة عمل العمال أي =

أيضاً، أي طبقة العمال العصريين الذين لا يعيشون إلا إذا وجدوا عملاً ولا يجدونه إلاّ إذا كان عملاً ينمّي رأس المال. وهؤلاء العمال المرغمون على بيع أنفسهم يومياً هم سلعة لا تختلف في شيء عن أي سلعة أخرى تُباع وتشترى، ومعرّضون بالتالي، كالسلع الأخرى، لجميع مصائب المزاحمة ولجميع تقلبات السوق.

= لشراء جهدهم العضلي، والعصبي والذهني، لشراء وقتهم وحياتهم نفسها. لأن حياة العالم هي وقته ومن يمتلك إذن حياتك. فالرأسمال المتغيّر هو إذن المصدر الأساسي للاستغلال، وهو ـ لا الرأسمال الثابت كما يزعم الرجعيون ـ الذي ستقضي عليه الثورة البروليتارية.

وليس رأس المال، في نظر ماركس، علاقة شخصية بين رأسمالي فرد وعامل فرد. بل هو علاقة اجتماعية بين طبقة الرأسماليين، شراة قوة العمل وطبقة العمال المأجورين، باعة قوة العمل. فالرأسمالي الفرد ليس إنساناً بل هو «الرأسمال مجسَّداً وقد وُهب الوعي والإرادة» (ماركس). ويصل به الانفصام إلى حد اعتبار نفقاته الخاصة اختلاساً أو اقتراضاً من رأس المال. إذن فالرأسمالي، كشخص، ليس مسؤولاً عن الاستغلال، بل المسؤول هو النظام الرأسمالي نفسه، الطبقة الرأسمالية ككل. فقتل هذا الرأسمالي أو ذاك ونسف هذ المصنع أو ذاك لن يغيِّر شيئاً من واقع استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة، وإنما هو، خاصة عندما لا يقوم به مجموع العمال بأنفسهم أو عندما لا يتم في مناخ أزمة ثورية راهنة، عمل إرهابي لا جدوى منه للحركة التاريخية. وتاريخياً كانت عمليات التخريب والاغتيال الشخصية إما من صنع عناصر فوضوية يائسة وإما استفزازاً بوليسياً. ولهذا أدان إنجلز بقوة «الحمى العنيفة، وهذا المسلسل من محاولات الاغتيال والتخريب التي لا معنى لها» التي قامت بها عناصر فوضوية في إسبانيا سنة ١٨٩٤ (انظر رسالته إلى بول أجليزياس ٢٤ مارس ١٨٩٤). لأن المطلوب ليس اغتيال رأسمالي بقنبلة أو رصاصة بل اغتيال النظام الرأسمالي بثورة بروليتارية، وليس المطلوب تحطيم المصانع والآلات بل المطلوب هو تغيير الهدف من استخدامها: من إنتاج السلع المرصودة للسوق إلى إنتاج القيم الاستعمالية لإرضاء الحاجات الاجتماعية والرغبات الفردية ومن مستعبدة للإنسان العامل إلى خادمة له.

إن استخدام الآلة وتطور تقسيم العمل، بسلبهما عمل البروليتاريا من كل استقلال، سلباه بالتالي من كل جاذبية. وغدا العامل مجرد ملحق بالآلة، لم يعد يُطلب منه إلا العملية الأكثر بساطة، ومللاً، وسرعة حفظ. ولذلك فإن ما يكلّفه العامل [أي أجرته] اختزل تقريباً إلى ما يلزم لإبقائه حياً واستمرار نسله. وبناءً على ذلك فسعر العمل(٢٨) كسعر كل سلعة(٢٩) أخرى يساوي تكاليف إنتاجه. ولذلك

---

(٢٨) ثمن العمل أو بما هو أدق ثمن قوة العمل كما أوضح ماركس ذلك فيما بعد.

(٢٩) عندما كان الإنتاج مخصصاً للاستهلاك الشخصي أو لاستهلاك أعضاء القبيلة ولتقديم الفائض منه عن الحاجة الشخصية والاجتماعية هدايا لم يكن سلعة. وإنما يصبح المنتوج سلعة حالما يصبح مخصصاً للتداول في الأسواق بواسطة النقود. ولهذا فالسلعة، كجميع المقولات البورجوازية كالعائلة ورأس المال، لم توجد حقاً وتسود حقاً إلا في المجتمع البورجوازي الذي سادته الملكية الرأسمالية وسادة رق تقسيم العمل. أما في المجتمعات السابقة عنه فقد كان وجود السلعة هامشياً. فالعائلة في القرون الوسطى: «عندما يصادف أن تنتج فائضاً يتجاوز حاجاتها ويتجاوز الأتاوات العينية المستحقة للسيد الإقطاعي، عندئذ، وعندئذ فقط، تنتج أيضاً سلعاً فهذا الفائض الذي ألقي به في التبادل الاجتماعي [السوق]، وعرض للبيع، يغدو سلعة» (إنجلز). أما في العصر الحديث فقد حوّلت البورجوازية كل شيء إلى سلعة، من شواطئ البحار وقمم الجبال ومآثر الطبيعة والفن، إلى الإنسان العامل نفسه الذي بات سلعة تنتج السلعة وتستهلك السلعة. وحق له اليوم، أكثر من سلفه الفنان أن يصرخ محتجاً:

وجودي في السوق أُباع وأُشترى دليـل عـلـى أن الـرجـال قـرود

تتكون السلعة من قيمتين: قيمة استعمالية تلبي بعض الحاجات والرغبات الحقيقية للإنسان وقيمة تبادلية لا تلبي إلا حاجات السوق أي الحاجة لمزيد من النقود من أجل مراكمة رأس المال وتكديس الأرباح. وفي المجتمع الاستهلاكي الراهن، الذي يقوم وجوده أساساً على تسريع حركة دورة رأس المال بسرعة جنونية أي على تجديد استهلاك السلع، فقدت السلعة أو كادت كل قيمة استعمالية: فالبيت الذي كان في السابق يدوم قرناً وحتى قروناً أصبح =

= اليوم عمارات كرتونية تجدد كل بضع سنوات، والسيارات التي يمكن فنياً أن تعمر ربع قرن تجدد كل ٣ سنوات فقط. أما عن الأدوات المنزلية التي غدا بعضها لا يصلح إلا للاستخدام مرة واحدة ككؤوس وصحون البلاستيك مثلاً، وعن المعلبات المفرغة من كل قيمة غذائية حقيقية والمؤذية بما غُشَّت به من زئبق ورصاص وصراصير... فحدث ولا حرج. والغريب، في عالم السلعة الذي لم يعد يثير الغرابة، أن ٢٠٪ من جهود البحث العلمي والتكنولوجي مخصصة لجعل السلع الصناعية يوماً عن يوم أقصر عمراً بقصد تسريع دورة رأس المال. ولأن السلعة زُيِّفت إلى درجة أنها تحولت إلى قيمة تبادلية محضة فإنها بدورها زيفت الحاجات والرغبات لفعلية بخلقها حاجات مزيفة تنميها يومياً أناجيل العصر الحديث أي الإعلانات التي ترغم بكل لطف، القادرين من سكان المدن والأرياف على شراء سلع مفرغة من كل قيمة استعمالية لتلبية حاجات مفرغة هي الأخرى من كل قيمة إنسانية. فجل الذين يشترون السيارات، والفاخرة منها بنوع خاص، لم يفعلوا ذلك لأنهم بحاجة حقيقية إليها بل أساساً ليثبتوا تفوقهم الطبقي وامتيازاتهم على أصدقائهم ورفاق عملهم وجيرانهم ومواطنيهم. وهكذا فهدف السلعة ليس تلبية حاجات ورغبات الإنسان فرداً وجمعاً بل الحصول على مزيد من «السلعة الملكية» أي النقود. والنقود، في عصر الرأسمالية المعمَّمة، هي رأس المال، أي أنها كفت عن كونها وسيلة للحصول على السلع التي يحتاجها الإنسان فعلاً وبواسطة النقود يحصل عليها (سلعة ـ نقود ـ سلعة) لتصبح غاية في حد ذاتها (نقود ـ سلعة ـ نقود). وعند هذه الدرجة من الوحشية الرأسمالية تصبح الإطاحة بسلعة النقود هي الإطاحة بجميع السلع ويمبدأ الإنتاج السلعي والتبادل السلعي ذاته في المجتمع الاشتراكي حقاً إذ: «بامتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج، يقضى على الإنتاج السلعي، ويقضى معه على سيطرة المنتوج على المنتج» (إنجلز) ويقضى على كل سلطة منفصلة عن سلطة المنتجين المباشرين المتحدين بحرية. وبذلك يقضى على لاإنسانية العلاقات السلعية الراهنة التي جعلت العلاقات بين البشر مجرد علاقات بين أشياء تُباع وتشترى، ويقضى أخيراً على الحروب. لأن كسب الأسواق لبيع السلع على أوسع نطاق كان السبب الحاسم وراء جميع الحروب الطاحنة في العصر الحديث. ولن يستقر على الأرض السلام ولن تزرع المحبة في قلوب البشر إلا يوم تطيح البروليتاريا وحلفاؤها بآلة السلعة لتقيم على أنقاضه ملاك الهدايا.

فكلما أصبح العمل أكثر بشاعة، ازدادت الأجور انخفاضاً[٣٠] وبالإضافة إلى ذلك: فكلما ازدادت الآلية وتقسيم العمل، ازدادت كمية العمل أيضاً، إما بإلزام العامل بزيادة ساعات العمل، وإما بتسريع حركة الآلات إلخ. . .

---

(٣٠) هذا التناسب الطردي بين بشاعة العمل المأجور، زيادة إنتاجه وإنتاجيته وانخفاض أجور العمال الذي كان واقعاً تعيشه يومياً الجماهير العمالية في ١٨٤٧ هو ما سمي بإفقار العمال المتزايد. ذلك أن البورجوازية خاصة في فرنسا كانت إلى ١٨٧٠ ما زالت بخيلة، شرسة، ديكتاتورية ودموية. لأنها كانت ما زالت في مرحلة تنمية رأس المال الحديث الذي ما زال ينز الدم من كل مسام جلده. فكانت مركزة رأس المال في أيدي قليلة وإدخال الآلة بكثافة للمصانع تؤدي فعلاً إلى طرد العمال الذين حلّت الآلات محلهم وإلى تخفيض أجور العمال الباقين، لأن سلعة العمال، المكدسة في جيش العاطلين الاحتياطي، كانت تعرض نفسها بوفرة في سوق العرض والطلب البشرية. وبما أن عدد العمال الراغبين في بيع قوة عملهم كان أكثر من طلب الرأسماليين لشراء هذه القوة، فقد كان سعر قوة العمل يزداد على الدوام رخصاً. تغيّر هذا الواقع نسبياً بعد مجزرة كومونة باريس ١٨٧١، التي تركت فيها البروليتاريا الفرنسية عشرات الألوف من القتلى. فبعد ١٨٧١ لم تعد البورجوازية تعرف أزمات واسعة النطاق كما في السابق. فقد دخلت مرحلة الثورة الصناعية الكبرى، واحتكرت أسواق المستعمرات لترويج سلعها ونهب المواد الأولية بسعر التراب. وفي الوقت ذاته تعاظم حجم البروليتاريا وظهرت النقابات والأحزاب الإصلاحية الكبرى التي اختزلت مطلب البروليتاريا التاريخي في التحرر الشامل، عبر تحطيم جهاز الدولة وإلغاء الاستغلال، إلى مطلب يومي واحد وحيد: تحسين شروط الاستغلال عبر زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وإصلاح جهاز الدولة البورجوازية الليبرالية. وهكذا فبورجوازية، بعد أن راكمت رأس مالها، وثوّرت إنتاجها، وخضدت شوكة البروليتاريا، ووطدت سلطانها قومياً وعالمياً، أصبحت ـ في أوروبا لا في المستعمرات ـ ليبرالية سياسياً وإصلاحية اجتماعياً. وفي هذه المرحلة وبتأثير هذه العوامل مجتمعة أُصدرت التشريعات العمالية لتلطيف =

حوّلت الصناعة الحديثة ورشة المعلم الحرفي البطريقي الصغير إلى مصنع كبير للرأسمالي الصناعي. أما جماهير العمال المكدسين في المصنع فقد نظّموا تنظيماً عسكرياً. وباعتبارهم جنود الصناعة البسطاء فقد أخضعوا لرقابة مراتب بكاملها من ضباط الصف والضباط. وهم ليسوا عبيد الطبقة البورجوازية والدول البورجوازية وحسب، بل أيضاً هم، في كل يوم وفي كل ساعة، عبيد للآلة[٣١] ولرئيس العمال،

= وحشية العمل المأجور وتحسين أجور العمال. ففي ما بين ١٨٧٠ و١٩٠٠ تضاعفت أجور العمال الصافية. ثم غدا أرباب العمل منذ ١٩٥٠ أي في مرحلة مجتمع الاستهلاك، الذي يمر الآن بأزمة طاحنة، يسبقون النقابات أحياناً لزيادة أجور العمال تنشيطاً للسوق الداخلية.

لكن هذا التلطيف الملحوظ لشروط الاستغلال المادية ترافق بانهيار لا مثيل له لمواهب العمال الذهنية. فقد اختزلت الرأسمالية الشغل إلى حركات آلية مضجرة حتى الموت تتكرر آلاف المرات في اليوم وملايين المرات في الشهر. وغدا العمل مرادفاً للجنون فمن ٣ عمال أميركيين دخل ٢ منهم على الأقل إلى عيادات الأمراض النفسية. وأصبح الإفقار المطلق حقيقة واقعة في نوعية حياة العمال التي اختزلت إلى بعد حيواني ـ آلي صرف يعبّر عنها أحسن تعبير المثل العمالي الرائج في باريس: «ميترو، بولو، دودو» (ذهاب ـ إياب من الشغل وإليه، وشغل، ثم نوم) وهكذا دواليك على امتداد أيام البقاء على قيد الحياة المعادي للحياة الحقة، حياة التنوع والتجديد الدائمين. وغدت معاينة ماركس لوضع البروليتاريا الأممية في القرن التاسع عشر اليوم أكثر صحة منها بالأمس: «وباستمرار يصبح العامل سلعة تزداد رخصاً كلما ازدادت السلع التي يخلقها. لأن انحطاط عالم الإنسان يتناسب طرداً مع ازدياد قيمة عالم الأشياء». أما في الجزء الأقل تصنيعاً من العالم الرأسمالي فالعمال في المدن والأرياف يُعاملون معاملة الدّواب ومع ذلك فأرباب العمل لا يقدمون لهم العلف إلا بمقدار.

(٣١) «يقودنا تحليل فائض القيمة النسبي إلى النتيجة التالية: جميع طرائق مضاعفة قوى العمل الجماعي تُنفذ في النظام الرأسمالي على حساب العامل الفرد؛ وتتحول جميع وسائل تطوير الإنتاج إلى وسائل لاستغلال المنتج والسيطرة

وللبورجوازي صاحب المصنع خاصة. وكلما أعلن هذا الاستبداد علَناً أن الربح[٣٢] هو هدفه الأوحد غدا حقيراً، مقيتاً ومغيظاً.

كلما تطلَّب العمل اليدوي قدراً أقل من المهارة والقوة الجسدية

= عليه؛ إذ تجعل منه إنساناً مبتوراً، مقطَّع الأوصال أو ذيلاً للآلة؛ وتجعل قوى الإنتاج العلمية قوى تناصبه العداء، وتجعل يوماً بعد يوم شروط العمل أكثر شذوذاً وتخضع العامل، خلال العمل، إلى استبداد مطلق بقدر ما هو حقير، وتحول حياته كلها إلى وقت مكرس للشغل، وتلقي بزوجته وأطفاله تحت عجلة ياجرناوت رأسمالي» (رأس المال).

(٣٢) ما يميِّز نمط الإنتاج الرأسمالي عن جميع أنماط الإنتاج التي سبقته وعن نمط الإنتاج في المجتمع الثوري القادم هو توجهه الكلي إلى الربح أولاً وإلى الربح أخيراً لا إلى تلبية المتطلبات الاجتماعية والرغبات الفردية. هذا الربح هو العائد الذي يحصل عليه الرأسمالي من توظيف مجموع رأس المال الثابت والمتغيِّر. فهو إذن أعم من فائض القيمة الذي ينتج من الرأسمال المتغيِّر (الأجور) فقط. وفائض القيمة، بالمناسبة، هو ما يشكل جوهره استغلال الإنسان للإنسان. إنه الربح الذي يكسبه الرأسمالي، فرداً كان أو شركة أو دولة، من صفقة شراء قوة عمل عماله. ولا يعدم الرأسمالي حيلة لزيادة فائض القيمة: إما بزيادة دوام العمل لزيادة ساعات العمل المجانية، وإما بزيادة الإنتاجية وتخفيض ساعات العمل وذلك بتحديث المصنع والإفراط في تقسيم العمل بحيث يُختزل العمل إلى حركة أو بضع حركات آلية مميتة تزداد على الدوام سرعة، وإما ـ خاصة حيث الدولة هي الرأسمالي الأساسي أو حيث وسائل النضال المطلبي معدودة في عداد الجرائم كما في اسبانيا والتشيلي ومن لف لفهما ـ، بتجميد الأجور وزيادة الأسعار أو تخفيض العملة. وليس غول التضخم الذي جعلت منه البورجوازية في كل مكان لغزاً من ألغاز أبي الهول الشهيرة إلا وسيلة سافرة يلجأ إليها الرأسماليون لزيادة أرباحهم لا على حساب العمال، كمنتجين داخل المصنع وحسب بل وعلى حساب العمال كمستهلكين في السوق أيضاً.

القضاء على الربح لن يتحقق بالنضال النقابي أي المساومة على بيع قوة العمل لأن «رفع الأجور ليس إلا مكافأة أفضل للعبيد، وهيهات أن يمكن العامل أو العمل من تحقيق هدفهما الإنساني» (ماركس)، وإنما يتحقق القضاء على =

ـ أي كلما تقدمت الصناعة الحديثة ـ حلّ عمل النساء والأطفال محل عمل الرجال. وعندئذ لا تبقى لفوارق الجنس والسن أهمية اجتماعية بالنسبة للطبقة العاملة التي لم تعد توجد إلا كأدوات عمل يختلف سعر كلفتها باختلاف السن والجنس.

وبعدما يكابد العامل استغلال صاحب المصنع وتُدفع له أجرته نقداً يجد نفسه فريسة لأعضاء آخرين من البورجوازية: لمالك البيت، لصاحب الدكان، وللمرابي إلخ...

تتلاشى في البروليتاريا الطبقات الوسطى الصغيرة المترسبة من الماضي من صغار الصناعيين، وصغار التجار، وذوي الإيرادات الصغيرة، والحرفيين والفلاحين، إما لأن رأس مالها الضعيف لا يمكّنها من استخدام أساليب الصناعة الكبيرة فتهلك إذن في المنافسة مع الرأسماليين(٣٣) الأكبر منها، وإما لأن طرائق الإنتاج الجديدة تحط من قيمة مهارتها الفنية. وهكذا فالبروليتاريا تُجنَّد من جميع طبقات السكان.

= الربح بالقضاء على رأس المال وأجهزة صيانته وتوجيه الإنتاج توجيها كلياً لخدمة الإنسان وإسعاده.

(٣٣) الرأسماليون هم طبقة المالكين الفعليين لوسائل الإنتاج والتبادل المتحكمين في تقسيم العمل وتوزيع الإنتاج على طبقات الأمة. والرأسمالية هي الشكل الأكثر إكتمالاً للإنتاج من أجل الربح، من أجل نهب فائض القيمة أي من أجل استغلال الإنسان للإنسان وحكم الإنسان للإنسان عبر فصل المنتجين المباشرين عن ملكية وسائل الإنتاج وبالتالي فصل إنتاجهم نفسه عنهم لاستخدامه ضدهم، لاضطهادهم وتقرير مصيرهم من وراء ظهرهم، وهي أخيراً الشكل المكتمل لتحويل الإنسان من غاية للإنتاج إلى وسيلة إنتاج. هذه الرأسمالية نشأت أساساً في أوروبا الغربية: في بريطانيا حوالي ١٦٤٠ وفي فرنسا حوالي ١٨٢٠. وخلال ٥٠ عاماً (١٨٢٠-١٨٧٠) حققت في فرنسا المراكمة الحديثة لرأسمالها بفضل استغلالها المكثف للبروليتاريا في أوروبا ونهبها اللصوصي لثروات شعوب المستعمرات.

تجتاز البروليتاريا، في مسار تطورها، أطواراً شتَّى. لكن صراعها ضد البورجوازية يبدأ مع وجودها ذاته.

في البداية ينخرط في الصراع عمال معزولون ضد البورجوازي، الذي يستغلهم مباشرة ثم يلتحق بهم عمال نفس المصنع وأخيراً ينضم إليهم في صراعهم عمال فرع من فروع الصناعة قائم في نفس المنطقة. ولا يوجِّه العمال هجومهم إلى علاقات الإنتاج البورجوازية فقط، بل يوجِّهونه أيضاً إلى أدوات الإنتاج نفسها؛ فيتلفون السلع الأجنبية التي تزاحمهم، ويحطِّمون الآلات ويشعلون المصانع ناراً ويحاولون استعادة المكانة المنقرضة، مكانة الحرفي في القرون الوسطى(٣٤).

ويشكِّل العمال، في هذا الطور، جمهوراً مبعثراً في أنحاء البلد ومفتَّتاً بالمزاحمة. وإذا حدث أن كان اتحاد العمال أكثر تلاحماً، فذلك ليس نتيجة لوحدتهم هم أنفسهم، وإنما هو نتيجة لوحدة البورجوازية التي عليها، لكي تحقق أهدافها السياسية الخاصة بها، أن تحرِّك البروليتاريا بأسرها. وهي ما تزال، في اللحظة الحاضرة، قادرة على ذلك. وإذن، فخلال هذا الطور لا يحارب البروليتاريون أعداءهم بل أعداء أعدائهم: بقايا الحكم الملكي المطلق، الملاكين العقاريين،

---

(٣٤) يحدث أحياناً، حتى الآن، أن يحطم بعض العمال آلات مصانعهم؛ وهو شكل مختلف من أشكال نضال البروليتاريا في طور طفولتها. لكن أوسع الجماهير البروليتارية برهنت، عندما تحتل المصانع وتسيِّرها بنفسها، أنها لا تحطم أدوات الإنتاج وإنما تغيِّر هدف استخدامها: من تلبية حاجة الرأسمال إلى الربح إلى تلبية حاجة الإنسان إلى الرفاهية. لكن آلات المصانع المنتجة للأسلحة ـ خاصة في البلدان الامبريالية ـ وما شابه من السلع التي لا تلبي حاجة إنسانية حقيقية فلا بدَّ من تحطيمها إذا تعذر تحويلها إلى فروع الإنتاج الضرورية اجتماعياً.

البورجوازيين غير الصناعيين والبورجوازيين الصغار. وعلى هذا النحو تكون الحركة التاريخية برمتها مركَّزة بين يدي البورجوازية؛ وكل انتصار يتحقق في هذه الشروط إنما هو انتصار بورجوازي[٣٥].

---

(٣٥) يشير البيان، الذي كتب عشية ثورة ٤٨ الألمانية، إلى مرحلة من نضال البروليتاريا تحت لواء البورجوازية فقدت، منذ انتصار البورجوازية على الارستقراطية في ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، مبرراتها، فالبورجوازية لا تصارع الإقطاع براديكالية نسبية إلا إذا كانت البروليتاريا ما زالت تحت وصايتها. لكن ما إن ينخرط العمال في حلبة الصراع كطبقة مستقلة حتى تسارع لمصالحة الإقطاع استعداداً لمحاربة الخصم المشترك: العمال. حدث ذلك في إنجلترا ١٦٤٨، وفي ألمانيا ١٨٤٨ عندما خانت البورجوازية، وقد أرعبتها بعض الملامح البروليتارية الراديكالية في ثورة ٤٨ الباريسية، أهداف حركتها نفسها وسارعت للتحالف مع كبار الملاك والأمراء ضد العمال. وهذا ما أوضحه ماركس وإنجلز في الثورة والثورة المضادة في ألمانيا ـ دار ابن خلدون ـ وتحسباً لاحتمالات تطورات ثورية قادمة اقترح ماركس وإنجلز على البروليتاريا الألمانية الثورية شعار استقلالها عن الديموقراطية الثورية منتقدين واقع كون: «الحزب العمالي (. . .) قد سقط سقوطاً كاملاً تحت سيطرة وقيادة الديموقراطيين البورجوازيين الصغار (. . .) يجب أن نضع حداً لهذا الوضع وأن نعيد استقلال العمال (. . .) [لأن] الحزب الديموقراطي هو أكثر خطراً على العمال من الحزب الليبرالي القديم (. .) [وإذن] علينا أن نرفض الاتحاد معه رفضاً تامّاً (. . .) وعلى العمال، بدلاً من تحقير أنفسهم مرة أخرى بالتصفيق للديموقراطيين البورجوازيين، أن يسعوا (. . .) إلى تشكيل تنظيم مستقل. . . للحزب العمالي. . . حيث تتم مناقشة مواقف البروليتاريا ومصالحها بمعزل عن التأثيرات البورجوازية» (انظر: التنظيم الشيوعي، ج١). وخيانة البورجوازية لثورتها حالما يتدخل العمال باستقلال عنها. . . أكدته بعد إنجلترا القرن ١٨ وألمانيا والنمسا القرن ١٩ ثورة روسيا السوفياتية في القرن ٢٠. وهكذا بات اليوم، أكثر من أي يوم مضى، على البروليتاريا الأممية أن تخوض صراعها لحسابها كطبقة. . . خاصة وأن البورجوازية في الجزء المتخلف من السوق الرأسمالية مرتبطة عضوياً بالثورة المضادة الحاكمة في العالم المتقدم صناعياً. لأن قطيعة جدية مع البورجوازية =

لكن تطور الصناعة لا ينمّي البروليتاريا وحسب، وإنما يجمّعها أيضاً في كتل هائلة باستمرار؛ فتتعاظم قوتها؛ وهي تعي قوتها هذه يوماً عن يوم.

وبقدر ما تمحو الآلة جميع الفوارق في العمل وتختزل في كل مكان تقريباً الأجرة إلى مستوى متماثل في تدنّيه[36] تتساوى مصالح البروليتاريا وشروط حياتها أكثر فأكثر. وباستمرار تجعل المنافسة بين البورجوازيين والأزمات التجارية الناجمة عنها أجور العمال أكثر تقلباً. ويؤدي إتقان الآلة المتواصل والسريع دوماً إلى جعل حالة العامل أكثر فأكثر مزعزعة؛ وباستمرار يأخذ الصدام الفردي بين العامل والبورجوازي طابع الصدام بين طبقتين. ويشرع العمال في التكتل ضد

= الصناعية العالمية يعرض وجودها ذاته للخطر. إذ إنه يفقدها وظيفتها الأساسية كسمسارة تبيع المواد الخام ومنتجات الفلاحين الغلابة للبورجوازية الصناعية وتبيع سلع هذه الأخيرة في السوق المحلية.

(٣٦) أشرنا من قبل إلى أن تدني الأجور باطراد كما كان الحال إلى ١٨٧٠ لم يعد وارداً إلا في لحظات الانكماش أو الأزمة، ونضيف إلى ذلك أن البورجوازية اهتدت، بمساعدة كلاب حراستها من «علماء» النفس والاجتماع، إلى تكتيك جديد مغاير لتكتيكها القديم الذي يشير إليه البيان هنا. ذلك أنها لم تعد تريد توحيد أجور العمال في مستوى متماثل في انخفاضه أو في ارتفاعه، بل بالعكس خلقت سلماً متفاوتاً من الأجور بين عمال مصنع واحد ومهنة واحدة بقصد ضرب وحدتهم الفعلية بهذا التمييز الخادع والإيحاء لهم بأنهم مراتب متفاوتة في طبقة منقسمة إلى أصناف متمايزة بحيث إذا أضرب عمال أجرة أو رفعوا مطالب اعتبر عمال أجرة ب وج وهـ إلخ أن الأمر لا يعنيهم من قريب أو بعيد ويقفون بالتالي، في معركة صراع رفاقهم مع ظالميهم، على الحياد. وضرباً لهذا التكتيك يعمد أكثر العمال وعياً إلى رفض مراتبية الأجور البائسة ورفع مطالب موحّدة لجميع العمال الذين وحدتهم الرأسمالية عندما اختزلتهم إلى سلعة لا تبقى على قيد البقاء إلا إذا باعت قوة عملها بأجرة لم يستطع تفاوتها الوهمي أن ينسي العمال حقيقة كونهم سلعة تُباع وتشترى!.

البورجوازيين دفاعاً عن أجورهم. ويصل بهم الأمر إلى حد تشكيل جمعيات دائمة لتأمين زادهم Verproviantieren أثناء التمرد المحتمل. وفي بعض الأماكن ينفجر هذا الصراع فِتَناً.

ينتصر العمال أحياناً. لكنه انتصار سريع الزوال. والنتيجة الحقيقية لصراعهم ليست النجاح الفوري بقدر ما هي اتحاد العمال المتنامي. وقد سُهِّل هذا الاتحاد بنمو وسائل المواصلات التي خلقتها الصناعة الكبرى والتي تمكِّن عمال المناطق المختلفة من الاتصال[٣٧]. وإقامة هذا الاتصال كافية لجعل الصراعات المحلية العديدة، والتي تكتسي في كل مكان نفس الطابع، ممركزة في صراع طبقي واحد على المستوى القومي. لكن كل صراع طبقي هو صراع سياسي[٣٨]. والاتحاد الذي كان يستغرق من بورجوازيي القرون الوسطى، نظراً لطرقاتهم القروية، قروناً لتحقيقه، يحققه اليوم البروليتاريون في بضع سنين بفضل السكة الحديدية.

---

(٣٧) أما وسائل المواصلات والاتصال اليوم من تلفون ولاسلكي وراديو وتلفزيون... فهي تسمح للعمال، عندما يسارعون للاستيلاء عليها أثناء ثورتهم، بتعميم شعاراتهم وتعريف رفاقهم وحلفائهم في الداخل والخارج بمطالبهم وإنجازاتهم والمصانع والأماكن الحساسة التي لا بدَّ من الاستيلاء عليها... وبأفضل التدابير لإنجاح الثورة. وفي انتفاضة عمال المجر ١٩٥٦ استولى العمال على الإذاعة. وفي ثورة مايو ١٩٦٨ الباريسية رفض عمال الإذاعة والتلفزيون الانصياع للأمر الصادر إليهم بعدم نشر أخبار احتلال المصانع من قبل العمال، وفي انتفاضة مدرسة البوليتيكنيك بأثينا ١٩٧٣ صنع الطلبة محطات إرسال سرية للتنسيق بين الثائرين وإعلام الشعب بالحقيقة. ومراراً رفض عمال الطباعة طبع الأكاذيب التي تنظم الصحف البورجوازية ترويجها ضد رفاقهم العمال في كل مكان.

(٣٨) أي صراع من أجل تحطيم الدولة واستيلاء كل البروليتاريا على كل السلطة.

وأخيراً، عندما يقترب صراع الطبقات من الساعة الحاسمة تكتسي عملية التفكك، داخل الطبقة المسيطرة وداخل المجتمع القديم، طابعاً في منتهى العنف وفي منتهى القسوة بحيث تنفصل شريحة صغيرة من الطبقة المسيطرة لكي تنضم للطبقة الثورية، للطبقة التي تمسك بين يديها زمام المستقبل. ومثلما انتقل فيما مضى فريق من النبلاء إلى البورجوازية(٤١)، ينتقل اليوم إلى البروليتاريا فريق من البورجوازية، خصوصاً ذلك الفريق من الأديولوجيين(٤٢) البورجوازيين الذين تساموا إلى حد الإدراك النظري لمجمل الحركة التاريخية.

من بين جميع الطبقات الخصيمة للبورجوازية حالياً، البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة الثورية حقاً. فالطبقات الأخرى تنهار وتندثر أمام الصناعة الكبيرة، أما البروليتاريا فهي، بالعكس، منتوجها الأصيل.

---

(٤١) مثلما حصل ذلك في مناخ الثورة الفرنسية، في يونيو ١٧٨٩ عندما انضم عدد هام من رجال الدين وعدد قليل من صغار النبلاء إلى البورجوازية في مجلس طبقات الأمة الذي تحول إلى جمعية تأسيسية ثورية.

(٤٢) الأديولوجيون البورجوازيون هم عموماً مفبركو أوهام الطبقات السائدة وبوليس قمعها الأديولوجي. والأديولوجيا، البورجوازية أساساً هي الأفكار الموظفة في خدمة الطبقات السائدة، والنظرة اللاجدلية لواقع جدلي. ونقيضها المباشر هو النظرية، البروليتارية أساساً، وهي النظرة الجدلية لواقع جدلي يتحرك أمام عيوننا. «لا شك أن سلاح النقد لا يغني عن نقد السلاح، والقوة المادية لا تصرعها إلا القوة المادية، لكن النظرية تصبح أيضاً قوة مادية إذا ما تغلغلت في الجماهير، والنظرية قادرة على التغلغل في الجماهير إذا ما برهنت لها انطلاقاً منها هي نفسها، وهي تبرهن للجماهير إنطلاقاً من الجماهير عندما تصبح جذرية. وأن تكون جذرية هو أن تأخذ الأمور من جذورها. لكن الجذر بالنسبة للإنسان هو الإنسان ذاته. وبرهان جذرية النظرية الألمانية الدامغ وبالتالي برهان قدرتها العملية، هو أن تنطلق من التجاوز الحاسم والعملي للدين» (ماركس).

أما أعضاء الطبقات الوسطى، الصناعي الصغير، التاجر الصغير، الحرفي، والفلاح فهم جميعاً يحاربون البورجوازية إنقاذاً لوجودهم، كطبقات وسطى، من الزوال. فالطبقات الوسطى إذن ليست ثورية بل محافظة، لا بل رجعية، لأنها تسعى لجعل عجلة التاريخ تدور إلى الوراء. وهي لا تكون، عندما تكون، ثورية إلا إذا كانت قاب قوسين أو أدنى Im Hinblick من الانتقال إلى البروليتاريا. وهي حينذاك تدافع عن مصالحها المقبلة لا عن مصالحها الراهنة، وتترك موقعها الفكري لتنتقل إلى موقع البروليتاريا الفكري.

أما البروليتاريا الرثّة[٤٣]، هذه العفونة المستسلمة لمصيرها المنحدرة من أكثر طبقات المجتمع القديم وضاعة، فهي قد تنجر إلى الحركة وراء ثورة بروليتارية؛ إلا أن ظروف حياتها تجعلها أكثر استعداداً لبيع نفسها خدمة للمناورات الرجعية.

لقد تقوَّضت شروط حياة المجتمع القديم في شروط حياة البروليتاريا[٤٤]. فالبروليتاري لا ملكية له، وعلاقاته بزوجته وأطفاله لم

---

(٤٣) البروليتاريا الرثة هي جموع الزعران والأوباش واللصوص والمحتالين ومن لف لفهم من حثالة السكان العاطلين. وغالباً ما كانت الرجعية في القرن الماضي تشتريها مع الفلاحين لقمع انتفاضات عمال المدن. أما اليوم ولأسباب لا يتسع المجال لعرضها فقد بات في الإمكان أن تلعب دور الرافد للطبقة العاملة الثورية، التي كانت ولا تزال، الصانع الرئيسي للثورة الاشتراكية. وهكذا فقد تحالف مثلاً الزعران، من ذوي القمصان السود، موضوعياً مع العمال في ثورة مايو الباريسية ١٩٦٨.

(٤٤) «أين تكمن إمكانية التحرر الألماني العملية؟ الجواب: إنها تكمن في تكوّن طبقة ذات أغلال راديكالية، في طبقة تعيش في المجتمع البورجوازي وليست من المجتمع البورجوازي، في صنف اجتماعي يبشّر بانحلال جميع الأصناف الاجتماعية، في فئة تمتلك بفضل آلامها الشاملة طابعاً شاملاً، ولا تطالب =

تعد لها إطلاقاً علاقة بعلاقات العائلة البورجوازية؛ العمل الصناعي الحديث، واسترقاق الرأسمال الحديث للعامل، سواء في إنجلترا أو فرنسا، في أميركا أو في ألمانيا، جرّدا البروليتاري من كل طابع قومي. وما القوانين والأخلاق والدين(٤٥)، في نظره، سوى أوهام بورجوازية تتخفّى وراءها مصالح بورجوازية كثيرة.

= بحق معين لأنها لا تشتكي من ظلم معين بل من الظلم ذاته، ولا تعتز بعنوان تاريخي بل تعتز بعنوان إنساني فقط، وليست في تناقض جزئي، بل في تناقض كلي، مع الشروط الأولية لجوهر الدولة الألمانية، وأخيراً في فئة لا تستطيع أن تتحرر دون أن تتحرر من جميع فئات المجتمع الأخرى ومن ثم تحررها جميعاً؛ وباختصار في فئة تكون الضياع الكامل للإنسان لا تستطيع أن تسترد ذاتها دون استرداد كامل للإنسان. وهذا الانحلال للمجتمع باعتباره طبقة خاصة هو البروليتاريا» (ماركس). داس على هذه الفقرة أحد مشوهي الترجمة العربية: زهير حكيم (؟) في «نصوص ماركس إنجلز حول الدين» (دار الطليعة) الذي أصبح أثراً بعد عين!

(٤٥) «ينبغي الاعتراف بأننا بطريقة ما أعطينا الحق لماركس بتقديمنا للمظلومين ـ سواء في البلدان الغنية أو في البلاد الفقيرة ـ أفيوناً للشعب. ودون أن نحاكم أسلافنا من المطارنة والكهنة، سواء في أميركا اللاتينية أو في البلدان الغنية، علينا أن نعترف بأننا عموماً كنا (وجزئياً ما زلنا) مهتمين كلياً بالحفاظ على السلطة والنظام الاجتماعي، وبأننا عجزنا عن اكتشاف أن ما يدعى زعماً بـ «النظام الاجتماعي» القائم كان تحديداً فوضى اجتماعية قائمة». من تصريح للأسقف البرازيلي دوم هيلدر ألقاه في مجمع «التحرير الإنساني والتبشير» الذي انعقد بروما في ٨-١٠-٧٤. انظر جريدة «اللوموند» ١٠-١٠-٧٤.
فعلاً ما اعترف به الأسقف دوم هيلدر صحيح تماماً، فقد اتخذت الطبقات الظالمة وأدوات قمعها الروحي من الدين سلاحاً لتبرير استغلال الإنسان للإنسان وطاعة الإنسان للإنسان زاعمة، باسم السماء، أن الإنسان روح وجسد. وأن الروح ملك لله والجسد ملك للسلطان، ظل الله على الأرض. أما الطبقات المظلومة، المتقلبة في سعير جحيمها اليومي، فإنها، أمام عجزها عن تغيير وضعها، تستغيث بالسماء احتجاجاً على بؤسها المعاش،

= وتعبيراً عنه في وقت واحد. ومن هنا كان النقد لكل جنة ليست على الأرض ولكل سعادة ليست معاشة، هنا وفوراً، هو الشرط الأولي لكل نقد ثوري؛ لأن الشعوب لن تحقق سعادتها الحقيقية إلا إذا تخلصت من سعادتها الوهمية. وإذن «فنقد الدين هو بالقوة نقد هذا النهر من الدموع المكلّل بالدين» (ماركس)، نقد عصر صراع الطبقات الذي لا قلب له ونقد عالم السلعة الذي لا روح له؛ «وهكذا يتحول نقد السماء إلى نقد للأرض، ونقد الدين إلى نقد للقانون، ونقد اللاهوت إلى نقد للسياسة» (ماركس)؛ وبالتالي يتحول اليوم نقد التصورات الدينية إلى نقد للتصورات الأديولوجية والثقافية والفنية واللغوية السائدة لأنها، على غرر المؤسسات الدينية القديمة، تفرض على الإنسان، بعنف مُستبطن، أن يمثل ما لا يعيشه فعلياً وأن يعيش وهمياً ما ليس موجوداً؛ وتقدم له كل ما يحرمه من الحياة الحقة: المتحررة من الحرمان والقهر. وعلى نقد المعابد الدينية أن يتحول إلى نقد معبد السلعة العالمي الرهيب: السوق الذي يخلق من خالقي السلعة: العمال عبيداً يركعون لها لنيلها، تماماً كما كان المؤمنون قديماً يركعون لآلهتهم لنيل رضاها، ويمسخ، مثلما كانت بعض الآلهة الأسطورية تمسخ، البشر إلى قرود بل إلى آلات وسلع تتحرك كالدمى، بلا إرادة حرة وبلا حياة حقة، لخدمة أهداف متعالية ومفروضة عليهم: لخدمة رأس المال وخدمة حارسته: الدولة؛ وعلى نقد الوعظ الأخلاقي أن يتحول إلى نقد وعظ الإعلان الذي يرغمك، بلطف ظاهري، على تصديق أكاذيبه وطاعة أوامره المبتسمة بشراء ما لست في حاجة حقيقية إليه من سلع لا تسمن ولا تغني من جوع؛ وعلى نقد الكهنة القدامى أن يتحول إلى نقد للإذاعة والصحافة البورجوازية والبيروقرطية التي تذيع وتشيع الكذب المنظم لتضليل وعي العمال عن لقط المشكل المركزي الذي على حله يتوقف حل المجتمع الرأسمالي كله، كيف نصنع تحررنا بأيدينا؟ ولتجعل الشباب المكبوت يتخلى عن ذاته ليتقمص، في الوهم، أدوار أبطال نموذجيين يستغرقه الاهتمام بمصيرهم بدلاً من الاهتمام بأسباب ضياع ذاته وبؤس مصيره، وعلى نقد الساحر القديم أن يتحول إلى نقد الساحر الجديد: التلفزيون البورجوازي الذي يقنعك بحيله البصرية ومشاهده المنتقاة بتصديق ما لا يصدق، وما ليس من مصلحتك تصديقه، ويجعلك تستهلك مع الصور أكاذيب الخطب ويعمق فيك، عندما يحيلك إلى متفرج سلبي، العجز عن تغيير حياتك اليومية تغييراً حقيقياً بتحريرها من =

في الماضي سعت جميع الطبقات التي استولت على السلطة لتوطيد وضعها المكتسب بإخضاعها المجتمع كله للشروط التي تؤمّن لها أرباحها. أما البروليتاريون فلا يستطيعون الاستيلاء على القوى الاجتماعية المنتجة إلا إذا قضوا على نمط التملك السالف الخاص بهم وقضوا بالتالي على كل نمط تملُّك عُرف حتى يومنا هذا. لا يمتلك البروليتاريون شيئاً يحافظون عليه: فعليهم إذن أن يدمِّروا[٤٦] كل أمن خاص قديم وجميع الضمانات الخاصة القديمة.

= الروتين، والوقت الميت والكبت وسيطرة الأشياء على البشر وسيطرة الطغاة على الناس؛ وعلى نقد الصلوات والأعياد الدينية أن يتحول إلى نقد السينما والمسرح اللذين يقدمان لك العزاء والسلوى في حياتك اليومية البليدة، ولقاء النقود يبيعانك سويعات من الضحك والنسيان ذلك أن وظيفة السينما والمسرح اليوم هي تنفيس الكآبة الخرساء الجاثمة ككابوس على نفوس البشر حتى لا يثوروا على نمط حياة رأسمالية كئيبة إلى حد أنها تضطرهم لشراء الضحك: «عندما يكون الناس قلقين وخائفين من المستقبل فالسينما هي التي تهدؤهم وتعيد الطمأنينة إلى نفوسهم» على حد قول أحد كبار محتكري صناعة السينما الأميركية..

وباختصار على نقد الدين أن يتحول إلى نقد الدولة الرأسمالية ونقد دينها الجديد: المشهد أي نقد هذه الترسانة من الصور والتصورات والكلمات السلعية التي تقدس المظاهر وتدنس الحقائق، تمجد الألم والخنوع وتحقِّر اللذة والحرية، تعظِّم الغيبي وتبصق على المعاش، تعد بكل شيء في عالم الوهم وتحرم من كل شيء في عالم الواقع، وأخيراً ترتفع بالمجتمع القائم، الذي ليس سوى الابتذال والقمع السائدين، إلى مصاف الرب الرحيم وتنزل بالإنسان من لحم ودم إلى حضيض الشيطان الرجيم!

(٤٦) من حق العمال أن يستخدموا لصالحهم ما أنتجوه وما ظل حتى الآن مفصولاً عنهم ومستخدماً ضدهم. ومن حقهم تدمير كل ما تدمر به الرأسمالية حياتهم يومياً «ولا ينبغي البتة الاعتراض على التطرف المزعوم وعلى حالات الانتقام الشعبي من أفراد ممقوتين أو من مؤسسات عامة لا تثير في الذاكرة إلا أكثر الذكريات بشاعة، يجب لا التسامح مع هذا الانتقام الشعبي وحسب، بل أكثر =

أُنجزت جميع الحركات التاريخية التي قامت حتى الآن إما من قِبل أقلية وإما لحساب أقلية. أما الحركة البروليتارية فهي الحركة المستقلة Selbstandige[٤٧] التي تقوم بها الأغلبية الساحقة لمصلحة الأغلبية الساحقة. فالبروليتاريا، التي هي فئة المجتمع الراهن السفلى، لا يمكنها أن تنهض وتقف على قدميها إلا إذا نسفت كل البنية الفوقية للفئات التي تشكّل المجتمع الرسمي.

رغم أن صراع البروليتاريا ليس، من حيث الجوهر، صراعاً قومياً إلا أنه مع ذلك يكتسي هذا الشكل في البداية. إذ من البديهي أن على بروليتاريا كل بلد أن تتخلص أولاً من بورجوازيتها الخاصة.

برسمنا لمراحل تطور البروليتاريا في ملامحه الكبرى، رسمنا أيضاً تاريخ الحرب الأهلية شبه الكامنة التي تقضّ مضجع المجتمع الراهن إلى الساعة التي تنفجر فيها هذه الحرب ثورة[٤٨] معلنة تطيح بها

= من ذلك، على العمال أن يضطلعوا هم أنفسهم بممارسته وقيادته». (ماركس ـ إنجلز: نداء المجلس المركزي إلى رابطة الشيوعيين، مارس ١٨٥٠، انظر نصوص ماركس وإنجلز في: **التنظيم الشيوعي**).

(٤٧) التصور المركزي للبروليتاريا عند ماركس وإنجلز هو كونها حركة الغالبية الساحقة من العمال المستقلة في أهدافها ووسائل تحقيقها عن جميع الطبقات المالكة للقليل أو الكثير وعن أوهام جميع أديولوجييها الذين يجاهدون لجعل الحركة البروليتارية تابعة من حيث وعيها ووسائل تحقيق أهدافها للبورجوازية. وكلمة «مستقلة» ترجمت في الترجمات الفرنسية بـ «عفوية». أما الترجمة الإنجليزية التي راجعها إنجلز فقد ترجمتها بـ «واعية ذاتياً ومستقلة» وهي ترجمات صحيحة إلا أن الترجمة الأدق هي مستقلة وهي تتضمن العفوية وزيادة. أما الترجمات العربية الثلاث المتداولة فلا تسلْني كيف ترجمتها. في ترجمة دار الطليعة: «واعية لذاتها» وفي ترجمة دار التقدم «قائمة بذاتها» ولا هذا ولا ذاك بصحيح.

(٤٨) أوضح ماركس مضمون الثورة البروليتارية بشكل خاص في: **الحرب الأهلية** =

= في فرنسا ونقد برنامج جوتا، وفي الكتاب الأول من رأس المال. ما يميّز الثورة البروليتارية عند ماركس وإنجلز هي أنها ثورة اجتماعية وشاملة في حين أن جميع الثورات السابقة كانت جزئية وسياسية من حيث الجوهر لأنها اكتفت باستلام السلطة السياسية وتغيير شكل الملكية دون إحداث تغيير حاسم في علاقات الإنتاج والسلطة التي ظلّت، كما كانت، قائمة على الاستغلال وسيطرة المراتب العليا على الدنيا وعلى الشعب. «. . . دشّن سولون [بأثينا في القرن السادس قبل الميلاد] ما يسمى بالثورات السياسية، وكان ذلك بالنيل من الملكية. حتى الآن كانت جميع الثورات ثورات لحماية نوع من الملكية ضد نوع آخر من الملكية. وما كانت بقادرة على حماية نوع دون الإضرار بالآخر. وفي الثورة الفرنسية الكبرى ضُحّي بالملكية الإقطاعية لإنقاذ الملكية البورجوازية» (إنجلز). أما الثورة البروليتارية فهي تريد إلغاء كل نوع من الملكية عرف حتى الآن وإحداث تغيير جذري في علاقات الإنتاج والسلطة القديمة. ومن هنا فهي ليست تغييراً كمياً لشكل العالم القديم بل هي تغيير نوعي لجوهره. إذ فيها «منذ البداية يختفي تماماً الرأسمال النقدي وتختفي معه جميع المعاملات المقنّعة التي يسببها» (رأس المال)، و«تقضي البروليتاريا على نفسها كبروليتاريا، وتقضي على جميع الفوارق الطبقية وتقضي أيضاً على الدولة بصفتها دولة» (انتي دوهرنج)، وعلى أنقاض الدولة القديمة يقوم «مجتمع متكون من منتجين أحرار ومتساوين يتصرفون بكامل الوعي حسب مخطط مشترك ورشيد» (ماركس). ويقضي بالتالي على العمل المأجور والسلعة والنقود. و«يقضي على سيطرة جميع الطبقات بالقضاء على الطبقات نفسها» (ماركس ـ إنجلز). والطبقة الرئيسية الصانعة لهذه الثورة هي البروليتاريا أو في صيغة أخرى «هي الحركة المستقلة التي تقوم بها الأغلبية الساحقة لمصلحة الأغلبية الساحقة» (البيان). إذن لا تستطيع أقلية من الطبقة وأخرى أقلية من خارج الطبقة مهما بلغت من الوعي والتنظيم أن تقوم بالثورة نيابة عن البروليتاريا ككل، هذه الطبقة التي لا بديل لها، عند ماركس وإنجلز، لخوض الثورة وقيادتها وتسيير السلطة الجماعية الجديدة. ولماذا كانت البروليتاريا، دون الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الحضرية، هي وحدها المؤهلة لتحقيق الثورة الاشتراكية؟ لأنها «لم تعد معتبرة كطبقة من المجتمع، لأنها تعبير عن انحلال جميع الطبقات وجميع القوميات» (ماركس ـ إنجلز)، ولهذا فهي الوحيدة التي لا تخسر بالثورة إلا أغلالها.

البروليتاريا عُنفاً بالبورجوازية لترسي أساس سيطرتها.

قد رأينا أن المجتمعات السالفة قامت على التناحر بين الطبقات الظالمة والطبقات المظلومة(٤٩). لكن لا بدَّ للقدرة على اضطهاد طبقة

= وكيف تقوم هذه الثورة؟ لا تقوم لأن أقلية نشيطة علنية أو سرية قد أنضجت شروطها بل تقوم لأن «التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية قد وصل إلى نقطة الإنفجار» لهذا لم تكن الثورات الاشتراكية ممكنة خلال جميع العصور السابقة لأنها كانت تفتقد ذاتها وقاعدتها الضروريتين: البروليتاريا الحديثة المفصولة كلياً عن ملكية وسائل الإنتاج، والقاعدة المادية والعلمية والثقافية التي تتيح للإنسانية العيش الرغيد في مجتمع وفرة. وهو ما لم يتوفر إلا اليوم: إذ إن أكثر من ٩٠٪ من سكان العالم بروليتاريون لا يعيشون إلا من العمل المأجور ولا سلطان لهم بتاتاً على تقرير مصيرهم في الحياة اليومية. وتضاعف، في الـ ٢٥ عاماً الماضية، الإنتاج المادي العالمي ٣ مرّات على الأقل وحققت الإنسانية المعاصرة خلال ذلك من التقدم المادي والثقافي العالمي ما يفوق كل ما حققته كل الإنسانية في كل تاريخها.

(٤٩) منذ ظهور الطبقات كان التناحر الطبقي، الخفي تارة والصريح تارة أخرى، هو العمود الفقري لتاريخ الإنسانية الفعلي. ومن هنا صح القول إن صراع الطبقات هو محرك التاريخ لأنه العامل الكامن وراء تقدم القوى المنتجة وتغيُّر علاقات الإنتاج. فظهور قوى منتجة جديدة يتطلب ظهور علاقات إنتاج جديدة، إذن ظهور طبقات جديدة تحل، في كل مرة، صراعها على الثورة والسلطة بثورة تطيح فيها طبقة بطبقة أخرى وهكذا دواليك إلى آخر ثورة لآخر طبقة: ثورة البروليتاريا الظافرة. وخلافاً لادعاء منوعات الفكر المثالي، ليست الأفكار الفلسفية والدينية وبكلمة الأديولوجيا هي محرك الصراع بين الطبقات بل إنها هي نفسها لم تكن في الأصل إلا تعبيراً أديولوجيا عن هذا الصراع الفعلي الذي كثيراً ما يخفي هويته بأقنعة دينية أو غيرها. فاليهودية والمسيحية، كانتا، أساساً، تعبيراً عن الصراع الطبقي بين العبيد ومالكي العبيد. والإسلام كان تعبيراً عن الصراع الطبقي بين أعراب البادية الذين كانوا يغزون المدن ويقطعون الطريق على القوافل التجارية وتجار المدن الذين كانوا في أشد الحاجة إلى دولة تحفظ أمن قوافلهم وتوحِّد وراءهم كلمة عن عرب =

= الجزيرة ثم كل العرب الذين كانوا يواجهون تحدياً قومياً كاسحاً: من الشرق كان الفرس الذين احتلوا المناذرة يهددون الجزيرة بالاكتساح، ومن الغرب والشمال الغربي كان الروم الذين احتلوا الغساسنة يهددونها، وفي الجنوب كان الأحباش الذين استعمروا العرب اليمانية يهددونها أيضاً. وهناك حديث محمدي يلخص بكثافة هذه الحقيقة عندما يقول متحدثاً إلى تجار قريش: «ألا أدعوكم لكلمة تقولونها، تدين لكم بها العرب، وتؤدي لكم العجم الجزية. والله لتنفقن كنوز كسرى وقيصر..». فالتاريخ المكتوب هو إذن تاريخ الصراع الطبقي. لكن إذا كان هذا الصراع في المجتمعات الديناميكية يخاض غالباً، كما لاحظ إنجلز، إلى نهايته الحاسمة: سقوط طبقة، استنفدت كل إمكانياتها الخلاقة في تطوير قوى الإنتاج، وصعود طبقة جديدة وبالتالي نمط إنتاج جديد أكثر تقدمية وحيوية، فإن الصراع الطبقي في المجتمعات الراكدة التي أطلق عليها مونتسكيو ثم ماركس اسم «الاستبداد الشرقي» اتسم بالركود والدوران حول نفسه في الغالب. فقلما تصارعت في هذه المجتمعات الطبقات بوجهها السافر وإنما كانت دائماً تغطي مآربها ومصالحها بأقنعة دينية، طائفية، قبلية أو قومية. وقلما أدى هذا الصراع الطبقي المموه والمشوه إلى سقوط طبقة وظهور أخرى وإنما أدى عموماً إلى سقوط أسرة مالكة وقيام أسرة أخرى. بينما يظل نمط الإنتاج على حاله: بدائياً وراكداً. أما اليوم، بعد أن تغلغلت قاطرة الرأسمالية الحديثة، الخاصة والبيروقراطية، إلى مدن وقرى العالم كله، فقد شرع الصراع الطبقي، حتى في الهند حيث يخر الإنسان راكعاً أمام البقرة، يكتسب وضوحاً وحيوية جديدتين بالرغم من أن قوى الركود ما زالت ترفع، بغير كبير جدوى، في وجه العمال، قادة هذا الصراع، جميع عصيّ الماضي: من الأخوة الدينية إلى الوحدة القومية المقدسة. وهذا الصراع لا يدور بين قوى غيبية بل بين بشر ذوي مصالح متعارضة. والبشر الذين يخوضون هذا الصراع هم إذن صناع التاريخ، لكنهم لا يصنعونه على هواهم وإنما ضمن شروط عينية محددة تشمل، في وحدة جدلية، كلا من قوى الإنتاج ونوعية الأفكار والتقاليد السائدة وظروف البيئة والمناخ. فالشيوعيون القرامطة مثلاً، لم يكونوا قادرين، قبل عشرة قرون، على تحقيق الشيوعية لأن الشروط الفعلية، للقوى المنتجة البدائية ولمجتمع الندرة، لم تكن تسمح لهم بذلك.

صراع الطبقات هو محرك التاريخ فقط في المجتمع القائم على قهر طبقة =

من تأمين شروط معيشية لها تمكنها، في ظل الرق، من البقاء على قيد الحياة. في أوج القنانة استطاع القن بجهوده أن يرتفع إلى مستوى عضو في كومونة، وتحت نير الحكم الإقطاعي المطلق استطاع البورجوازي الصغير أن يرتفع إلى بورجوازي. أما العامل الحديث فهو، بالعكس، بدلاً من أن يرتفع مع تقدم الصناعة ينخفض باستمرار أدنى فأدنى إلى ما تحت شروط حياة طبقته ذاتها. فالعامل يصبح فقيراً والإفقار ينمو بسرعة أكثر من سرعة نمو السكان والثروة. فمن الواضح إذن أن البورجوازية لم تعد قادرة على أن تظل، لوقت أطول noch Langer، الطبقة السائدة على المجتمع وأن تفرض عليه شروط وجود طبقتها كقانون أعلى. فهي لم تعد قادرة على أن تحكم، لأنها عاجزة عن تأمين العيش لعبدها حتى في إطار استعباده، لأنها مرغمة على أن تتركه ينحط إلى وضع يصبح عليها فيه أن تُعيله بدلاً من أن يعيلها(٥٠).

= لطبقة أخرى. ولذا، فقط في الثورة الاشتراكية الأممية الظافرة، يخلّي الصراع الطبقي مكانه في التاريخ، مرة وإلى الأبد، لأفراد أحرار ومتساوين دان الزمان لهم فما يصيبهم إلا بما شاؤوا. لأنهم وضعوا نهاية لتضحية طبقة من أجل طبقة أخرى.

(٥٠) أشرنا سابقاً إلى أن إفقار الطبقة العاملة أخذ بعد ١٨٧٠ منحنى جديداً. لكن لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنه ليس كآلام الأزمات الدورية التي ما فتئت منذ قرنين تضرب الإنسانية العاملة برهاناً على أن بقاء البورجوازية بات عبثاً صرفاً. إذ عليها اليوم أن تعيل، في البلدان الأقل تصنيعاً، مئات الملايين من العاطلين الذين لم يجدوا بعد من يشتري قوة عملهم، وأن تعيل في الغرب الصناعي ما يقارب ١٥ مليوناً ألقت بهم مقدمات الأزمة الحالية في أحضان العطالة. لقد غدا منظر جموع العاطلين المصطفين أمام أبواب مكاتب الضمان الاجتماعي، لتسلم تعويضات العطالة، منظراً مألوفاً. فعدد العمال العاطلين الذين بات على البورجوازية أن تعيلهم، بدلاً من أن يعيلوها، بلغ في الولايات المتحدة ٨ مليون أي بنسبة ٨,٢٪ من مجموع اليد العاملة، وبلغ في =

لم يعد المجتمع قادراً على العيش تحت سيطرة البورجوازية، وبعبارة أخرى لم يعد بقاء البورجوازية ملائماً لبقاء المجتمع.

تشكل مراكمة الثورة بين أيدي الخواص، وتكوين وتنمية الرأسمال شرطين أساسيين لوجود وسيطرة الطبقة البورجوازية. ويشكل العمل المأجور شرط وجود الرأسمال. ويقوم العمل المأجور، حصراً، على مزاحمة العمال بعضهم بعضاً. لكن تقدم الصناعة، الذي تشكل البورجوازية أداته الطيِّعة وغير الواعية، يُحلُّ وحدة العمال الثورية الناتجة عن اتحادهم محل عزلتِهم الناتجة عن تزاحمهم. وهكذا يسحب تطور الصناعة الكبرى من تحت أقدام البورجوازية البِساط الذي أقامت عليه نظام إنتاجها وتملكها. إن البورجوازية تنتج، أول ما تنتج، حفاري قبرها، فسقوطها وانتصار البروليتاريا أمران حتميان.

= أوروبا الغربية حيث زادت نسبة العطالة ٧,٣٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٤، أكثر من ٤ ملايين، وفي فرنسا وحدها يفقد ثلاثة آلاف عامل عملهم يومياً. وقد بدأت صناعة البناء وصناعة السيارات، هذان القطاعان اللذان لم يعودا مربحين لرأس المال، تصرفان عمالهما بعشرات الآلاف كل شهر. وحتى قطاع الطلبة الذي أكدحه نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث وألحقه بالطبقة العاملة بات يعاني هو الآخر آلام العطالة الرأسمالية فـ ٦٠٪ من الخريجين لن يجدوا هذه السنة عملاً في الولايات المتحدة. وقد عادت البروليتاريا في مجتمعات الاستهلاك المأزومة إلى رفع مطلبها القديم: الحق في الخبز، جنباً لجنب مع مطلبها الجديد: الحق في الحياة المتحررة من العمل المأجور.

البروليتاريون والشيوعيون

ما هو موقف الشيوعيين من البروليتاريين؟

لا يشكل الشيوعيون، في وجه الأحزاب العمالية الأخرى، حزباً متميزاً besondere وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا كلها.

وهم لا يقدمون مبادئ خاصة يريدون صب الحركة البروليتارية في قالبها.

لا يتميّز الشيوعيون عن الأحزاب البروليتارية الأخرى إلا في نقطتين: فهم، من جهة، في مختلف نضالات البروليتاريين القومية يضعون في المقدمة ويغلّبون المصالح المستقلة عن القومية والمشتركة لكل البروليتاريا، وهم، من جهة أخرى، يمثلون دوماً، في مختلف المراحل التي يجتازها الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا مصالح الحركة ككل.

فالشيوعيون هم إذن عملياً أحد فصائل الأحزاب العمالية العالمية الأكثر حزماً، إنهم الفصيل الذي يدفع دوماً إلى الأمام جميع الفصائل الأخرى، وهم نظرياً يتميزون عن باقي جمهور البروليتاريا بميزة الإدراك الواضح لشروط ولمسيرة، وللأهداف العامة للحركة البروليتارية.

هدف الشيوعيين الفوري هو نفس هدف جميع الأحزاب البروليتارية الأخرى: تشكّل البروليتاريا في طبقة، الإطاحة بسيطرة البورجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية.

لا تستند تصورات الشيوعيين النظرية إطلاقاً على أفكار أو مبادئ اخترعها أو اكتشفها هذا أو ذاك من مصلحي العالم.

إنها ليست إلا تعبيراً عاماً عن الشروط الفعلية لصراع طبقي موجود فعلاً، وعن حركة تاريخ تدور أمام عيوننا(١). والقضاء على علاقات الملكية التي وجدت إلى يومنا هذا ليست سمة مميزة للشيوعية.

فقد أُخضعت جميع علاقات الملكية لتغيير تاريخي متواصل ولتحويل تاريخي لم ينقطع.

فالثورة الفرنسية مثلاً قضت على الملكية الإقطاعية لحساب الملكية البورجوازية.

غير أن الملكية الخاصة البورجوازية الحديثة هي آخر وأكمل تعبير عن نمط إنتاج وتملك المنتوجات القائم على التناحر بين الطبقات وعلى استغلال الناس بعضهم لبعض einen durch die andern.

وبهذا الصدد يستطيع الشيوعيون تلخيص نظريتهم في صيغة وحيدة: القضاء على الملكية الخاصة(٢).

---

(١) هذا هو التعريف الماركسي الوحيد الصحيح والثوري للنظرية الشيوعية: تعبير عام عن الصراع الطبقي الفعلي الذي تخوضه فعلياً الحركة البروليتارية، لا تعبير عن المعرفة العلمية العميقة المخزونة في أدمغة المثقفين الاشتراكيين.

(٢) ما هي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتبادل؟ إنها ليست سوى ساعات العمل المجانية (فائض القيمة) التي استولى عليها ويستولي عليها كل يوم أرباب العمل. ومن هنا فهذه الملكية ملغومة بتناقض صارخ هو التناقض بين الطابع الجماعي للإنتاج، الذي هو حصيلة العمل اليدوي والذهني لملايين العمال المأجورين، والطابع الخاص لتملك منتوج هذا الإنتاج الذي تسيطر =

وُجِّهت لنا، نحن الشيوعيين، تهمة كوننا نريد القضاء على الملكية الخاصة المكتسبة بالجهد الشخصي والعمل الفردي، التي قِيل عنها إنها أساس كل حرية شخصية، كل نشاط وكل الاستقلال شخصيين.

الملكية نتاج العمل والجهد والاستحقاق الشخصي! أتُراهم يتكلمون عن ملكية البورجوازي الصغير والفلاح الصغير التي سبقت الملكية البورجوازية؟ هذه الملكية البورجوازية الصغيرة لن نحتاج إلى القضاء عليها، إذ إن تطور الصناعة قد قضى عليها وهو يقضي عليها يوماً بعد يوم.

= عليه قلّة من المالكين لوسائل الإنتاج مباشرة أو عبر شركات المساهمة أو عبر الدولة. ولا سبيل لحل هذا التناقض الذي ينخر صميم الملكية الخاصة إلا بالثورة البروليتارية التي تحل محله نقيضه أي الانسجام بين الطابع الاجتماعي لسيطرة المنتجين المباشرين على وسائل إنتاجهم والطابع الاجتماعي لسيطرتهم على منتوجهم. فالقضاء على الملكية الخاصة البورجوازية لا يكون حاسماً إلا إذا كان بالضربة نفسها قضاءً مبرماً على فصل العمال عن ملكية وسائل الإنتاج وعن التصرف المطلق بالمنتوج. وكل قضاء على الملكية الخاصة لا ينتهي إلى هذه النتيجة الجوهرية ليس سوى تغيير لشكل واسم الملكية الخاصة لا لجوهرها الذي هو فصل المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج وعن التحكم في منتوج كدهم. تحرر العامل من سيطرة الملكية المنفصلة عليه هو في الوقت ذاته تحرير لكل إنسان وللرأسمالي نفسه المملوك من قبل ملكيته، فهو لا يستعبد العمال بما ينتجون إلا لأنه هو نفسه مستعبد بما يملك. وما إن يقضي حقاً على ملكية وسائل الإنتاج المنفصلة عن الطبقة العاملة حتى يصبح: «منتوج العمال المتحدين الكامل منتوجاً اجتماعياً. جزء منه يستخدم من جديد كوسيلة إنتاج ويظل اجتماعياً، أما الجزء الآخر فهو للاستهلاك وينبغي بالتالي توزيعه بين الجميع» (رأس المال). أي أن الملكية الاشتراكية تشمل جميع وسائل الإنتاج الصناعية والزراعية والعلمية: أما الملكية الفردية فتشمل كل ما يكفي، من المنتوجات ووسائل السكن والراحة، لإرضاء حاجات ورغبات كل فرد.

أم تُراهم يتحدثون عن الملكية الخاصة البورجوازية الحديثة؟

لكن هل يخلق العمل المأجور، عمل البروليتاري أية ملكية لهذا الأخير؟ قطعاً لا. إنه يخلق رأس المال أي الملكية التي تستغل العمل المأجور، والتي لا يمكنها أن تنمو إلا إذا أنتجت عملاً مأجوراً جديداً لكي تستغله من جديد. تتحرك الملكية، بشكلها الراهن، بين طرفين متناقضين هما رأس المال والعمل المأجور. فلنفحص جانبي هذا التناقض.

أن يكون الإنسان رأسمالياً ذلك يعني أنه لا يحتل في الإنتاج منزلة شخصية وحسب، بل يحتل أيضاً وضعاً اجتماعياً. فرأس المال منتوج جماعي ولا يمكن أن يُحرّك إلا بالنشاط المشترك لأعضاء عديدين، لا بل إنه، في التحليل الأخير، لا يُحرك إلا بالنشاط المشترك لجميع أعضاء المجتمع.

فرأس المال ليس إذن سلطة شخصية بل هو سلطة اجتماعية.

إذن عندما يتم تحويل رأس المال إلى ملكية جماعية تخص جميع أعضاء المجتمع، لا يعني ذلك أن ملكية شخصية قد تحولت إلى ملكية اجتماعية. إن ما تحول هو فقط الطابع الاجتماعي للملكية. إنها قد فقدت طابعها الطبقي.

لننتقل إلى العمل المأجور(٣).

---

(٣) «العمل المأجور شكل ملطَّف من أكل لحوم البشر» (ماركس) لأنه عمل مفروض على العمال يدمر الطبيعة كما يدمر مواهبهم. ذلك أن تقسيم العمل، المتلازم مع الصناعة البورجوازية، أخضع عمل العامل وبالتالي العامل نفسه للآلة بحيث «يمّحي الناس أمام العمل» (ماركس). ولم يعد الوقت ملكاً للإنسان العامل بل أصبح مالكاً للإنسان العامل. «فالوقت كل شيء والإنسان لا شيء؛ إنه على أكثر تقدير هيكل الوقت العظمي. فالنوعي =

متوسط سعر العمل المأجور هو الحد الأدنى للأجرة، أي كمية وسائل العيش الضرورية لبقاء العامل، كعامل، على قيد الحياة [٤]. والنتيجة إن ما يتملكه العامل المأجور بنشاطه يكفيه بالكاد لإعادة إنتاج حياته الجدباء. فنحن لا نريد مطلقاً القضاء على هذا التملك الشخصي لمنتجات العمل الضروري لإعادة إنتاج الحياة المباشرة؛ لأن هذا التملك لا يترك أي ربح صاف يخوّل سلطة ما على الغير. إن ما نريده إنما هو فقط القضاء على الطابع البائس لهذا التملك حيث لا يحيا العامل إلا لزيادة رأس المال، ولا يحيا إلا بقدر ما تتطلب مصالح الطبقة الحاكمة أن يحيا.

= لم يعد وارداً. والكمي غدا وحده متحكماً في كل شيء: ساعة بساعة عمل ويوم بيوم عمل» (ماركس: بؤس الفلسفة). [الرجاء تمزيق الترجمتين البائستين اللتين عاث بهما في هذا الكتاب العظيم فساداً كل من ندره اليازجي وحنا عبود ـ دار دمشق ـ. فهما لم يترجما الكتاب وإنما شوهاه تشويهاً مذهلاً]. ولهذا فالثورة «تقضي على العمل ذاته» (الأديولوجيا الألمانية)، أي تقضي على العمل المفروض، والشاق والمنتج لفائض القيمة لتقيم على أنقاضه نشاط جميع الأفراد المبدع الذي هو تأنيس لعناصر الطبيعة بتحكم الإنسان إنسانياً فيها.

(٤) الشرط الأساسي لوجود واستمرار العمل المأجور هو الأجرة التي يشتري بها رب العمل قوة عمل العامل التي انفصلت عنه وغدت سلعة تنتج سلعاً منفصلة عنه هي الأخرى ومعاديه له. وأجرة العامل، التي هي قيمة قوة عمله العضلية والعصبية والذهنية، ليست ثابتة في كل العصور وفي كل البلدان والصناعات بل متقلبة تبعاً لتقلبات السوق ومتغيّرات العصر وميزان القوى بين العمال وأرباب العمل. ولا وجود لأجرة عادلة ليوم عمل عادل لأن العمل المأجور نفسه ظلم مجسد والأجرة نفسها ذل «والبروليتاريا تحتاج إلى كبريائها أكثر مما تحتاج إلى خبزها» (ماركس). ولذا ترد البروليتاريا الثورية على الشعار الرجعي: نريد «أجرة عادلة ليوم عادل» بالشعار الثوري «نريد «القضاء النهائي على العمل المأجور» (ماركس).

ليس العمل الحي، في المجتمع البورجوازي، سوى وسيلة لزيادة العمل المتراكم(٥). أما في المجتمع الشيوعي فما العمل المتراكم إلا وسيلة لتوسيع، وإغناء وإعلاء مجمل حياة Lebensprozess العامل.

في المجتمع البورجوازي يتحكم الماضي في الحاضر، أما في المجتمع الشيوعي فالحاضر هو الذي يتحكم في الماضي. رأس المال، في المجتمع البورجوازي، مستقل وذو شخصية في حين أن الفرد النشيط مجرد من الاستقلال والشخصية.

والقضاء على هذا الوضع هو ما تسميه البورجوازية قضاء على الفردية والحرية(٦)! وهي على صواب، فالمقصود قطعاً هو القضاء على شخصية واستقلال وحرية البورجوازيين.

---

(٥) العمل الحي هو عمل العمال اليومي. والعمل المتراكم هو الثروة، هو رأس المال.

(٦) الحرية أو بما هو أدق الحريات البورجوازية هي حرية المنافسة، حرية التجارة وحرية شراء وبيع قوة العمل في سوق النخاسة الحديثة. هذه الحريات ليست في الواقع إلا قيوداً على الحرية الحقة: حرية الإنسانية الكادحة في التحرر من آلامها عبر تمكنها من تقرير مصيرها في الحياة كل يوم. عندئذ، وعندئذ فقط، يشرع الناس في صنع تاريخهم بأنفسهم ويصبح بالتالي «تطور النشاط الإنساني غاية في ذاته» (رأس المال)، لأن ما يجري في الحياة اليومية من نشاط وأحداث: «ينتقل إلى سيطرة ورقابة الناس الذين يصبحون، لأول مرة، سادة الطبيعة الحقيقيين والواعين... والحياة الاجتماعية، التي ارتسمت أمامهم حتى الآن كما لو كانت ممنوحة لهم من الطبيعة والتاريخ منحاً، تصبح الآن فعلهم الذاتي والحر... ابتداءً من هذه اللحظة فقط يشرع الناس في صنع تاريخهم بملء الوعي... إنها قفزة الإنسان من سيادة الضرورة إلى سيادة الحرية» (إنجلز).

فبعد القضاء على حرية الصحافة البورجوازية يصبح لكل فرد الحق في أن يعلق أمام بابه جريدة حائط، أو في أن يقف أمام الإذاعة أو التلفزيون ليقترح ما يشاء أو يشكو مما ضامه.

يُقصد بالحرية، في ظل علاقات الإنتاج Produktions- verhaltnisse البورجوازية الراهنة، حرية التجارة، حرية البيع والشراء.

القضاء على التجارة يستتبع القضاء على التجارة الحرة. ولا معنى إطلاقاً للصيغ الجميلة المتغنية بحرية التجارة، كما لا معنى أيضاً لجميع ما تبقى من تشدق بورجوازيتنا الليبرالي، إلا بالقياس إلى تجارة القرون الوسطى المقيدة بالقياس إلى بورجوازي هذه القرون المستعبد، لا بالقياس إلى القضاء الشيوعي على التجارة وعلاقات الإنتاج البورجوازية وعلى البورجوازية نفسها.

ارتعبتم لأننا نريد إلغاء الملكية الخاصة. لكن الملكية الخاصة لتسعة أعشار أعضاء مجتمعكم الراهن ملغاة؛ ولأنها موجودة بالنسبة لكم، فهي لهذا بالذات معدومة بالنسبة للتسعة أعشار. إنكم تلوموننا لأننا نريد القضاء على ملكية تتطلب، كشرط لا بدَّ منه لبقائها، جرمان أغلبية المجتمع الساحقة من كل ملكية.

وباختصار، تتهموننا بكوننا نريد إلغاء ملكيتكم أنتم. وهذا ما نريده بكل تأكيد.

وما إن يغدو متعذراً تحويل العمل إلى رأس مال وإلى نقود وإلى ريع عقاري[٧]، وباختصار إلى سلطة اجتماعية في الإمكان احتكارها،

---

(٧) الريع العقاري هو ذلك الجزء من الأرباح، أي أساساً فائض القيمة، الذي يقتطعه الرأسمالي من مجموع أرباحه ليدفعه لمالك الأرض الذي أجر له أرضه لأغراض صناعية أو زراعية أو لأي هدف اقتصادي آخر. وبالمناسبة لا بدَّ من ذكر أن الطبقة العاملة هي التي تدفع من فائض قيمة عملها المنهوب، زيادة على أرباح الرأسماليين المباشرين، الفوائد التي يدفعونها لأصحاب البنوك أو للدولة الرأسمالية الخاصة والبيروقراطية التي تؤجر النقود بواسطة القروض الربوية.

أي في اللحظة التي لا يعود فيها تحويل الملكية الشخصية إلى ملكية بورجوازية ممكناً. عندئذ تعلنون بأن الفرد أُزيل.

وهكذا تعترفون بأنكم تحت اسم الفرد لا تقصدون شخصاً آخر غير البورجوازي، غير المالك البورجوازي. وهذا الفرد هو بكل تأكيد ما لا بدَّ من إزالته(٨).

الشيوعية لا تسلب أحداً القدرة على تملك منتجات اجتماعية، إن ما تسلبه هو فقط القدرة على استعباد عمل الغير عبر تملك تلك المنتجات.

لقد وُجِّه إلينا اعتراض يقول: بالقضاء على الملكية الخاصة سينتهي كل نشاط وسيستفحل الكسل المعمم.

لو كان هذا الاعتراض صحيحاً لكان المجتمع البورجوازي قد هلك كسلاً منذ زمان طويل، إذ إن الذين يعملون فيه لا يربحون والذين يربحون لا يعملون. كل مضمون هذا الاعتراض لا يعدو

---

(٨) فقط بعد القضاء على الفرد البورجوازي الذي هو رقم، وعلى الفردية البورجوازية التي هي قطيعيَّة مموهة، يكف الناس عن كونهم أرقاماً متشابهة، في نمط اللاحياة البورجوازي ابتداءً بالجيوش وانتهاءً بالمدن المكتظة ومروراً بالمصانع المعسكرَة، ليصبحوا أفراداً حقيقيين متميزين بشخصياتهم ورغباتهم وصبواتهم المتنوعة. لأن المجتمع البورجوازي المنظَّم على صورة جيوشه لا يضم «الأفراد كأفراد، بل كأعضاء في طبقة ما» (الأديولوجيا الألمانية) مسيَّرين في علاقاتهم الطبقية لا مخيَّرين. وأكثر من ذلك فإن البورجوازيين المتشدقين بالفرد والفردية حولوا العامل في مصانع وأماكن عملهم لا إلى برغي تافه في جهاز جبار وحسب بل وإلى إنسان «مشوه تعذبه طوال حياته وظيفة إنتاج ثانوية» (رأس المال). وإذن فبالقضاء على الفرد البورجوازي يخلي إنسان المجتمع البورجوازي الكسيح مكانه في المجتمع الثوري القادم لـ «الفرد الكامل» (رأس المال).

الحشو القائل: لن يعود للعمل المأجور وجود مذ أن لا يعود للرأسمال وجود.

جميع التهم التي وُجهت إلى النمط الشيوعي لتملك وإنتاج المنتجات المادية، وجهت أيضاً إلى إنتاج وتملك المنتجات الفكرية. مثلما أن نهاية الملكية الطبقية، في نظر البورجوازي، تعادل نهاية الإنتاج ذاته، فكذلك نراه يماثل بين نهاية الثقافة الطبقية ونهاية كل ثقافة. لكن هذه الثقافة التي يأسف البورجوازي على هلاكها ليست بالنسبة للكثرة الكاثرة من الناس إلا ترويضاً يحولهم إلى آلات صماء(٩).

---

(٩) إسهام الثقافة النقدية لمفكري القرن ١٨ الثوريين البورجوازيين كان أساساً تحطيم عكاز الحق الإلهي كسند للملك بالسخرية منه، وتحقير النظام الإقطاعي برمته وحليفته الكنيسة في وعي أكثر الناس عدداً. وما إن أطاحت البورجوازية بالإقطاع وأخذت مكانه كطبقة سائدة على البروليتاريا حتى تلاشى ذلك النفس الثوري في فكرها النقدي القديم، وبات مفكروها يكسبون، بحكم لعنة تقسيم العمل، قوت يومهم من إنتاج وإعادة إنتاج أوهام طبقتهم ترويضاً لوعي نفاتها الجدد: العمال الثوريين. رداً على تحدي هذه الثقافة البورجوازية، ظهر كنقيض لها مثقفون نقديون جدد مثل ماركس، إنجلز، بانكوك... انسلخوا راديكالياً عن طبقتهم البورجوازية ليوجهوا لها ولعفشها الثقافي سلاح النقد، الذي لا يغني عن نقد السلاح البروليتاري، ليحولوا استغلال البورجوازية للبروليتاريا إلى فضيحة يومية، ليحقروا المضمون الطبقي للثقافة السائدة التي لم تعد كما كانت، في عصر الأنوار، نقدية بل باتت تقريظية تمسح بشعرها ونثرها نعال السادة ووثن السلعة في كل مكان. وهكذا من محرضة ضد جميع السلطات الإقطاعية القائمة انحطت إلى معلن يجمّل قبح ملامح جميع السلطات الرأسمالية القائمة. فالبورجوازية تستخدم اليوم الفن والمخدرات لتجعل استسلام عبيدها لذيذاً: فبأنغام الموسيقى الشجية في المصانع تريد أن تُنسي عمال أميركا أنهم ذيول غبية لآلات تنتج قنابل ذكية لإبادة مئات الألوف في جنوب شرقي آسيا أو في الشرق الأوسط. =

= لقد اتحدت الثقافة بالإعلان لتصبح سلعة تخدم السلعة، تنظم الكذب، تبيع ـ حسب قانون العرض والطلب ـ منبّه الوعي الزائف أو أفيون العزاء للإنسانية المتألمة التي تموت ضجراً هنا، جوعاً هناك ورعباً هنالك. إذا كان التصعيد الديني القديم لتحقيق حلم الإنسانية بالسعادة من الأرض إلى السماء قد وجد تبريره النسبي في الاستحالة العملية لتحقيق الجنة على الأرض، في عصور سادها الظلام والفقر والندرة، فإن التصعيد الثقافي اليوم لتحقيق حلم السعادة من دنيا الحياة اليومية إلى سماء اللاحياة الفكرية، في عصر الوفرة الإنتاجية والثورة العلمية والتيكنولوجية، بات فاقداً لكل مبرر، لأن ضرورة تجاوز ما هو فن مصعد فيما هو فن معاش في واقع الحياة اليومية لكل فرد غدا ضرورة راهنة. ففي ساعة واحدة يحياها إنسان بكل حواسه، بكل إنسانيته، وبكل حريته من الأصالة والإبداع المعاش ما لا نظير له في الأصالة الشكلية للفن كله والإبداع المصعَّد للفكر كله.

سبب بقاء الثقافة هو نقدها للاحياة في الحياة اليومية، أما وقد انتقلت من النقد إلى التقريظ فقد قوَّضت السبب الأول لبقائها. وكان السبب الآخر لبقائها هو قدرتها على التجديد المبدع، أما وقد استنفد التجديد فيها اليوم جميع إمكانياته المبدعة ليتحول إلى مجرد موضات ثقافية وفنية سمجة تظهر وتختفي بين فصل وآخر، فقد فقدت آخر أسباب بقائها وآخر ذرة من الاحترام.

وباختصار، فالثقافة السائدة اليوم، في عصر وسائل الإعلام الموجَّهة لتنظيم الكذب، لا هدف لها سوى صرف الملايين المنوَّمة الوعي عن النظر بعين صاحية لواقع حالها، وإلهائها عن اكتشاف مشاكلها الفعلية بالمشاكل الزائفة، عن اكتشاف صانعي بؤسها واستسلامها، ومخلِّفي وعيها وحساسيتها المعادية للقبح والسيطرة. ففنانو وكتاب الطبقة السائدة اليوم يلعبون الدور نفسه الذي كان لحواة السيرك، والمصارعين والرياضيين في روما بالأمس، عندما كانت الدولة تستخدمهم لتهدئة فقراء روما وجياعها وإلهائهم عن الثورة على بؤسهم الذي يصنع بذخ السادة. فالفن السائد هو إذن سلعة لا تقل غشاً ومضرة عن جميع السلع التي تقصفنا الإعلانات يومياً بالحديث المعاد عن جودتها حتى إذا ما وقعنا في الفخ واستهلكناها أصبنا بالغثيان إن لم نصب بالتسمم. الفن غير منفصل عن التسلية حتى عندما يدعي أنه ثوري. إذ إن جوهره هو التصعيد لمطلب السعادة المعاشة. ولذا فلا مكان بعد اليوم لفن ثوري. لأن ما تطالب به البروليتاريا الثورية هو تحقيق الفن في الثورة لا تحقيق ثورة في الفن.

عبثاً تماحكوننا ما دمتم تطبقون على إلغاء الملكية البورجوازية معيار مفاهيمكم البورجوازية عن الحرية، والثقافة والقانون إلخ. فأفكاركم نفسها هي نتاج علاقات الإنتاج والملكية البورجوازية، مثلما أن قانونكم ليس سوى إرادة طبقتكم وقد نصّبت قانوناً، هذه الإرادة التي أعطتها الشروط المادية لحياة طبقتكم مضمونها.

إنكم تشاطرون جميع الطبقات التي سادت وبادت ذلك التصور المغرض الذي جعلكم تحولون علاقات إنتاجكم وملكيتكم، من علاقات تاريخية وانتقالية في مجرى تطور الإنتاج indem Lauf der Produktionvorübergeben verhaltnissen إلى قانون أبدي للطبيعة والعقل.

ما كنتم بالأمس تدركونه فيما يتعلق بالملكية القديمة، ما كنت تدركونه بصدد الملكية الإقطاعية، لم يعد بإمكانكم اليوم إدراكه بالنسبة للملكية البورجوازية.

القضاء على العائلة! حتى أكثر الراديكاليين تقدماً يثير سخطهم هدف الشيوعيين السافل هذا.

علامَ ترتكز العائلة الراهنة، العائلة البورجوازية؟ على رأس المال والربح الخاص Privaterwerb. وهي لا توجد في أوج تطورها إلا عند البورجوازية فقط. لكنها تجد تكملتها في القضاء قهراً على كل عائلة بالنسبة للبروليتاري وفي البغاء العلني.

ستضمحل العائلة البورجوازية(١٠) طبعاً مع اضمحلال تكملتها،

---

(١٠) «كلمة عائلة لا تشير في الأصل إلى هذا المثل الأعلى، الذي قوامه العاطفية السخيفة والمشاجرات المنزلية للبورجوازي الصغير التافه المعاصر، فهي لم تكن في البدء، عند الرومان، تنطبق حتى على الزوجين والأولاد، بل على العبيد فقط. وفاميليوس تعني «العبد المنزلي» [وعال يعول الذي اشتقت منه =

وكلتاهما ستختفيان باختفاء رأس المال.

أوتأخذون علينا أننا نريد القضاء على استغلال الآباء للأبناء؟ إننا، بهذه الجريمة، نعترف.

تقولون إننا بإحلال التربية الاجتماعية محل التربية العائلية نقضي على أشد العلاقات صميمية.

لكن أليست تربيتكم أنتم أيضاً محددة من المجتمع؟ من العلاقات الاجتماعية التي رُبيتم في ظلها، من التدخل المباشر وغير المباشر بواسطة المدرسة(١١) إلخ؟ فالشيوعيون لم يخترعوا تأثير المجتمع على

= العائلة يعني في الأصل جار وبغى] وتشير إلى مجموع العبيد الذين يخضعون لرجل واحد (...) وقد اخترع الرومان هذه الكلمة لتسمية هيئة اجتماعية جديدة كان رئيسها يتحكم، تحت سلطته الأبوية الرومانية، بالمرأة والأولاد وبعدد من العبيد. وكان له عليهم جميعاً حق الحياة والموت» (إنجلز). ويضيف ماركس: «تنطوي العائلة الحديثة لا على بذور الرق وحسب، بل وتنطوي أيضاً على بذور القنانة، إذ إن هذه العائلة ترتبط منذ البداية بخدمات الزراعة. وتنطوي بشكل مصغّر على جميع التناحرات التي ستنمو، لاحقاً، نمواً واسعاً في المجتمع وفي دولته». وفعلاً فالعائلة البورجوازية هي خلية الأساس للقمع الاجتماعي التي تقوم عليها الدولة. ووظيفتها الأساسية هي الإبقاء على، وإنتاج وإعادة إنتاج، العلاقات السائدة في المجتمع البورجوازي الغبي والمستبعد بين الآمر والمأمور، بين البورجوازي والبروليتاري. ولهذا فهي المدرسة الأولى لتعليم الكذب، لقمع فضول الأطفال وسحق عفويتهم وإبداعيتهم ونزوعهم إلى الاستقلال وتأكيد الذات. لقد قضت البورجوازية على ما كان إنسانياً في العائلة القديمة من تضامن وحماية وأحلت محله كل شروط مجتمعها السلعي الذي لا يعترف بقيمة سوى قيمة النقود المدفوعة فوراً. وباختصار فالعائلة رجعية لأنها بمحافظتها على جميع القِيم القمعية البالية تجعل الأموات يحكمون من وراء قبورهم حياة الأحياء.

(١١) في العائلة البورجوازية تقمع رغبات الطفل وتكيف ليهيأ للعب دور المنفذ السلبي للأوامر الفوقية. وفي سن معيّنة تتسلم المدرسة البورجوازية هذا =

التربية، وإنما يريدون فقط تغيير طبيعته؛ وانتزاع التربية من تأثير الطبقة الحاكمة. كلما تمزّقت، نتيجة للصناعة الكبيرة، جميع أواصر البروليتاري العائلية، وتحول الأطفال إلى مجرد سلع تجارية وأدوات عمل، كلما غدت الكلمات البورجوازية الجميلة عن العائلة والتربية والعلاقات الحميمة التي تشد الآباء إلى الأبناء أكثر إثارة للتقزز.

وفي جوقة يتعالى نباح البورجوازية كلها علينا: أيها الشيوعيون إنكم تريدون إشاعة النساء!

يرى البورجوازي في زوجته مجرد آلة إنتاج. وقد سمع أن أدوات الإنتاج ستستثمر جماعياً، فاستنتج من ذلك بطبيعة الحال أن النساء سيتقاسمن مع أدوات الإنتاج مصير الإشاعة العام. ولم يخطر بباله أن المطلوب هو، تحديداً، انتشال المرأة من دورها الراهن كمجرد أداة إنتاج.

لا شيء أدعى للضحك من ذعر بورجوازيتنا الأخلاقي جداً أمام ما

= الطفل لإتمام ما بدأته العائلة، أي لتجهز على ما تبقى له من الإبداعية ومن الاعتداد بالذات ومن الرغبة الأصيلة في إباحة كل متاح، لتغرس في وعيه بدلاً منها الثقافة السائدة للطبقة السائدة: الخوف من التغيير ومن الثورة والمعارف البالية المنفصلة عن المشاكل الحقيقية لحياة الشباب اليومية. ولهذا نرى المدرسة البورجوازية اليوم تقف في كل مكان، تماما كالمجتمع البورجوازي الذي خصصها لخدمته، على أبواب الإفلاس الشامل: ففي الولايات المتحدة يفر سنوياً ٤ ملايين طفل من جحيم الحياة المدرسية كما يفر مليون مراهق من جحيم الحياة العائلية. وقد شكل الأطفال فرق كوماندوس داخل المدارس للانتقام من المدرسين والإدارة. المدرسة التي رصدتها البورجوازية لتكون طريقاً «للنجاح» الفردي في الحياة السلعية ولفصل الأطفال عن أصلهم الطبقي الكادح لإلحاقهم ببعض مراتب البورجوازية، هذه المدرسة لم تعد اليوم تخدع طفلاً.

يزعم من إشاعة الشيوعيين الرسمية للنساء. لا يحتاج الشيوعيون لإدخال إشاعة النساء إذ إنها كانت تقريباً دائماً موجودة.

ولم يكتفِ بورجوازيونا بكون نساء البروليتاريين وبناتهم ـ هذا عدا البغاء الرسمي ـ تحت تصرفهم، بل وجدوا لذة لا مثيل لها في إغواء زوجات بعضهم البعض الشرعيات.

الزواج البورجوازي(١٢) في حقيقته هو إشاعة النساء المتزوجات.

---

(١٢) ليس الزواج البورجوازي سوى «تغطية رسمية للبغاء» (إنجلز)؛ لأن البغاء هو الثمرة الطبيعية لزواج مفروض على الفتاة وأحياناً على الفتى أيضاً بحكم العائلة أو بحكم التقاليد السائدة، ولمؤسسة زواج قائمة على التعاقد السلعي: على الصداق والمهر وعلى قهر الرجل للمرأة. ولماذا كانت المرأة مستبعدة في الزواج الأحادي؟ لأنه «الضمان وفاء المرأة وبالتالي لضمان أبوة الأبناء توضع الزوجة تحت سلطة الرجل المطلقة: فإذا قتلها فإنه لم يفعل شيئاً غير ممارسة حقه» (إنجلز). لكن الزواج بواحدة ـ سواء في أثينا القديمة أو في العالم الرأسمالي الحديث ـ ليس أحادياً إلا بالنسبة للمرأة فقط، أما الرجل فله ـ فضلاً عن أربع زوجات عندنا ـ ما ملكت أيمانه من إماء العصور القديمة أو بغايا العصر الحديث «فقوانين نابليون تعطي صراحة للزوج [حق الاستمتاع بأكثر من امرأة واحدة] شرط أن لا يأتي بعشيقته إلى مخدع الزوجية. وكلما تصاعد التطور الاجتماعي مارس الرجل على نطاق أوسع فأوسع هذا الحق؛ أما إذا تذكرت المرأة الممارسة الجنسية القديمة [حق الاستمتاع مع رجال عدة] وأرادت أن تبعثها من جديد فإنها تلقى عقاباً لم تعرف أقسى منه في أي حقبة سلفت» (إنجلز).

يتوقع ماركس وإنجلز أن يختفي الزواج الأحادي البورجوازي باختفاء سببه: الملكية الخاصة، وبالتالي حق توريث الثورة، وأن يقوم على أنقاضه نمط جديد من العلاقات الحرة بين شخصين متحررين، بين رجل وامرأة تدوم ما دام الحب وتنتهي بانتهائه. وهكذا يتحرر الجنس نفسه من التشيُّء البضاعي، من التقاليد والأخلاق القمعية. فقط في الاشتراكية البروليتارية يسود مبدأ اللذة على مبدأ الألم: مبدأ المردود الاقتصادي السائد اليوم، وتمتلك المرأة جسدها المصادر منها اليوم، لتستخدمه كما يلذ لها هي لا كما =

وأقصى ما يمكن أن يلام عليه الشيوعيون هو إرادتهم إحلال إشاعة رسمية ومعترف بها علناً محل إشاعة مُموّهة نفاقاً. ومن الواضح حتى البداهة أنه بالقضاء على نظام الإنتاج الراهن يقضي أيضاً على مشاعية النساء المنحدرة منه، أي يقضي على البغاء الرسمي وغير الرسمي(١٣).

= يلذ للرجل المالك لها. فتحرر المرأة مشروط بتحرر الطفل وتحرر كليهما مشروط بتحرر العامل في كل مكان.

(١٣) البغاء، في المجتمع البورجوازي، تكملة للزواج، لأن الزوج إذا ملّ زوجته إلتمس لذته لدى البغايا. أما الزوجة فإذا لم تجد الرعشة مع زوجها فإنها لن تجدها، بشكل مسموح به، أبداً.
ظهر البغاء قديماً مع ظهور إلزام المرأة برجل واحد حفاظاً على توريث الملكية الخاصة. لكن بغايا المعابد القديمة في أثينا والهند، ومرافقات الجيوش الرومانية، وبائعات الهوى في ورشات القرون الوسطى وفاجرات القرن الثامن عشر، لا يزنّ مثقال ذرة أمام البغاء أو قل بيع النساء لأجسادهن، في العصر الحديث، بالإجمال كان المجتمع القديم، الذي أباح البغاء، بكل جرائمه أقل نفاقاً من المجتمع الحديث المنافق حتى التقزز، خاصة عندما لا يقذف بأحجار رجمه إلا الحرة التي تجوع فتأكل بثدييها، هذه الحرة التي أرغمتها قسوة الإنسان على الإنسان على أن تحول فرجها من أداة لذة إلى أداة عمل مأجور. والحرائر المعروضات للبيع في أسواق الرقيق الأبيض هن زوجات وبنات العمال والفلاحين الفقراء والعاطلين قبل غيرهن. ويهم البورجوازية أن تشجع البغاء علناً أو سراً، إذا اضطرتها ضرورة النفاق، لأنه سند يحمي مؤسسة زواجها الأحادي المتصدعة من الانهيار ويحمي أخلاقها المنافقة ونظامها الاجتماعي نفسه من مخاطر التحرر الجنسي الحقيقي الذي يحرر جسد المرأة ـ وجسد الرجل أيضاً ـ من ملكية الغير المستبد سواء أكان رب بيت أو رب عمل.
لكننا اليوم «نتقدم نحو ثورة اجتماعية ستختفي فيها حتماً أسس الزواج الأحادي الاقتصادية الراهنة مثلما ستختفي فيها تكملته: البغاء [. . .] فوسائل الإنتاج ستصبح ملكية جماعية، وتكف العائلة عن كونها وحدة المجتمع =

بالإضافة إلى جميع هذه التهم، يُتَّهم الشيوعيون بكونهم يريدون القضاء على الوطن والقومية.

العمال لا وطن لهم(١٤). إذن لا يمكن أن يُسلب منهم ما لا

= الاقتصادية. وسيصبح الاقتصاد المنزلي الخاص صناعة اجتماعية. وتغدو صيانة الأطفال وتربيتهم شأناً من شؤون المجتمع. ويتكفل المجتمع كذلك بالإعتناء بجميع الأطفال شرعيين كانوا أم لقطاء. وهكذا سيختفي الخوف من «العواقب» وهو السبب الأساسي ـ الأخلاقي والاقتصادي معاً ـ الذي يمنع الفتاة من الارتماء دونما تحفظ في أحضان من تحب. ألا يشكل ذلك سبباً كافياً لكي تقوم شيئاً فشيئاً أوسع حرية في العلاقات الجنسية، ولكي يتكون في الوقت ذاته رأي عام أقل تصلباً فيما يخص شرف العذارى وعار المرأة؟ ألم نر أن الزواج الأحادي والبغاء هما، في العالم الحديث، نقيضان، إلا أنهما نقيضان متلازمان، قطبان لوضع اجتماعي واحد؟ وهل يمكن أن يختفي البغاء دون أن يجر وراءه أحادية الزواج إلى القبر؟» (إنجلز). وبما أن «البغاء ليس سوى تعبير متميّز عن بغاء البروليتاري العام» (ماركس) فالقضاء على البغاء النسائي مشروط بالقضاء على البغاء البروليتاري. لأن بيع المرأة جسدها لكي تعيش ما هو إلا تكملة لبيع العامل قوة عمله ـ إذن لجسده ـ لكي يعيش. ولهذا كان النضال ضد البغاء بجميع أشكاله غير منفصل عن النضال ضد كافة مؤسسات البورجوازية، ضد رأس المال ودولته، أي ضد وجود البورجوازية ذاتها.

(١٤) كانت ألمانيا، عندما حرض ماركس وإنجلز البروليتاريا الأممية وفي مقدمتها البروليتاريا في ألمانيا بهذا الشعار الأممي، أكثر تخلفاً اقتصادياً من تونس اليوم ومجزأة إلى عشرات الدويلات المتنابذة، ولم تقم بثورتها القومية البورجوازية بعد. وقد زعم مزور محترف معروف للكتابات الثورية بأن هذا الشعار، الواضح وضوح سماء صافية، غامض! «العمال لا وطن لهم» يعني أنهم مسحوقون لا من بورجوازيتهم الخاصة وحسب بل وأيضاً من الرأسمالية العالمية التي وحدت العالم في السوق العالمية، وإذن فعدوهم الطبقي ليس قومياً وحسب بل وعالمي أيضاً، وشروط تحررهم الطبقي لا يمكن أن تكون إلا أممية أو لا تكون؛ وأخيراً يعني: إن الشيوعيين: «في مختلف نضالات البروليتاريين القومية يضعون في المقدمة ويغلبون المصالح المستقلة عن =

يملكونه. لكن حيث إن على البروليتاريا أن تستولي أولاً على السلطة السياسية، أن تُنصِّب نفسها طبقة قومية، أن تصنع هي من نفسها أمة sish zur nationalen klasse erheben, sich selbst als nation konstituieren moss. فهي ما زالت طبقة قومية، لكن ليس قطعاً بالمعنى البورجوازي للكلمة.

نتيجة لتطور البورجوازية، لحرية التجارة، للسوق العالمية، للتماثل الذي أوجده الإنتاج الصناعي ولشروط الحياة الملائمة لذلك، أخذت الحواجز القومية والتناقضات بين الشعوب تزول أكثر فأكثر. وستصبح أكثر زوالاً بظهور سلطة البروليتاريا. ويشكل نشاط البروليتاريا المشترك، على الأقل في البلدان المتمدنة، شرطاً أولياً من شروط تحررها.

بقدر ما يقضي على استغلال الإنسان للإنسان، سيقضي على استغلال أمة لأمة.

ومع زوال التناحر بين الطبقات داخل نفس الأمة يزول العداء بين الأمم[١٥].

= القومية والمشتركة لكل البروليتاريا» (البيان). ولأمر ما تطاول هذا المزور المحترف على تزوير هذه الفقرة!

(١٥) أساساً اهتم ماركس وإنجلز بالثورة الاجتماعية التي تنهي قهر طبقة لطبقة أخرى، وتنهي بالتالي قهر أمة لأمة أخرى، لا بالثورات السياسية التي تستبد بنمط استغلال قديم نمط استغلال جديد. أي أنهما اهتما بالتحرر الشامل لا بالتحرر الجزئي أو الشكلي. لكن قضية الوحدة القومية، في منظور أممي معاد للرأسمالية، كانت حاضرة فيما كتبا لا بصدد ألمانيا عندما كانت مجزأة قومياً وحسب بل حتى بصدد فرنسا التي كانت مجزأة طبقياً بعد أن حققت فيها ثورة ٨٩ النصر للأمة الفرنسية الواحدة على التجزئة القطرية. فتعليقاً على ثورة الكومونة كتب ماركس: «وحدة الأمة لم تكن لتنفصم عراها بل كانت =

= بالعكس ستنظم بالدستور الكوموني». و«في كل نداءاتها لسكان المحافظات الفرنسية دعت الكومونة الكومونات الفرنسية الأخرى إلى اتحاد فيدرالي حر مع كومونة باريس، إلى تنظيم قومي تخلقه فعلياً، لأول مرة في التاريخ، الأمة بنفسها» (إنجلز)؛ وكلمة مسك الختام في البيان: «أيها العمال في جميع البلدان اتحدوا!». لكن ماركس وإنجلز حاربا دونما هوادة التضليل البورجوازي الذي يستخدم غوغائياً قميص عثمان القومي: «الوحدة القومية المقدسة» لتأبيد استغلال الطبقة العاملة وطمس وعيها الطبقي. وغالباً ما كان هذا الشعار القومي المظهر والطبقي الجوهر مرصوداً لتغطية خيانة قومية من عيار ثقيل فتيير نحر في ١٨٧١ حوالي ١٠٠ ألف عامل تحت الشعار نفسه ليتمكن أخيراً من التنازل لبسمارك عن لالزاس ولورين، وبينوشي يبيع اليوم، تحت الشعار نفسه، أرض وطنه بما فوقها وما تحتها من ثروات للشركات البورجوازية الأميركية!

فالصراع الطبقي في منظور العمال لا يرمي إلى القضاء على وحدة الأمة بل إلى القضاء على تجزئة الأمة الواحدة إلى طبقات متناحرة يستغل بعضها بعضاً ويتحكم بعضها في بعض.

أما الوحدة العربية فلم تكن جدياً مهمة البورجوازيات العربية البدوية نصفاً والحضرية نصفاً، والتي هي ـ على حد تشخيص ماركس لحال البورجوازية البروسية ـ لم تقد الشعب يوماً بل هو الذي كان دائماً يدفعها أمامه. ولم تحاول جدياً، ولفترة تاريخية كاملة، ولو مرة أن تقود ثورة عربية وحدودية. وما كانت ـ هذا إذا كانت يوماً ما ثورية ووحدوية ـ إلا صدى هزيلاً للثورة والوحدة في آن. لأن طموحها البورجوازي بحجم قزامتها القطرية، لا بل إنه أصغر حتى من إقطارها الصغيرة بكثير. وقناعتها بوضعها الدوني كشريحة هامشية في دولة المستبد العادل أو في دولة المستعمر هي كنزها الوحيد الذي لا يفنى. ذلك أنها رأت النور في أحضان بورجوازية عقارية جهلاء خاملة وتربت في كنف بورجوازية تجارية كسيحة وطفيلية تقتات من الشعب وتشل تطوره. ولأنها طبقة ظهرت بعد فوات أوانها ـ الحرب العالمية الأولى ـ فإنها نمت وسط خوف أسطوري من الاشتراكية والجماهير الشعبية. فكلما شاءت مساوئ الصدف، أن تجد نفسها أمام خيار الاستسلام للبورجوازية الاستعمارية أو قيادة الجماهير لخوض المعركة معها حتى النهاية اختارت، وعيناها مغمضتان، الاستسلام اللذيذ. في أوروبا، الإقطاع هو الذي جزأ

البلد الواحد إلى ضيعات وإمارات. أما عندنا فالبورجوازية العربية، متحالفة مع البورجوازية الاستعمارية، هي التي قزّمت العالم العربي وجزأته إلى إمارات نفطية وقرى زراعية. وهي اليوم تحرص على استمرار هذه التجزئة وتحرسها بالحديد والنار. ولذا فالبورجوازيات العربية، التي تتناسب أهميتها عكساً مع عددها، ليست، رغم تشدقها بأديولوجيا الاستقلال الوطني، مستقلة إلا عن الجماهير، وليست وحدوية أصلاً. ومن ما زال يرفع من متزعمي البورجوازية العربية البدوية شعار الوحدة، لحاجة في نفس يعقوب يريد قضاءها، فإنه بدويّ طبوله الأجيرة أو المتطوعة لفت أنظار بعض الجماهير الوحدوية بفطرتها إليه حتى إذا ما أمعنت النظر في بضاعته الوحدوية اسماً والانفصالية رسماً ارتدت عنه وقهقهة السخرية المريرة على شفتيها. لأن الجماهير العربية العفوية، رغم حدود وعيها، لم تعد تشم رائحة للوحدة لا في إصدار القوانين الدينية المغبرّة، ولا في التهجم على المسيحيين بنبرة عثمانية مقرفة، ولا خاصة في العداء المناضل لحرية الفكر وتحرر المرأة وديكاتورية البروليتاريا والماركسية ولا في رفض توظيف أموال النفط في مصر الجائعة بدلاً من تبذيرها على المؤلفة قلوبهم من وثني ومسيحي أفريقيا السوداء وإيداعها في المصارف اليهودية لتكون نهباً لتقلب سوق العملات وانهيار قيمتها.

وحسناً فعل زعماء البورجوازية البدوية المتعطرة بالنفط، فقد ساعدوا آخر فئات الجماهير الوحدوية على التخلص من آخر أوهامها لكي لا تعول بعد اليوم إلا على نفسها لتحقيق جميع مطالبها وعلى رأسها الوحدة. في الواقع أقصى أماني البورجوازيات القطرية، تطلعاً ومصلحة، هي تحقيق التضامن بين الدول. أما العمال وحلفاؤهم فلا يرضون عن وحدة شعوب الأمة العربية بديلاً. ومن هنا فالوحدة العربية اليوم، بمضمونها الاشتراكي وبقوى تحقيقها الشعبية الكادحة غدت مهمة مطروحة وبإلحاح على جدول الثورة العربية الاشتراكية. لأن ثورة بيروقراطية وحتى بورجوازية عربية باتت في شروط عالمنا الراهن مستحيلة. ولأنه لا اشتراكية في إمارة واحدة أو قرية واحدة. فالوحدة العربية هي الإطار الضروري لإمكانية قيام ثورة اشتراكية. ولأنه لا سبيل للقضاء على جميع مظاهر التأخر والركود المريع التي تلتف كعمامة تركية على عنق حياة جميع سكان العالم العربي إلا بثورة اجتماعية يكون العالم العربي كله مسرحاً لها والطبقات الرجعية كلها هدفاً لها، فالنضال في =

أما التهم التي سيقت للشيوعيين من مواقع دينية، فلسفية وأديولوجية عموماً، فهي لا تستحق نقاشاً مفصلاً.

وهل يحتاج الإنسان إلى ذكاء وقَّاد ليدرك أن تغيُّر أوضاع الناس، وعلاقاتهم وحياتهم الاجتماعية يغيِّر أفكارهم، وتصوراتهم، ومفاهيمهم ووعيهم؟

وهل يبرهن تاريخ الأفكار على شيء آخر سوى على أن الإنتاج الفكري يتغيَّر بتغيُّر الإنتاج المادي؟ إن الأفكار التي سادت عصراً ما لم تكن إلا أفكار الطبقة السائدة.

عندما يتحدث البعض عن أفكار تثوِّر مجتمعاً بكامله؛ فإنهم لا يشيرون بذلك إلا إلى واقع أن عناصر مجتمع جديد قد تكوّنت في صلب المجتمع القديم، وإلى أن تفسخ الأفكار القديمة يمشي جنباً لجنب مع تفسخ نظام الحياة القديم.

فعندما كان العالم القديم يتداعى للسقوط انتصرت المسيحية على الأديان القديمة. وفي القرن الثامن عشر عندما كانت الأفكار المسيحية تتوارى أمام أفكار التنوير، كان الإقطاع يخوض معركة موته ضد البورجوازية التي كانت آنذاك ثورية. ولم تكن فكرة حرية المعتقد، والحرية الدينية إلا إيذاناً بسيطرة حرية المزاحمة في مجال المعرفة[(١٦)].

= سبيل تحقيق الوحدة العربية غدا مهمة الشعب العامل العربي والجماهير الثورية غير العربية المتعايشة في سلام معه. ولثوريي الأقليات القومية في العالم العربي الذين ما زالوا يرددون ببغائياً حق تقرير المصير نقول: هذا الحق الآن لا معنى له وفي الاشتراكية لا ضرورة له. وللثوريين العرب نقول بأن تحرر الأمة العربية الحقيقي مشروط بتحرر البروليتاريا العربية الحقيقي.

(١٦) في مسيرتها لبلوغ سن الرشد، قامت البورجوازية في أوروبا الغربية على امتداد العصر الحديث: (١٤٥٣-١٧٨٩) بثلاث ثورات اقتصادية حاسمة: =

ثورة خلق السوق العالمية عقب اكتشاف أميركا وطريق رأس الرجاء الصالح، وثورة الصناعة المانيفاتورية الحضرية، والثورة الصناعية الأولى، ١٧٦٠، التي طوت، بإحلالها الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية، صفحة الثورة المانيفاتورية. كما قامت بثورتين ثقافيتين: عصر النهضة في القرن السادس عشر (انظر: البورجوازية) وعصر الأنوار في القرن الثامن عشر.

كان عصر الأنوار، في فرنسا، عصر التحقير والنقد الشاملين لأديولوجيا الإقطاع، لتقاليده ومؤسساته. انصب نقد المنورين كالسيل العِرم على الدين، التراث والاستبداد. بدأوا بنقد الدين باسم الدنيا، باسم المادية كما تصوروها وعاشوها. فهذا بيل Bayle (١٦٤٧-١٧٠٦) يدشن عصر الأنوار لا بنقد المجتمع المسيحي المكبل بالخرافات وحسب بل بمحاولة شجاعة لاقتراح مجتمع إنساني بديل: «مجتمع الملحدين القادم، مبرهناً على إمكانية قيام مجتمع من الملحدين الأقحاح، وعلى أن الملحد يمكن أن يكون إنساناً شريفاً، وعلى أن الإنسان لا يفقد كرامته بالإلحاد بل بالخرافة وعبادة الرموز» (ماركس). أما الكاهن الملحد مسيليي فقد ذهب أبعد: «لن تكون الإنسانية سعيدة حتى تشنق آخر إقطاعي بأحشاء آخر كاهن». بالطبع لم يكن نقد الدين، عند المنورين، منفصلاً عن نقد التراث. لذا انطلقوا، باسم العلم التجريبي، يدحضون علم القرون الوسطى، الذي لم يكن إلا لائحة غبية من الأوامر والنواهي شبه العسكرية، القائم على تقديس النصوص الموروثة وقياس جدارة كل جديد بمدى أصالته أي وفائه للماضي الذي لم يعد يستحق على حد قول المنورين «إلا الرثاء والإزدراء». ونقد الدين والتراث لم يكن منفصلاً عن نقد مؤسسات الإقطاع الدينية: الكنسية، والدنيوية: الملكية المطلقة. وهكذا شنوا حربهم المجيدة على الاستبداد، أعتى مساعد على تغبية الشعوب وتركيد حياتها الاقتصادية والفكرية من حيث إنه يمنعها من الإفصاح، دون مخاطرة بالحرية أو بالحياة، عما تقبله وعما ترفضه.

على لسان المنورين طالبت البورجوازية الصاعدة بأن تكف السلطة عن أن تكون إرثاً لملوك لم يعانوا في سبيلها سوى مشقة الخروج من فروج أمهاتهم لكي تصبح استحقاقاً لمن تكفلوا مشقة مراكمة رأس المال.

أفضل المنورين الذين نقدوا الاستبداد، الدين والتراث كانوا الموسوعيين بقيادة عدو الكنيسة اللدود: ديدرو الذي بدأ في ١٧٥١ إصدار الموسوعة ذات الـ ١٥ مجلداً. اشترك في إعداد الموسوعة أفضل علماء ومفكري فرنسا إذ =

= ذاك. نذكر منهم فولتير الذي أصدر في ١٧٥١ القاموس الفلسفي حيث كتب: «من البديهي أن يكون الإنسان الذي يضطهد إنساناً آخر (. . .) لأنه يخالفه في الرأي، وحشاً (. . .). وأشد منه وحشية الحكومة والقضاة والأمراء الذين يضطهدون من ليس على دينهم»؛ وهولباخ الذي نشر في ١٧٥٦ كتابه الناري: «كشف القناع عن المسيحية» حيث دحض خرافاتها المشلة لقوى الإنسان الخلاقة؛ وهلفتوس الذي نشر في ١٧٥٨، تحدياً للمسيحية التي توصي بحرمان الجسد وقتل صبواته كتابه الإباحي: **الذكاء** الذي حكمت المحكمة بحرقه فور صدوره؛ وروسو الذي نشر في ١٧٦٢: **العقد الاجتماعي** حيث كتب كلمته الشهيرة: «وُلِد الإنسان حراً لكنه مع ذلك مكبل بالأغلال في كل مكان». ويمتاز روسو عن باقي الموسوعيين بتحريضه اللاهب بالديموقراطية المباشرة حيث تسقط جميع الوسائط البيروقراطية بين الشعب وبين حكمه لنفسه بنفسه، وبالدفاع الحار عن الفرد ضد أي طغيان كان.

عموماً حرض أكثر الموسوعيين تماسكاً بمجتمع إنساني يمكّن الإنسان من أن يصبح حقاً إنساناً: لا سلطان له على أحد ولا سلطان لأحد عليه.

تحررت البورجوازية من النبالة والامتيازات الإقطاعية لكنها لم تحرر المجتمع كله، حققت سلطتها لكنها لم تحقق العقل في الحياة اليومية. وإنما عممت رق العمل المأجور. عندئذ انتزع منها الاشتراكيون الطوباويون (انظر: الاشتراكية الطوباوية) مشعل فلسفة الأنوار احتجاجاً على خيانة حضارتها لأفضل وعودها. وكما رفع المنورون مشعلهم باسم الإنسان المطلق، فيما هم في التحليل الأخير الناطقون باسم البورجوازية الصاعدة، رفع الاشتراكيون الطوباويون مشعل اشتراكيتهم باسم الإنسان المطلق أيضاً، بينما هم في النهاية لسان حال البروليتاريا الناشئة.

من الطبيعي في الشروط الفعلية لتطور العلوم الدقيقة وخاصة الصراع الطبقي، أن لا تكون مادية القرن ١٨ع جدلية وتاريخية. لذا ظن المنورون أن الأديولوجيا، لا الصراع الطبقي المتناسب مع تطور القوى المنتجة، هي محرك التاريخ؛ وأن العبقري، لا الثورة، هو صانع التقدم. ولا عجب، فأديولوجيا الفلاحين السذج الذين يثقون في الأفراد أكثر مما يثقون في الطبقات كانت ما زالت راسخة. لقد كانت القرون الوسطى لا ترى إلا يد اللّه وراء كل شيء. أما عصر الأنوار فقد رأى نور العقل وراء كل شيء. وكان لا بدَّ من ظهور البروليتاريا الحديثة ومنظريها للانتقال إلى المادية =

قد يقول قائل «بالتأكيد لقد تغيّرت، في مجرى التطور التاريخي، الأفكار الدينية، والأخلاقية، والفلسفية، والسياسية، والحقوقية إلخ، لكن الدين، والأخلاق، والفلسفة والسياسة، والقانون ظلّت حية وسط كل هذه التغيرات.

= التاريخية التي ترى في الأديولوجيات، أساساً، تعبيراً عن الصراعات الفعلية التي تدور على أرض الواقع قبل أن تدور في سماء التصورات الفكرية؛ وأن الأفكار لا تغيِّر الواقع إلا إذا تغلغلت في الجماهير، وهي لا تتغلغل فيها إلا إذا عبرت عن حاجاتها الفعلية الثورية.

رغم أن البورجوازية الظافرة عادت فتصالحت مع المسيحية لإنقاذ مجتمعها من الثورة البروليتارية، إلا أن مادية فلاسفتها الثوريين لم تبقَ مصدراً ملهماً للمادية الحديثة وحسب بل ظلّت عنصراً حاضراً على الدوام بدرجة أو بأخرى في الثقافة السائدة نفسها. وذلك يعود أساساً لثورة ٨٩ الفرنسية التي جعلته. بزلزلتها لبنى المجتمع التحتية والفوقية، مكسباً شعبياً. أما في العالم الإسلامي حيث هيمن دون انقطاع الركود الشامل الملازم لاقتصاد طبيعي خاضع باستمرار لنزوات السحب وغيض الأنهار وفيضها، فإن جميع منوعات الفكر المادي الباطنية، شبه العلنية والعلنية: الإسماعيلية، القرمطية والاعتزالية التي صارعت فكرنا الخرافي السائد قروناً لكنها مع ذلك لم تستطع، بأي درجة كانت، أن تصبح عنصراً من العناصر المكونة لوعينا الثقافي حتى اليوم، وذلك بسبب الغياب الدائم لثورة اجتماعية تنهي خضوع الاقتصاد للطبيعة وخضوع الإنسان العربي ـ الذي لم يأمن يوماً لا من خوف ولا من جوع ـ للخرافة.

لم تناضل البورجوازية الغربية الصاعدة ضد الدين، والتراث والاستبداد إلا لأن ذلك عبر، لحقبة تاريخية كاملة، عن مصالحها الفعلية. أما البورجوازية البيروقراطية الراكدة العربية منذ ملوك بني أمية، الذين اتخذوا الجبرية مذهباً رسمياً، إلى عبد الناصر، الذي برر هزيمة يونيو بـ «لا يغني حذر من قدر»، فلم تكن لها أبداً، ولو للحظة، مصلحة في هذا النضال. بل بالعكس، فالدين والتراث والاستبداد كانت دائماً حليفها المفضل لإبقاء الجماهير مؤمنة بأن ما أصابها هو ما كتبه اللّٰه لها.

«وبالإضافة إلى ذلك هناك حقائق خالدة، مثل الحرية والعدالة إلخ، تشترك فيها جميع الأنظمة الاجتماعية، ومع ذلك فالشيوعية تقضي على هذه الحقائق الخالدة، فهي تقضي على الدين، والأخلاق بدلاً من إعطائها شكلاً جديداً؛ فهي إذن تنقض التطور التاريخي السابق كله».

ففيمَ تنحصر هذه التهمة؟ في أن تاريخ المجتمع كله ماضياً وحاضراً قد دارت رحاه تناحراً طبقياً أخذ أشكالاً مختلفة باختلاف الحقب. لكن مهما كان الشكل الذي اكتساه هذا التناحر، فإن استغلال فريق من المجتمع لفريق آخر كان القاسم المشترك لجميع العصور السالفة. فلا غرابة إذن في أن يكون الوعي الاجتماعي في جميع العصور قد تحرك، رغم التنوع والاختلاف الشديدين، ضمن أشكال مشتركة، ضمن أشكال وعي لا تختفي كلياً إلا باختفاء التناحر الطبقي اختفاء كاملاً.

الثورة الشيوعية هي القطيعة الأشد راديكالية مع النظام التقليدي للملكية فلا عجب إذن إن هي قطعت، في مجرى تطورها، وبأكثر الطرق حسماً مع الأفكار التقليدية.

لقد رأينا فيما مرّ أن الخطوة الأولى للثورة العمالية هي تشكل البروليتاريا في طبقة حاكمة، وانتزاع الديمقراطية.

تستخدم البروليتاريا سيطرتها السياسية لتنتزع من البورجوازية شيئاً فشيئاً رأس المال كله، ولتركز جميع أدوات الإنتاج بين يدي الدولة(١٧)، أي البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة، ولتنمّي كمية

---

(١٧) عندما كتب ماركس وإنجلز البيان كانت البروليتاريا ـ باستثناء تجربة الحركة العمالية الشارطية القصيرة في إنجلترا ـ ما زالت مشدودة إلى عربة الحركة ■

= الجمهورية البورجوازية، وكانت ما زالت لم تفصح بعد عن الاختلاف النوعي بين جوهر سلطتها وجوهر سلطة الدولة البورجوازية. وقد انعكس هذا الوضع بدرجة أو بأخرى في وعي منظريها العظيمين اللذين ظلا إلى حين ظهور تجربة الكومونة على الأقل متأثرين بنموذج الثورة البورجوازية الكبرى ١٧٨٩ المتميّز، على ذمة مؤرخي البورجوازية المزورين، بعبادة الدولة المركزية، وكان التاريخ الثوري ما زال لم يقدم لهما بعد نموذجاً ثورياً عمالياً من طراز راديكالي الجدة كما فعل ذلك في كومونة باريس ١٨٧١ التي صرخ إنجلز ظافراً وهو يراها: «انظروا إلى الكومونة: هذه هي ديكتاتورية البروليتاريا». ولهذا فعندما وجها «نداء المجلس المركزي إلى رابطة الشيوعيين» (١٨٥٠) كتبا حرفياً: «إن تحقيق المركزية الأشد صرامة، على غرار ما تحقق في فرنسا ١٧٩٣، هي اليوم مهمة الحزب الثوري» في ألمانيا. لكن بعد ٣٠ عاماً كتب إنجلز بصدد هذه الفقرة توضيحاً ثميناً: «يجب التذكير اليوم بأن هذا المقطع قائم على سوء فهم. فقد كان من المتفق عليه آنذاك ـ بفضل مزوري التاريخ البونابارتيين والليبرليين ـ أن الجهاز الإداري الفرنسي المركزي كان ابتكار الثورة الفرنسية الكبرى واستعملته الجمعية الثورية Convention خاصة كسلاح حاسم ولا غنى عنه للانتصار على الرجعية الملكية والفدرالية والعدو الخارجي. إلا أنه اتضح الآن بالوقائع التاريخية أن كامل إدرة المحافظات والدوائر والقرى كانت خلال الثورة بكاملها، حتى برومير [١٧٩٩ عندما استولى نابليون على السلطة] تتألف من سلطات ينتخبها السكان أنفسهم، وكانت تتمتع بحرية كاملة في إطار القوانين العامة للدولة. واتضح أن هذه الإدارة الذاتية في الأقاليم والمحافظات، المشابهة لما يحدث في أميركا، كانت بالضبط أقوى رافعة للثورة، وذلك إلى درجة أن نابليون سارع فوراً بعد انقلابه في ١٨ بروميير إلى إبدالها بالنظام الإداري [المركزي] الذي ما زال معمولاً به حتى أيامنا، والذي كان منذ البداية أداة رجعية، والإدرة المحلية والإقليمية المسيَّرة ذاتياً، بقدر عدم تناقضها مع المركزية السياسية القومية، ليست مرتبطة بالضرورة بتلك الأنانية الغبية الإقليمية والقروية التي تصدمنا إلى حد كبير في سويسرا التي كان كل جمهوريي ألمانيا الجنوبية الفدراليون في ١٨٤٩ يريدون اتخاذها كقاعدة لهم في ألمانيا» (تعليق أضافه إنجلز لطبعة زوريخ ١٨٨٥).

ولا بدَّ من الملاحظة أن صيغة ديكتاتورية البروليتاريا غير واردة في البيان. =

= ذلك أن ماركس توصل إلى تحديد تصوره لديكتاتورية البروليتاريا خلال مرحلتين: في الأولى ١٨٤٨-١٨٥٢ (انظر: الصراعات الطبقية في فرنسا، ١٨ بروميير وبعض مقالاته في الجريدة الرينانية التي تصدرها قريباً دار ابن خلدون) وفيها حدد سلبياً مضمون هذه الديكتاتورية: «تحطيم جهاز الدولة القائمة» بدلاً من استخدامه وتحسينه كما فعلت جميع الثورات السياسية السابقة. أما المرحلة الثانية التي بدأت مع كومونة باريس حيث لم تعد ديكتاتورية البروليتاريا مجرد التحطيم الفوري لجهاز الدولة البورجوازية وحسب، بل أصبحت أيضاً: «البوليس الذي كان أداة قمع في يد الحكومة ألغي فوراً، والانتخاب الشعبي العام أصبح المبدأ الوحيد في اختيار الموظفين الذين يحق للشعب أن يعزلهم في أية لحظة (. . .) وبعد القضاء على الجيش الدائم والبوليس، وهما أداتا السلطة المادية في يد الحكومة القديمة، شرعت الكومونة فوراً في تحطيم أداة القمع الروحي: سلطة الكهنة (. . .) ولو استقر نظام الكومونة لتخلت الحكومة المركزية القديمة في المحافظات عن سلطاتها لحكومة المنتجين المباشرين أنفسهم. .» (ماركس: الحرب الأهلية).
في البيان كان ماركس يفكِّر بأن تحطيم الدولة سيكون المحصَّلة النهائية للثورة البروليتارية. والالتباس الموجود في البيان حول مسألة الدولة هو التباس التجريد النظري في مسألة كانت ممارسة البروليتاريا الثورية ما زالت لم تفصل فيها بعد فتحطيم الدولة القديمة فوراً أمر لم تطرحه البروليتاريا حتى ذلك الحين على جدول عملها التاريخي. أما عندما شرع ماركس وإنجلز يتعلمان من تجربة كومونة باريس فقد اعترفا بأنه بدون التحطيم الفوري والكامل للدولة القائمة وبدون بداية اضمحلال دولة «اللادولة» الجديدة لا يكون لثورة العمال معنى. والدولة في المحصلة النهائية لتحليل ماركس وإنجلز هي انفصال فصيل من المجتمع منظم ومسلح ومتخصص في السياسة عن المجتمع ليصبح فوقه حتى يؤمن استغلال الأكثرية عبر تقسيم العمل والاستيلاء على فائض العمل، في مرحلة ما قبل الرأسمالية وفائض القيمة. والبورجوازية تقبل إنقاذاً لجلدها من ثورة بروليتارية وحفاظاً على استمرارية استغلالها أن تصبح عدماً سياسياً بأن تقدم على طبق من ذهب سلطة الدولة لقيادة بونابارتية تزعم كذباً أنها حَكم بين الطبقات بينما هي خصم البروليتاريا اللدود كما فعلت البورجوازية الفرنسية في ١٨٥٢. أما البورجوازية الشرقية بجناحيها العقاري والتجاري فقد كانت دائماً عدماً سياسياً أمام طغيان =

القوى المنتجة بأقصى سرعة ممكنة.

في البداية لا سبيل لتحقيق ذلك بطبيعة الحال إلا بالانتهاك الاستبدادي لحرمة حق الملكية[(١٨)] ولعلاقات الإنتاج البورجوازية، أي بتدابير تبدو من الزاوية الاقتصادية ناقصة ومهزوزة، لكن بإمكانها أن تتجاوز نفسها في مجرى الحركة، وهي تدابير لا بدَّ منها لقلب نمط الإنتاج كله رأساً على عقب.

ومن البديهي أن تختلف هذه التدابير تبعاً لاختلاف البلدان.

غير أنه في الإمكان تطبيق التدابير التالية تطبيقاً عاماً جداً في البلدان الأكثر تقدماً:

١) نزع الملكية العقارية وتخصيص الريع العقاري لتغطية نفقات الدولة.

٢) ضرائب باهظة وتصاعدية.

= «المستبد العادل» الذي يمكنها اقتصادياً من نهب الجماهير الريفية نهب الظافر للبلد المفتوح ويحرمها سياسياً من صولجان السلطة. أما البروليتاريا فقد رفضت دائماً أن تجعل من نفسها عدماً سياسياً. لأن سلطتها إما أن تكون كاملة ومباشرة وإما أن لا تكون. وهي تتميز بأنها سلطة بدون فصل ولا تخصص «انظر: الدولة والثورة ـ لينين» يمارسها مندوبون منتخبون وقابلون للعزل في أية لحظة. وتنتهي السياسة كما أشار البيان بنهاية الصراع الطبقي، أي بنهاية حكم الإنسان للإنسان وبداية «حكم الإنسان للأشياء» (إنجلز).

(١٨) للمرة الواحدة بعد المئة زور السيدان و. شرارة وج. الطرابيشي، هذه الجملة تضليلاً للعمال وتطميناً لأعضاء طبقتهم من المالكين الصغار والكبار كالتالي: «ولن يتحقق ذلك في بادئ الأمر إلا بإحداث ثغرات كبيرة في حق الملكية»! (ص ١٣٠) لا باغتصاب أملاك الذين اغتصبوا أملاك العمال وحياتهم ذاتها! «نعم أيها السادة، إن الكومونة أرادت القضاء على هذه الملكية الطبقية التي تصنع من عمل الكثرة ثراء القلة. لقد استهدفت اغتصاب أملاك المغتصبين...» (الحرب الأهلية في فرنسا).

٣) إلغاء حق الوراثة.

٤) مصادرة أملاك جميع الفارين والعصاة.

٥) تركيز القروض في يد الدولة بواسطة بنك وطني يعود رأسماله للدولة ويتمتع باحتكار كامل.

٦) تركيز جميع وسائل النقل بيد الدولة.

٧) مضاعفة المصانع الوطنية، وأدوات الإنتاج، وإحياء الأراضي الموات وتحسين الأراضي المزروعة حسب خطة شاملة.

٨) العمل الإلزامي للجميع، إنشاء جيوش صناعية من أجل الزراعة خاصة.

٩) الملاءمة بين الاستثمار الزراعي والصناعي، واتخاذ التدابير الرامية لمحو الفوارق بين المدينة والريف تدريجياً.

١٠) مجانية التعليم العام لجميع الأطفال، إلغاء تشغيل الأطفال في المصانع بشكله الراهن، وتوحيد التعليم مع الإنتاج المادي إلخ.

وما إن تختفي، في مجرى التطور، الفوارق بين الطبقات، وما إن يتجمع الإنتاج كله بين أيدي الأفراد المتشاركين، حتى تفقد السلطة العامة طابعها السياسي. إذ إن السلطة السياسية هي، بالمعنى الدقيق للكلمة، السلطة المنظمة لطبقة لقهر طبقة أخرى. فعندما توحّد البروليتاريا نفسها بحكم الضرورة وخلال صراعها مع البورجوازية، في طبقة، وعندما تنصّب نفسها، بثورة، طبقة حاكمة، وبصفتها هذه تقضي بالقوة على علاقات الإنتاج القديمة، فإنها بقضائها على هذه العلاقات، تقضي في الوقت ذاته على شروط وجود التناحر الطبقي، وعلى وجود الطبقات عامة وتقضي بالتالي على سيطرتها الطبقية هي نفسها.

على أنقاض المجتمع البورجوازي القديم بطبقاته وتناحراته الطبقية، تقوم جمعية يكون التطور الحر لكل فرد فيها شرطاً لتطور جميع الأفراد الحر[١٩].

(١٩) ربما كان أول من فرق بين المجتمع البورجوازي، أي العلاقات الاجتماعية القبْلية المفروضة قسراً من الأموات على الأحياء، والجمعية ـ assoziation الثورية، أي العلاقات التي يبنيها، بملء الوعي والحرية، أفراد لم يعد يحكمهم الأموات من وراء قبورهم، هو الهيجلي الشاب ماكس شترن. وعلى العمال الثوريين، في هذا المجتمع البورجوازي البيروقراطي الذي يسحق الفرد سحقاً، أن يتدبروا وصف البيان للجمعية الثورية بأنها جمعية يكون التطور الحر لكل فرد فيها هو شرط التطور الحر لجميع الأفراد، وليس العكس الكاريكاتوري البيروقراطي السائد.

الأدب الاشتراكي والشيوعي

I ـ الاشتراكية الرجعية

أ ـ الاشتراكية الإقطاعية[1]

وجدت الأرستوقراطية الفرنسية نفسها محكوماً عليها، بحكم وضعها التاريخي ذاته، بأن تهجو المجتمع البورجوازي الحديث. فأمام هذا الوصولي الكريه خسرت مرة أخرى معركتها في ثورة ١٨٣٠ الفرنسية[2] وفي الحركة الإصلاحية الإنجليزية[3]، وبما أن النضال

---

(١) معظم الاشتراكيات التي ينقدها البيان هنا انقرضت في العالم الصناعي المعاصر. لكن رصيد التاريخ من المساخر لم ينضب بعد. وهكذا فقد ظهرت لها بدائل بمضمون جديد ـ قديم: اشتراكية الميثاق العربية، الاشتراكية الإسلامية، الاشتراكية الديموقراطية، الاشتراكية البيروقراطية، وأخيراً اشتراكية الطريق الثالث القذافية. وهي في أرقى حالتها ليست سوى تعبير عن سيطرة الإنتاج على المنتجين وفي أدناها ليست سوى تأميم البؤس وتعميم القمع. وعلى قُراء البيان نقدها اليوم بأنفسهم.

(٢) أطاحت ثورة يوليو١٨٣٠ بسلطة الارستوقراطيين أي المالكين العقاريين الكبار، وأقامت على أنقاض سلطتهم البائدة أول ملكية دستورية وحقاً بورجوازية. فتحت تاج لويس فيليب، البورجوازي الأول في المملكة، كان يحكم فرنسا ويتقاسم أسلابها أصحاب المصارف، والبورصة، والسكك ←

= الحديدية، ومناجم الفحم والحديد والفريق الذي انضم إليهم من المالكين العقاريين. «ولم تكن ملكية يوليو سوى شركة مساهمة أسست لاستغلال الثروة القومية الفرنسية. وكانت أرباحها مقسمة بين الوزراء والنواب في المجلسين، و٢٥٠ ألف من الناخبين» (ماركس).

(٣) انتهت الثورة البورجوازية الإنجليزية بقيادة كرومويل في ١٦٤٨، الذي قطف رأس شارل الأول، إلى مساومة حقيرة بين البورجوازية النامية والارستوقراطيين فيما دعاه المؤرخون بـ «الثورة المجيدة» ١٦٨٩ التي أطيح فيها بآل ستيوارت ليقوم على أنقاضهم حكم ملكي دستوري. وبفضل هذه المساومة أضحت البورجوازية شريكاً وضيعاً للأرستوقراطية السائدة، شريكاً يفتقد أي نفَس ثوري ويموت خوفاً من اللّه. وكانت حصيلة مساومة ٨٩ أن البنية الفوقية للبورجوازية الإنجليزية كانت إقطاعية المظهر بورجوازية الجوهر، وأن البورجوازية نفسها ظلّت طوال ١٤٢ عاماً حليفاً عضوياً للحكم المطلق في إنجلترا وأوروبا على السواء. ولهذا انضمت إلى الملوك الإقطاعيين في أوروبا لمحاربة ثورة ١٧٨٩ البورجوازية الفرنسية من جهة لأن البورجوازية الإنجليزية وجدتها فرصة ذهبية لتحطيم الأسطول التجاري الفرنسي وتأمين سيادتها المطلقة على البحار، ومن جهة أخرى لأن إيمانها الديني ورجعيتها السياسية استفزهما تطرف البورجوازيين الفرنسيين السياسي وإلحادهم. لكن في أوائل القرن التاسع عشر حدثت الثورة الصناعية الأولى في إنجلترا فغيّرت علاقات القوى الاقتصادية بين الطبقات بنقلها مركز الثقل الاقتصادي من الأرستوقراطية العقارية إلى البورجوازية ككل، ومن البورجوازية المصرفية إلى البورجوازية الصناعية. وهكذا بات من المحتوم إلغاء مساومة ١٦٨٩ التي أعطت الأرستوقراطية حصة الأسد سياسياً واقتصادياً. ولتحقيق ذلك قامت الحركة الإصلاحية الإنجليزية في ١٨٣١، في ظل زخم ثورة ١٨٣٠ الفرنسية، لتطالب بإنهاء تفوق الأرستوقراطية السياسي في البرلمان. وفي ١٨٣٢ أرغم البرلمان على الموافقة. وعلى العكس من ثورة ١٨٣٠ الفرنسية التي فتحت باب السلطة أمام البورجوازية المالية لا الصناعية، التي سوف لن ترتقي إلى سدة السلطة إلا على أكتاف العمال وجثثهم بعد ثورة ١٨٤٨ الباريسية، فإن الحركة الإصلاحية مكّنت البورجوازية الصناعية من السيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان. وقد شكل العمال الجناح الراديكالي للحركة الإصلاحية. لكن القانون الانتخابي حرمهم =

السياسي الجدي لم يعد، بالنسبة إليها، وارداً، فلم يبقَ أمامها غير ميدان المعركة الأدبية. وحتى في ميدان الأدب كان إنشاء عهد الردة الملكية[٤] قد غدا مستحيلاً. كان على الأرستوقراطية، لكي تحرّك مشاعر التعاطف معها، أن تتخلى ظاهرياً عن مصالحها الخاصة، وأن تصوغ قرار إتهامها للبورجوازية دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة المستغَلة فقط. وهكذا وفّرت لنفسها لذة إنشاد هجاء سيدها الجديد في أغان مقذعة، ولذة الهمس في أذنيه بنبوءات مفعمة إلى حد قليل أو كثير بالشؤم.

وعلى هذا النحو وُلِدت الاشتراكية الإقطاعية، نصفا أغنية حزينة ونصفا هجاء ساخر، نصفا صدى الماضي ونصفا وعيد المستقبل، وإذا كانت أحياناً تصيب بنقدها المر، الذكي واللاذع البورجوازية في الصميم، فقد كانت دائماً تترك تأثيراً مضحكاً لعجزها الكامل عن فهم مسيرة التاريخ الحديث. ولكي يجتذب هؤلاء الأرستوقراطيون الشعب إليهم لوحوا بخروج المتسولين البروليتاريين راية لهم، لكن ما إن مشى الشعب وراءهم حتى لمح شارات الإقطاعية العتيقة مرسومة على مؤخرتهم، فتولّى عنهم وقهقهة السخرية على شفتيه.

وقد مثل هذا المشهد المرح فريق من الشرعيين الفرنسيين[٥]

= من حق الاقتراع رغم أنهم كانوا رافعة الحركة الأساسية، ولذلك انفصلوا عن الحركة البورجوازية وانتظموا في أول حركة عمالية مستقلة هي الحركة الشارطية، وصاغوا مطالبهم الخاصة في الشارط (الميثاق) في ٨ مايو ١٨٣٨.

(٤) لا نقصد هنا الردة الملكية الإنجليزية ١٦٦٠-١٦٨٩ بل الردة الفرنسية ١٨١٤-١٨٣٠. (ملاحظة أضافها إنجلز لطبعة ١٨٨٨ الإنجليزية).

(٥) الشرعيون يشار بهم إلى أنصار أسرة آل بوربون الشرعية التي حكم ملوكها فرنسا (١٥٨٩-١٨٣٠). أطاحت بها ثورة ١٧٨٩. ثم عادت في ١٨١٥ لكن =

وإنجلترا الفتاة[٦]. عندما يبرهن الإقطاعيون على أن نمط استغلالهم لم يكن يشبه الاستغلال البورجوازي، فإنهم ينسون فقط أن استغلالهم كان يحدث ضمن شروط وظروف مختلفة كلياً، غدت اليوم بالية. وعندما يبرهنون أن البروليتاريا الحديثة لم تكن موجودة في ظل

= ثورة ١٨٣٠ أطاحت إلى الأبد بالفرع الأكبر لهذه الأسرة، التي مثّلت مصالح الأرستوقراطيين بالوراثة أو بامتلاك الأراضي الشاسعة، وتوّجت بدلاً منها فرعها الأصغر: الأورلياني مشخصاً في آخر ملوكه فيليب آل أورليان (١٨٣٠-١٨٤٨) الممثل لمصالح البورجوازية غير الصناعية. لمحاربة لاشرعية لويس فيليب أي لاشرعية البورجوازية التي يمثلها، رفع الأدباء الأرستوقراطيون الشرعيون، عصاهم الأدبية ـ الرومانسية في وجه البورجوازية المسؤولة عن تفكك العلاقات الإنسانية والعائلية القديمة، وعن بؤس الشعب وشقاء العمال. وأعظم ممثلي هذا الاتجاه هو بلزاك، صاحب الكوميديا الإنسانية، الذي قال عنه إنجلز إنه وماركس تعلّما منه تاريخ فرنسا الحديث أكثر مما تعلماه من المؤرخين الرسميين.

(٦) **إنجلترا الفتاة**: اسم أطلق في ١٨٤٢ على فصيل من السياسيين والأدباء الأعضاء في حزب التوري، الذي يسمى الآن حزب المحافظين، والذين كانوا يمثلون الأرستوقراطية المندحرة أمام تفوق البورجوازية عليها. وعلى غرار نظرائهم الفرنسيين استخدموا بؤس البروليتاريا الرثة والعمال لهجاء سلطان البورجوازية. وأبرز أعلام هذا الفصيل اثنان: بن يامين ديزرائلي الذي انتهى رئيساً للوزارة البورجوازية سنة ١٨٧٤، وطوماس كارليل الذي هجا البورجوازية هجاءً مقذعاً وعادلاً مبيناً كيف أن تجارتها تحولت إلى احتيال، وكيف أن سطوة السيف الإقطاعي خلّت مكانها لسطوة سيف النقود البورجوازي، بل إن هذه النقود كانت، على حد قوله، هي العنصر الوحيد الذي يجمع شتات المجتمع البورجوازي المجزأ إلى طبقات متناحرة. واحتجاجاً على القطيعية البورجوازية راح كارليل يمجّد أبطال العصور السالفة: من محمد إلى لوثر في كتابه «الأبطال» المترجم إلى العربية. ومن تلامذته عندنا عباس محمود العقاد الذي ناصب البورجوازية العسكرية المصرية العداء باسم الماضي لا باسم المستقبل.

نظامهم، فإنهم ينسون فقط أن البورجوازية الحديثة كانت بالضبط الوليد الضروري لنظامهم الاجتماعي. ومع ذلك فهم لا يكادون يخفون الطابع الرجعي لنقدهم، إذ إن الجريمة التي يوجهون، للبورجوازية، تهمة اقترفها لا تعدو القول بأنها تسببت، بنظامها، في نمو طبقة ستنسف نسفاً النظام الاجتماعي القديم كله.

والأنكى من ذلك أنهم لا يؤاخذون البورجوازية لأنها أنجبت البروليتاريا بشكل عام، بقدر ما يؤاخذونها لأنها أنجبت البروليتاريا الثورية.

لهذا السبب تراهم، في الممارسة السياسية، يشتركون في جميع التدابير التعسفية ضد الطبقة العاملة، وتراهم في حياتهم اليومية ينحنون، رغم إنشائهم المتقعّر، لالتقاط التفاح الذهبي [الذي يتساقط من شجرة الصناعة] ويقايضون الوفاء، والحب والشرف بالتجارة، والصوف، والشمندر وماء الحياة(٧).

مثلما كان الكاهن والإقطاعي يسيران دائماً متعاضدين، فكذلك سارت دائماً الاشتراكية الكهنوتية والاشتراكية الإقطاعية متكاتفتين. لا شيء أسهل من إضفاء مسحة اشتراكية على التقشف المسيحي. ألم ترفع المسيحية، هي الأخرى، صوتها احتجاجاً على الملكية الخاصة، على الزواج وعلى الدولة؟ ألم تبشّر، بدلاً منها، بالصَّدقة،

---

(٧) وهذا ينطبق بشكل خاص على ألمانيا حيث يستغل الفلاحون الكبار ونبلاء الأرض أملاكهم لحسابهم الخاص وبمساعدة وكلائهم، وإلى ذلك فهم منتجون كبار للسكر والكحول. أما الأرستوقراطيون الإنجليز الكبار فلم يبلغوا بعد هذه الدرجة من الانحطاط، غير أنهم، هم أيضاً، يعرفون كيف يعوضون عن هبوط الريع بإعطاء أسمائهم لمؤسسي شركات مساهمة مشبوهة إلى حد ما. (ملاحظة أضافها إنجلز ١٨٨٨).

والاستجداء، والعزوبة، وقتل الجسد، وحياة الترهُّب والكنيسة[٨]؟.
ليست الاشتراكية المقدسة heilige سوى الماء المقدس الذي يبارك به الكاهن حقد الأرستوقراطي.

---

(٨) «كانت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية مركز الإقطاعية العالمي الكبير. ورغم جميع الحروب الداخلية، كانت توحد أوروبا الغربية الإقطاعية كلها في كيان سياسي كبير، معاد للروم المنشقين ومعاد للعالم الإسلامي سواء بسواء. وكانت الكنيسة تتوج النظام الإقطاعي بهالة من المباركة الإلهية. وقد نحتت تدرج مراتبها الكهنوتية وفقاً لنموذج المراتب الإقطاعية، وأخيراً كانت هي أكبر سيد إقطاعي، لأنها كانت تملك على الأقل ثلث أراضي العالم الكاثوليكي. وقبل شن الحرب على الإقطاع الزمني في كل بلد، كان لا بدَّ من تحطيم منظمته الأساسية المقدسة: الكنيسة» (إنجلز). فكان أن خرج العلم، الذي كان خادم الكنيسة الوضيع، عن طاعتها. ونظراً لحاجة البورجوازية للعلم لتطوير نمط إنتاجها فقد انضمت للثورة على الكنيسة. وهكذا قادت الجامعات جنباً لجنب مع التجار وعامة المدن والفلاحين الذين كانوا يخوضون، تأميناً لبقائهم، حرباً ضارية ضد الإقطاع الديني والدنيوي. إلا أن هذه الحرب كانت ما زالت تتكلم في محاربتها للإقطاع الديني والدنيوي لغة القاموس الديني. وعرفت هذه الحركة باسم الإصلاح، أي الإصلاح البروتستانتي في ألمانيا حيث انفجرت حرب الفلاحين ١٥٢٥ (انظر: «حرب الفلاحين» لإنجلز): والإصلاح الكالفيني الذي قاده كالفن في فرنسا ١٥٣٦. وكانت الكلفينية أكثر تعبيراً عن مصالح البورجوازية التقدمية: «فمذهبه القائل بأن الله اصطفى منذ الأزل من يشاء لملكوت السماء كان تعبيراً دينياً عن كون النجاح والإخفاق في عالم المزاحمة التجاري لا يصدران عن نشاط الإنسان أو مهارته، وإنما عن ظروف مستقلة عنه (...) خاضعة لقوى اقتصادية عليا مجهولة» (إنجلز). وكان ذلك حقاً خاصة في مرحلة الثورة الاقتصادية حيث استبدلت المراكز والطرق التجارية القديمة بمراكز وطرق أخرى، وبفتح الهند وأميركا بدأ ينهار أقدس رمز للإيمان الاقتصادي: قيمة الذهب والفضة. «وكانت بنية كنيسة كالفن ديموقراطية وجمهورية تماماً، إذ حولت مملكة الله إلى جمهورية، فلم يبقَ بالإمكان أن تبقى ممالك هذا العالم تحت سيطرة الملوك والأساقفة والأسياد الإقطاعيين» (إنجلز).

ب ـ الاشتراكية البورجوازية الصغيرة

ليست الارستوقراطية الإقطاعية الطبقة الوحيدة التي طرحتها البورجوازية أرضاً، ولا الوحيدة التي ذوت شروط حياتها وساءت في المجتمع البورجوازي الحديث. فالبورجوازية الصغيرة وطبقة الفلاحين الصغار كانتا في العصور الوسطى رائدتي البورجوازية الحديثة. وما زالت هذه الطبقة، في البلدان المتخلفة تجارياً وصناعياً، تحيا، إلى جنب البورجوازية الصاعدة، حياة هامشية.

تكوّنت، في البلدان التي تطورت فيها المدنية الحديثة، بورجوازية صغيرة جديدة تتذبذب بين البروليتاريا والبورجوازية، وهي، كجزء مكمل للمجتمع البورجوازي، لا تفتأ تعيد تشكيل نفسها دون انقطاع، لكن أعضاءها ينحدرون باستمرار، بسبب المزاحمة، إلى صفوف البروليتاريا، بل إنهم، بفضل تطور الصناعة الكبيرة، يرون اقتراب ساعة اختفائهم الكامل بوصفهم شريحة مستقلة من المجتمع الحديث، وسيحل محلهم، في الصناعة والتجارة والمانيفاتورة والزراعة، ملاحظو العمل والخدم Domestiken.

من الطبيعي في بلدان مثل فرنسا حيث يشكّل الفلاحون أكثر من نصف السكان، أن يطبق بعض الكُتّاب، الذين يناصرون البروليتاريا ضد البورجوازية، على نقدهم معايير بورجوازية صغيرة وفلاحية، وأن ينحازوا إلى العمال انطلاقاً من وجهة نظر البورجوازية الصغيرة. على هذا النحو تكوّنت الاشتراكية البورجوازية الصغيرة. وسيسموندي[٩] هو زعيم هذا الأدب في كل من فرنسا وإنجلترا.

---

(٩) سيسموندي (١٧٧٣-١٨٤٢) مؤرخ واقتصادي اشتراكي سويسري، تتلمذ عليه ماركس الشاب واستعار منه كثيراً من المصطلحات والمفاهيم بعد تجاوز مضمونها البورجوازي الصغير.

حللت هذه الاشتراكية تحليلاً إلمعيّاً التناقضات الملازمة لعلاقات الإنتاج الحديثة. وعرّت تبريرات الاقتصاديين المنافقة. وبرهنت برهاناً دامغاً على النتائج القاتلة للآلية، وتقسيم العمل، ولمركزة كل من رأس المال والملكية العقارية، ولفائض الإنتاج، وللأزمات، ولاندثار البورجوازيين الصغار والفلاحين الصغار المحتوم، ولبؤس البروليتاريا، ولفوضى الإنتاج. وللتفاوت الصارخ في توزيع الثروة، ولحرب الإبادة الصناعية بين الأمم، ولتفسخ العادات القديمة، والروابط العائلية القديمة، والقوميات القديمة.

هذه الاشتراكية، بمضمونها العملي، إما أنها تريد إعادة وسائل الإنتاج والتبادل القديمة ومعها نظام الملكية القديمة والمجتمع القديم برمته، وإما أنها تريد أن تدخل قهراً وسائل الإنتاج والتبادل الحديثة في إطار نظام الملكية القديم الضيق الذي حطمته والذي لم يكن من تحطيمه بد. وفي كلتا الحالتين فهي رجعية وطوباوية في وقت واحد.

إعادة نظام المهن إلى المانيفاتورة، وإعادة النظام البطريقي إلى الزراعة، تلك هي كلمتها الأخيرة.

وقد انتهى هذا الاتجاه، في آخر مراحل تطوره، إلى ذلك الصداع Kalzenjammer الحقير الذي يعقب نشوة السكر.

جـ الاشتراكية الألمانية أو الاشتراكية «الصحيحة»[١٠]

أُدخل الأدب الاشتراكي والشيوعي الفرنسي[١١]، ـ الذي وُلِد تحت ضغط بورجوازية مسيطرة تعبيراً أدبياً عن النضال ضد هذه السيطرة ـ، إلى ألمانيا في حقبة كانت فيها البورجوازية قد شرعت أو كادت في النضال ضد الحكم الإقطاعي المطلق.

---

(١٠) المفكران الألمانيان، من بين من أطلق عليهم في الأربعينات من القرن الماضي اسم الهيجليين الشباب، اللذان حملا راية الاشتراكية الصحيحة هما كارل جرين وموسى هس. واشتراكيتهما الصحيحة أرادا منها أن تكون تحقيقاً فعلياً لفلسفة فيورباخ التي تجسد في نظرهما القِيم الإنسانية الخالدة. لقد رفض فيورباخ المسيحية ليقيم على أنقاضها ديناً جديداً هو «دين الحب». وجوهر الاشتراكية الصحيحة هو جوهر الفلسفة الفيورباخية أي «الطبيعة الإنسانية»، لا كمحصلة لعطاء التاريخ، لتأثير الظروف الفعلية التي يعيش فيها الإنسان، بل كطبيعة إنسانية ـ إلّهية لا تحول ولا تزول. والاشتراكية تكون صحيحة بقدر ما تكون تحقيقاً لمثل هذه الطبيعة الإنسانية وتكون باطلة بقدر ما ترفض ذلك. وقوام هذه الطبيعة الإنسانية هو الحب «دين الإنسانية الجديد» (هس). والاشتراكية الصحيحة رجعية لأنها تحاول تحقيق طبيعة إنسانية غير موجودة فعلياً ولأنها ترفض الصراع الطبقي.

(١١) رغم توفر بعض الكتابات الاشتراكية والشيوعية في ألمانيا قبل ١٩٣٠ إلا أن الأفكار الاشتراكية والشيوعية الفرنسية لم تأخذ طريقها إلى النخبة المفكرة إلا بدءاً من هذا التاريخ. فقد عرفت السانسيمونية من خلال كتاب الشاعر هينه ودروس جانس بجامعة برلين. وتكفل الفوريالي لودفيج جال بنشر الفوريالية لكن الكتاب الذي جعل كلمة بروليتاريا تنتشر والذي يعود إليه الفضل الأكبر في التعريف بالاشتراكية والشيوعية الفرنسيتين أي أفكار سان سيمون، فوريي، بابوف وبلانكي فهو كتاب «الاشتراكية والشيوعية في فرنسا المعاصرة» (١٨٤٢) تأليف الهيجلي المحافظ لورانتس فون شتاين الذي منحته الحكومة، بعد إتمام دراسته في برلين، للذهاب إلى باريس لدراسة وتفنيد المذاهب الاشتراكية والشيوعية والتجسس على الجمعيات العمالية الألمانية في المهجر الفرنسي.

التهم الفلاسفة، وأشباه الفلاسفة والأدباء الألمان هذا الأدب بشراهة، ونسوا فقط أن هجرة هذا الأدب من فرنسا إلى ألمانيا لم تتزامن مع هجرة شروط الحياة الفرنسية إليها. وهكذا فقد هذا الأدب الفرنسي، عندما لامس شروط الحياة الألمانية، كل مدلول عملي فوري واتخذ مظهراً أدبياً محضاً[١٢]. ولا بدَّ والحالة تلك أن يبدو كتأمل عقيم للمجتمع الفعلي، ولتحقيق الجوهر الإنساني. وهكذا لم تكن مطالب الثورة الفرنسية الأولى[١٣]، في نظر فلاسفة القرن ١٨

---

(١٢) هكذا كانت الأديولوجيا الألمانية من كانط إلى هيجل إلى الهيجليين الشباب تعبيراً عن التأمل الفكري لمنجزات الثورة الفرنسية ٨٩. فما عاشته فرنسا عملياً عاشته ألمانياً فكرياً.

(١٣) خاضت البورجوازية ٣ ثورات كبرى معادية للإقطاع الأوروبي: ثورة الفلاحين الألمان (١٥٢٥)، التي فشَّلها تذبذب بورجوازيي المدن، الثورة الإنجليزية ١٦٤٨ التي قطفت رأس شارل الأول وأعلنت الجمهورية، وأخيراً ثورة ١٧٨٩ الفرنسية. وميزتها عن الثورتين السابقتين: ازدراؤها للقاموس الديني ومخاطبتها لأعدائها بلغة مصالح البورجوازية السافرة، وخوضها الصراع الطبقي الدامي حتى نهايته: الإطاحة الكاملة بالارستوقراطية والانتصار الكامل للبورجوازية. «لم تكن ثورتا ١٦٤٨ و١٧٨٩ ثورتي إنجلترا وفرنسا. بل كانتا ثورتين أوروبيتين. لم تمثلا انتصار طبقة بعينها من المجتمع على النظام السياسي القديم، بل نادتا بنظام سياسي لمجتمع أوروبي جديد. انتظرت فيهما البورجوازية، لكن انتصارها يومئذ كان يعني انتصار نظام اجتماعي جديد، انتصار الملكية البورجوازية على الملكية الإقطاعية، انتصار الأمة على التجزئة القطرية، انتصار المزاحمة على نظام الجمعيات الحرفية، انتصار تقسيم الملكية على الوقف الإقطاعي، انتصار إخضاع الأرض للمالك على إخضاع المالك للأرض، انتصار الثقافة على الخرافة، انتصار اسم العائلة على اسم المقاطعة، انتصار الصناعة على الكسل الأسطوري وانتصار القانون البورجوازي على امتيازات القرون الوسطى. سجلت ثورة ١٦٤٨ انتصار القرن ١٧ على القرن ١٦ وسجلت ثورة ١٧٨٩ انتصار القرن ١٨ على القرن =

= ١٧. أفصحت الثورتان عن حاجة الكون كله في ذلك العصر أكثر مما أفصحتا عن حاجة البلدين اللتين تحققتا فيهما: إنجلترا وفرنسا» (ماركس).
الطبقة الثالثة هي التي فجرت هذه الثورة. ففي ٥ مايو ٨٩ انعقد مجلس طبقات الأمة الثلاث الذي حول نفسه في ١٧ يونيو إلى مجلس وطني. وفي ٢٠ يونيو أقسم نواب الطبقة الثالثة على أن لا يتفرقوا قبل إعلان الدستور. وبذلك ألغي الحكم المطلق عملياً. وفي ٢٦ و٢٧ يونيو انصاع الملك لإرادة نواب الطبقة الثالثة. وفي ٩ يوليو نصبت الجمعية الوطنية نفسها جمعية تأسيسية. لكن الملك حل الجمعية واستنجد بالجيوش الأوروبية خاصة جيش صهره امبراطور النمسا. لكن شعب باريس من الحفاة العراة Les sans culottes هب للدفاع عن الثورة. وتحولت باريس إلى مدينة ساهرة، إلى عيد مفتوح، إلى ناد يناقش جميع الأفكار. فالاجتماعات الشعبية العفوية تعقد من لحظة إلى أخرى في الميادين، في الشوارع، في المقاهي، والنوادي الثورية لمناقشة الأحداث ومواجهتها. ورغم الأزمة الاقتصادية وما رافقها من ارتفاع في أسعار القمح وركود صناعي وعطالة ومجاعة كان شعب باريس يلتهب حماساً وفرحاً وهو يلقي إلى الجحيم بالأسياد الإقطاعيين والتجار المضاربين والحكم المطلق. لقد غدا شعب بكامله، في عيد الثورة، مفكراً جماعياً.
لأن ضباط الجيش المحترف لم يكونوا مضموني الولاء فقد تشكل من الحرفيين وأصحاب الدكاكين والعمال حرص وطني يقوده الماركيز لافاييت الأرستوقراطي المعتدل. وأمام ذلك استسلم الملك وتوجه في ١٧ يونيو، ٤ أيام بعد سقوط الباستيل، لدار البلدية لاستلام العلم المثلث وبذلك أصبحت الثورة ظافرة في باريس. وسرعان ما التحقت بها مدن الأقاليم. فما إن ذاع نبأ سقوط سجن الباستيل الرهيب حتى شكل سكان مدن فرنسا كومونات ثورية، وشكل الفلاحون مجالس ثورية مسلحة. وأسوة بهجوم جماهير باريس على الباستيل، هاجموا بدورهم قصور السادة وأحرقوها. وظلّت الثورة فلاحية إلى ٩٣ عندما انسحب منها الفلاحون بعد أن استراحوا ـ ظاهرياً على الأقل على حد قول بابوف ـ من سادة الأرض ومتعهدي أتاواتهم وجباة الضرائب ورجال الدين. وفي ليلة ٤ أغسطس ٨٩ أصدرت الجمعية الوطنية مرسوم إلغاء الامتيازات الإقطاعية: «كانت الإقطاعية ما زالت تعيق نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يتلاءم مع حرية الفرد، إذن إلغاء القنانة، الحرية الاقتصادية، إذن إلغاء الحقوق الإقطاعية banalités وإلغاء احتكار =

= السادة للأرض، توحيد السوق، إذن إلغاء رسوم المرور، تنقل رأس المال، إذن إسقاط حق البكورة، وإسقاط التكاليف الإقطاعية، وإسقاط الشُّفعة retrait lignager [حق الورثة في استرداد ما باعه مورثهم. . .] وإلغاء الحق في رسوم الإقطاعة» (جورج لوفافر).

وامتد حريق الثورة إلى الكنيسة الإقطاعية حليفة الإقطاع العلماني فألغيت زكاة العشر، التي قلما جباها رجال الدين مباشرة وإنما كانوا يعهدون بها لقاء نسبة محددة، لمزارعين (ملتزمين) أغنياء لمدة تتراوح بين عام و٩ أعوام ولم يكن معدلها يقل عن ٨٪ تنهب من أتعاب الفلاحين. وأممت أملاك الكنيسة وصدر مرسوم يوجب انتخاب الأساقفة والكهنة. كما صدر مرسوم بضرورة انتخاب الشعب للقضاة، وألغي التعذيب، هذا الشكل البشع من قسوة الإنسان على الإنسان. وبعد أسبوعين قرأ لافاييت، من منبر الجمعية، إعلان حقوق الإنسان البورجوازي: «يولد الإنسان حراً، ويجب أن يظل حراً. . .» باستثناء الإنسان البروليتاري الذي يولد عبداً ويُراد له أن يظل عبداً: ففي ١٤ يوليو ٩١ صدر مرسوم بحل جميع النوادي العمالية، التي تشكلت عفوياً في مناخ الثورة، لأنها «جريمة ضد القانون وضد إعلان حقوق الإنسان». وفي ٩١ صوتت الجمعية الوطنية على أول دستور. وفي العام نفسه انتخبت جمعية تشريعية لم تكن في الواقع تمارس أية سلطة فعلية. لأن السلطة كانت في الشارع، وفي أعمدة الصحف، حيث صدرت بين ٨٩ و٩٩ أكثر من ١٣٢٠ صحيفة، وفي النوادي الثورية وخاصة نادي اليعاقبة (نسبة إلى اسم الدير الذي كانوا يجتمعون فيه). حلّت الجمعية التشريعية في ٩٢ لتقوم على أنقاضها في ٢١ سبتمبر ٩٢ الجمعية الثورية (الكونفانسيون) التي ضمت حزب الجبل الثوري، والجيرونديين المحافظين وحزب السهل الوسطي المتردد. وبمجرد قيامها أعلنت الجمهورية، وطرد الجيرونديون منها، وهم ممثلو الفلاحين الرجعيين، وعهد الجبليون بالسلطة للجان ثورية أهمها لجنة السلام العامة التي تعاقب على رئاستها دانتون وروبسبيير. وأصدرت دستوراً ديموقراطياً حقاً يعطي الحق في الانتخاب لجميع المواطنين. وتساقطت الرؤوس كالثمار الناضجة: سقط ١٢٨٥ رأساً في شهري يونيو ويوليو ٩٤. ولعبت بلدية باريس الثورية بقيادة هيبير، رأس فصيل ثوري متطرف عرف باسم المسعورين Enragés، دوراً مرموقاً. فقد ألغت التقويم المسيحي واعتبرت ٢١ سبتمبر ٩٢، يوم إعلان الجمهورية، هو رأس سنة ميلاد العهد الجديد أي العام ١ =

الألمان، سوى «العقل العملي» بصورة عامة. أما التدابير التي اتخذتها البورجوازية الفرنسية الثورية تعبيراً عن إرادتها فلم تكن في تقديرهم سوى قوانين الإرادة الخالصة، الإرادة كما ينبغي لها أن تكون، الإرادة الإنسانية الصحيحة.

العمل الفريد الذي أنجزه الأدباء الألمان اقتصر على جعل الأفكار الفرنسية الجديدة متفقة مع وعيهم الفلسفي القديم، أو بالأحرى اقتصر

= للثورة، وغيّرت أسماء الشهور وألغت الأسبوع الشرقي الديني وأحدثت أسبوعاً جديداً من ١٠ أيام. وظل هذا التقويم قائماً إلى اعتلاء نابليون عرش الامبراطورية ١٨٠٤. واستبدلت بالمسيحية ديناً جديداً: دين العقل. وحولت ٢٤٠٠ كنيسة إلى معابد للعقل. وأخيراً تحققت نبوءة المعري العربي في فرنسا: أيها الغر قد خصصت بعقل، فأسألنّه فكل عقل نبي!.

سميت هذه الفترة الممتدة من يوليو ٩٣ إلى ٩٤ بعهد الإرهاب: «أثناء عهد الإرهاب استولت الجماهير الباريسية غير المالكة على السلطة واستطاعت أن تؤدي بالثورة إلى انتصار البورجوازية على البورجوازية ذاتها» (إنجلز). وهكذا يمكن القول بأن حريق الثورة الشعبية اندلع بسقوط الباستيل في ١٤ يوليو ٨٩ وانطفأ بسقوط روبسبيير في ٢٦ يوليو ٩٤. لأنه ما إن رأت البورجوازية الجماهير غير المالكة تحقق أفكار فلاسفتها في القرن ١٨ من عبادة العقل إلى حكم الشعب حتى ارتمت في أحضان لجنة الإدارة، المكونة من ٥ زعماء يجدد سنوياً انتخاب أحدهم. وفي عهد حكومة الإدارة (الديريكتوار) سيطرة البورجوازية الليبرالية المضاربة التي نمت بفضل المضاربة على أراضي النبلاء والكنيسة المصادرة والمباعة، ونشرت فسادها المذهل وارتشاءها واحتيالها وانتهاكها للشرعية الانتخابية وأصدرت دستوراً طبقياً غبياً يحصر حق الانتخاب في دافعي الضرائب فقط. وسيطرة هذه البورجوازية المضاربة هي التي قادت ثورة ٨٩ إلى الهلاك، فالبورجوازية المفزوعة من الحفاة العراة، والفاقدة للثقة بنفسها، راحت تبحث عن سيف تستظل به ـ على حد قول سييس، زعيمها ومنظرها ـ وفي ١٧٩٩ استظلت فعلاً بسيف نابليون الذي هوى به على رقبة ليبراليتها.

على انتحال الأفكار الفرنسية دونما تخل عن أفكارهم الفلسفية الخاصة.

لقد تمثلوا هذه الأفكار كما يتمثل المرء عادة لغة أجنبية بالترجمة إلى لغته الأم.

نعرف كيف كان الرهبان يحشون الآثار الكلاسيكية الوثنية بحكايا مقدسة كاثوليكية سخيفة. أما الأدباء الألمان فقد تصرفوا حيال الأدب الدنيوي الفرنسي بطريقة معاكسة حيث كتبوا سخفهم الفلسفي على ظهر الأصل الفرنسي. فعلى ظهر النقد الفرنسي للعلاقات النقدية كتبوا مثلاً: «اغتراب الجوهر الإنساني»، وعلى ظهر النقد الفرنسي للدولة البورجوازية كتبوا: «القضاء على سيطرة الشمول المجرد»، إلخ[١٤].

لقد أحلوا إنشاءهم الفلسفي محل التطور الفرنسي وعمَّدوه باسم «فلسفة العقل»، و«الاشتراكية الصحيحة»، و«علم الاشتراكية الألماني»، و«تبرير الاشتراكية الفلسفي».

---

(١٤) ليس كل التشويه الذي ألحقه الاشتراكيون الألمان الصحاح بالأدب الشيوعي الفرنسي شيئاً مذكورا إذا ما قِيس بفأس التزوير التي نزل بها «الاشتراكيون» العرب الصحاح (الحقراء بلغة البروليتاريا المغربية) على رأس الأدب الشيوعي الألماني. فبدل ـ وليس على ظهر ـ: «الانتهاك الاستبدادي لحرمة حق الملكية» كتبوا «إحداث ثغرات كبيرة في حق الملكية»، وبدلاً من «لا يتميز الشيوعيون عن الأحزاب البروليتارية الأخرى إلا في نقطتين: فهم من جهة، في مختلف نضالات البروليتاريين القومية يضعون في المقدمة ويغلِّبون المصالح المستقلة عن القومية والمشتركة لكل البروليتاريا...» ترجموا ـ وبأي أمانة! ـ «في مختلف النضالات القطرية للبروليتاريا يقدم الشيوعيون المصالح التي تتخطى مصالح هذا القطر أو ذاك» إلخ، إلخ، إلخ، إلخ...
لقد كان عمالقة الاشتراكيين الألمان الصحاح ينتحلون الأدب الشيوعي الفرنسي أما إقزام الاشتراكيين العرب الصحاح فيزوِّرون الفكر الشيوعي الماركسي!! وعلى قدر أهل العزم تأتي...

وبهذه الطريقة خصوا الأدب الفرنسي الاشتراكي والشيوعي خصياً. لأن هذا الأدب كف، في أيدي الألمان، عن كونه تعبيراً عن صراع طبقة ضد أخرى، فقد ظن الألمان أنهم تجاوزوا «قصر النظر الفرنسي»، فراحوا، بدلاً من الدفاع عن الحاجات الحقيقية، يدافعون عن حاجة الحقيقة. وبدلاً من الدفاع عن مصالح البروليتاري، راحوا يدافعون عن مصالح الكائن الإنساني، عن الإنسان العام، عن الإنسان الذي لا ينتمي إلى أية طبقة، ولا إلى دنيا الواقع بل ينتمي فقط إلى سماء الخيال الفلسفي الضبابية.

هذه الاشتراكية الألمانية التي أخذت تمارينها، الشبيه بتمارين تلميذ غشيم، مأخذ الجد والوقار البالغين وروجتها بدجل لا حد له، فقدت شيئاً فشيئاً براءتها الدعيَّة.

لقد غدا نضال البورجوازية الألمانية، وتحديداً البورجوازية البروسية، ضد الإقطاعيين والملكية المطلقة. وباختصار نضال الحركة الليبرالية، جدياً[١٥].

وهكذا وجدت الاشتراكية «الصحيحة» الفرصة التي طالما تمنتها لتواجه الحركة السياسية بالمطالب الاشتراكية، ولتستنزل اللعنات

---

(١٥) الليبرالية هي المذهب الاقتصادي المنادي بشعار الاقتصاد الحر: «دعه يفعل، دعه يمر»، والمناوئ لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والفكرية. وقد انقرض اليوم أو يكاد بعد أن غدت الدولة البورجوازية الليبرالية تتدخل تدخلاً مباشراً في ضبط الحركة الاقتصادية. أما جدية البورجوازية الألمانية التي يتحدث عنها البيان هنا، فقد كانت مجرد انطباع لم يلبث أن تلاشى بمجرد أن اندلعت الثورة الألمانية ٤٨-١٨٤٩ الذي تحالفت فيها البورجوازية مع الإقطاعيين والأمراء إتقاءً لخطر ثورة البروليتاريا الألمانية، فقط لأن ثورة البروليتاريا الفرنسية في ١٨٤٨ أخافت البورجوازية الألمانية!!

التقليدية على الليبرالية وعلى الدولة النيابية Repräsentativstaat، وعلى المزاحمة البورجوازية، وعلى حرية الصحافة البورجوازية، وعلى القانون البورجوازي، وعلى الحرية والمساواة البورجوازيين، ولتبشر الجماهير الشعبية بأنها لن تكسب شيئاً من هذه الحركة البورجوازية بل إنها، بالعكس، ستخسر فيها كل شيء. وبالمناسبة، تناست الاشتراكية الألمانية أن النقد الفرنسي الذي كانت صداه السخيف يفترض سلفاً ظهور المجتمع البورجوازي الحديث مع شروط الحياة المادية الملائمة له ومع الدستور السياسي المناسب، وهي أمور ما زال من المطلوب تحقيقها في ألمانيا.

قدمت هذه الاشتراكية للحكومات الألمانية المطلقة[١٦]، ولحاشيتها من الكهنة، ومعلمي المدارس، المالكين العقاريين والبيروقراطيين، فزاعة منشودة ضد البورجوازية التي كشّرت عن أنيابها.

شكّلت هذه الاشتراكية التكملة الحلوة لمرارة أصوات السياط وطلقات الرصاص التي واجهت هذه الحكومات الانتفاضات العمالية.

إذا كانت الاشتراكية «الصحيحة» قد غدت على هذا النحو سلاحاً بيد الحكومات ضد البورجوازية الألمانية، فقد مثلت، إضافة إلى ذلك مصلحة رجعية، مصلحة البورجوازية الصغيرة الألمانية. وفي ألمانيا، تشكل البورجوازية الصغيرة ـ الموروثة عن القرن السادس عشر والتي ما انفكت مذ ذاك تظهر بأشكال شتّى ـ قاعدة الوضع القائم الاجتماعية.

فالحفاظ إذن على هذه البورجوازية الصغيرة يعني الحفاظ على الوضع الألماني الراهن. وهي تخشى fürchtet أن يُنزل بها تفوق

---

(١٦) لقد كانت ألمانيا آنذاك مجزأة، مثلنا، إلى دويلات وإمارات مطلقة لا ترد يد لامس. ولم توحد تحت قيادة بروسيا إلا سنة ١٨٧١، غداة انتصار هذه الأخيرة على فرنسا في حرب ١٨٧٠.

البورجوازية الصناعي والسياسي دماراً أكيداً، نتيجة لمركزة رأس المال من جهة، ولظهور بروليتاريا ثورية من جهة أخرى. لقد ظنت الاشتراكية «الصحيحة» أن في إمكانها أن تصيب عصفورين بحجر واحد[١٧]، فانتشرت كالوباء.

ولم يكن هذا الثوب الأثيري الفضفاض، المنسوج من خيوط عنكبوت التجريد، والمهدّب بأزهى زهور البلاغة، والمبلَّل بندى عاطفي مشبوب ويستعر حباً، الذي أسبغه الاشتراكيون الألمان على جسد بعض «حقائقهم الخالدة» الضامر، إلا ليزيد بضاعتهم لدى مثل هذا الجمهور رواجاً.

وأكثر فأكثر تعترف الاشتراكية الألمانية من جهتها بأن مهنتها Beruf لا تزيد عن كونها الممثل الدعي لهذه البورجوازية الصغيرة.

فقد أعلنت بأن الأمة الألمانية هي الأمة السويَّة normale، وأن البورجوازي الصغير spiessbürger هو الإنسان السوي. وعزت لكل واحدة من حقارته مغزى اشتراكياً باطنياً رفيعاً يجعلها تدل على نقيضها. وبلغت منتهى منطقها باحتجاجها المباشر على الاتجاه الشيوعي «الشرس الهدم»، وبإعلانها أنها تحلق بتجرد فوق جميع أشكال الصراع الطبقي، وجميع الكتابات الاشتراكية والشيوعية زعماً المتداولة في ألمانيا تنتمي، باستثناء النادر القليل، إلى هذا الأدب القذر والمثير للأعصاب[١٨].

---

(١٧) أي ظنت أن بإمكانها التصدي للبورجوازية الكبيرة وللبروليتاريا الثورية في آن معاً.

(١٨) كنس إعصار ١٨٤٨ الثوري هذ الاتجاه السخيف وأفقد أتباعه حتى رغبة الاهتمام بالاشتراكية. والممثل الرئيسي لهذا الاتجاه ونموذجه الكلاسيكي هو السيد كارل جرين (ملاحظة أضافها إنجلز للطبعة الألمانية ١٨٩٠).

II

الاشتراكية المحافظة أو البورجوازية

يرغب فريق من البورجوازيين في علاج المفاسد الاجتماعية تأميناً لاستقرار المجتمع البورجوازي.

ينتمي إلى هذا الفريق: الاقتصاديون، المحسنون، الإنسانيون وجميع الذين يهمهم إصلاح وضع الطبقة العاملة، وتنظيم الجمعيات الخيرية، وإنشاء جمعيات الرفق بالحيوان، وجمعيات مكافحة الكحول، وباختصار كل من هب ودب من المصلحين المستترين winkelreformer. بل لقد وصل هذا الفريق إلى بلورة هذه الاشتراكية البورجوازية في مذاهب كاملة.

ونضرب فلسفة البؤس لبرودون مثلاً على هذه الاشتراكية.

يريد الاشتراكيون البورجوازيون شروط حياة المجتمع الحديث لكنهم لا يريدون ألوان الصراع والأخطار الناجمة عنها بالضرورة. إنهم يريدون المجتمع الراهن بعد حذف العناصر التي تثوّره وتحله. إنهم يريدون البورجوازية بدون البروليتاريا وتتوهم البورجوازية بالطبع أنه ليس في الإمكان أبدع من عالم لها فيه اليد الطُولى. ومن هذا التصور المعزّي تصنع الاشتراكية البورجوازية نصف مذهب أو مذهباً كاملاً. وعندما تدعو الاشتراكية البورجوازية البروليتاريا إلى تحقيق مذاهبها للدخول إلى جنات عدن، فإنما تدعوها فقط إلى البقاء حيث هي في المجتمع الراهن، لكن مع التخلي عن الفكرة الحاقدة التي كونتها عنه.

يحاول شكل آخر من هذه الاشتراكية، مذهبياً أقل بلورة ولكنه عملي أكثر، أن ينفِّر الطبقة العاملة من كل حركة ثورية موقعاً في

روعها أن ما يعود عليها بالفائدة ليس هذا التغيير السياسي أو ذاك وإنما هو فقط تغيير شروط الحياة المادية، تغيير العلاقات الاقتصادية. لكن هذه الاشتراكية لا ترمي قطعاً، من وراء تغيير شروط الحياة المادية، إلى القضاء على علاقات الإنتاج البورجوازية، وهو أمر لا سبيل إليه إلا بالثورة، بل تستهدف فقط تحقيق إصلاحات إدارية في إطار علاقات الإنتاج البورجوازية، فهي إذن لن تغيِّر إطلاقاً علاقة رأس المال بالعمل المأجور، وإنما تقلل، في أحسن الأحوال، نفقات السيطرة البورجوازية وتخفف ميزانية الدولة[١٩].

لا تبلغ الاشتراكية البورجوازية تعبيرها الأمثل إلا حيث تغدو مجرد مجازات بلاغية.

حرية التجارة Handel! لمصلحة الطبقة العاملة! الحماية الجمركية! لمصلحة الطبقة العاملة، السجون الإنفرادية! لمصلحة الطبقة العاملة! ها هي إذن كلمة الاشتراكية البورجوازية الأخيرة، وهي الكلمة الجدية الوحيدة.

---

(١٩) تنطبق هذه الاشتراكية اليوم على ممارسات الأحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية في الغرب، وعلى سماسرة بيع قوة العمل بسعر مناسب أي النقابات الإصلاحية التي لا تحرض العمال على إلغاء الاستغلال بل تحرضهم وأحياناً ترغمهم على الاكتفاء بتحسين شروط الاستغلال.

III
الاشتراكية والشيوعية النقديتان الطوباويتان[٢٠]

لا نتحدث هنا عن الأدب الذي صاغ، في جميع الثورات الكبرى

(٢٠) سميت الاشتراكية الخيالية أو الطوباوية نسبة إلى كتاب الطوباوية للشاعر الإنجليزي طوماس مور الصادر سنة ١٨١٦، والاشتراكيون الطوباويون هم العباقرة الثلاثة الكبار: سان سيمون، شارل فوريي وروبرت وين. لقد كانوا نتاج ذلك العصر الذي كان يعج بألوان الصراع الدموي. فإلى الصراع التاريخي بين الإقطاعيين والبورجوازيين كان يدور صراع آخر بين الأغنياء التنابلة والفقراء الكادحين. وكانت البورجوازية تدعي قبل أن تتربع على عرش الدولة أنها ممثلة الفقراء. لكن ما إن سادت حتى انكشفت كذبة هذا التمثيل. في هذا المناخ التاريخي ظهر هؤلاء الاشتراكيون الثلاثة. لكن ما كان يميّزهم عن البورجوازيين الثوريين في مرحلة صعودهم «هو كونهم لم يدعوا تمثيل البروليتاريا ولم يستهدفوا، على غرار فلاسفة عصر الأنوار، تحرير طبقة اجتماعية معيّنة، بل استهدفوا تحرير الإنسانية بأسرها. وعلى غرارهم أيضاً أرادوا انتصار سيادة العقل والعدالة الخالدة، غير أن عالماً بكامله كان يفصل بين عقلهم وعدالتهم الخالدة وعقل وعدالة فلاسفة الأنوار، لقد كان العالم البورجوازي القائم على عقلانية وعدالة فلاسفة الأنوار يبدو لهم جائراً ومناقضاً للعقل مثل الإقطاع وجميع الأنظمة الاجتماعية السابقة، وكان لا بدَّ من دفنه، كما دفنت هي، في مقبرة التاريخ العامة» (إنجلز). لأن البورجوازية الظاهرة لم تبق وحسب على مفاسد عصر الإقطاع بل وسعتها بإضافة مفاسد عصرها الخاصة إليها. وبذلك ظهر جلياً أن «انتصار العقل» الذي نادت به طويلاً لم يكن عند تحقيقه إلا انفلات استغلال الإنسان للإنسان من كل عقال. كانت البروليتاريا الجنينية آنذاك قد بدأت بالكاد تنفصل عن الفقراء، عن الجماهير غير المالكة وكانت «عاجزة كلياً عن العمل السياسي المستقل، كانت تبدو مجرد فئة اجتماعية مظلومة ومعذبة، ولا سبيل لمساعدتها، نظراً لعجزها عن مساعدة نفسها، إلا من خارجها، من عَل. =

الحديثة، مطالب البروليتاريا (كتابات بابوف[21] إلخ).

= وقد حدد هذا الوضع التاريخي وجهات نظر مؤسسي الاشتراكية» (إنجلز) الطوباوية. إذن عدم نضج العلاقات والصراعات الطبقية انعكس في نظريات اشتراكية غير ناضجة هي الأخرى. فإذا الشروط الفعلية لم تنضج بعد، والطبقة الثورية لم تكبر بعد ولم تع بعد، فلا بدَّ، في تقدير الاشتراكية الطوباوية، من الإرادية المطلقة أي إحلال المفكر العبقري محل الشروط الفعلية غير الناضجة والطبقة المعنية غير الواعية. يكفي في نظرهم أن يقام البرهان عقلياً على فساد الوضع الراهن ويصاغ ذلك في مذهب فلسفي كامل لينفرض بالتحريض على المجتمع انفراضاً حتى تتغير الأوضاع. لأنه ليس في وسع العقل الإنساني أن يكابر أمام البرهان العقلي الدامغ. ولذلك صاغ الطوباويون مذاهبهم بتفصيل لا مزيد عليه. لكن كلما كثر تفصيلهم قل تحصيلهم. وللبقالين المتأدبين الذين يعتبرون اليوم الطوباوية جريمة نسوق كلمة إنجلز: «أما نحن فإننا نغتبط بالسعي وراء بذور هذه الأفكار العبقرية التي يلفها هذا الغطاء والتي لا يراها هؤلاء البورجوازيون الصغار الجهلة».

(٢١) تزامنت كل ثورة بورجوازية كبرى بظهور تيار شعبي شيوعي على يسارها. ففي ثورة الفلاحين الألمانية (١٥٢٥) انضم تيار المعمدانيين إلى القس الثوري طوماس مونزر. وعلى يسار الثورة الإنجليزية قامت الحركة السوائية ونادت بتصفية الملكية الخاصة للأرض بل إنها شرعت في تحقيق مجتمع شيوعي سوائي باستثمار الأراضي المشاعة جماعياً. ولم تتخلف هذه الظاهرة في الثورة الفرنسية إذ قاد بابوف (١٧٦٠-١٧٩٧) التيار الشيوعي الذي كان يريد تجاوز المساواة السياسية في المساواة الاجتماعية، وتجاوز إلغاء الامتيازات الطبقية في إلغاء الطبقات ذاتها. كان بابوف، هذا العصامي الذي تعلم القراءة، من قصاصات الجرائد المهملة، عندما قامت الثورة عاملاً في مصلحة تسجيل حقوق النبلاء فسارع إلى تقديم سجلات هذه الحقوق للنيران طعاماً. وفوراً انخرط في الثورة لتوزيع أراضي النبلاء المصادرة على الفقراء وتحريض أصحاب الحانات على عدم دفع الضرائب. ومن أجل ذلك سجن مراراً. وفي عام ١٧٩٣ انتقل إلى باريس كموظف في مصلحة التموين، لكن لم يلبث أن كشف لجياع باريس اختلاسات البورجوازيين أعلن لهم أن الدولة الجديدة تنشر المجاعة قصداً لتمكين الأغنياء من أن يصبحوا أكثر غنى. =

= وشكلت لجنة للتحقيق. لكن اللجنة حلّت قبل أن يدان مضارب واحد وبلفة بهلوان زج ببابوف في السجن بتهمة ـ لا تضحك ـ الاختلاس. وبعد سقوط عهد الإرهاب وقيام حكومة الإدارة وإلغاء دستور الثورة عمّ الفساد البورجوازي وتلاعب التجار بأقوات الشعب وتموين الجيش فأصدر بابوف جريدة «منبر الشعب» وراح يكتب بتوقيع جراكوس ـ بابوف [جراكوس هو محرر العبيد وحليف الفقراء في روما على ذمة بلوتارك] ناشراً أسرار دولة البورجوازية في الشارع، محولاً مظالمها إلى فضائح يومية، ومطالباً بالعودة إلى دستور اليعاقبة، وبتحقيق المساواة الاقتصادية. ومن جديد أدخل السجن. وماتت طفلته جوعاً. وما كاد يخرج من السجن حتى كوّن «جمعية الأنداد» وباسمها أصدر أول بيان شيوعي حديث: «إلغاء الملكية الخاصة للأرض... ليست الأرض ملكاً لأحد... إننا نعلن أننا لم نعد نطيق، ومعنا الكثرة الكاثرة من الناس، أن نعرق ونكد خدمة للأقلية القليلة... كفى ما كان حتى الآن: أقل من مليون فرد يتصرفون فيما يملكه أكثر من ٢٠ مليوناً من إخوانهم في البشرية.. فيما أبناء فرنسا! افتحوا أعينكم وقلوبكم لتمتلأ بهذه السعادة الغامرة... واعترفوا بجمهورية الأنداد وأعلنوا معنا قيامها».
نزل نابليون بصفته أحد كبار ممثلي مجتمع الأضداد الجديد الذي تمخضت عنه الثورة ليغلق بيده جمعية الأنداد البابوفية. وهكذا تحولت الأنداد إلى جمعية سرية للإطاحة بحكومة الإدارة التي أدارت ظهرها للثورة. وأعدت دستوراً يقضي بإشاعة جميع السلع بين أفراد الأمة. وأعدت برنامجاً لإعادة توزيع سكان المدن المكتظة على القرى، وفرض العمل الأجباري على الجميع، وجعل التناوب على أداء الأعمال الشاقة والكريهة إلزامياً للجميع دون استثناء، وجعل الدولة ملزمة بتربية جميع المواطنين كباراً وصغاراً بالتساوي، وبإطعامهم على موائد جماعية، وفرض أشراف الدولة على التجارة والمطبوعات. وتبدو بصمات بعض هذا البرنامج واضحة في التدابير الواردة في آخر الفصل الثاني من البيان. وكانت شيوعية بابوف «شيوعية متقشفة، نسخة طبق الأصل من سبارطة تحرم التمتع بجميع لذائذ الحياة» (إنجلز).

وفي محاكمته الأخيرة، التي واجه فيها قاطفي رأسه بثبات أولي العزم من الثوريين، فضح بابوف سر الثورة البورجوازية نفسها: أيها السادة ـ بل أيها الذئاب ـ إن ليلة ٤ أغسطس، تاريخ إلغاء الامتيازات الإقطاعية ٨٩، لم تكن =

في عصر يغلي ثورة، وفي حقبة كانت الإطاحة فيها بالمجتمع الإقطاعي تجري على قدم وساق، فشلت أولى محاولات البروليتاريا لتغليب مصالحها الطبقية مباشرة فشلاً محتوماً نظراً لجنينية البروليتاريا نفسها ونظراً أيضاً لفقدان شروط تحررها المادية، التي هي تحديداً نتاج الحقبة البورجوازية. وكان الأدب الثوري الذي واكب أولى حركات البروليتاريا رجعي المضمون. إذ نادى بتعميم التقشف والمساواة الفظة.

ظهرت المذاهب الاشتراكية والشيوعية حقاً، مذاهب سان سيمون وفوريي ووين في الطور الجنيني الأول من الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا الذي استعرضناه آنفاً (انظر: البورجوازيون والبروليتاريا).

حقاً استشف مخترعو هذا المذاهب التناحر الطبقي مثلما استشفوا فعل العناصر الهدامة في صلب المجتمع السائد ذاته. لكنهم لم يستشفوا في البروليتاريا أية عفوية selbsttätigkeit تاريخية ولا أية حركة سياسية خاصة بها. وبما أن تطور التناحر الطبقي يمشي بخطى تطور الصناعة، فإنهم لم يعثروا أيضاً على الشروط المادية لتحرر البروليتاريا فراحوا يبحثون عن علم اجتماعي، عن قوانين اجتماعية كيما يخلقوا هذه الشروط خلقاً.

لا بد أن يستعاض عن النشاط الاجتماعي بنشاطهم الإبداعي وبدلاً من الشروط التاريخية للتحرر وضعوا شروطاً من صنع خيالهم، وبدلاً من التنظيم التدريجي والعفوي للبروليتاريا في طبقة وضعوا تنظيماً

= «إلا الإلغاء المزعوم للإقطاعية». لأن الثورة ما أطاحت بسيطرة سادة الأرض على الفلاحين إلا لتتمكن سادة المال من إحكام قبضتهم الحديدية على رقاب الفلاحين والعمال معاً. (انظر أيضاً: تعليقنا في التنظيم الشيوعي ج١، ص ص ٢٥-٢٧).

اجتماعياً تخيلوه خصيصاً لهذا الغرض. وبنظرهم يجد تاريخ العالم المقبل حله السعيد في الدعاية لتصميم المجتمع التي رسموها وفي وضعها موضع التطبيق.

لقد كانوا، والحق يُقال، واعين بأنهم، بتصاميمهم، يدافعون أساساً عن مصالح الطبقة العاملة باعتبارها أكثر الطبقات ألماً. ولا توجد البروليتاريا في نظرهم إلا في صورة كونها أكثر الطبقات ألماً.

الشكل الجنيني للصراع الطبقي مضافاً إلى وضعهم الاجتماعي الخاص دفعهم إلى الاعتقاد بأنهم فوق التناحر الطبقي. فهم يريدون إصلاح أوضاع جميع أعضاء المجتمع بما في ذلك أكثرهم يسراً. لذلك ظلوا يوجهون دون انقطاع نداءاتهم للمجتمع بأسره دون تمييز، لا بل إنهم فضلوا التوجه بالنداء للطبقات الحاكمة. فحسب المرء أن يفهم مذهبهم لكي يعترف فوراً بأنه أبدع تصميم ممكن لأبدع مجتمع ممكن. فهم إذن يرفضون كل نشاط سياسي وخاصة كل نشاط ثوري، ويريدون نيل هدفهم بطرق سلمية ويحاولون أن يشقوا الطريق للإنجيل الاجتماعي الجديد بالقدوة الحسنة وبتجارب صغيرة مآلها الفشل طبعاً. من ذلك الطموح السليقي الأول الذي يدفع البروليتاريا إلى تحويل المجتمع تحويلاً شاملاً ولدت هذه الصورة الخيالية للمجتمع المقبل في حقبة كانت البروليتاريا فيها ما زالت جنيناً واهناً وكانت بالتالي تكوّن عن وضعها ذاته فكرة خيالية. غير أن هذه الكتابات الاشتراكية والشيوعية اشتملت أيضاً على عناصر نقدية. فقد هاجمت جميع ركائز المجتمع القائم. ولهذا بالذات قدمت مواد ثمينة لتنوير العمال، فاقتراحاتهم الإيجابية فيما يخص المجتمع المقبل كالقضاء على التعارض بين المدينة والريف، والقضاء على العائلة

وعلى الربح الخاص، وعلى العمل المأجور، والمناداة بالانسجام الاجتماعي وبتحويل الدولة إلى مجرد إدارة للإنتاج ـ لم تكن جميع هذه المقترحات إلا تعبيراً عن القضاء على التناحر الطبقي الذي بدأ بالكاد ينمو والذي لم يعرفوا إلا موجته Unbestimmkeit الأولى ولمّا تتشكل بعد. وهكذا اكتسبت هذه المقترحات معنى طوباوياً صرفاً.

تتناسب أهمية الاشتراكية والشيوعية النقديتين الطوباويتين عكساً مع التطور التاريخي. فكلما نما الصراع الطبقي واتضحت ملامحه فقد التعالي الخيالي عليه والنضال الخيالي ضده كل قيمة عملية وكل مدلول نظري. وإذا كان مؤلفو هذه المذاهب لأكثر من اعتبار ثوريين، فإن تلامذتهم يؤلفون بانتظام شيعاً رجعية. فهم يتمسكون بمفاهيم شيوخهم القديمة لمعارضة تطور البروليتاريا التاريخي. وانسجاماً مع أنفسهم يبذلون قصارى جهدهم ليضعفوا مجدداً الصراع الطبقي وليقيموا بين الأضداد صلحاً. وما زالوا دوماً يحلمون بأن يحققوا، على سبيل التجربة، طوباويتهم الاجتماعية ـ إقامة الفالانستيرات[٢٢] المعزولة،

---

(٢٢) حوالي ١٨٢٠ نشر شارل فوريي تفاصيل الحياة في مدينته الفاضلة حيث ينبغي تقسيم السكان إلى مجموعات صغيرة اكتفائية تتراوح بين ١٦٠٠ و٢٠٠٠ فرد، وكل وحدة إنتاجية ـ سكنية داخل المدينة الفاضلة تسمى فالانستير. والفالانستير مجتمع مصغر، جذاب وإباحي قادر بقوة إغوائه على جعل الناس يقبلون على إقامته أفواجاً أفواجاً. والفالانستير قائم على التعاون بين رأس المال والعمل، والمساواة فيه ليست مطلقة، الحد الأدنى للحياة مضمون لكل مواطن فالانستيري، والفائض يقسم بين جميع السكان من عمال ورأسماليين وفنيين وإداريين وموهوبين بنسب متفاوتة. والقرارات تتخذ فيه بالتصويت والتعليم موحّد. وإنتاج المنتجات النافعة مقدم على إنتاج الكماليات. انظر تعليقنا على فوريي بآخر هذا الكتاب.

وإنشاء المستعمرات الداخلية[٢٣]، وإقامة إيكاريا[٢٤] صغيرة طبعة مصغَّرة من جنات عدن، وفي سبيل بناء هذه القصور على الرمال لم يجدوا بدا من الاستجداد بإحسان وجيوب وقلوب البورجوازيين شيئاً فشيئاً انزلقوا إلى زمرة الاشتراكيين الرجعيين أو المحافظين الذين سبق ذكرهم. ولم يعد لهم ما يميّزهم عنهم إلا حذلقة علمية أكثر منهجية وإيمان خرافي متعصب بالمفعول العجائبي لعلمهم الاجتماعي.

ولذا تراهم يعارضون بشراسة كل حركة سياسية عمالية لا يمكن أن تصدر، في نظرهم، إلا عن كفر أعمى بالإنجيل الجديد.

---

(٢٣) المستعمرات الداخلية هي الاسم الذي أطلقه روبيرت وين [انظر تعليقنا عليه بآخر الكتاب] على مجتمعاته الشيوعية النموذجية.

(٢٤) إتيان كابيه محام فرنسي اشتهر في الثورة الفرنسية بتطرفه الجمهوري ولذلك لاقى من العسف ما لاقى في عهد الردة الملكية. وحتى في أيام لويس فيليب اضطهد وخيَّرته الدولة بين السجن أو النفي. فاختار النفي. وفي لندن كتب قصة خيالية: «رحلة إلى إيكاريا» عرض فيها تفصيلياً إمكانية حياة سعيدة في جزيرة خيالية فاضلة. إيكاريا حيث الإرث ممنوع، والدولة تشرف على كل شيء من إصدار جريدة واحدة ونشر التعليم وتزويج المواطنين إلى إقامة التجارب لتحسين النسل. وقد كان لهذه القصة تأثير عجيب على آلاف العمال. حتى لقد بلغ أتباع كابيه عام ١٨٤٧، حين كتابة البيان، أكثر من ٢٠٠ ألف شخص. وبما أن كابيه كان، كجميع معاصريه من الاشتراكيين الخياليين، مقتنعاً بأن أوروبا لم تعد تصلح لشيء، فقد قرر مثلهم الرحيل إلى أميركا، البكر، لإقامة جمهورية ايكاريا الشيوعية. وفعلاً ذهب هناك مع بعض أتباعه وأقام جمهوريته. لكن قيام ثورة ١٨٤٨ الباريسية التي وعدت بتأميم المصانع صرفت العمال نهائياً عن التفكير في ايكاريا الخيالية. وفي ايكاريا أقام كابيه نظاماً استبدادياً يحرم حتى التدخين والوسكي. وفي ١٨٥٦ أطاح به أتباعه. وجاءت كومونة باريس ١٨٧١ لتوجه طلقة الرحمة إلى ما تبقى من جمهورية ايكاريا. وفي ١٨٩٥ حلّت «الجمهورية» نفسها مرة وإلى الأبد.

يناضل الأونيون في إنجلترا والفورياليون في فرنسا، أولئك ضد الشارطيين[٢٥] وهؤلاء ضد الإصلاحيين[٢٦].

(٢٥) الشارتيون أو أنصار الميثاق اسم أطلق على أول حركة عمالية مستقلة عن البورجوازية (انظر مقدمة كتاب التنظيم الشيوعي).

(٢٦) أي أنصار جريدة «الإصلاح» الديموقراطية الجمهورية التي صدرت بين ١٨٤٣ و١٨٥٠. وكان أنصارها من الجمهوريين والاشتراكيين ينادون بالعودة إلى النظام الجمهوري وتحقيق الإصلاحات الاجتماعية.

IV
موقف الشيوعيين
من مختلف أحزاب المعارضة

ما قلناه في الباب الثاني يوضح موقف الشيوعيين من الأحزاب العمالية الموجودة ويوضح من ثم موقفهم من الشارطيين في إنجلترا وأنصار الإصلاح الزراعي في أميركا الشمالية.

فهم يناضلون لنيل أهداف الطبقة العاملة ومصالحها المباشرة لكنهم، وهم في الحركة الراهنة، يدافعون vertreten في الوقت نفسه عن مستقبل الحركة. ففي فرنسا يحالف الشيوعيون الحزب الاشتراكي الديمقراطي[٢٧] ضد البورجوازية المحافظة والراديكالية مع احتفاظهم بحق نقد الجمل والأوهام الموروثة عن التقاليد الثورية[٢٨].

وفي سويسرا يساندون الراديكاليين دون نسيان أن هذا الحزب مزيج من عناصر متناقضة، فريق منها اشتراكي بالمعنى الفرنسي للكلمة وفريق آخر راديكالي بورجوازي. وفي بولندا يساند الشيوعيون الحزب

---

(٢٧) ما كان حينذاك يسمى الحزب الاشتراكي الديموقراطي في فرنسا مثله في السياسة رودرو ـ رولان وفي الأدب لويس بلان. وكان بعيداً بعد السماء عن الأرض عن الاشتراكية الديموقراطية الألمانية الراهنة (ملاحظة أضافها إنجلز لطبعة ١٨٩٠ الألمانية).

(٢٨) خاصة التقاليد والأوهام اليعقوبية من قتال المتاريس إلى استثارة النخوة الوطنية بصيحة «الوطن في خطر» التي أطلقت عندما كانت الجيوش الغازية تحاصر باريس في الثورة الأولى. وفي كومونة باريس حذر ماركس من اجترار هذا الماضي الثوري لأن ثورة القرن التاسع عشر تستمد، على حد قوله، شعرها من المستقبل لا من الماضي.

الذي يجعل من الثورة الزراعية شرطاً للتحرر القومي، أي الحزب الذي خاض في ١٨٤٦ انتفاضة كراكوفيا[٢٩].

وفي ألمانيا، ما إن تدخل البورجوازية مع الحكم الملكي المطلق والملكية العقارية الإقطاعية والبورجوازية الصغيرة في نضال ثوري، حتى تجد الحزب الشيوعي واقفاً إلى جانبها. لكنه لا يتقاعس ولو للحظة عن أن يوقظ لدى العمال وعياً واضحاً إلى أقصى حدود الوضوح بالتناقض العدائي الموجود بين البورجوازية والبروليتاريا كيما يستطيع العمال الألمان أن يديروا فوراً إلى نحر البورجوازية، كأسلحة عديدة، الشروط الاجتماعية والسياسية التي عليها أن تدخلها في نفس الوقت مع سيطرتها، لكي يتسنَّى، بعد سقوط الطبقات الرجعية، الشروع فوراً في النضال ضد البورجوازية نفسها.

يركز الشيوعيون اهتماماً خاصاً على ألمانيا، لأنها أصبحت عشية ثورة بورجوازية، ولأنها ستنجز هذه الثورة في وقت غدت فيه شروط

---

(٢٩) في فبراير ١٨٤٦ أعد الديموقراطيون الثوريون انتفاضة لتحرير بولندا. أخفقت الانتفاضة في مارس بسبب اعتقال البوليس البروسي لقادة الانتقاضة وخيانة النبلاء للثورة. أما في كراكوفيا فقد اندلعت الانتفاضة وأعلنت الحكومة الثورية إلغاء التكاليف الإقطاعية. لكن قوى الاحتلال سحقت في مارس ١٨٤٦ هذه الانتفاضة. وقد حيا ماركس هذه الانتفاضة بخطاب جاء فيه: «سيكون انتصار البروليتاريا على البورجوازية في الوقت نفسه انتصاراً على النزاعات بين الأمم وعلى الاقتصاد الذي يدفع كل شعب لمنازعة الشعب الآخر. وهكذا سيكون انتصار البروليتاريا بشير التحرر لجميع الشعوب». (انظر: التنظيم الشيوعي) وهذا هو جوهر موقف البروليتاريا الثورية من مسألة التحرر القومي. لأنها تعرف من التجربة التاريخية المعاشة أن الاضطهاد القومي سيظل موجوداً ما ظل سببه: الاضطهاد الطبقي موجوداً. ولن يتحرر المضطهدون في كل مكان ما دام العامل مضطهداً في أي مكان.

الحضارة الأوروبية عموماً أكثر تقدماً والبروليتاريا أكثر تطوراً منها في إنجلترا القرن ١٧ وفرنسا القرن ١٨، ولذا لا يمكن للثورة البورجوازية الألمانية إلا أن تكون تمهيداً فورياً لثورة البروليتاريا.

وباختصار يدعم الشيوعيون في كل مكان كل حركة ثورية تناضل ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم.

وفي جميع هذه الحركات يجعلون من مسألة الملكية [إقرأ: إلغاء الملكية.م.]، بقطع النظر عن درجة التطور التي بلغتها، المسألة الأساسية للحركة.

يزدري الشيوعيون إخفاء أفكارهم وأهدافهم. وينادون علانية بأن لا سبيل لنيل أهدافهم إلا عبر تدمير النظام القائم تدميراً عنيفاً. فلترتعد فرائص الطبقات الحاكمة أمام الثورة الشيوعية، فلن يخسر البروليتاريون فيها سوى أغلالهم. وسيكسبون عالماً.

أيها العمال في جميع البلدن اتحدوا!

ـ ١ ـ

البورجوازية الأوروبية

بعد مخاض طويل ولدت البورجوازية الثورية في أوروبا الغربية من رحم الإقطاع الذي تبلور في القرن التاسع كمحصلة لانهيار الأمبراطورية الرومانية الغربية وغزوات النورمانديين وفتوح العرب[١] فيما بين القرن

(١) استغرق الفتح العربي، الذي باشره أمويو الأندلس وأغالبة القيروان، لفرنسا وإيطاليا وسويسرا ٣ قرون (٧١٠-١٠١٩). ففي ٧١٠ فتح طارق بن زياد ناربونة وأفنيون، وبين ٧١١ و٧٢٦ فتح عنبسة ليون وفي ٧٢٧ دارت أشهر معارك التاريخ الوسيط بين العرب والفرنجة: بواتييه حيث التقى العرب بقيادة عبد الرحمن الغافقي والفرنجة بقيادة شارل مارتيل، الخبير بعقلية الجيش الغازي: لم يهاجم العرب من حيث كانوا ينتظرونه: من الميمنة أو الميسرة أو القلب، وإنما جاءهم مهاجماً للمكان الذي كدسوا فيه غنائمهم. ونجحت الخدعة فتركوا مواقعهم وخفوا دفاعاً عن أسلابهم. وفي هذه اللحظة حمل عليهم الجيش الفرنجي فهزمهم وقتل قائدهم عبد الرحمن. لكن حرب الكر والفر بين أمراء الغرب العربي والفرنجة تواصلت: ففي ٧٣٧ هُزم شارل مارتيل أمام الجيش العربي المحتل لناربونة وأفينيون، وفي ٩١١ احتل العرب ثغور جبال الألب للانطلاق منها إلى غزو إيطاليا وفي ٩٣٩ دخلوا جنيف فاتحين.
لم يكن العرب، فيما يبدو، يريدون احتلال فرنسا بل يريدون ثغورها لاحتلال إيطاليا وسويسرا. ولم يكن هذين البلدين بدورهما، في استراتيجيتهم، إلا طريقاً إلى القسطنطينية، التي فشل بنو أمية في فتحها عندما =

٥ و٨ ولفقدان الأمن الذي أرغم الفلاحين على الاحتماء بضياع كبار ملاك الأرض (انظر: الإقطاع). وفي أواسط ق١٠ تزامن الهدوء النسبي مع بداية انتعاش النشاط الاقتصادي. ولم يعد الانتقال من حمَى Seigneurie[١] إلى آخر صعباً. وبات من العادي في المواسم العجفاء تبادل المنتجات الزراعية بين الإقطاعات fiefs. ساعد هذا المناخ على ظهور التجارة. وراح التجار المتجولون ينتقلون بين الإقطاعات حاملين عطورهم، توابلهم ومنسوجاتهم البيزنطية والعربية المستوردة عبر أول مدينة رأسمالية في أوروبا: البندقية. في هدوء هذا المجتمع الإقطاعي القائم على المقايضة خاصة بين الغوغاء والتهادي خاصة بين الأسياد ظهر شخص جديد تماماً على ناس هذه الحقبة: التاجر الذي لا يعيش مما أنتجه بنفسه بل مما أنتجه غيره. وهو لا يقايضه ولا يهديه بل

= كانوا سادة دمشق. وهم الآن يريدون فتحها. في طريق عودتهم إلى دمشق. لكن الفتن الطائفية كانت خلال القرون الثلاثة قد هدّت الدولة العربية في الاندلس، وملوك الفرنجة كانوا قد نجحوا في كسب العباسيين، أعداء الأمويين التقليديين، إليهم. فبيبان القصير تبادل السفراء مع المنصور العباسي ورفض إبرام معاهدة صلح مع سليمان الأموي. واعتبر شارلمان الأول هارون الرشيد حامياً ليهود ناربونة، العاصمة الروحية ليهود أوروبا، وطلب إليه تنصيب حبر عليهم ففعل.

أدخل عرب الأندلس إلى فرنسا: السبانخ، الخوخ، اللوز، الرمان، البرقوق، الموز، البرتقال، التمر والكستناء. كما أدخلوا لأول مرة الناعورة لسقي البساتين. وأدخلوا من آلات الطرب الصنج، الناي، العود والرباب.

(١) تسود القواميس الفرنسية العربية كالمنهل ـ وهو أرقاها ـ بلبلة كاملة بصدد ترجمة المصطلحات الإقطاعية. والحق مع العلامة الشيخ عبد اللّه العلايلي الذي قال لي إنها لا تصلح إلا للحرق. ولهذا اضطررنا كل مرة لإثبات الأصل الفرنسي للمقابل العربي الذي اخترناه. والحمى هو الأرض التي تقع في حمى السيد وتمتد عليها سلطته.

يبيعه. وهكذا ظهرت السلعة التي تنتقل من يد إلى أخرى بأسرع من حلول المواسم ودورة الفصول. بظهور التاجر ظهر نقيض الإقطاعي المباشر. أدخل ظهوره إخلالاً بطيئاً لكن أكيداً على توازن هذ المجتمع القائم على الاقتصاد الطبيعي الوئيد والتقاليد الراسخة.

في نهاية القرن ١١ وخلال القرن ١٢ المستقر نسبياً، أدى تطور التجارة العالمية عبر البحر المتوسط وبحر الشمال، والتجارة الأوروبية عبر الأنهار ـ بفضل حدثين هامين: تنامي الإنتاج الداخلي من أجل السوق والاستعاضة التدريجية بالحرف الحضرية عن الحرف الريفية الملحقة بالزراعة والتي يشتغل فيها الأقنان ـ إلى نمو قوافل التجارة الداخلية. وعندما تصبح الطرق البرية والنهرية غير سالكة تضطر هذه القوافل إلى الإقامة في المدن الواقعة على مفترق الطرق أو ضفاف الأنهار انتظاراً لاستئناف التجارة في أول فرصة. وكان التجار يسكنون في مركز المدينة أو حول السوق أو على مقربة من قلعة المدينة في بورج (ضاحية) ومنها اشتق اسم بورجوازي. وهكذا انبعثت المدن من رقدتها التي طالت ٧ قرون: منذ انهيار الامبراطورية الغربية نهائياً في ق٥ وتحول المدن إلى مجرد مقر للأساقفة لا للتجار. وهكذا تمركزت فيها الرأسمالية الأولى وولدت فيها الحاجة إلى السوق الذي سيوحد المدن بعضها مع بعض، ثم يوحدها تناقضياً مع الريف، الوحدة القومية، ثم مع نمو التجارة العالمية فالصناعة العالمية إذن السوق العالمية، ستقوم تبعية متبادلة بين جميع الأمم. لكن نمو التجارة في الحواضر المستيقظة من رقدة العدم كان يتطلب، إضافة إلى القلاع، قوة مسلحة تحميها. وهكذا ظهرت الميليشيا البورجوازية المسلحة داخل المدن (انظر: الكومونات).

ستستقطب المدن المنتعشة، عبر مسيرة طويلة ومتناقضة، الأقنان

الآبقين، وتشجع انفصال الصناعة الحرفية عن الزراعة. وتسرّع وتائر تخلي صناعة النسيج المنزلية الاكتفائية أساساً لصالح مانيفاتورة مستقلة عن المنزل، قائمة على تقسيم العمل وعلى تفريغ الرجال لها بعد أن كانت شأناً ثانوياً من شؤون النساء يمارسنه في أوقات الفراغ.

لحقبة تاريخية كاملة شجع ازدهار المدينة تحديث الريف وازدهاره أيضاً. فالفلاح الذي كان ينتج لسد حاجة استهلاكه العائلي ولدفع أتاوات السيد وجد الآن مدينة تحتاج لمنتجاته الزراعية حاجته هو لمنتجاتها ووارداتها الحضرية. فزادت مساحة الأرض المزروعة زيادة قياسية في القرنين ١٢ و١٣ (انظر بقية الأسباب في الإقطاع) وتنوعت المزروعات، ولأول مرة ظهرت بوادر زراعة غير اكتفائية تنتج للسوق لتلبية احتياجات الصناعات الحضرية الوليدة.

قبل أن تسيطر المدينة نهائياً على الريف، قامت فترة توازن خصبة امتدت بضعة قرون تكاملاً فيها نسبياً: فالريف يستفيد من شق الطرق وبناء الموانئ، وتغيير حاجاته الاكتفائية بفتح أسواق جديدة لمنتجاته: الحبوب، الجلود، الصوف... ومده بالآلات الجديدة وبأصناف زراعية جديدة وبوسائل العلاج والثقافة. هذا التكامل المديد بين المدينة والريف الأوروبيين، اللذين لعبا دوراً مهما في تعبيد الطريق أمام ظهور المجتمع البورجوازي الليبرالي، الديناميكي، المتوازن والصناعي، هو ما افتقده تاريخ المدينة والريف العربيين كما سنرى ذلك في المكان المناسب.

إذن نما التجار عدداً وثورة وراحوا، في هذا المجتمع الإقطاعي القائم على الامتيازات الفئوية، يطالبون لفئتهم بامتيازات تناسب وضعها الاجتماعي. فطالبوا: بإلغاء الرسوم التي تعيق حرية تنقلهم بين تخوم حمى وآخر، وبإلغاء السُخرة وبتحويل الأتاوات المالية التي

يفرضها السادة تعسفياً إلى ضريبة قارة، وبالحرية الشخصية، وبالأمن أي بالدفاع الذاتي عن النفس حيث لا تجارة بدون أمن عن النفس والمال ـ لذا بادر تجار القرون الوسطى إلى تحصين مدنهم بالقلاع ـ، وبتنصيب محاكم خاصة بهم. لأن للتجارة مشاكل لا يجوز أن تكون من اختصاص محاكم السادة العلمانيين لجهلهم بها ولا من اختصاص المحاكم الدينية لمناهضتها للربا والتجارة. ظهرت حركة الكومونات أو المدن البورجوازية لتحقيق هذه المطالب التي يمكن تكثيفها في مطلب واحد: أن يكون التجار سادة في مدنهم مثلما السادة سادة في إقطاعاتهم. وحيث كانت المدن قوية حصلت على ميثاق انعتاقها من ساداتها بالتراضي. أما حيث كانت الإقطاعات هي الأقوى فقد اضطر البورجوازيون إلى خوض صراع مرير أحياناً من أجل انعتاقهم واختيار عُمَدهم. وكان نضال بورجوازيي الكومونات المسنودين من الشعب أول وقائع الصراع الطبقي في العصور الوسطي. للاستفادة من حركة لم يكونوا قادرين على مقاومتها منح الملوك، على غرار الأسياد العلمانيين، مواثيق تحرر المدن البورجوازية الخاضعة لهم. فقد منح لويس ٦ (١١٠٨-١١٣٧)[١] أول وثيقة انعتاق ملكية لمدينة لوريس آن. وسار على هذا التقليد ملوك كثيرون بعده وجدت فيهم البورجوازية خير حليف مثل فيليب الفاتح (١١٨٠-١٢٢٣) الذي كان أول من مهد لنشوء البورجوازية البيروقراطية باستحداث منصب القاضي Bailli الذي يمارس الإدارة والجباية والقضاء باسم الملك لقاء راتب نقدي يتقاضاه من الخزينة. وهو شخص جديد على التقاليد الإقطاعية القاضية بأن يمارس الأتباع باسم السيد مهامهم الإدارية والقضائية لقاء

(١) سوف لن نعتمد تاريخ الميلاد وإنما تاريخ الصعود على العرش والتخلي عنه.

امتيازات عينية. وكان القاضي هو الواسطة التي تسمع بها السلطة صوتها لجميع مقاطعات المملكة.

استقلال البورجوازية في مدنها المسلحة والمحصَّنة جعلها توظف عائداتها أساساً داخل مدنها لا في الأرض، كما كان دائماً الحال عندنا. ومذ ذاك بدأت الأرض تكف شيئاً فشيئاً عن كونها المصدر الوحيد للثروة. وهكذا بدأ بروتسيس تغليب الصناعة على الزراعة، الذي كان أيضاً بداية الطريق لتغليب البورجوازية على الإقطاع ولتغليب المتحرك على الساكن في حركة المجتمع والتاريخ.

ساير اقتصاد المدن البورجوازية المستقلة في بداية نهوضه، فيما بين القرنين ١٢ و١٣، فلسفة الإقطاع الاقتصادية المناهضة للاإنسانية الاقتصاد السلعي: فقد حرمت الجمعيات الحرفية تركيز الصناعات، احتكار المواد الأولية، الإفراط في استغلال اليد العاملة، العبث بأسعار السلع الغذائية، المزاحمة والغش. لكن بدءاً من النصف الثاني من القرن ١٣، وتحت تأثير تطور المانيفاتورة وخاصة صناعة الجوخ، شق اقتصاد المدن طريقه نحو منطقه الخاص: **الربح أولاً والربح أخيراً**. وفي مدن الفلاندر وفلورنسا التي ازدهرت فيها صناعة الجوخ ديس على مبدأ تحريم تركيز الصناعة والاحتكار. إذ عمد التجار الأثرياء إلى تركيز ورشات الحياكة محولين الحاكة إلى عمال بالقطعة يتقاضون أجورهم نقداً. واحتكروا الصوف. أدى هذا التطور الرأسمالي إلى تصادم البورجوازية والكنيسة، التي كانت تدين باسم الدين الموظف يومئذ في خدمة الإقطاع، الربا، الربح أو حب المال. ولم يحسم هذا الصدام مرة وإلى الأبد إلا بقيام ثورة ٨٩ وتجريد الكنيسة من أملاكها. لكن لا بدَّ من الإشارة إلى أن الكنيسة لطفت، منذ منتصف القرن ١٣، معارضتها للربا. لأن ازدهار التجارة النهرية والبحرية وظهور شركات

التوصية كان يتطلب إباحة الربا. ولهذا أفتت، متذرعة بحيل فقهية، بتحليل الربا «المعقول» عن القروض المرصودة للتجارة لا للاستهلاك. وكذلك فعل فقهاء الإسلام، طوال ازدهار التجارة العربية، فاحتالوا على تحريم الربا الصريح وأفتوا بجواز الربا على القروض التجارية: «ربا النَّسيئة» وحرّموه في القروض العينية: «ربا الفضل» أي أباحوا لسكان المدن ما حرموه على الفلاحين.

شجَّع تحالف البورجوازيين مع الملوك ونمو التجارة العالمية والداخلية، خاصة إقامة المعارض الكبرى، إنتاج الصناعات الحرفية. فكأن التجار، بتقديمهم سلفات مالية للحرفيين، يغدون تدريجياً مصرفيي المدن وممولي الملوك والبابا نفسه. من الطبيعي أن لا يتسع صدر العلاقات الحقوقية الإقطاعية، القائمة على احترام تقاليد الأسلاف، لهذا النشاط المكثف الجديد. وكان لا بدَّ للبورجوازية أن تنتج بنفسها علاقاتها الحقوقية الخاصة المناسبة لنشاطها الخاص. وهكذا نشأت بين سكان المدن في القرن ١٣ فئة من الفقهاء يلوذ بهم التجار والموظفون، الذين ازداد عددهم وازدادت اختصاصاتهم، لفض منازعاتهم التي كانت تتعقد تدريجياً. فأصبح احتراف القانون مهنة جديدة. ووجَّه البورجوازيون أبناءهم لدراسته تأميناً لمستقبلهم وخدمة لمصالح طبقتهم. فالعدالة، أي الظلم المنظم، كانت منذ البداية سلاح البورجوازية لتنظيم عنفها ضد أعدائها: من نبلاء العصور الوسطى إلى بروليتاريي العصر الحديث.

أجدّ مبدأ فقهي وأخطره على الإقطاع كان مفهوم الملكية الخاصة الجديد للثروات المنقولة وغير المنقولة التي نمت بشكل لم يسبق له مثيل. ينقض هذا المبدأ من أساسه المفهوم المائع والملتبس والأخلاقي الذي ساد إلى ق١٦ على الأقل: ملكية حق الانتفاع الأبدي

لا ملكية التصرف بالرقبة. أما المفهوم الجديد فيقر حق المالك المطلق في استخدام وحتى في سوء استخدام ما يملكه user et abuser كما يقضي القانون الروماني القديم الذي أباح للسيد الاستمتاع بعبده كيفما يشاء بما في ذلك قتله(١). كان القانون الجديد تعبيراً عن تفكك الاقتصاد الطبيعي بقدر ما كان أيضاً تسريعاً لتفكيكه. والعودة لترسانة روما الفقهية لم تكن إلا ذريعة تذرع بها أسلاف البورجوازية الفرنسية في القرون الوسطى وأخلافها الجمهوريون في ثورة ٨٩ لتغطية مصالح طبقة جديدة ونمط إنتاج ديناميكي لا عهد لروما القديمة به إذ: «لم يكن لتطور الملكية الخاصة والقانون الخاص لدى الرومان أي تأثير صناعي أو تجاري يذكر لأن كل نمط إنتاجهم ظل على حاله دون تغيير. أما لدى الشعوب الحديثة حيث أدت الصناعة والتجارة إلى انحلال المجتمع الإقطاعي، فإن ميلاد الملكية الخاصة والقانون الخاص سجل بداية مرحلة جديدة حبلى بإمكانية تطور لاحق. فأول مدينة في العصور الوسطى كانت لها تجارة بحرية واسعة: أمالفي كانت أيضاً أول مدينة بلورت قانوناً بحرياً. وما إن أدّت التجارة والصناعة إلى

---

(١) بالطبع يمنع القانون البورجوازي اليوم سوء استخدام الملكية. لكن ذلك محض نفاق. لأن إتلاف فروع الشركات الأميركية، في أميركا اللاتينية سنة ٦٤، للحليب الفائض عن حاجة السوق، وإتلاف البورجوازية السويسرية في ٦٧ لجبال من الزبدة الفائضة عن حاجة السوق، وإلقاء البورجوازية الفرنسية سنة ٧٥ لمليوني دجاجة في البحر فائضة عن حاجة السوق، في الوقت الذي يوجد فيه نصف مليار طفل في العالم غير الصناعي مهددين بالموت جوعاً، وإهدار مليارات من ساعات عمل البروليتاريا المجانية في استعراضات الفضاء المشهدية وإنتاج أسلحة الدمار الفائضة عن حاجة الرأسمالية الحقيقية لتدمير العالم ساعة تشاء، ليس سوى أبشع سوء استخدام لملكية فائض قيمة عمل البروليتاريا الأممية الذي انفصل عنها وبات يستخدم ضدها.

نمو الملكية الخاصة نمواً هائلاً في إيطاليا أولاً ثم في بلدان أخرى فيما بعد حتى عاد الفقهاء فوراً إلى القانون الروماني الخاص والجاهز ورفعوه إلى مقام الحجة. وعندما اكتسبت البورجوازية في مرحلة لاحقة ما يكفي من القوة، لكي يلتزم الأمراء بمصالحها ويستخدمونها أداة للإطاحة بالطبقة الإقطاعية، بدأ التطور الحقيقي للقانون في جميع البلدان - في فرنسا القرن ١٦ -، وفي جميع البلدان، عدا إنجلترا، تحقق هذا التطور انطلاقاً من القانون الروماني. اقتضت الحاجة، حتى في إنجلترا نفسها، إدخال بعض مبادئ القانون الروماني (خاصة فيما يتعلق بالملكية المنقولة) للاستمرار في إصلاح القانون الخاص» (إنجلز: الأديولوجيا الألمانية).

الأرض التي كانت ما تزال الوسيلة الأساسية للإنتاج لم تكن، سلعة بل كانت امتيازاً لا ينتقل إلا إلى النبلاء لا إلى العامة. ولم تكن بالمعنى الروماني، مملوكة من أحد على سبيل التحديد: لا من السيد الذي تلقاها من الملك، لقاء مبايعته على الولاء والطاعة والقيام بوظيفة القاضي في حدود ضيعته Domaine وتوابعها، ولا بالأحرى من أقنانه ومحاصصيه. فكل من السيد والأقنان كانوا يكبلون الأرض بسلسلة طويلة من الواجبات والحقوق المتبادلة: على الأقنان أن يفوا لسيدهم بما عليهم من واجبات الخدمة ولهم عليه حق الانتفاع بأرضه: بالزراعة، بالصيد، بالرعي، بالاحتطاب، بالتقاط السنابل... إذن فملكية الأرض على الطريقة البورجوازية - الرومانية لم تنتصر نهائياً إلا بانتصار ثورة ٨٩. لكن بذور هذا الانتصار زرعت قبل ذلك بقرون. فمثلما حلّ نظام أجور الموظفين والقضاة النقدي محل تبادل الخدمات، والضرائب النقدية محل الضرائب العينية، والعلاقة النقدية محل العلاقة الشخصية، حلّت القيمة النقدية للأرض محل مجموعة

الحقوق والالتزامات المتبادلة. إمكانية انتقال الأرض من الإقطاعي إلى البورجوازي لم تكن منفصلة عن إمكانية انتقال السلطة من ذاك لهذا تدريجياً وتجريبياً طبعاً. فقبل أن تُصادر أملاك الإقطاعيين بالجملة في الثورة الفرنسية طرح الفقهاء سؤالاً خبيثاً: من الذي يملك الأرض؟ هل هو السيد، الذي ينظم الإنتاج والحياة الاجتماعية عليها، أم هو الفلاح الملتصق بها؟ منذ القرن ١٦ رأى البعض أن الفلاح، لا الإقطاعي، هو المالك الفعلي. أما في القرن ١٨ فقد انعقد إجماع على تمليك الفلاح. لأن حيازة العقار، أي التصرف الفعلي فيه، هي مصدر للملكية أهم بكثير من الملكية الحقوقية الإسمية. وفي القانون البورجوازي الحديث تعتبر الحيازة دون مشاغبة لمدة سنوات برهاناً دامغاً على الملكية.

سرَّع الانتقال الواسع، في أواخر القرن ١٣، لأراضي النبلاء الذين هلكوا في الحروب الصليبية، هذا التطور. فبينما كان النبلاء يراكمون الشهداء «من أجل تخليص القدس» كان التجار وفقهاؤهم يراكمون الأموال. لم تجد النبالة المفتقرة بدأ من إحالة أراضيها للبورجوازيين لقاء النقود التي لغمت بها قصورها قبل أن تدكها مدافع الثائرين.

امتلكت البورجوازية دون وعي سلاحاً ستتفوق به اقتصادياً على النبالة: النقود. قبل الآن لم يكن سيد الأرض بحاجة إلى المال. فهو يقتطع من أقنانه كل ما يحتاج إليه في شكل سخرة أو منتجات زراعية وحرفية. لأن أقنانه كانوا جميعاً في خدمته: الرجال يفلحون الأرض، والنساء يجهزون الملابس، والأطفال يرعون مواشيه ويجمعون له الثمار وبيض الحجل والسُّماني. لم تلبث النقود أن وجهت ضربة بعد أخرى لهذا الاقتصاد الاكتفائي. كانت الضربة الأولى اقتراض السيد، الذي أفسدته النقود، من المرابي البورجوازي. وكانت الضربة الأخيرة

هي سيادة التبادل السلعي على المقايضة والتهادي الإقطاعيين.

التزم الملوك بمصالح البورجوازية منذ فيليب الرابع أو الوسيم (١٢٨٥-١٣١٤) الذي أحاط نفسه بالفقهاء. وشرع هؤلاء، كجزء من حربهم الحقوقية على الإقطاع، يبعثون للحياة مبدأً آخر جديد على الإقطاع بقدر ما هو خطر عليه: عبادة الدولة المركزية. وكعادتهم استعار البورجوازيون سلاح حربهم الحاضرة من أجل مصالحهم الراهنة من الماضي الروماني... في حين أن سلطة الدولة الرومانية القديمة لم تتخط عملياً روما وضواحيها. دافع الفقهاء عن الدولة إلى درجة التأليه مسقطين عليها كل صفات الكنيسة من العصمة إلى الكونية: فهي دائماً على حق حتى عندما تخطئ. وهي بطبيعتها عادلة حتى عندما تظلم، ومصلحتها مقدمة على الدين والأخلاق والعرف لأنها مصلحة جميع رعايا المملكة. ولهذا عليها أن تكون علمانية ومركزية أي فوق جميع السلطات الأخرى بما في ذلك سلطة الكنيسة. بل لقد طالب بعض الفقهاء الكنيسة بالتخلي عن سلطتها لدولة مركزية علمانية. وفي عهد فيليب ٤، الذي حارب الإقطاع وأرسل وفداً لشتم البابا بونيفاس ٨، طور الفقهاء مفهوماً جديداً للانتقال من الملك الإقطاعي ـ هذا السيد بين الأسياد الذي يدير أرضه ويقدم عنها حساباً لله وأولاده ولا يحق له التدخل خارج حماه إلا إذا طلب منه اتباعه ذلك ـ إلى الملك المطلق، المسلح بالحق الإلهي، الذي يجب أن يصبح سيد الأسياد، ويحق له بالتالي أن يتدخل حيث شاء في حدود مملكته. وإذا كانت أرضية الإقطاع السياسية استقلال السادة والأتباع عن الملك (الدولة)، فالمفهوم الجديد شكل تهديداً جدياً لبقاء الإقطاع لكنه كان في شروط علاقات القوى الاجتماعية حينذاك مجرد تهديد جدي فقط.

أول ميدان تفوقت فيه سلطة الملك على سلطة الأسياد كان القضاء. فمنذ لويس ٩ (١٢٢٦ ـ ١٢٧٠) ألغيت المبارزة الإقطاعية كوسيلة قصاص. وحلّ القضاء محلها. وخلال هذا القرن انفصل البرلمان، كأول هيئة قضائية للمملكة، عن البلاط وتمركز في باريس وبات من اختصاصه البت في جميع القضايا عدا ما هي من اختصاص محاكم الأسياد. وفي عهد فيليب ٤ استخدم البرلمان، الذي أصبح جهازاً قضائياً شاملاً لجميع مراحل التقاضي، لتوحيد المملكة. أما طريقة اختيار الموظفين والقضاة فقد مرت بأطوار عدة: في ١٣٥٧ صدر مرسوم بتأجير الوظائف. أما في سنة ١٤١٣ فصدر مرسوم يقضي بانتخاب القضاة ويحرم احتكار العائلات للقضاء ـ عملاً بإحدى مبادئ الإقطاع: تحريم الاحتكار ـ بحيث لا يجوز أن يعمل أكثر من ٣ أفراد من أسرة واحدة في القضاء[1]. وفي القرن ١٥ تصاعدت شكاوى مجلس طبقات الأمة من بدعة بيع الوظائف التي غدت قاعدة طوال عهدي لويس ١٢ وفرنسوا الأول (١٥١٥ ـ ١٥٤٧) الذي فتح في عهده مكتباً لبيع المناصب الشاغرة. ونزولاً عند الشكوى صدر مرسومان في ١٥٦٠ و١٥٦٦ يعيدان مبدأ الانتخاب، مع فحص مسبق

(١) في القرنين ٩ و١٠ ظهر ميل إلى توارث منصب القاضي في العالم العربي. فقد تولى ٨ من عائلة أبي الشوارب القضاء في بغداد بالإضافة إلى ١٦ قاضياً من هذه العائلة. وتقلد بنو بردة في القرن ١٠م قضاء فارس لأكثر من قرن. وظلوا لمدة ٥ قرون قضاة في غزة. وتوارث آل النعمان منصب القضاء ٨٠ سنة في عهد الفاطميين. لكن هذه التقاليد كانت تظهر وتختفي بظهور أسرة حاكمة واختفاء أخرى أو بظهور حاكم جديد مكان آخر لتعود مجدداً في شكل دائري لا تصاعدي تبعاً لنفس القانون الذي حكم التاريخ العربي وقرونا بعد قرون.

لاختيار الكفاءة. لكن حاجة الملك إلى المال دفعته مجدداً إلى السماح ببيع الوظائف. إذ إن دخل الخزينة كان أساساً يأتي من رسوم التنازل عن الوظائف. واستطاعت البورجوازية أن تشتري أهم وظائف الدولة بالمال. وهكذا قام جنباً لجنب مع نبلاء السيف الإقطاعيين نبلاء الثوب، أي القضاة البورجوازيين الذين استطاعوا شراء أراضي النبلاء القدامى المفلسين وشراء ألقابهم والحصول على امتيازاتهم: عدم دفع الضرائب، هذه اللعنة التي لاحقت البورجوازية العربية في كل العصور وقصمت ظهرها في جميع الأقطار. وفي القرن ١٦ حُرم السيد من تولي القضاء بنفسه نظراً لأنه غدا ميداناً للمتخصصين أي الفقهاء البورجوازيين.

استئثار البورجوازية بالمال وسلطة القضاء إضافة لدعم الملوك لها أغراها بأن تفك تحالفها التلقائي مع الشعب، أي أساساً الحرفيين، الذي ساندها في معركة استقلال مدنها. فقد كان هو أول من دفع فواتير التحديد التعسفي للأسعار. فبازدهار المانيفاتورة وصناعة الجوخ وبالتالي تجارة الصوف، نمت فئة من كبار التجار احتكرت ثورات كانت من قبل موزعة بتوازن نسبي بين جميع التجار وأصحاب الصنايع. أثار فرض الأسعار واللامساواة الفاضحة وانتشار شتى أنواع الفساد والمظالم في مناخ أزمة اقتصادية أوروبية شملت فرنسا وإنجلترا وإسبانيا سخط الشعب على هؤلاء السادة الجدد والقساة. حاول صغار الحرفيين الدفاع عن أنفسهم ضد كبار التجار فألفوا رابطة لم تلبث أن حلّت سنة ١٢٤٥. فانفجر الصراع الطبقي فتناً أشهرها فتنة ١٢٢٣ التي استمرت ٢٠ عاماً وذهبت برؤوس كثير من كبار التجار. ازداد هذا الصراع بين البورجوازية والشعب احتداماً في النصف الثاني من القرن ١٣. هو مسنود من النبلاء ورجال الدين، الموتورين من خصيمتهم

البورجوازية. أما هي، خاصة في مدن الفلاندر وإيطاليا حيث سيطر كبار التجار على الجمعيات الحرفية والدينية وتسيير المدن، فقد تحالفت ضد الشعب مع حكومة الأوليغارشيه العائلية في البندقية ومع آل ميديسيس في فلورنسا. وهكذا فعلت البورجوازية الحديثة دائماً كلما رأت خطر الثورة الشعبية: في فرنسا لويس بونابرت، ١٨٥١، قبلت أن تستحيل عدماً سياسياً شرط أن يؤمن لها انقلابه العسكري استغلال العمال ويقيها شر ثورتهم، وفي إيطاليا موسيليني وألمانيا هتلر تعلقت بخشبة الفاشية لإنقاذها من المخرج الثوري للازمة الاقتصادية.

منذ أواخر القرن ١٣ كان الشعب يطيح أحياناً بالبورجوازية في هذه المدينة أو تلك. لكنه كان في كل مرة يعجز عن تقديم بديل يستمد جدارته بالبقاء من إحداث تغيير ثوري في نمط الإنتاج ونمط الحياة معاً لا من الدفاع عن الوضع القديم وسعادته البلهاء. لذا كانت ثورة الشعب في المدن والفلاحين في الريف خلال القرن ١٤ أشبه بتمردات عبيد روما: احتجاج على الظلم يفتقد في وقت معاً برنامج السلطة البديلة، أداة تحقيقها والإمكانية التاريخية لتحقيقها. كان واضحاً إذن أن البورجوازية الحضرية هي التي ستكون البديل الجدي الوحيد للإقطاع في هذه الحقبة.

هذه الفتن مضافة لحرب المئة عام (١٣٣٧-١٤٥٣) بين إنجلترا وفرنسا، التي شلت المواصلات في غرب أوروبا، ثم الطاعون الأسود (١٣٤٨-١٣٥٠) الذي أباد ثلثي سكان فرنسا وحكم على أراض واسعة بالبوار. أدى كل ذلك إلى تراجع التجارة وإفلاس عدد كبير من الصيارفة خاصة في إيطاليا. لكن قوة الاندفاع لطبقة فتية بدأت تتابع هدفها بإصرار وتهيئ بمنطق الأشياء ذاته وسائل تحقيقه كانت أقوى من أن تجهض. فضلاً عن أن البورجوازية كانت أقل الطبقات تضرراً من

الأحداث. لأن انكماش التجارة الخارجية وجد حسابه في حفاظ التجارة الداخلية على ازدهارها بسبب تزويد الجيوش المتحاربة بالمؤن، في حين انهارت نبالة بعض المدن وذاق الشعب الأمرّين وأفلست ميزانية المملكة، مما اضطر الملك إلى ترفيع الضريبة على المدن البورجوازية وإلى تزوير النقود. وهما أمران مقيتان في نظر البورجوازية. وفي ١٣٥٥ دعا الملك مجلس طبقات الأمة إلى الاجتماع قصد مساعدة الدولة مالياً. اغتنمت البورجوازية هذه الفرصة الثمينة لتطالب، بقيادة إتيان مارسيل، بحصتها من السيطرة على السلطة لقاء مساعدتها المالية. وكانت مطاليبها محددة وطموحة: فرض رقابتها المالية عبر تسمية جباة الضرائب وضباطهم تحت إشراف ٩ نواب منتخبين، وجوب تنظيم النواب للقوات المسلحة. وحدد المجلس اجتماعه الثاني بعد سنة متحججاً بضرورة التأكد من جباية الضرائب لكن قصده الحقيقي كان فرض تقليد الاجتماع السنوي للمجلس دون انتظار تفضل الملك بدعوته للانعقاد. وفي اجتماعه الثاني (١٣٥٦) رأى المجلس أن ضريبة الـ ٨ فلوس لم تجد نفعاً، فأصدر مرسوماً بضريبة جديدة تكبر كلما كان الدخل صغيراً وتصغر كلما كان كبيراً. حتى إن الدخول البورجوازية التي تفوق ١٠٠٠ ليرة تعفى من الضريبة، وتعفى دخول النبلاء ابتداء من ٥٠٠٠ فصاعداً... وطالب المجلس بتحقيق مطالبه السابقة مضيفاً إليها مطالب جديدة أكثر تصلباً. كان واضحاً أن المجلس، والبورجوازية كانت هذه المرة عموده الفقري، أراد، حيال ولي عهد غرّ لملك أسير في إنجلترا ونبالة مهزومة في الحرب، أن يستولي على السلطة الفعلية. لكن ولي العهد تحالف مع شعب باريس، الذي داست البورجوازية على رقبته بالضرائب، وتصدى بنجاح لثورة مجلس طبقات الأمة. انتهت أول ثورة بورجوازية

بتعليق اجتماعات المجلس إلى أجل غير مسمى وقتل زعيمه مارسيل في ١٣٥٧.

بعد انتصاره أقصى شارل ٥ كبار التجار عن مناصبهم في المدن. وفي عهد شارل المحبوب (١٣٨٠-١٤٢٢) المليء بشتى ألوان الصراع ثار البورجوازيون المتوسطون ضد الضرائب التي سلطها عليهم مجلس طبقات الأمة منذ عهد فيليب ٤: ضرائب على الخمور والملح... لكن الملك تمكن من قمع الفتنة وضرب رؤوس رؤسائها واسترد من البورجوازية حق حفظ الأمن في مدينة باريس وفرض عليها غرامة باهظة وقد دامت هذه الاضطرابات، في مناخ الحرب، الإنجليزية الفرنسية، نصف قرن.

لكن الويلات التي جرتها هذه الاضطرابات جعلت الفئات المالكة تحلم بالأمن وتسعى إليه. فقد تعلمت البورجوازية كيف تخشى الشعب وتحترم الملك لتتقي بمظلته النبلاء والشعب معاً. وخرج الملك مكللاً بتاجي انتصاره الداخلي والخارجي، لكنه كان أشد ما يكون حاجة إلى النقود.

في ظل ميزان القوى الجديد عادت البورجوازية لسابق تحالفها مع الملوك. كانت البورجوازية بحاجة لدعم الملوك ليوفروا لها الاستقرار كما كان الملوك بحاجة لدعمها المالي والأديولوجي لكي يردوا الاعتبار للمقام الملكي في عين أتباع دائمي العصيان.

تعمقت فكرة أن يكون الملك سيد الأسياد لا مجرد سيد بين الأسياد في ملوك هذه الفترة. وإذا كان النبلاء مناوئين للحكم المطلق المركزي بالضرورة، والشعب لا يُؤمَن جانبه فخير حليف لهم هو البورجوازيون الذين عقَّلتهم الأحداث فكفكفوا من غلوائهم. وهكذا تم أول تحالف واع بين الملوك، البورجوازيين هم أنفسهم،

والبورجوازية التي باتت أكثر إدراكاً لمصالحها، وأول ملك بورجوازي على نحو صريح كان لويس ١١ (١٤٦١-١٤٨٣) الذي حارب، مستنداً على البورجوازية، النبلاء وضَم إقطاعاتهم إلى حماه. وقد اتخذ عدة تدابير في صالح نمو البورجوازية: بريد الخيل، زيادة الميليشيا، عدم قابلية القضاة للعزل وإدخال المطبعة إلى باريس. وفي عهده تدخلت سلطة الدولة المركزية حتى في تنظيم الجمعيات الحرفية. فنظمت جميع المهن بقوانين ملكية. وغدا النظام السائد في جميع المدن البورجوازية هو نظام تكتل أرباب العمل. وقبل لويس ١١ لم يكن الملوك يتدخلون في سن قوانين المهن، وإنما كانوا يكتفون بالتصديق على القوانين التي سنتها الجمعيات الحرفية بنفسها. وقد تتطلب إصدار هذا التنظيم الملكي للحرف واقع أن أرباب العمل، الذين أصبحت مهنتهم وراثية، كونوا طبقة متميزة عن العمال الأجراء الذين أصبحوا طبقة أجراء بالوراثة أيضاً (انظر الجمعيات الحِرَفية). وبما أن النظام الملكي كان يجد في المدن، أو قل في أغنياء المدن، خير حليف فقد أصدر قوانين تضمن لهم التفوق على عمالهم. وقد انتسب لويس ١١ للجمعية الأخوية لبورجوازيي باريس، وأبعد كل عنصر عمالي أو شعبي من القضاء، الذي جعله وقفاً على كبار البورجوازيين. ويمكن اعتبار عهد لويس ١١ عهد بداية شروق نجم البورجوازية في مقابل نجم النبلاء الجانح للغروب. فبعد حرمان النبلاء من وظيفة القضاء التي أسندت للبورجوازيين بحيث لم يبق لهم إلا القضاء داخل حدود ضياعهم وتوابعها، شكل لويس ١١ حرساً قوياً للدفاع عن مدينة باريس موحد الزي وعلى رأسه رؤساء منتخبون. وبذلك قضى على احتراف النبلاء للدفاع عن البلاد ولم يبق لهم إلا امتياز جمع التكاليف من أقنانهم. وهكذا جعل النبالة بالقياس إلى

البورجوازية طبقة عاطلة. في الحقيقة بدأت النبالة تبدو طبقة لا لزوم لها منذ بداية العصر الحديث، أي في النصف الثاني من القرن ١٥. فمنذ بداية القرن ١٤ سعى الملوك للتخلص من الجيوش الإقطاعية، حيث العساكر مرتبطون بسيدهم المباشر لا بالملك. واعتمد الملوك في تكوين هذه الجيوش على المرتزقة. وكانت هذه الجيوش في البداية مؤلفة من المشاة ـ لأن الفرسان كانوا نبلاء ـ المجندين من عاطلي المدن، الأقنان الآبقين، والأغراب من ألمان وبلجيكيين. وفي النصف الثاني من القرن ١٥ عثر الملوك على فرسان مرتزقة. وبذلك تجمعت الشروط الضرورية لنهاية الحرب الإقطاعية التي كانت تخاض من أجل نهب الأرض أو أخذ الثارات...

إذا كان شارل ٧ (١٤٢٢-١٤٦١) قد ألغى، تشجيعاً للتجارة، الرسوم النهرية، وأنهى الصراع بين تجار باريس وروان وجعل بورج مركزاً لتجارة الجوخ، فإن ابنه شارل ١١ ذهب في تعزيز البورجوازية إلى ما هو أبعد: أصلح الملاحة النهرية، أقام المعاهدات مع الخارج والمعارض التجارية، استأنف التجارة مع إنجلترا لصالح مالكي الكروم في بوردو. وأكثر من ذلك فإن الدولة الملكية أصبحت هي نفسها تاجراً وصانعاً تغطي البلاد كلها إسهاماً في إضعاف التجزئة الإقطاعية. لكن تجارة الدولة لم تكن مزاحمة غير شريفة للقضاء على صناعة وتجارة الخواص. بل كانت أساساً حماية للقطاع الخاص ملئاً للفراغ الذي كان ما زال عاجزاً عن ملئه. وبذلك كانت إسهاماً في النهوض التجاري والصناعي لا معوقاً له ما سنرى بعد قليل. أما عندنا، كما سنرى ذلك في حينه، فقد كان العكس: فالدولة، ممثلة في شخص السلطان، كانت تاجراً وصانعاً يسد الباب قسراً أمام نمو القطاع الخاص لا بمنافسة اقتصادية على الطريقة الأوروبية بل بالإكراه البوليسي.

رافقت عصر الإقطاع ظواهر متناقضة تبدو أحياناً وكأنها ردّات عن التقدم المكتسب بينما لم تكن في الواقع سوى تقهقر لا يلبث بعد وعي أسبابه أن يتحول إلى وثوب جديد أشد بأساً: فحرب الـ ١٠٠ عام مثلاً قلّصت العلاقات التجارية بين أوروبا والشرق تقليصاً. وعززت التقوقع الإقطاعي. لكن ما إن وضعت الحرب أوزارها أو كادت حتى عاد النشاط التجاري بحماس أشد. وعلى إثر الاكتشافات الجغرافية الحاسمة (انظر: الاكتشافات الجغرافية) في القرن ١٥ ازدهرت التجارة خاصة البحرية بحثاً عن الذهب الذي سجد له البورجوازيون والإقطاعيون سواء بسواء. ونشطت القرصنة من أجل الاستيلاء على مراكب الذهب. بل غدت القرصنة هي النشاط البورجوازي الأكثر مردوداً من زراعة الأرض الإقطاعية. فإذا كان الإقطاعيون قد حاربوا للحصول على الأرض، فإن البورجوازيين من شتى الأمم باتوا يتحاربون في عرض البحار للحصول على الذهب الذي سيقوضون به عادات وعلاقات مجتمع المقايضة الإقطاعي. وفي ١٥٣٥ تأسست أول جمعية للتجارة مع الهند. وظهرت تجارة الرقيق من جديد، في نمط إنتاج جديد لا يجمعه مع نمط إنتاج روما الرقي جامع، لكنه حُولوا كما في الماضي إلى مجرد وسائل إنتاج. وبدأ فتح المستعمرات التي قدمت للبورجوازية التجارية أسواقاً لا مزاحم فيها تقريباً لترويج السلع واستيراد المعادن الثمينة والأشجار المثمرة الجديدة والعبيد. وكانت الشركات التجارية في القرنين ١٦ و١٧ هي أول المستفيدين من الظاهرة الاستعمارية.

سرّع النظام الاستعماري نهضة الملاحة والتجارة. وأنجب الشركات التجارية (المركنتيلية) المسنودة في احتكارها من الحكومة والتي استخدمت كروافع قوية لتركيز رؤوس الأموال. أمنت

المستعمرات أسواقاً للصناعة المانيفاتورية الوليدة التي تضاعفت سهولة مراكمتها لرؤوس الأموال بفضل احتكار سوق المستعمرات. وكانت الكنوز المنهوبة مباشرة من خارج أوروبا بواسطة عمل الأهليين الشاق، بعد اختزالهم إلى عبيد، وبواسطة الابتزاز، النهب، والقتل، تتدفق على الوطن الأم لكي توظف كرأسمال.

نتج عن توريد الذهب بكميات كبرى لا تخريب العلاقات الإقطاعية وحسب بل أيضاً تخريب قوة الشعب الكادح الشرائية. إذ انخفضت قيمة العملة الفضية المتداولة وارتفعت أسعار الخمور والقمح إلى ٢٠ ضعفاً بينما لم ترتفع الأجور بنسب مماثلة. أما المستفيد الأول فقد كان البورجوازية التجارية.

انتشرت الرغبة في اقتناء السلع الكمالية وفي الحصول على النقود. لأن غني العصر لم يعد مالك الأرض بل غدا مالك المال. ولم يعد وجود أكبر كمية من الأقنان والأتباع هو رمز القوة ما في الإقطاع بل غدا وجود أكبر كمية من النقود والذهب. وتبارى الأغنياء ورجال الدولة في الاقتناء. وظهرت البلاطات الفخمة التي لم يسبق لأبهتها في أوروبا نظير مثلاً بلاط فرنسوا الأول الذي كان أول من أرسى حجر الأساس للحكم الملكي المطلق الذي لم تقضِ عليه إلا ثورة ٨٩.

بات لطبقة التجار تأثير لا يضاهى على أجهزة الدولة. فهي تتمتع بدعم الملوك، وهي صاحبة الصوت الراجح في مجلس طبقات الأمة حيث تسيطر على الأغلبية باسم الشعب: الفلاحين والحرفيين، الذي لم يكن حاضراً في هذا المجلس إلا بالاسم.

أدى ازدهار الصناعة إلى ظهور نظام حماية الصناعة القومية الغريب عن القرون الوسطى. وظهر في إنجلترا أولاً ثم في فرنسا. فالبلد

المثالي هو الذي لا يستورد إلا المواد الأولية ولا يصدر إلا المنتجات المصنعة. ففي ١٤٩٥ و١٥٢٢ صدرت قوانين التقشف المضادة للكماليات، وبناء عليها منع استيراد المنسوجات الحريرية والذهبية والفضية التي كانت تستورد من إيطاليا. وفي ١٥٧١ صدر مرسوم يفرض تعرفة جمركية عالية على المواد الأولية المصدرة من فرنسا. وفي ١٥٧٢ صدر مرسوم يفضل العمال الفرنسيين في الأجور على الأغراب من إيطاليين وألمان وسويسريين وبرتغاليين، هؤلاء الذين قامت على أكتافهم الصناعة آنذاك. لأن كل عمال حرفة نقلوا معهم حرفهم ومهاراتهم إلى فرنسا. وتكوّنت أجهزة خاصة في الدولة لتوجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي الخاص. وكان للسلطة المركزية تأثير فعّال على تجارة فرنسا الداخلية والخارجية. فوحدت الرسوم وشقت شبكات الطرقات والأقنية وسمح للتجار بتأليف الجمعيات. وسُخِّر الفلاحون، في عصر كانت فيه السخرة الإقطاعية تلفظ النفس الأخير، لشق الطرق وتوسعت التجارة الخارجية بفضل تكوين الشركات المتخصصة مع حصر تجارة بعضها بالمستعمرات.

وبما أن الفقهاء أفتوا بملكية الدولة للمياه والغابات والثروات الطبيعية، فقد ساعدها ذلك على أن تضع يدها على الصناعة. اتخذت الدولة تدابير لحماية الغابات إثر تزايد أفران الحديد في القرن ١٥. وعندما أصبح الفحم الحجري مستخدماً في الصناعة كانت الدولة هي التي تمنح امتياز الاستثمار. وشجعت الطباعة. وتولت الإنفاق على طبع المؤلفات الكلاسيكية التي اكتشفها وترجمها علماء النهضة في القرن ١٦. كما فرضت رقابتها على صناعة الجوخ من حيث تحديد المواصفات القانونية للقطعة. وظهرت المؤسسات الصناعية الملكية في السجاد والنسيج والزجاج. وفي الورشات الملكية تحرر الحرفيون من

الإكراه الذي كان سائداً في الجمعيات الحرفية. وأعطى للمخترعين براءات ساعدتهم على استثمار تكنولوجيتهم، وشجعوا كل التشجيع بدءاً من المكافآت إلى الإعفاء من الضرائب واقراض ورشاتهم الخاصة.

لا بدَّ من وقفة أكثر تأنياً عند القرن ١٥ الذي دشن ميلاد العصر الحديث (١٤٥٣ ـ سقوط القسطنطينية ـ ١٧٨٩ ـ الثورة الفرنسية) والقرنين التاليين، لأن البورجوازية الحديثة حققت فيهما، خاصة في إنجلترا وفرنسا، ببطء ولكن بجزم، تفوقها الشامل على الإقطاع. من التهويل الحديث عن الرأسمالية كنمط إنتاج سائد في القرن ١٥ أو حتى في القرن ١٨ ـ خاصة في فرنسا ـ لكن من التهوين عدم القول بأن مقدمات الرأسمالية الحديثة: أي أداتي التراكم البدائي الأساسيتين، من القرون الوسطى إلى القرن ١٨، أعني الرأسمال الربوي والمضاربة على السلع النادرة خلال المجاعات، قد بدأت في القرن ١٤ بل وحتى ١٣ كبروتسيس لا رجوع فيه.

في الأزمة العامة، التي زلزلت خلال القرنين ١٤ و١٥ أسس الإقطاع المادية وهزت ثقة الإقطاعيين أنفسهم بنظامهم، ظهرت علامات التقدم نحو نمط إنتاج جديد أقدر على تطوير القوى المنتجة. ففي هذا العصر تحققت أو طورت أو استوردت أولى الاكتشافات العلمية الحبلى بإمكانية تغليب الصناعة على الزراعة والثقافة على الخرافة: البوصلة التي أمَّنت الأساطيل التجارية من نصف أخطار ركوب البحر، والبارود الذي سيدك قلاع النبلاء ذات يوم. ففي القرن ١٥ شغل أول فرن ذي ضغط عال لصهر حديد سبك المدافع. وسرّع تطوير المدافع بدوره تقدم الصناعة المعدنية وصناعة السفن الحربية والتجارية التي لعبت دوراً مهماً في مراكمة الرأسمال التجاري بجلب

المنتجات البعيدة والمعادن الثمينة والعبيد. وفي ١٤٤٠ اكتشف الألماني جوتنبارج المطبعة. ورغم أن أول ما طبعته كان الكتاب المقدس، إلا أنها سجلت ظهور المدفعية الثقيلة التي سيقصف بها مفكرو عصري النهضة والأنوار قلاع الإقطاع الدينية وركائز الحكم الأوتوقراطي المطلق الأيديولوجية[١]. وقدم لها تطوير صناعة الورق خير ذخيرة لكي تقوم بمهمتها الهدامة خير قيام.

لم يكن الطريق إلى الرأسمالية مفروشاً بجثث الإقطاعيين وحسب بل بجثث أبناء الشعب أيضاً وخصوصاً. لأن مهد ولادة المراكمة البدائية لرأس المال كان تجريد المنتجين المباشرين من وسائل إنتاجهم: اغتصاب أراضيهم لتحويلهم إلى عمال بالفعل أو بالقوة بالأجرة المعروضة. بدأ بروتسيس أكداح الفلاحين في فرنسا بحرمانهم من الأراضي المشاعية التي وفرت لهم إمكانية الإدخار ـ التي لم تتوفر للفلاح العربي قط ـ فأخرجت الغابات من الأراضي المشاعية ابتداءً من النصف الأول من القرن ١٦. ففقد الفلاحون المراعي والحطب وحوالي ١٥٦٨ وطوال القرنين ١٧ و١٨ تصاعد اغتصاب أراضي الفلاحين، الذين تحالفت عليهم المصائب: الفيضانات والجوائح الأخرى، المجاعات، الحروب الدينية، الضرائب الملكية المركزية

---

(١) في ١٥١٤ أصدر الطباع الإيطالي جريجوريوس في بلدة فانون (إيطاليا) أول كتاب عربي: **صلاة الساعي**. وفي ١٥١٦ طبع الزبور. وفي ١٥١٨ طبع القرآن. أما أول كتاب صدر بالعربية في العالم العربي فقد كان: المزامير ١٧٠٦ بحلب. وأول مطبعة عربية دخلت مصر دخلتها مع حملة بونابرت وطبع بها في ١٧٩٨ كتاب الأبجدية العربية والتركية. ورغم أن ثاني كتاب طبعته كان القرآن، فإن فقهاء البورجوازية العربية اعتبروا المطبعة، التي غزتهم في عقر دارهم مع جيوش نابليون، رجساً من عمل الشيطان.

مضافة إلى أتاوات السادة (انظر الإقطاع). كل ذلك علَّم الفلاح كيف يركع عند أقدام المرابي ليحصل على بذار أرضه وطعام أهل بيته بمعدل ربوي كفيل بأن يجعله في الموسم القادم أو الذي يليه يتخلى له عن أرضه. ولنفس الأسباب اضطر فلاحو المشاعيات إلى تأجير مواشيهم للفلاحين الأغنياء أو بيعها لهم مع أفرانهم. كما أدى تكاثر سكان الريف إلى تفتيت الأراضي بالإرث، مما خفض إنتاجيتها، وإلى احتداد الصراع الاجتماعي داخل المشاعيات بين الفقراء والأغنياء الذين باتوا يتحكمون في تسييرها. والجمعية العامة للمشاعية لم يعد يحضرها، خاصة في القرن ١٨، سوى الأغنياء. ولم يعد موظفوها يُنتدبون غالباً إلا من أبناء العائلات الموسرة. وتدريجياً تحولت مراعي المشاعية إلى ملكية الأغنياء. وباختصار فقد قضي على الديموقراطية الكومونية مع بداية القضاء على الكومونة ذاتها.

صنفان اجتماعيان استفادا من نزع ملكية الفلاح الفرنسي: البورجوازيون، وخاصة منهم صيارفة المدن، ونبلاء الريف، وخاصة منهم الجدد (نبلاء الثوب والبلاط)، الذين خولوا أنفسهم حق إرث من لا وارث له من الفلاحين. وهكذا تضاءلت تدريجياً ملكية الفلاحين الإجمالية إلى ٢٠٪ من الأراضي الزراعية، أي بمعدل ٦ فدادين للعائلة. ونزل الفلاحون، الذين حُرروا من الملكية، إلى سوق العرض والطلب البشرية. لكن بروتسيس تحول الاستغلال الإقطاعي إلى استغلال رأسمالي لم يتم في فرنسا بالسرعة والكثافة والوحشية التي تمّ بها في إنجلترا كما سنرى بعد قليل. سبقت إنجلترا بتطورها الاقتصادي وبثورتها فرنسا بقرنين على الأقل. لأن الصناعة المانيفاتورية الفرنسية كانت محدودة بالقياس إلى إنجلترا، والإنتاج الزراعي كان ما زال يمثل ٧٥٪ من الإنتاج الكلي. ولم يحقق تقدم

المواصلات والقوى المنتجة في القرنين ١٦ و١٧ بل وحتى في ١٨ تقدماً حاسماً، كما في إنجلترا، بحيث يمكّن البورجوازية التجارية من تحطيم التقوقع الإقطاعي بين المناطق، الذي خلخلته الملكية المطلقة دون أن تقضي عليه، أي على: الجمارك ورسوم المرور. وهو ما لم يتحقق إلا بثورة ٨٩.

إثر تخلف القوى المنتجة سلباً على تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية. فكان فصل المنتجين المباشرين عن وسائل إنتاجهم في فرنسا أبطأ منه في إنجلترا. والسبب يعود إلى ميل قطاع واسع من البورجوازية الفرنسية في القرن ١٧ إما إلى إعادة التوظيف في الأرض من أجل اكتساب الامتيازات الإقطاعية، لا من أجل الربح، وإما للانخراط في وظائف الدولة التي تحالفت مع البورجوازية ضد الإقطاع. إضافة إلى كون تجارة بيع الوظائف كانت مأمونة ومربحة، فإن التهافت على مناصب الدولة، التي رسَّخ الفقهاء عبادتها، كان قوياً. فأجهزة الدولة كانت في هذا العصر بيد نبلاء الثوب: البورجوازية التشريعية المتبقرطة التي لم تعرفها إنجلترا حيث التقاليد الإقطاعية كانت فيها أقوى بكثير من الفقه الروماني. لكن اتجاه البورجوازية الفرنسية تغيّر في القرن ١٨. فازدهرت التجارة وعممت الصناعة الخاصة تحت تأثير مزدوج: عدوى المُثُل الإنجليزي ورفض النبالة الفرنسية الحاكمة المستشرسة قبول تسوية من النمط الإنجليزي بينها وبين البورجوازية. لأن الملكية المطلقة في فرنسا كانت طرفاً. فبعد أن أدى تطور السوق إلى دعم سلطان الملوك في القرن ١٨ ولم يبقَ من الإقطاع إلا الامتيازات وتمكنت الملكية المطلقة من خصي النبلاء القدامى وتبنت النبلاء الجدد، استغنت عن تحالفها مع البورجوازية الطموحة. أما في إنجلترا، فالملكية المطلقة كانت تحاول

باستمرار حتى شارل ١ (الذي استبد بالأمر دون البرلمان فقادته الثورة في ١٦٤٩ إلى المقصلة) أن تقيم توازناً بين الأرستوقراطية والبورجوازية فقبل الثورة كانت تميل كفة الميزان لجانب الأستوقراطية أما بعدها، وخاصة بعد ١٦٨٩، فقد باتت تمليها إلى جانب البورجوازية. وباختصار فقد أثار استشراس النبالة الفرنسية رد فعل البورجوازية كطبقة. ومراراً كان تطرف الثورة المضادة خير حليف لتطرف الثورة.

أما إنجلترا فقد زالت العلاقات القنية عملياً في أواخر القرن ١٤. وفي القرن ١٥ كان بروتسيس المراكمة البدائية لرأس المال، عبر تجريد الفلاحين الأحرار من استثماراتهم المستقلة، يجري على قدم وساق. وكانت البروليتاريا الزراعية تتألف جزئياً من فلاحين يوظفون وقتهم الحر في العمل عند كبار مالكي الأرض، وجزئياً من عمال بأتم معنى الكلمة. بيد أن بداية العهد الرأسمالي في إنجلترا لا تعود إلا إلى القرن ١٦ حيث بدأ القطاع الخاص ينهب أملاك الدولة نهباً ـ عكس ما كان يجري عندنا تماماً ـ ويستولي على الأراضي المشاعية التي عاشت في كنف الإقطاع[1]. وكانت أملاك الكنيسة تصادر لصالح البورجوازيين ـ عندنا كان سيف المصادرة البيروقراطية، في نفس الفترة، يدفع المالكين كباراً وصغاراً إلى التهافت على وقف عقاراتهم الريفية والحضرية لا على ذويهم وحسب بل وحتى على تكايا العُجَّز

---

(١) اضطلعت المشاعيات في كل من إنجلترا وفرنسا بدور متناقض: فمن جهة مكّنت الفلاحين من تخفيف أعباء الأتاوات ومن تحقيق الإدخار الذي كانوا يوظفونه في تجديد أدوات الإنتاج، وأخرت، من جهة أخرى، بالضربة نفسها صراعهم ضده.

وزوايا الأولياء ـ وكان الفلاحون يُحررون من أراضيهم التي تحول قسراً إلى «مزارع التجار» ويحولون هم أنفسهم إلى عمال في مصانع الحياكة. وأغرت صناعة الحياكة المزدهرة مالكي الأراضي بتحويل حقولهم إلى مراع للأغنام لإنتاج الصوف بدل الحبوب «نهب ممتلكات الكنيسة والبيع الاحتيالي، الاستيلاء على الأراضي المشاعية، وتحويل الملكية الإقطاعية وحتى البطريقية، إرهاباً واغتصاباً، إلى ملكية خاصة حديثة والحرب ضد الأكواخ، تلك هي أساليب التراكم البدائي الرائعة! فلقد فازوا للرأسمالية بالأرض الزراعية، وألحقوا الأرض برأس المال، وسلموا لصناعة المدن السواعد الذلولة لبروليتاريا مشردة» (رأس المال).

شهد آخر القرن ١٥ والقرن ١٦ كله ميلاد طبقة العمال الأجراء المنحدرة من الأقنان المطرودين من الإقطاعات والفلاحين الذين اغتصب المزارعون الرأسماليون أملاكهم وضاقت المانيفاتورة عن استيعابهم، فتحولوا إلى شحاذين، أفاقين ولصوص إذ لم يقبلوا بطيبة خاطر الدخول إلى جحيم المصانع ففضلوا الصعلكة والسطو. إلا أن السياط والمشانق أعادتهم إلى المصانع قهراً ليعملوا بأجر زهيد وبدون أجر أيضاً. وقد نفذ كل من هنري ٧ و٨ الشروط التي تتطلبها حياة الرأسمال: فانتزع هنري ٨ من الحياة شنقاً ٧٢ ألف صعلوك. ولم يقتصر ذلك على إنجلترا بل شمل أوروبا الغربية التي كانت تكتب، بوضوح متفاوت، سفر تكوين رأس المال. لذا صدر في أوروبا الغربية، حوالي نهاية ١٥ وخلال القرن ١٦ كله، تشريع دموي ضد التشرد. «فلقد عوقب أباء الطبقة العاملة الحالية لأنهم اختزلوا إلى وضع المشردين والفقراء» (رأس المال)، فبموجب مرسوم ١٩٣٠ في إنجلترا يدان المتشردون القادرون على العمل بالسجن والجلد. إذ

يشدون إلى عربة ويجلدون حتى النزف ويقسمون على «الانصراف إلى العمل». وشدد هذا القانون في عهد هنري ٨: عند العودة الأولى إلى التشرد: الجَلد وقطع نصف الأذن، وفي العودة الثانية: يعامل العاطل عن العمل كعاص ويعدم باعتباره عدواً للدولة. وصدرت في القرنين ١٧ و١٨ سلسلة من القوانين الدموية ضد العاطلين عن العمل في كل من إنجلترا، فرنسا وهولندا لإرغام الفلاحين المفقَرين على قبول انضباط العمل المأجور بالجلد والدمغ والكي بالحديد المحمى، وكانت الدولة تقرر الحد الأعلى للأجرة وتترك حدها الأدنى لقانون العرض والطلب. وتحرم على العمال الانخراط في تنظيمات خاصة بهم، وفي إنجلترا أعطي لقضاة الصلح، وهم غالباً من أصحاب مصانع النسيج، حق فرض الأجرة التي يرونها مناسبة!.

من اغتصاب أملاك الفلاحين وتحويلهم إلى أجراء ومشردين ولد المالكون العقاريون الكبار. أما ظهور الزرّاع الرأسماليين فقد استغرق حقباً. ففي إنجلترا ظهر المزارع الرأسمالي، أول ما ظهر، في شكل وكيل الإقطاعي الذي كان نفسه قناً. وفي النصف الثاني من القرن ١٤ حل محله المزارع الحر الذي يزوده المالك بكل رأس المال المطلوب: البذار، الماشية وأدوات الحراثة. لا يختلف وضعه عن وضع الفلاح إلا بكونه يستغل عمالاً أكثر. ثم لم يلبث أن أصبح محاصصاً بالنصف: يقدم هو جزءاً من لوازم الفلاحة ويقدم المالك الباقي. ويتقاسمان المحصول حسب النسبة المقررة في العقد. هذا النمط من المزارعة، الذي ظل في كل من فرنسا وإيطاليا لأمد طويل، زال في إنجلترا بسرعة تاركاً مكانه للمزارعة الحقيقية حيث يقدم المزارع رأس المال ويستثمره بواسطة الأجراء ويدفع للمالك جزءاً من المنتوج السنوي الصافي عيناً أو نقداً على سبيل الريع العقاري. لكن

وضعه ظل مع ذلك تافهاً إلى أن انطلقت الثورة الزراعية في الثلث الأخير من القرن ١٥ واستمرت إلى الربع الأخير منه. فهذه الثورة أغنت المزارع بنفس السرعة التي أفقرت بها سكان الأرياف. مثلاً مكَّنه اغتصاب الأراضي من تكثير ماشيته التي يستفيد منها بالبيع والحراثة وتسميد الأرض.

حدث في القرن ١٦ حدث حاسم جنى منه المزارعون والرأسماليون المتعهدون عموماً ثروات طائلة: هبوط أسعار المعادن الثمينة وبالتالي العملة. وهكذا انخفض متوسط الأجرة في المدن والأرياف بينما ارتفعت أسعار جميع السلع. فكان ربح المزارع مزدوجاً. وتعاظم رأسماله النقدي في الوقت الذي انخفضت فيه ـ نظراً لانخفاض العملة ـ معدلات الريع العقاري الذي كانت عقوده تعقد لآماد تصل أحياناً إلى ٩٩ عاماً. فكان المزارع يثري على حساب العمال وعلى حساب كبار المالكين في وقت معاً «فلا عجب إذن أن تمتلك إنجلترا في نهاية القرن ١٦ طبقة من المزارعين الرأسماليين ثرية جداً بمقياس الحقبة» (رأس المال).

أثَّر نهوض الزراعة الرأسمالية وتجريد الفلاحين من أملاكهم... على نهوض الصناعة الحضرية، خاصة المانيفاتورة، التي وجدت على ذمتها جيشاً رخيصاً من الأجراء المتحررين من قيود الجمعيات الحرفية. وفي الوقت نفسه ازداد إنتاج وإنتاجية الريف بفضل تثوير علاقات الملكية وتحسين طرائق الاستثمار وتركيز وسائل الإنتاج وتكثيف استغلال البروليتاريا الزراعية وتقليص الرقع الصغيرة التي كانت مكرسة للاستثمار العائلي. كما ازداد إنتاج الصناعة التي وجدت سوقاً دفَّاعة في هذا الريف الذي قضى فيه على الحرف المنزلية التي تعيق تحويله إلى سوق. لكن الإنتاج المانيفاتوري الصرف لا يؤدي إلى

ثورة جذرية لارتكازه على الحرف الحضرية والصناعة المنزلية الريفية. لأنه بقدر ما يقضي عليها في أمكنة معيّنة ومجالات معيّنة يبعثها من جديد في أماكن ومجالات أخرى ذلك أنه لا يستغني عنها في معالجة المواد الأولية قبل أن تكون جاهزة للمانيفاتورة. ولهذا تظهر طبقة جديدة من صغار المزارعين ليست زراعة الأرض بالنسبة إليها إلا مهنة ثانوية بينما يغدو بالنسبة إليها العمل الصناعي، الذي يباع منتوجه للمصانع المانيفاتورية مباشرة أو بواسطة التجارة، شاغلاً أساسياً. وذلك ما حدث مثلاً لزراعة الكتان في آخر عهد اليزابيث. لكن الصناعة الكبيرة القائمة على الآلات فهي وحدها التي ستؤسس الاستثمار الزراعي الرأسمالي وتنتزع راديكاليا ملكية الغالبية الساحقة من الفلاحين الأحرار وتعطي اللمسات الأخيرة لفصل الصناعة المنزلية الريفية عن الزراعة.

لم يتميز نشوء الرأسمالية الصناعية ببطء نشوء الرأسمالية الزراعية. فقد تحول تدريجياً عدد من الحرفيين إلى رأسماليين بفضل مراكمة رأس المال وتوسيع نطاق استغلال العمل المأجور.

يظل، في غياب صناعة كثيفة، الشكلان الأساسيان لتحقيق التراكم النقدي الضروري لظهور الرأسمالية الحديثة هما: الرأسمال التجاري والرأسمال الربوي، فالفلاحون الذين أثقلت الجوائح الطبيعية والضرائب والأتاوات كواهلهم كانوا يلجأون إلى أثرياء الريف ليستدينوا على محاصيلهم القادمة بربا أو بالأصح ليبيعوا محاصيلهم بسعر الكلفة تقريباً؛ وكان أثرياء المدن، من صيارفة وتجار، يقرضون السادة والأمراء بفوائد عالية. أما الصنف الثالث من البورجوازية المرابية فقد شكله محتكرو الحبوب الذين كانوا يراهنون على المجاعات التي استوطنت الريف طوال العصور الوسطى. فمع عودة كل مجاعة كان

المحتكرون يفتحون مخازنهم أمام حشود الفلاحين المتوافدة عليهم لشراء الحبوب بالسعر المعروض. وأخيراً شكلت تجارة المضاربة الدم الذي أمد الرأسمال التجاري بالحياة: فقد كان تجار البرتغال وإشبيليا يشدون رحالهم إلى الشرق الأقصى وأميركا حيث كان الفاتحون الأسبان والبرتغاليون بانتظارهم لشراء الخمور المعتقة والزيوت والملابس الأوروبية بالسعر المعروض وبالعملة الذهبية المتوفرة لديهم بكميات هائلة وبدون أدنى عناء سوى عناء العبيد الأميركيين الذين كانوا يستخرجونها من المناجم والسياط تلهب ظهورهم.

لم تستفد لا البورجوازية الإسبانية ولا البرتغالية من مراكمة رأسمالها التجاري الضخم، بل استفادت منه أولاً هولندا، الرائدة الأوروبية في مراكمة رأسمالها من المستعمرات، وإنجلترا ثم فرنسا. ذلك أن توفر سيولة نقدية هائلة ومباغتة في كل من إسبانيا والبرتغال سبب ارتفاعاً جنونياً في الأسعار ونشط القطاع الطفيلي: الريع والديون... وشل القطاع المنتج: الاستثمار الصناعي ـ المانيفاتوري. وهكذا سقطت إسبانيا والبرتغال: رائدتا الرأسمالية التجارية الحديثة، في حلبة السباق إلى الرأسمالية الصناعية الحديثة لعجز إنتاجها الضامر والمكلف عن الصمود في حرب المزاحمة.

لكن بروتسيس تكون الرأسمالية بالأمس البعيد، مثلما هو بروتسيس تفسخها اليوم، متناقض: لم يلبث تهافت تجار القارة على مغانم المضاربة التجارية في مستعمرات أميركا الجنوبية والهند من جهة، وإتساع نطاق التجارة العالمية وتناقص فرص المضاربات الضخمة من جهة أخرى، أن أديا إلى تخفيف المضاربة ثم إلى القضاء عليها. وذلك ما أدى بدوره إلى انخفاض معدل الفوائد الربوية فإلى تضاؤل دور الرأسمال الربوي في المراكمة البدائية لرأس المال. لكن

كلما مات سيد قام سيد: فقد جاء دور الرأسمال النقدي، الذي تراكم من الربا والتجارة، ليتحول إلى رأسمال صناعي لا يقتات، كسلعة، من تبادل القيمة بل من إنتاج القيمة. عائق أساسي واحد كان يقف، في القرن ١٧ وفي أهم بلدان أوروبا الغربية، دون تحول الرأسمال النقدي إلى رأسمال صناعي ذلك هو تركيب الريف الإقطاعي والتنظيم الحرفي الإقطاعي بدوره في المدن. سقط هذا العائق بتسريح أتباع السادة وبنزع ملكية الفلاحين الأحرار وطرد بعض منهم وبتفكك الجمعيات والعلاقات الحرفية المحافظة (انظر: الجمعيات الحرفية). وهكذا تحول التجار في القرن ١٧، الذي امتلكت فيه البورجوازية بدرجات متفاوتة أداة سيطرتها القادمة: الرأسمال الصناعي، إلى تجار ـ صناعيين؛ أي من مجرد وسطاء لتداول القيمة تحولوا إلى منتجين بدورهم للقيمة. هذا هو البروتسيس الذي خرجت منه الرأسمالية المعاصرة والذي لم تعرفه البورجوازية التجارية العربية الخالدة التي كانت ـ وإلى حد كبير ما زالت ـ وسيطة لتداول القيمة بين أسواقها والأسواق الصناعية الخارجية لا منتجة للقيمة.

لم تتحول المانيفاتورة إلى صناعة حديثة خاصة في إنجلترا إلا بثمن اغتصاب ملكية الفلاحين الأحرار، وتشغيل العبيد الأفارقة إلى أن يسقطوا مغمياً عليهم جوعاً واستنزافاً، واختطاف أطفال العمال بين الـ ٧ والـ ١٤ وإرغامهم بصفع السياط على العمل جياعاً ١٦ ساعة أو تزيد حتى إن كثيراً منهم كانوا يموتون وأصابعهم الصغيرة المرتعشة تندف الصوف أو تغزله أو ينتحرون خلاصاً من حياة باتت أشد مرارة من مفارقة الحياة: «إذا كانت النقود تلد، كما قال أوجيني، ولطخات دم إنساني تضرّج أحد وجهيها، فإن رأس المال يرى النور وجميع مسام جلده تتصبب دماً وقذارة» (رأس المال).

دعمت سيطرة رأس المال التجاري على الصناعة ظهور الدول القومية الأولى بنظامها الملكي المطلق. وبدورها دعمت هذه الدول تلك السيطرة. إذا كان من أولى النتائج المباشرة لهذه السيطرة انتظار الملك على الإقطاعي، وهو انتصار واعد بانتصار البورجوازي في النهاية عليهما معاً، فإن الملوك ـ خاصة في فرنسا ـ ردوا للبورجوازية التحية بأحسن منها: فحموا الصناعة وأزاحوا الموظفين الملكيين عن جباية الضرائب ليسلموها لشركات بورجوازية خاصة كانت تقطع لنفسها عمولة محترمة توظفها في الصناعة؛ ومنذ القرن ١٦ أشركوا البورجوازية في ثورة الدولة عبر طرح أول اكتتاب من أجل قرض عام في ١٥٢٢. ونعطي الكلمة لماركس لتحليل الدور الذي لعبه القرض العام أو دين الدولة في نشوء الرأسمال الصناعي في أوروبا الغربية:

«إن نظام التسليف العام أي ديون الدولة، قد غزا أوروبا نهائياً خلال العهد المانيفاتوري (انظر: العهد المانيفاتوري) وقدم له النظام الاستعماري بتجارته البحرية وحروبه التجارية منبتاً دافئاً، وهولندا كانت أول بلد حط فيه رحاله. إن دين الدولة أو، بصيغة أخرى، بيع الدولة، سواء أكانت استبدادية، دستورية أو جمهورية يدمغ العهد الرأسمالي ببصماته، فالحصة الوحيدة من الثروة القومية المزعومة، التي تعتبر بحق ملكاً للشعوب الحديثة هي دينها العام. فلا عجب، والحال تلك، من المذهب الحديث القائل: كلما استدان شعب ما، كلما اغتنى. فالدّين العام هو دِينُ credo رأس المال (. . .) ودين الدولة يؤثر كإحدى عناصر التراكم البدائي الأكثر نجاعة. فبمجرد مسَّة سحرية يهب النقود اللامنتجة خاصية إعادة الإنتاج، وبذلك يحولها إلى رأس مال (. . .) فدين الدولة كان أول حافز لشركات المساهمة، ولجميع صنوف تجارة أوراق التبادل وعمليات المضاربة والصيرفة

وإجمالاً لكل مضاربات البورصة والطغمة المالية الحديثة. فالبنوك الكبيرة التي انتحلت منذ ولادتها ألقاب بنوك قومية، لم تكن سوى شركات مضاربين خواص قامت إلى جانب الحكومة وباتت، بفضل الامتيازات التي نالتها منها، قادرة على إقراضها نقود الناس. وهكذا كانت مراكمة الدين العام هي المعيار الأكيد لارتفاع أسهم هذه البنوك المتواصل، والتي بدأ تطورها المكتمل بتأسيس بنك إنجلترا في ١٦٩٤» (رأس المال).

كما شكل التسليف الداخلي إحدى عناصر ميكانيزم نشوء الرأسمالية الصناعية، شكَّل التسليف الخارجي عنصراً آخر: «فالتسليف الخارجي يخفي غالباً إحدى مصادر التراكم البدائي لدى هذا الشعب أو ذاك. وعلى هذا النحو مثلاً شكل النهب والعنف البندقيان إحدى ركائز ثروة هولندا، في شكل رأسمال، هولندا التي أقرضتها البندقية الآخذة في الانحطاط مبالغ هائلة هي بدورها التي اضطرت، بعد أن خسرت في أواخر القرن ١٧ تفوقها الصناعي والتجاري، إلى استثمار رساميل ضخمة عبر إقراضها للخارج، ولا سيما من ١٧٠١ إلى ١٧٧٦ لإنجلترا، منافستها الظافرة، وهو ما ينطبق اليوم على إنجلترا والولايات المتحدة. فالرساميل الطائلة التي تظهر حالياً في الولايات المتحدة دون شهادة ميلاد ليست سوى دم أطفال المصانع الذي حُوّل بالأمس إلى رأسمال في إنجلترا» (رأس المال).

توجت الدول القومية رد جميلها للبورجوازية الصناعية بفرض نظام الحماية الجمركية، هذه الأتاوة الأخرى البورجوازية، التي بات على الشعب الكادح أن يدفعها، مضافة للضرائب الملكية والأتاوات الإقطاعية، من خبزه اليومي. لقد كان نظام الحماية الجمركية: «حيلة مصطنعة لصنع الصناعيين، لانتزاع ملكية العمال المستقلين، لتحويل

أدوات العمل وشروطه المادية إلى رأسمال، ولاختزال الانتقال من نمط الإنتاج التقليدي إلى نمط الإنتاج الحديث قهراً» (رأس المال).

ابتداء من هذه الحقبة تداخلت مصلحة الوطن مع مصلحة البورجوازي الصناعي. كانت إنجلترا، التي ضربها البيان مثلاً نموذجياً على تطور البورجوازية الاقتصادي، قد وصلت قبل الجميع، في نهاية القرن السابع عشر، إلى بلورة بورجوازية متطورة تقف تقريباً جنباً لجنب مع نبالة عقارية جديدة متبرجزة بعد أن تذابح النبلاء القدامى في حرب الوردتين[1]، بفضل مركزة الملكية العقارية، تحويل الفلاحين قهراً إلى عمال، النهب الاستعماري، الديون العامة، الضرائب، الحماية الجمركية والحروب الجارية.. إلخ.

كان إفقار البورجوازية للفلاحين وإعدامها للمشردين وأكلها للحوم الأطفال في المصانع وكان قطع الشعب للطرق وتمرده وفتنه وحروبه الأهلية وانتحار أطفال المصانع هي الأشكال التي اكتساها الصراع الطبقي طوال العهد السعيد لمراكمة رأس المال!

تخلفت البرتغال وإسبانيا بسبب شل القطاع الطفيلي للقطاع المنتج، وتراجعت هولندا إلى موقع دوني لافتقارها لموارد صناعية كافية، وتأخرت فرنسا لتأخر مركزة الملكية العقارية فيها ولضعف إعادة التوظيف في الصناعة.. إلخ «إن شتى طرق التراكم البدائي التي

---

(١) الحرب التي دارت من ١٤٥٥ إلى ١٤٨٥ بين ممثلي سلالتين إقطاعيتين، سلالة يورك التي اتخذت وردة بيضاء شعاراً لها وسلالة لانكاستر التي اتخذت وردة حمراء شعاراً لها، من أجل العرش. انتهت الحرب بتذابح الأسر الإقطاعية الجنوبية والشمالية القديمة وظهور سلالة ملكية جديدة: آل تودور التي أقام ملوكها الخمسة بدءاً بهنري ٧ وانتهاءً باليزابيت الأولى سنة ١٦٠٣ الملكية المطلقة في إنجلترا.

أبرزها العهد الرأسمالي، تقاسمتها في البداية، حسب نظام تسلسل زمني إلى حد ما، كل من البرتغال، إسبانيا، هولندا، فرنسا وإنجلترا، إلى أن استطاعت هذه الأخيرة، في الثلث الأخير من القرن ١٧، أن تجمعها جميعاً في كل متماسك، يضم في وقت واحد النظام الاستعماري، الدين العام، المالية الحديثة ونظام الحماية الجمركية» (رأس المال).

توجت البورجوازية الإنجليزية تقدمها على جميع هذه البلدان بتحقيق ثورتها في ١٦٤٨ على الملكية المطلقة، ثم أكملتها بحركتها التصحيحية في ١٦٨٩ (انظر: الحركة الإصلاحية في إنجلترا). وهكذا استلمت زمام الحركة الرأسمالية الحديثة في القارة. وكان القرن ١٨ على الصعيد الاقتصادي عصرها الزاهر، كما كان على الصعيد الفلسفي عصر فرنسا الزاهر (انظر: عصر الأنوار).

منذ الثلث الأول للقرن ١٨ ربط تطوير الاقتصاد بالاختراعات العلمية. ففي ١٧٢٤ صدر مرسوم يوصي المكتب التجاري بأن يظل على اتصال دائم بأكاديمية العلوم للاطلاع أولاً بأول على جميع الاختراعات ولتطبيق الاكتشافات الميكانيكية على صناعة الحرير. وابتداء من ١٧٦٠ ثوَّر اكتشاف صهر المعادن، بالطاقة الفحمية والآلة البخارية، الصناعة على نحو راديكالي الجدة. ومنذ ١٧٧٩ شغلت الأفران بالطاقة المائية. وهكذا حلّت الصناعية الآلية محل الصناعة اليدوية. وطويت إلى الأبد صفحة عهد المانيفاتورة.

بسَّط إدخال الآلة إلى الصناعة حركات العامل فباتت أكثر آلية وتجزئة وإملالاً. فتضاعفت إنتاجية العامل، الملحق بالآلة، بقدر ما تضاعف استغلاله واغترابه عن منتوج عمله المفصول عنه.

تمكّنت البورجوازية بفضل مكننة الصناعة من تشغيل النساء

والأطفال على أوسع نطاق، وهو ما كانت مقتضيات الجهد العضلي سابقاً لا تسمح به إلا في أضيق وأبشع الحدود.

دشنت البورجوازية بهذه الثورة الصناعية الأولى في التاريخ، عهداً جديداً من الاستغلال المزدوج: استغلال بروليتاريا المستعمرات واستغلال البروليتاريا المحلية، وعهداً جديداً من الإنتاج الصناعي الكثيف. وغدا واضحاً أن الرأسمال الصناعي ـ لا التجاري ـ هو الذي بات يمتلك زمام المستقبل في حلبة صراع أجنحة البورجوازية من أجل السيطرة على الدولة النيابية الحديثة. وهو ما سيصبح أمراً واقعاً في إنجلترا ١٨٣٢ وفي فرنسا ١٨٤٨...

انتهت، بفضل الثورة الصناعية الأولى في القرن ١٨، مرحلة المراكمة البدائية لرأس المال التي استغرقت قروناً، لتبدأ مرحلة نمو رأس المال التي تنحصر في رسملة الجزء الأكبر من فائض قيمة عمل بروليتاريا المستعمرات.

رأينا كيف حققت البورجوازية في القرنين ١٦ و١٨ تفوقها الاقتصادي على كل من الإقطاع والشعب. وبقي أن نرى كيف توجت هذا التفوق المادي بتفوق فكري على امتداد الحقبة نفسها.

بعد أن قطعت البورجوازية، عبر مسيرتها الطويلة للسيطرة على جميع مظاهر الحياة شوطاً بعيداً على طريق المراكمة البدائية لرأس المال وبعد أن أنجزت ثورة الاكتشافات الجغرافية (انظر: الاكتشافات الجغرافية) انطلق مثقفوها، في إطار ما سمي بعصر النهضة ثم في القرن ١٨ بعصر الأنوار، يراكمون أسلحة المعرفة لنقد عفش القرون الوسطى الديني والدنيوي وتحقيره في وعي الناس بثورة ثقافية بلغت أوجها في النصف الثاني من القرن ١٨. وكانت على حد قول ميشلي: «رحلة اكتشاف للإنسان والعالم».

عاد فقهاء البورجوازية إلى الفقه الروماني لتبرير حق البورجوازية المطلق على أشيائها بدءاً من حق الاستخدام وانتهاء بحق إساءة الاستخدام تعبيراً عن تألّه البورجوازي على مخلوقاته أي ممتلكاته؛ وأزاح كتابها بلطف حيناً وبعنف حيناً الغطاء الإلهي من على رأس الدولة لتصبح ملكاً لمن امتلك الثورة لا لمن ورثها بمباركة إلهية؛ أما ميكيافيلي فقد دشن عبادة العقلانية الصفيقة في سياسة الدولة البورجوازية الحديثة التي عليها أن لا تبالي بمدى انسجامها مع الوصايا القديمة أو الجديدة ولا مع أخلاقيات الشرف الإقطاعي، بل عليها أولاً وأخيراً أن تستجيب لمتطلبات واقع دنيوي ـ سياسي متغيّر، لمصالح طبقة تقدس المال لا الشرف، ولها من شواغل الأرض ما يغنيها عن شواغل السماء.

وانطلقت حركات الزندقة الثورية تهز الكنيسة الرومانية، التي زعزعتها الانقسامات في القرنين ١٥ و١٦ ومطالب الكنائس القومية، التي تشكلت جنباً لجنب مع بروتسيس تشكل الأمم واللغات القومية، في الاستقلال عن الكنيسة الرومانية: النظير الديني للامبراطورية الجرمانية المقدسة؛ هذه الامبراطورية التي كانت في الحقبة نفسها تصارع خطرين متلازمين أحالاها إلى شبح: خطر الأزمة الاقتصادية التي تجلت في التضخم النقدي الذي سببه تدفق ذهب وفضة البيرو منذ ١٥٥٠ وإفلاس النبالة التي راحت تتخلى عن مواقعها للبورجوازية المتحالفة مع الملوك، وخطر الثورات الاجتماعية التي لم يكن يوازي طولها إلا عنفها، كحرب الـ ٣٠ عاماً، التي أشعلت النار في أرياف أوروبا ومدنها من لوبيك في ألمانيا إلى فلورنسا في إيطاليا.

في مثل هذه الحقبة العاصفة ـ حيث غدت جميع التغيّرات عارمة وجميع التوازنات عابرة وجميع القِيم الدينية والاجتماعية والفنية

السائدة موضع إتهام ويجري الانتقال من هدف تحقق إلى هدف منظور بسرعة لا تصدق بمقاييس عالم الإقطاع الذي صاغه اللّٰه مرة وإلى الأبد ليكون وعاءً لحياة متخثرة ورتيبة تعرف فيها كل فئة اجتماعية حدودها التي عليها أن تلزمها وتلتزمها ـ نزلت كل القِيم السائدة عن عرشها: فشعر القرون الوسطى الذي كان سجين القوالب واللياقات والموضوعات المسيحية المستهلكة، تخلى عن عرشه لشعر عصر النهضة الجديد الذي انتقل من اللياقات إلى الهموم الفردية الصميمية، ومن استلهام إله المسيحية إلى استلهام آلهة الإغريق الأسطورية؛ ونزل العلم المدرسي النصوصي من عرشه للعلم القائم على لقاء التجربة بالرياضيات فغدت تدرس الميكانيكا والتشريح والفيزياء بدل نصوص أرسطو التي صالحتها الكنيسة مع الدين ووضعتها في خدمته؛ ونزل الفن الجوتي الأنيق، الذي صعد مع صعود نمط الإنتاج الإقطاعي في القرن ١٢ وتبعه إلى الهاوية في العصور الحديثة، عن عرشه. إذ لم يعد الحنين الصوفي، عبر خطوط عمودية مندفعة أبداً نحو السماء، إلى مناجاة الأبدية معبراً عن أحلام حقبة جديدة فقدت توازنها وقلبت فيها جميع القِيم التي عاشت عليها الكنيسة والامبراطورية طوال العصور الوسطى، ولا عن ذوق طبقة جديدة قطعت علاقاتها مع الأبدية، وشرعت تتمتع بنشوة الحياة. وهكذا وُلِد أول فن بورجوازي: الباروك في القرن ١٧ بخطوطه المنحنية وديكوره المرح تعبيراً عن هذه القطيعة مع الأبدية وعن فرحة الاستمتاع الغزير بالحياة الفانية، وعن التغيير في عالم كل شيء فيه إلى زوال سريع، بالباروك أضفى الفن البورجوازي، لحظة ذاك، بهاءً فنياً على أشياء الحياة اليومية.

كما خلع الشعر والفن الإقطاعيان خُلعت الفلسفة المسيحية التي

كانت تنطلق من ضرورة خنوع الإنسان أمام قضاء الله وقدره: فطالما لا يغني حذر من قدر ففيمَ العناد؟ وهكذا كفَّر الباب طبيباً لأنه طعَّم أطفالاً ضد الجدري فتحدى بذلك قضاء اللّه الذي لا رادّ لقضائه. وعلى أنقاضها قامت فلسفة عصر النهضة ثم عصر التنوير التي انطلقت من الفلسفة اليونانية المادية بالفطرة لتبرير أن بداية التاريخ لم تكن ميلاد عيسى في الناصرة بل كانت ميلاد الفكر الحر في أثينا ـ وسوف تعلن الثورة الفرنسية أن بداية التاريخ هي ميلاد الجمهورية البورجوازية في باريس ١٧٩٢ ـ ولتنطلق من الإنسان كما صورته الفلسفة الإغريقية، من الإنسان البروميثوسي القادر على تحدي القدر، على سرقة النار من زيوس لصنع أول حضارة إنسانية. وعبر ديكارت، البورجوازي وضعاً وفكراً، احتل العقل مقام النبوة. وعبره نادت البورجوازية الصاعدة بأن العقل ـ والعقل الحسابي وحده ـ قادر على اكتشاف حقائق الحياة الاجتماعية وأسرار الطبيعة الكونية وتوظيفها في خدمة الإنسان. وعلى لسانه نادت بضرورة إسقاط التراث في سياق إسقاط وصاية الماضي على الحاضر. وقد نقل ديكارت تقسيم العمل من المصانع المانيفاتورية إلى الفلسفة مقسماً كل منظومة من المشاكل إلى مشاكل فرعية تفصيلية تسهيلاً لحلها. ونادت عبر الهولندي سبينوزا، نتاج أول بورجوازية فتية، بعقلانية، في نهاية المطاف ملحدة، جردت اللّه، بعد إحلاله في الطبيعة ومن ثم في الإنسان، من أية سلطة على تقرير مصير البشر. وألّهت الإنسان عندما نادت بإمكاناته المطلقة على اكتشاف قوانين الحياة وبالتالي السيطرة عليها. ونادت من خلال فولتير والموسوعيين بأن القانون ـ لا الدين ـ هو الذي يجب أن يكون مصدر التحليل والتحريم، وبأن التسامح، أي الليبرالية الأخلاقية، هو الطريق إلى السعادة الدنيوية، لا التزمت أي استبداد

الحكم المطلق، وبأن الاقتصاد الحر من كل تدخل اكسترا ـ اقتصادي هو الطريق إلى ثروة الأمة: البورجوازية. وكف التاريخ عن أن يكون وقائع مشهودة يصنعها بعض الأفذاذ ليصبح حركة عامة تصنعها طبقة فذة؛ وبذلك أطلقت رصاصة الرحمة على المفهوم الزراعي ـ الإقطاعي للتاريخ: التاريخ الوقائعي القروسطي الذي يرتفع بالأفراد الأبطال فوق مصلحة وإرادة الطبقات التي أنتجتهم ـ وعبادة الأبطال حماقة صنعها تأخر الشعوب الفلاحية التي تثق بالأشخاص لا بالوقائع وبالأوهام لا بالحقائق ولذا تشعر باليتم الغبي فور رحيل أحد سادتها الذين حكموها وقمعوها ـ وكانت ثورة البورجوازية الظافرة بسلطة الدولة ١٧٨٩ امتحاناً لصحة مفهومها للتاريخ كحركة عامة لا كمآثر بطل من الأبطال. فقد أطاحت المقصلة في شهري يونيو ويوليو ١٧٩٤ بـ ١٢٨٥ رأساً ثم أطاح آخرون برؤوس من قادوهم إلى المقصلة، ولم يلبث هؤلاء بدورهم أن أطيح برؤوسهم؛ لكن الحركة العامة لمسيرة البورجوازية نحو السيطرة الشاملة واصلت تقدمها مدفوعة بزخم منطقها الداخلي ذاته.

بتغليب دور الطبقة على دور أبطالها، وتبادل السلع على تبادل الهدايا، وإرادة الاقتصاد على إرادة السماء، انتصرت البورجوازية على الإقطاع؛ لكن انتصارها كان ملغوماً بهزيمتها القادمة. لأن انتصار إرادة الاقتصاد على إرادة السماء لا يبلغ نهاية منطقه إلا في نفي النفي: انتصار إرادة البشر على الأشياء، عبر تحكم المنتجين المباشرين، هدفاً وتوزيعاً، فيما ينتجون. وهذا هو الهدف الذي تمرنت على تحقيقه ولا تزال البروليتاريا الأممية عبر جميع ثوراتها التي هاجمت فيها سماء البورجوازية دون أن تطيح بها لأن هذه الأخيرة كانت ما زالت قادرة على تطوير القوى المنتجة.

أما اليوم فالبورجوازية قد أصدرت على نفسها، تحت جميع الأشكال التي اكتستها والأسماء التي ادعتها، حكم الإعدام. لأنها فقدت مبررات ظهورها على مسرح التاريخ واحداً بعد واحد:

انتصرت على الإقطاع لأنه كان، قياساً إليها، طبقة عاطلة تعيش على هامش الحياة الفعلية وتعرقل تقدم القوى المنتجة. وهي اليوم، وفي كل مكان، مثله بالأمس.

وانتصرت على الإقطاع لأنه كان قديماً وكانت طبقة جديدة. وكان لا بدَّ في كل صراع أن ينتصر الجديد في النهاية على القديم. وها هي قد غدت اليوم عجوزاً مفؤودة تنوء بتناقضاتها البنيوية وعاجزة عن مواجهة أزمتها الشاملة بغير التهديد بتحطيم الهيكل عليها وعلى أعدائها بحرب نووية؛ وعاجزة، في كل مكان، عن مواجهة البروليتاريا الجديدة بغير القمع السافر حتى حيث كانت - في أوروبا الغربية - إلى الأمس القريب مطمئنة إلى فعالية قمعها غير المنظور لوعي نُفاتها.

وانتصرت على الإقطاع لأنها كانت رشيدة إنتاجاً واستهلاكاً وكان سفيهاً في استهلاكه ومأزوماً في إنتاجه. وها هي اليوم تعترف، بلسان أكثر ممثليها الاقتصاديين شهرة، بأن القطاعات الضرورية للحياة اليومية: صناعة الأغذية، الملابس، الأدوية، البناء، النقل. . . لم تعد مربحة. والقطاعات المربحة الوحيدة لرأس المال لا تكاد تتجاوز: صناعة الفضاء حيث تهدر بسفاهة، بدوية حقاً، مليارات ساعات العمل المجانية في استعراض مشهدي فَقَد حتى عنصر الإثارة، وفي صناعة البحث في أعماق البحار. بحثاً عن كنز علي بابا ومعرفة تاريخ تكون الأرض التي لم يسعد عليها الإنسان بعد! وفي صناعة أسلحة الموت.

وأخيراً حكمت البورجوازية على نفسها بالدمار عندما وفرت جميع

الشروط الفعلية لتحقيق الجنة على الإرض ابتداء من إمكانية تعميم حياة الوفرة وانتهاءً بإمكانية تشغيل الآلة بدلاً من تشغيل الإنسان. لكنها حرمت على الإنسانية، التي أكدحتها بنسبة ٨٥٪ على الأقل، تحقيق هذه الإمكانية الراهنة. وحسب الإنسانية الكادحة في كل مكان أن تحتل وتسيِّر أماكن عملها في كل مكان بعد طرد من لا دور لهم إلا تنظيم عملية الاستغلال لكي يصبح الممكن الراهن واقعاً معاشاً من الجميع وكل فرد.

أصل البورجوازية العربية

أعترف بأن عطف البورجوازية العربية على الأوروبية، الوحيدة التي قامت بثورة راديكالية ليبرالية ظافرة، فيه من التعسف ما فيه. لقد فكرت في تخصيص موضوع واحد لما يسمى بـ «الإقطاع» العربي، وهو ما أسميناه: **الرأسمالية البيروقراطية الراكدة**، يشمل تاريخ تكوّن البورجوازية العربية. إذ إن الخاصية الأبرز لتشكل الطبقات العربية هي التداخل بين بيروقراطية الدولة وأرستوقراطية الأرض والتجارة؛ وليس نادراً أن يجتمع الموظف الملاّك، التاجر والمرابي ـ أحياناً ـ في شخص واحد وحيد، مما يجعل هذه الفئات جميعاً طبقة واحدة حاكمة؛ إلا أنني اضطررت إلى تجزئة الموضوع، نظراً لأنه قد لا يتمكن العمال الثوريون من تحويل اطلاعهم على ملامح، تكوّن، صعود وهبوط، البورجوازية الغربية إلى وعي فعّال في واقعهم القومي، إذا لم يوافقه اطلاع مماثل، مقارن ونقدي، على أصل وخصوصيات البورجوازية العربية. سنتقصر هنا على تشخيص ملامحها المشتركة دون الوقوف عند الخصوصيات القطرية لأنها، رغم وجودها، ثانوية ـ لكننا، نظراً إلى كون تاريخ المجتمع العربي كله يلخصه تاريخ مصر الحديث فإننا سنلقي، بعد العرض العام نظرة نقدية على البورجوازية المصرية الحديثة من محمد علي إلى عبد الناصر ـ كما أننا لن نصعد إلى ما وراء القرن ١٦ لأن البورجوازية العربية بجميع فئاتها وفي جميع

أقطارها تلقت فيه ضربتين قاتلتين لإمكانية تحقيقها للتراكم البدائي لرأس المال: الاستعمار العثماني والانخراط، عبر الاستعمار التجاري الأوروبي، في السوق العالمية من موقع المشتري السلبي للمصنوعات، عبر الامتيازات القنصلية، ثم ابتداء من القرن ١٨ من موقع الفلاح لا من موقع الصناعي: تصدير أصواف وقطن بلاد الشام ومصر لمانشستر ودودة القز لمصانع حرير ليون؛ ولأن البورجوازية العربية الخاصة قبل هذا القرن كانت ما زالت متداخلة، وإن من موقع دوني على نحو لا ينفصل مع البيروقراطيات الحاكمة؛ أما في هذا القرن فالاحتلال العثماني باعد، بتتريكه شبه الكامل لبيروقراطية الدولة، إلى حد ما بين البورجوازية العربية، الحرفية والتجارية خاصة، والدولة المالكة لأهم وسائل الإنتاج والتبادل؛ ولأن الاحتكاك بين البورجوازية العربية الغاربة والأوروبية الصاعدة حصل، بالامتيازات القنصلية، في القرن ١٦؛ وأخيراً لأن قوة الدفع الرأسمالية الحديثة في أوروبا انطلقت من القرنين ١٥ و١٦. إذ فيهما انتقل مركز الدفع الرأسمالي من شمال إيطاليا والبرتغال وإسبانيا إلى هولندا، فإنجلترا ففرنسا. فبينما كانت الاكتشافات الجغرافية تثوّر حركة التجارة والمواصلات العالمية، تسرّع نمو الرأسمال التجاري، توسع نطاق السوق العالمية، تضاعف تداول السلع أضعافاً، تسعّر حمى التنافس بين البورجوازيات الأوروبية على اقتناص أسواق ومنتجات آسيا وكنوز أميركا الشمالية، وبينما كانت البورجوازية الأوروبية، التي سيطرت باكتشاف ساعة الجيب في أوائل القرن ١٦ على تفاصيل الزمن التاريخي إيذاناً بسيطرتها الكاملة على تفاصيل الحياة اليومية، تستعد لإرسال الإقطاعية إلى متحف العاديات، كانت البورجوازية العربية تستقبل ليل الاستعمار العثماني البروقراطي العسكري، الزاحف على العالم العربي الراكد لينيمه نومة أهل الكف،

حوالي أربعة قرون لمَّا يصحو منها كلياً بعد، أعطي خلالها الصياغة النهائية لهياكله الاقتصادية، البيروقراطية والأديولوجية التي واجه بها هذا المجتمع المستنزف أول صدام مع البورجوازية الأوروبية الصناعية في القرن ١٩، والتي ما تزال حتى الآن حية العالم، وبينما كانت البورجوازية الأوروبية تنطلق بقوة الإعصار لإنجاز مراكمة رأسمالها وتفتح مدارس المحاسبة لحساب معدل الفائدة، وتتمرد على عفش الكنيسة الديني والفلسفي وتصغي بإعجاب لزعماء الإصلاح الملحدين من مونزر إلى كالفن. كانت البورجوازية العربية المغزُوّة تتقوقع كحلزونة، بل تغوص عميقاً في برميل غائط بلا قاع، مواصلة عبر رجال دينها ودراويشها، محاربة البِدَع مثل شرب القهوة اليمنية التي بادر علماء مصر إلى تحريمها في ١٥١١ لكن ذلك لم يقضِ على شرها فعززوه بثان في ١٥٣٣، وبثالث، موقّع من سلطان الآستانة المحروسة هذه المرة، سنة ١٥٤٨. من الطبيعي أن تشهد مثل هذه الطبقة السخيفة، حتى دون مجرد احتجاج، مدنها تفقد البقية الباقية من مدنيتها لأن طرق التجارة تحولت عنها بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح فأفقدتها عائدات العبور، وترى نفسها عاجزة عن خوض غمار المنافسة العالمية التي سعَّرتها الاكتشافات الجغرافية.

بدلاً من البورجوازية العربية المشلولة تقدمت تركيا العثمانية لمنافسة البورجوازية الأوروبية التي غدت سيدة البحر المتوسط والمحيط الهندي باحتكارها لطرق التجارة البحرية والقرصنة. لم يكن أمام العثمانيين، تأميناً لتجارتهم، إلا السيطرة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط (بلاد الشام) وجنوبه (أفريقيا العربية) والبحر الأحمر المفضي إلى المحيط الهندي (شبه الجزيرة العربية).

تحت الاستعمار العثماني تلقت البورجوازية العربية التجارية

والصناعية، بالاتفاقات القنصلية، أول غزو «سلمي» من البورجوازية الأوروبية: ففي ١٥٣٤ أعطت الامبراطورية العثمانية امتيازات ضريبية وقضائية للتجار الفرنسيين شملت لاحقاً جميع التجار الأوروبيين الذين أُعفوا من عبء الضرائب وسيف المصادرة والمحاكم الشرعية. وبذلك اكتملت للبورجوازية الأوروبية قوتها الهرقلية في منافستها للبورجوازية العربية في عقر دارها. فقد عجز محمد علي، مثلاً، عن فرض الحماية الجمركية عن أول مسودة لثورة صناعية حديثة حاولها حاكم في العالم العربي، لكنها انهارت أمام جبروت «حرية التجارة» الأوروبية. إذ كان يحق للمصنوعات الأوروبية أن تدخل مصر بفضل الاتفاق الإنجليزي العثماني في ١٥٥٩ بضريبة مضحكة ٣٪ على حين يدفع التاجر العربي ما بين ٧ إلى ١٠٪ رسوماً. ثم جاءت الثورة الصناعية الأولى في أوروبا لتختم بالشمع الأحمر على المشاغل الحرفية في المدن العربية وعلى الصناعات اليدوية التي ظل تقسيم العمل فيها دائماً ضعيفاً، إذن عاجزة كلياً عن منافسة السلع الأوروبية المتدفقة على أسواقها المستباحة، ثم جاء الاحتلال الأوروبي، الذي لم يكن إلا احتلالاً للأسواق العربية ومصادر المواد الأولية فيها، فقضي بذلك على المدينة العربية بأن تظل بورجوازية صغيرة رثَّة، حرفية ومحافظة. وحكم من ثم بالإعدام على تقدم العالم العربي، بقواه الذاتية، نحو الحداثة البورجوازية المعاصرة.

لم يبقَ للعالم العربي، أمام انسداد أفق التحديث الصناعي، إلا أن يكتفي، في إطار التقسيم العالمي الحديدي للعمل، بزراعة موجَّهة أساساً لإرضاء متطلبات السوق العالمية من الحبوب في أفريقيا الشمالية، القطن في مصر، الصوف في العراق، والحرير في جبل لبنان إلخ.

إذن كل الدلائل تشير، منذ مطلع القرن ١٦، إلى أن المدن الأوروبية الناهضة قد كسبت الجولة على الجبهة الداخلية ضد الريف الإقطاعي وعلى الجبهة الخارجية ضد أرياف العالم وعلى رأسها مدن العالم العربي المُريَّفة والمحكوم عليها تاريخياً بالشلل. لكن شلل المدينة العربية المزمن لا يعود إلا مباشرة وظرفياً للاستعمار العثماني والتفوق الاقتصادي والديموقراطي للمدينة الأوروبية. لأن ذلك الاستعمار وهذا التفوق لم يكونا إلا تتويجاً لبروتسيس ضعف بعيد الجذور. فهل تبدأ جذور هذا الضعف، كما يرى مؤرخو المدرستين السائدتين: التقليدية المتستلنة والستالينية المستعربة، من هزيمة الحركة الاعتزالية على يد المتوكل؟ أم من إغلاق باب الاجتهاد وتغليب النقل على العقل؟ أم من الحركات الثورية: البابكية، الزنج، الإسماعيلية والقرمطية، المتهمة بإضعاف الدولة المركزية وتشجيع النزوع الانفصالي؟ أم من الغزو المغولي الذي أتى على الأخضر واليابس في الأرياف والمدن العربية التي وطأتها سنابك خيله؟ أم من استبداد العساكر الأتراك بالأمر في العهد العباسي الثاني واستيلاء الأجانب من بويهيين وسلاجقة ومماليك على سلطة القرار في الدولة العربية؟ لكن أساتذة المدرستين من قلة الفطانة لم يفطنوا إلى أن هذه مسبَّبات أكثر منها أسباب: أما الأسباب فتعود، فيما نرى، إلى تاريخ أقدم بكثير وإلى عوامل ضعف لازمت البنية الداخلية للمدينة العربية منذ انتصارها بالإسلام. عكسا للمدينة الأوروبية، التي استطاعت بفضل توازنات المجتمع الإقطاعي أن تنتصر على الريف تدريجياً بالتفوق الاقتصادي المكتسب عبر رحلة تطور تاريخي متدرج، متعرج ومديد لحمته وسداه استثمار رأس المال، سجلت المدينة العربية، بفضل ظهور الإسلام، وبورجوازيتها البيروقراطية الفاتحة انتصاراً سريعاً وسهلاً على الريف

البدوي ـ الزراعي في الجزيرة العربية ثم في كل من العراق وسوريا. الخطيئة الأصلية للمدينة العربية هي أن ديناميكها لم يكن وليد تفوق اقتصادي طويل النفس بل ولد تفوق حربي خاطف. فازدهار المدينة العربية، في مرحلة صعودها، لم يكن بفضل تطور بنيوي لا رجعة فيه لصناعة حضرية تلبي حاجة الريف للآلات والاكتشافات الجديدة وعناصر ثقافة جديدة، ولا عن تجارة واعية لوظيفتها: مراكمة رأس المال النقدي، للانتقال من تبادل القيمة إلى إنتاج القيمة، وفي الطريق إلى ذلك، مد الريف بالأنواع الزراعية الجديدة وتصدير منتجاته إلى أقاصي البلاد... بقدر ما كان بفعل عوامل ظرفية في مقدمتها مغانم الفتح الذي غطى في زمن نسبي قصير أصقاعاً واسعة في ثلاث قارات: «امطري حيث شئت فخراجك لي» (هارون الرشيد).

خلقت مغانم الفتح ازدهاراً مصطنعاً أغنى المدينة، المغرقة بعوائد الجزية والخراج عن نهب سكان المدن بالضرائب والمصادرات نهباً كثيفاً. لكن ما إن انحسر مد الفتح حتى فتحت البيروقراطية العسكرية والمدنية السائبة باب النهب الداخلي للريف والمدينة معاً على مصراعيه، لا في منظور إفقار الفلاحين لتحويلهم إلى عمال حضريين ومراكمة رأس مال نقدي يوظف الأساسي منه في صناعات حضرية، كما في أوروبا، بل من أجل استهلاك بدوي سفيه ومن أجل التوظيف في الريف القريب من المدينة، لا في المدينة ذاتها. هنا ـ أكثر من أي سبب آخر ـ ينبغي أن نبحث عن عوامل الاحتضار المديد للحضارة التجارية العربية التي أعطتها بورجوازية بيروقراطية عرفت كيف تستثمر حد سيفها أكثر بكثير مما عرفت كيف تستثمر خزائن مالها.

غياب نمط إنتاج إقطاعي عربي، يغيّب الدولة والحاضرة لتعودا مجدداً كحصيلة لصراع اجتماعي مديد، وهما أكثر جدة وحيوية، هو

بدوره السبب الأعمق لطفيلية المدينة العربية في علاقاتها بالريف المنتج المنهوب، ولغياب بورجوازية منتجة للقيمة. ففي أوروبا الإقطاعية سيطر ريف الأرستوقراطية الإقطاعية، لأكثر من ٩ قرون على المدينة، وفي ظل هذه السيطرة الريفية الطويلة نبت نفيها: المدينة التجارية التي انطلقت توظف حصة تتعاظم باستمرار من أرباحها لا في الأرض بل أساساً في تطوير وسائل إنتاج حضرية. كما انخرطت بورجوازية المدينة طوال هذه القرون في صراع طويل مع الطبقة الإقطاعية التي استنفدت خلال ٣ قرون إمكانياتها على تطوير القوى المنتجة، من أجل الاستقلال عنها ثم التفوق الاقتصادي عليها في مرحلة أولى امتدت من حركة الكومونات إلى نهاية القرنين ١٤ و١٥، ثم من أجل السيطرة السياسية عليها في مرحلة لاحقة امتدت إلى ثورة ٨٩.

هذا الصراع الطويل بين المدينة البورجوازية والريف الإقطاعي انطوى على مخرج تاريخي: تفوق أحد طرفي الصراع. ولم يكن اكتساحاً هلالياً ينتهي بالدمار الحضاري لكلا الطرفين. وذلك لا يعود، أو لا يعود فقط، إلى كون خصوبة الأرض ووفرة المياه وسعة الأرض الزراعية وخلخلة السكان في أوروبا، كانت عوامل طبيعية مساعدة على تطوير القوى المنتجة، بل يعود أساساً إلى خصوبة جدلية الصراع الطبقي في إطار العلاقات الإقطاعية: لا يُهزم الريف إلا لكي تنتصر المدينة، لا يُفقر الفلاحون إلا لكي يغتني البورجوازيون، ولا تنهب أملاك صغار الملاك والمشاعيات والكنيسة والدولة إلا لكي تتمركز الملكية العقارية، لتزداد إنتاجاً؛ وباختصار كان تثوير وسائل الإنتاج، بتحديث أدوات وطرائق استثمارها، يتناسب طرداً مع صعود طبقة جديدة أكثر استجابة لمهام الحقبة الجديدة التي أنتجتها. لذا لم تتطور

الحضارة الحديثة إلا إنطلاقاً من البلدان التي عرفت الإقطاع: أوروبا الغربية واليابان.

خاضت المدينة الأوروبية صراعها ضد الإقطاعات باسم حرية التنقل بدون رسوم مرور، باسم حرية التجارة، والاستقلال الذاتي عن الحمى الإقطاعي، والتسلح الذاتي، والمحاكم الخاصة... ومعظمها مطالب غير ذات موضوع في واقع البورجوازية العربية التجارية المتداخلة مع البيروقراطية الحاكمة، كما أن التوازن المفقود بين الطبقات العربية لم يكن يسمح بخوض نضال، في النهاية ظافر، لإعفاء التجار من الضرائب ورفع سيف المصادرة عنهم، لأن المدينة، القلعة التي تحصَّنت بها البورجوازية الغربية، كانت في العالم العربي مدينة الدولة لا مدينة التجار المناضلين من أجل تكوين دولة على صورتهم. والتاجر العربي نفسه كان أحد ناهبي الريف لحساب الحاكم لا لحساب نفسه بالدرجة الأولى.

إذن جدلية الصراع بين مدينة باتت منتجة للقيمة ومع ذلك محكومة وريف غدا طفيلياً ومع ذلك حاكم، عثرت أخيراً على حلها التاريخي في الثورات الإيجابية التي أطاحت بها البورجوازية الصاعدة بالإقطاعية الهرمة ونمط إنتاجها الزراعي البالي. فسيطرة الإقطاع كانت حبلى بسيطرة المدينة البورجوازية أما سيطرة المدينة العربية المتواصلة على الريف فلم تكن حبلى إلا بالركود. لأن علاقاتها به لم تكن لمرحلة تاريخية كاملة، علاقة تكامل من أجل تجديد القوى المنتجة، بل كانت علاقة تركيد لهذه القوى. فرغم ثقل الجباية الإقطاعية في أوروبا التي تراوحت بين ربع المحصول ونصف المحصول كانت عموماً تترك للفلاحين لا ما يبقيهم على قيد البقاء وحسب، بل هامشاً للإدخار. والسادة لم يكونوا، لحقبة تاريخية كاملة، يستهلكون كل

عائداتهم وإنما كانوا يدّخرون منها أيضاً، محصَّلة هذين الإدخارين هي التي كانت وراء تجديد قوى الإنتاج الزراعية وتحسين طرائق الاستثمار في مرحلة صعود الإقطاع. أما الجباية البيروقراطية في العالم العربي فلم تكن بمنظور الإدخار ولا كانت تترك للفلاحين ولا حتى لأصحاب الإقطاعات أية إمكانية جدية للإدخار.

يكفي لتصور الركود الذي فرضته المدينة على الريف العربي أن نلقي نظرة على تطور، أو بما هو أدق على عدم تطور، أدوات الإنتاج وطرائق الاستثمار الزراعي التي ظلّت على حالها طوال ١٢ قرناً تقريباً بل تناقصت في القرن ١٦ خاصة: المحراث الخشبي السطحي، أما المحراث ذو العجلات الذي استخدمته أوروبا بين القرنين ٧ و١٠ فلم يُعرف قط إلا مع دخول الاستعمار، وكان الفلاح هو الذي يصنع بنفسه أدواته البدائية. وبناء السدود والقنوات وإحياء الأراضي الموات تراجع في القرن ١٦ عمَّا كان عليه في بعض العهود السابقة. وطعام الفلاح الأساسي كان خبز الشعير ولحم البعير بمناسبة عيد الأضحى فقط. عندما تكون القوى المنتجة بمثل هذه الدرجة من الركود فإن تحقيق التراكم يصبح محالاً ويصبح محالاً معها تحول البورجوازية البيروقراطية الراكدة إلى بورجوازية حديثة منتجة للقيمة. وهكذا لم تكن المدينة العربية مدينة حقيقية: مركزاً اقتصادياً يأخذ من الريف ويعطيه بل كانت مركزاً بيروقراطياً ومجرد سوق لتبادل المنتجات الزراعية والحرفية والمنتجات المستوردة بخاصة.

أول ما سيطرت به المدينة ـ الدولة العربية على الريف هو احتكارها الاقتصادي. فهي تملك أراضي الضواحي الخصبة، سباخ الملح، دور صناعة الأسلحة، الطواحين الكبيرة، ورشات سك النقود، أحواض بناء السفن ومقالع الحجارة، فضلاً عن احتكارها

للتجارة الخارجية وسيطرتها غالباً على تجارة الجملة الداخلية، من الطبيعي في هذا الوضع أن تكون للأقلية المحظوظة في المدينة اليد الطولى عقارياً، تجارياً، سياسياً ودينياً على الريف.

وفي جميع العصور تمثَّلت هذه السيطرة في توسيع المدينة لأملاكها العقارية شراء ومصادرة، وفي مضاربة الحاكم وبيروقراطييه وتجاره بأملاكهم في الضواحي المبستنة، وبالتجارة وبالترفيع المطَّرد لريع البورجوازية العقارية ـ البيروقراطية المتغيِّبة.

أبداً لم يمتلك القرية العربية قرويوها المنتجون بل مجموعة من عفاريت المدينة: الملاك المتغيِّبون من بيروقراطيين، تجار، رجال دين، سماسرة ـ وفي العصر الحديث ـ محامين، أطباء وصناعيين. التأخر الرهيب الذي كابده الريف على مرّ الحقب عائد أساساً إلى واقع كون البورجوازية العقارية المتغيبة كانت تنفق دخل أراضيها في المدينة حيث تقيم لا في القرية المهجورة والمحرومة من كل مظاهر الحضارة: ماء، كهرباء، تعليم، تطبيب...، حيث تحصل على هذا الدخل. وبذلك أعاقت تقدم القوى المنتجة في الحاضرة والريف معاً نظراً لإعادة توظيف ما يفيض عن استهلاكها التَّرفي في العقارات، ولاستنكافها عن الإدارة المباشرة لاستثماراتها ـ عكس الإقطاع الأوروبي الصاعد ـ، ولكون استثمارها الأرضي لم يقم أبداً على أهمية الرأسمال الموظف، المحوّل إلى آلات وأسمدة وخبرة وأجور «معقولة». بل قام دائماً على الأيدي العاملة الكثيرة الرخيصة والبدائية، ولكونها كانت تفتِّت مزارعها الكبيرة بالتأجير أو المزارعة إلى قطع صغيرة تستثمر بأساليب بالية.

عداء الدولة الثابت للفلاح، طفيليتها، وتخليفها المادي والفكري للمجتمع برمته ينبع من طفيلية هذه الطبقة العقارية البيروقراطية

الراكدة ـ المركّدة، التي كانت دائماً عمودها الفقري. لذا كانت المدينة وما زالت في نظر الفلاح، الذي ينتج لها القطن، الحبوب، الفواكه والخضر لكي يتلفَّع بالأسمال ويزاحم حميره على أكل الشعير، هي مقر الحاكم المخيف، جابي الضرائب، مسخِّره في الأشغال العامة ـ وبعد تعريب الجيش ـ مجنِّد أبنائه للموت في حروب لا ناقة له فيها ولا جمل.

لا تتجلى طفيلية البورجوازية العربية في علاقتها بالريف وحسب بل تتجلى أيضاً وبقوة في خصائصها الأخرى التي لازمتها في كل العصور وازدادت في القرن ١٦ أصالة ورسوخاً: فعلى حين كانت البورجوازية الأوروبية في العصر الحديث تحقق، من أجل امتلاكها لنمط إنتاجها الحضري، فصل الصناعة عن الزراعة وتحوّل المانيفاتورة المنزلية والنسائية إلى ورشات قائمة على تقسيم العمل وتشغيل الرجال، كانت البورجوازية البيروقراطية عندنا تنهب المنتجين المباشرين في الريف والمدينة من أجل استهلاكها السفيه وتوظيفاتها العقارية. وذلك ما قضى على الرأسمال الصناعي، الذي انطلقت منه البورجوازية الغربية، بالكساح المزمن.

وُجدت الحاضرة الأوروبية، بفضل امتلاكها لنمط إنتاجها الحضري الخاص، بدون الريف وضده. أما الحاضرة العربية فلم توجد قط إلا معتمدة طفيلياً على الريف. لأنها ما امتلكت نمط إنتاجها الحضري المميّز. وإذا كان التاريخ البورجوازي الأوروبي جهداً متواصلاً لتمدين الريف وتصنيع المدينة، فتاريخ البورجوازية العربية جهد متواصل لبدونة الريف وترييف المدينة: بدونة الريف بإفقاره الوحشي، وسيلة وغاية، بحيث يضطر بعض سكانه للهجرة إلى المدن ليتحول إلى بروليتاريا رثَّة يقض لصوصها مضاجع التجار والأغنياء،

ويضطر الباقون إما إلى الاعتصام بالمناطق الجبلية الجدباء أو للتحول مجدداً إلى قبائل رُحَّل تعتاش من نهب قوافل التجار وفرض الجزية على الفلاحين، وإما إلى ترك معظم أراضيهم بوراً وزرع ما يبقيهم على قيد البقاء البائس وحسب. وليس عجيباً إذن أن تخرب القرية: فولاية طرابلس التي كانت في مطلع القرن ١٦ تضم ٣٠٠٠ قرية انحطت في القرن ١٨ إلى ٤٠٠، وحلب التي ضمت ٣٢٠٠ قرية لم يبق منها في القرن ١٨ إلا ٤٠٠، وانخفض مردود الزراعة السقوية في مصر العثمانية بنسبة ٧٠٪ عما كان عليه في العهد المملوكي المقيت؛ مثلما بدونت الريف ريَّفت المدينة لا عبر إعادة التوظيف في الأرض وحسب، بل أيضاً عبر إرغامها التاجر، الذي يلاحقه شبح المصادرة حيثما يتلفَّت، على التوظيف في الأرض بدلاً من المانيفاتورة والمصارف لسهولة مصادرتها. وبذلك ركَّدت قوى وعلاقات الإنتاج وأعاقت بالتالي تعاقب الطبقات على السلطة مما جعل المدينة العربية دائمة الحضور لكن قاعدتها الاقتصادية الدائمة كانت الملكية العقارية لا الحضرية.

ألجأت مصادرة التجار والأغنياء إلى ما هو أسوأ من إعادة التوظيف في الأرض: إلى الاكتناز. فبدلاً من المراكمة البدائية لرأس المال، التي تميّزت بها البورجوازية الأوروبية عن النبالة الاستهلاكية، لجأت البورجوازية الخاصة والبيروقراطية إلى الإكتناز[١]. فالتاجر لم

---

(١) وما الجود الأسطوري الذي اشتهر به خلفاؤنا، أمراؤنا وأثرياؤنا سوى تعبير عن ثروة اكتسبت بغير كدّ: بغزوة بدوية أو بغزو الضرائب والمصادرات. وتعبير عن هشاشة هذه الثروة المهددة بالفقدان بين لحظة وأخرى، لسبب أو لآخر. إذن لماذا لا يشتري بها حائزوها المؤقتون حسن الأحدوثة في الحياة وبعد الممات؟!.

يكن قادراً، في ظل غياب الأمن عن النفس والممتلكات، أن يراكم رأس المال، الذي لم تعرف إلا البورجوازية الغربية، بل كان يكتنز: أي يعقّم نقوده بحرمانها من النمو عبر التداول. فكبار التجار والموظفين كانوا دائماً، منذ العهد العباسي إلى دخول الاستعمار الأوروبي، مرغمين على دفن ثرواتهم النقدية أو إخفائها عند الأصدقاء الذين كانوا بدورهم يودعونها التراب كما أشار لذلك ابن مسكويه وابن خلدون. وهكذا حكم الاستبداد السياسي على الثروات النقدية بأن تصبح عدماً اقتصادياً. وظل الإكتناز طبيعة ثانية في البورجوازية العربية حتى بعد أن أراحها الاستعمار الأوروبي من خازوق المصادرة، ليجلسها على أكثر من خازوق آخر ليس من أقلها ألماً خازوق حرية التجارة. ففي ١٩١١ نجد طلعت حرب، هذا العقل المفكر لبورجوازية لا تكاد تفكر، يشتكي من واقع: «أن أدمغتنا تنقصها خلية الحساب والاقتصاد نقصاً تامّاً (. . .) وأن أغنياء مصر همّهم الوحيد جمع الأموال وكنزها. أنهم يضعون في البنوك على سبيل الأمانة فقط مبالغ طائلة تستثمرها تلك البنوك لحساب نفسها (. . .) وأن للمصريين نقوداً وودائع لا ريع لها تكفي لرأسمال بنك مصري عظيم».

اقتضت خصوصية البورجوازية العربية أن تلعب الأحداث الاقتصادية، التي لعبت في أوروبا دور الحافز، عندنا دور الكابح: فرأس المال التجاري كان شرطاً ضرورياً للانتقال إلى الرأسمالية الصناعية في نمط إنتاج ديناميكي، أما في نمط إنتاج ستاتيكي فوجود رأس المال التجاري لا يوجِد بالضرورة رأس المال الصناعي، الذي هو وحده علامة التقدم الرأسمالي الحديث. والسوق لا يكون مكاناً لمراكمة رأس المال وحافزاً للإنتاج من أجل الربح ومطوّراً بالتالي للقوى المنتجة، إلا إذا عاد بعد غياب وفي سياق إنتاج بورجوازي حر

من العوائق الأكسترا ـ اقتصادية حيث لا يمكن لوجود أي من طرفي المعادلة: السوق والإنتاج من أجل الربح أن ينفصل عن إيجاد تطوير الآخر. أما السوق الدائمة الحضور، كما في حالنا، فإنها توجد وتنعدم وظيفتها نظراً لركود القوى المنتجة. والمدينة التجارية التي أُعتبر ظهورها في أوروبا بعد غياب طويل عاملاً جوهرياً لتطور الحضارة الحديثة، لم يكن حضورها الدائم عندنا، مع غياب إمكانية تطورها الذاتي، إلا عامل تخليف، ومدينة تعادي كل ما هو فعّال وفعلاً حديث في الرأسمالية الحديثة (تذكروا: شجب السُّفور، الاختلاط، لبس البدلة الإفرنجية والبرنيطة، العلمانية، العلم التجريبي، حرية الصحافة والأحزاب إلى آخر قائمة الأشياء والأفكار المستوردة التي اعتبرتها البورجوازية العربية منذ حملة نابليون على مصر إلى اليوم مؤامرة على نقاوة دينها وأصالتها القومية العريقة[1]). والدولة القومية المركزية التي ظهرت في أوروبا تدريجياً استجابة لضرورة تاريخية: تحطيم العوائق الإقطاعية أمام تكوّن سوق مفتوح قومياً، كانت أساساً دولة غير مالكة لأهم وسائل الإنتاج والتبادل ومتسامحة مع الاتجاهات المعارضة داخل الطبقة السائدة وحساسة إلى حد ما لردود فعل الطبقة المحكومة. لذا

---

(١) في ٦٤ تلكأ حسين الشافعي في التصريح لجريدة جزائرية: «لأن اسمها: الجماهير، مستورد» وفي التاريخ نفسه رأى عبد الناصر من الضروري أن يوضح لمجلس الأمة ما لم يكن بحاجة إلى إيضاح: «اشتراكيتنا العلمية لا علاقة لها بالماركسية. والماركسية لا مستقبل لها في العالم العربي لأنها دخيلة على تقاليدنا...».
في ظل إنتاج ما يتطور فيه ضئيل بالقياس إلى ما هو راكد لا تجد فرقاً حاسماً بين الشيخ الأزهري، الذي عبر أمام حملة نابليون عن قلقه من خطر السفور الإفرنجي على المرأة المسلمة، وامتداده الحديث: البورجوازي البيروقراطي الذي يكاد يموت قلقاً من خطر الماركسية على الإسلام!

كانت تتيح لفصائل الطبقة الحاكمة بأن تسوي تناقضاتها داخل اللعبة البرلمانية. وليبراليتها، وإن تكن في صورتها النيابية الحديثة، وليدة القرن ١٩، إلا أنها بجذورها البعيدة تعود إلى مزايا التجزئة الإقطاعية التي أعطت، في نهاية بروتسيس طويل، مجتمعاً متوازناً طبقياً: نبالة حاكمة، بورجوازية صاعدة وسادة أرض معارضين لكن غير «مفرومين» [انظر: البيروقراطية الراكدة]، لذا لم يكن مطلب الدولة المركزية تقدمياً تاريخياً إلا في إطار تجزئة إقطاعية حقاً وبوجود بورجوازية خاصة ديناميكية، تشكلت عبر النضال مع طبقة فوقها. أما حيث كانت الدولة دائماً مركزية، وظلّت كذلك حتى عندما تناثرت إلى دويلات كانت كل واحدة منها، على قماءتها، مركزية حديدية مستبدة نافية لكل مبادرة ولكل معارضة في نطاق الشرعية، غير تاركة حتى لفصائل الطبقة الحاكمة غير ثورات القصور ومكائد الحريم لحل التناقضات الأنترا ـ بيروقراطية، ويمتد بطشها حيث شاء جباتها، وحيث الدولة دائماً مالكة، وحيث البورجوازية الخاصة ليست مرئية إلا كذيل للدولة التي فوقها وكسيف على الشعب الذي تحتها، والتاجر ليس سوى تاجر الخليفة أو السلطان وذويه ووزرائه وأمرائه، وفي مجتمع لم يعرف التوازن الطبقي قط ومثّلت فيه الدولة المركزية وما تزال إحدى عوائق تقدّمه الأساسية: إذ إن أكثر من ٨٠٪ من عائدات الخراج والضرائب كانت في الدولة العباسية تُهدر على مذبح نزوات الخليفة وبطانته وكبار بيروقراطييه، وفي الدولة المملوكية كانت ٦٠٪ من عائدات الدولة تنفق على مطبخ السلطان وحده، وفي شهر رمضان تتضاعف، وحتى اليوم ما زال ٥٠٪ من الميزانية على أقل تقدير تُنفق كمرتبات لموظفي الدولة فإن من يرفع شعار الدولة المركزية يكون كمن يرى جنازة تمر فيقول ببلاهة: كل سنة دائمة!

ما هو صحيح بصدد رأس المال التجاري، السوق والدولة المركزية صحيح أيضاً بصدد الصراع الطبقي، محرك التاريخ [انظر: الصراع الطبقي]. لكنه لم يكن محركاً فعّالاً للتاريخ إلا في نمط إنتاج مؤهل ذاتياً لتجاوز نفسه عبر تثوير القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج أو في نمط الإنتاج المعاصر في كل مكان. لذا لم يعطِ عندنا الصراع الطبقي الدامي الذي دارت رحاه قروناً بين المدينة الناهبة والريف المنهوب ما أعطته ثورات الفلاحين والبورجوازية في أوروبا: تقديم وعي طرفي الصراع بمصالحه، في المراحل الأولى، ثم، في المرحلة العليا، انتصار طبقة جديدة وانكسار طبقة قديمة وظهور نمط إنتاج وعلاقات إنتاج جديدة ونمط تفكير لا يقل عنها جدة. وإنما أعطى غالباً ركود طرفي الصراع أو انتصار سلالة على أخرى ـ لا انتصار طبقة على أخرى ـ مع بقاء دار لقمان الإنتاج المادي والفكري على حالها. ففي ظل ركود القوى المنتجة لا يستطيع أي صراع طبقي، في شروط العصور الوسطى، إلا أن يكون ردود فعل يحاول العمران البدوي أن يأخذ بها ثأره دورياً من العمران الحضري. وفي دوامة هذا الأخذ بالثأر، المختبئ دوماً تحت عباءة عشائرية أو طائفية، تخرب المدينة والريف كلاهما لا تتبلور الطبقات فتتحدد ملامحها ومصالحها بل غالباً ما يصبح التداخل بين أرباب النقود والحرف والأرض والسلطة أكثر تشابكاً. وما تكاد تقوم أسرة جديدة، بالاسم طبعاً، منحدرة من الريف لبدوي (بنو حمدان مثلاً) حتى تجد نفسها بمنطق الدولة البيروقراطية ذاته الوريثة الأمينة لشعار سليمان بن عبد الملك لصاحب خراج مصر عندما أوصاه بسلخ جلد الفلاح المصري: «احلب الضرع فإن انقطع فاحلب الدم»!

لا عجب في مناخ هذا التاريخ الذي يعيد نفسه، أن يظل الزمن

العربي لحقبة مديدة زمناً لا تاريخياً بل دائرياً يدور حول نفسه في رحلتي الشتاء والصيف لكنه لا يتقدم. وعبادة العربي، كعبادة أي فلاح، للخلود مفهومة تماماً كاعتراف بعودة الفصول التي لم يتخلص اقتصاده الطبيعي من سطوتها قط، وعبادة بالتالي لواقعه الخالد: المساوي لنفسه على مرّ الأيام والأعوام.

ازدادت، تحت الاستعمار العثماني، جميع هذه الخصائص ترسخاً: فأصبحت المدن قرى والقرى خراباً، وخضع الفلاح والتاجر كلاهما لنهب منظم فاق وحشية كل ما عرفاه من نهب وحوش العهود السالفة.

تضافرت الضرائب، الغلاء والأوبئة المستوطنة والفتن الدورية وهجرات بدو شمال الجزيرة على تحويل مدن العراق وبلاد الشام إلى قُرى مريَّفة وطفيلية حيث لم تكن نسبة المنتجين تتجاوز ٢٠٪ من السكان الذكور القادرين على العمل. ويعيش الباقون على حساب القلة المنتجة في المدينة ـ القرية وعلى حساب الكثرة المنتجة في الريف المُبدَون. ولم تكن مدن مصر بأحسن حالاً فقد تناقص سكان جميع المدن المصرية في القرن ١٨ إلى ٣٣٩٨٠٠. وكان سكان القاهرة: «٣٠٠ ألف نسمة [الأصح ٢٥٠ ألف] منهم ١٠٠ ألف رجل بالغ وكان بين هؤلاء بين ٢٥ ألف و١٥ ألف عامل، وينتسب الباقون: ٦٠ ألفاً إلى فئات غير منتجة من عساكر وأصحاب أطيان ورجال دين وتجار وخدمهم. وقد بلغ عدد الخدم لوحدهم ٣٠ ألف نسمة. ويجب أن لا نتصور بأن الحرفيين كانوا كلهم منهمكين في الإنتاج. إذ كانت في القاهرة طوائف خدم الحمامات والحلاقين والمهرجين والمغنين في الطرقات والخطباء وسائقي الحمير والجمَّالة والراقصات والطبالين» (لوتسكي).

انحطاط المدن العربية من انحطاط الحرف والتجارة وغياب المانيفاتورة. فقد سيطر التجار الأوروبيون على الأسواق العربية: حيث كانت مصانعهم تصدر لبيروقراطيي الخلافة العثمانية المواد المصنعة لاستهلاكهم الترفي مقابل تصدير البورجوازية المحلية للمواد الخام: الحبوب، الصوف، الزيوت، الجلود، القطن، البصل، . . . التي انتزعته الارستوقراطية البيروقراطية من الفلاحين كريع عيني. . . ومنذ هذا العهد ـ لا منذ القرن ١٩- ترسخ دور البورجوازية العربية في تقسيم العمل العالمي كمجرد وسيط لترويج منتجات الصناعة الأوروبية وتصدير المواد الخام. ومن مزايا الامتيازات القنصلية أن التاجر الأوروبي كان يدفع رسماً جمركياً واحداً زهيداً بينما كان التاجر العربي يدفع رسماً على كل جمرك داخل الامبراطورية. ولم تعف منتجات الولاية من الرسوم إلا في ١٨٦٢ شرط استهلاكها داخلها؛ ولعب سوء المواصلات، وهو الشكوى الدائمة للتجارة العربية منذ استيلاء البويهيين على السلطة في ٩٤٩ أيضاً دوره في تركيد التجارة. فالجمال، وهي عماد القوافل التجارية العربية إلى منتصف القرن ١٩، كانت تسلك طرقاً وعرة: فالقافلة تستغرق ٦ أيام بين دمشق وطرابلس، ١٢ يوماً بين دمشق ويافا، ٢٥ يوماً بين دمشق والقاهرة و٤٠ يوماً بين دمشق وبغداد. ولم توجد المواصلات الحديثة في بلاد الشام إلا في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠. لم تكن طرق المواصلات كل ما كانت تفتقده هذه القوافل، بل كانت تفتقد الأمن أيضاً: فالدولة لم تكن تحرك جيشها إلا لقمع انتفاضات الفلاحين واستباحة قراهم، حتى ولو لم يتمردوا، أو جباية الضرائب. أما حفظ أمن القوافل من سطو البدو فذلك آخر ما كانت تفكر فيه. لذا كان التجار يُرغمون على دفع أتاوة باهظة للقبائل التي تمر قوافلهم بِحماها تحت رحمة حراس

مأجورين من أبنائها؛ ولعب دوره أيضاً استمرار انحطاط القوة الشرائية في المدينة والريف معاً. فلم يكن التجار يحققون في تجارتهم بين مصر والشام إلا ما بين ١٠ و٣٠٪ من الأرباح. وهو ربح زهيد بالنظر لطول الرحلة وضآلة حجم القوافل ونسبة الأرباح التي كانت تحققها آنذاك البورجوازية الأوروبية؛ وأخيراً أعطت المصادرات والضرائب، وهما اسمان لمسمى واحد، اللمسات الأخيرة لانحطاط التجارة العربية. و«قد بلغت الضرائب في بعض العهود وفي بعض البلاد ٩٧ ضريبة ورسماً» (محمد كرد علي). وهي ضرائب تعسفية في عددها ومقادرها وكيفية تحصيلها. فهناك الضرائب التي يدفعها السكان للموظفين وخاصة للقضاة، الذين جمعوا بين السلطتين القضائية والإدارية، وللمحتسب الذي كان يجبي من أهل الصنائع ضريبة «الدمغة» المفروضة على كل ما كان ينتجونه لقاء الشهادة بعدم غش البضاعة! ويدفع التجار ضريبة على كل سلعة تستورد أو تصدر، وعلى كل دكان يفتح ضريبة وعلى كل حمام ضريبة وعلى كل عازب ضريبة وعلى كل متزوج ضريبة وعلى كل مولود ضريبة وعلى كل عيد ضريبة وعند مقدم كل وال ضريبة. وباختصار لم يكن هناك نشاط واحد حضري أو ريفي بمنجى من لعنة الضرائب. حتى غنائم الصيد وتربية النحل وتعليب الثلج كانت مضروبة بالضرائب. التي هي مورد الدولة الأساسي للإنفاق على بيروقراطييها وقضاتها ورجال دينها. وزيادة على الضرائب التي أقرتها جميع الدول السابقة استحدثت الدولة العثمانية الضرائب الديوانية التي يفرضها السلطان عند الحاجة إليها. وفي واقع دولته المبذورة والمحاربة كانت حاجته إليها ثابتة. وفضلاً عن الضرائب الشرعية كالعشر والجزية. . . كان من حق الوالي وبيروقراطييه العلمانيين والدينيين أن يفرضوا ضرائب تذهب رأساً إلى جيوبهم.

أما الفلاحون فقد كانوا مرتعاً خصباً للضرائب والسخرة: فعلى كل شجرة مثمرة، حتى ولو لم تثمر، ضريبة مما كان يدفع بالفلاحين غالباً إلى قطع أشجارهم، وعلى كل محصول ضريبة تتراوح بين عشره ونصفه أما إذا كانت الأرض سقوية فقد كانت لا تقل عن ٢/٣ المحصول، وعن كل بيت ضريبة، ورسوم على الطواحين والمواشي... إضافة إلى هذه الضرائب النهبية كان الفلاحون يدفعون جزية للقبائل التي تتعهد، بدلاً من الدولة جابية الضرائب، بحمايتهم من استباحة البدو لمزارعهم ومواشيهم ونسائهم.

لم تكن الضرائب تجبى مباشرة للدولة بل كانت تُباع للبيروقراطيين النافذين وشيوخ العشائر ورجال الدين الذين يلتزمون بتحصيلها لقاء مبلغ يدفعونه للدولة سلفاً لكي تطلق أيديهم في الجباية على هواهم. وغالبا ما كان الملتزمون يبيعون حق الجباية بدورهم إلى ملتزمين ثانويين وهكذا دواليك... إلى ١٨٣٩: **عهد الإصلاح**، عندما رفعت هذه الضرائب التي كانت إفقاراً منظماً لأمة بكاملها استمر ثلاثة قرون أو تزيد كانت فيها الطبقة البيروقراطية من السلطان وشريكه: شيخ الإسلام إلى أتفه موظف في قاعدة الهرم البيروقراطي يعيشون من امتصاص دم الشعب العربي المستباح.

منذ «عهد الإصلاح» باتت الدولة المركزية هي التي تفرض الضرائب. أي أصبح التعسف مقنناً. فعلى المحصول الزراعي يدفع الفلاح ١٢٪ ويدفع ضريبة الرؤوس «الوركو» التي يجبيها المخاتير والأئمة في القرى، وضريبة الشمع على التجار والموظفين والضريبة النسبية على جميع المهن الحضرية وتتراوح بين ٨، ١٠، ١٢ و٢٠٪ وضرائب على المسقفات أي على العقارات سواء كانت للسكن أو للإيجار ورسوم على المواشي والجمارك والاحتطاب وصيد السمك

٢٠٪ من قيمة الأخشاب أو قيمة السمك ورسوم على كل ما يباع في الأسواق من خضار وفواكه وحيوانات وعلى الخمور والتقاضي والأوراق الرسمية. . . وإضافة إلى المصادرة بالضرائب ينبغي أن لا ننسى المصادرة السافرة التي كانت، وفي جميع العصور، المصيبة التي كتب على كل تاجر أو بيروقراطي كبير أن يتوقعها بين لحظة وأخرى. كان البورجوازيون هم الهدف الأول للمصادرات. فقد صادر أحمد حافظ باشا، والي الشام، في ١٦٠٧ تجار وصيارفة دمشق. وصادر أحمد باشا الجزار مرتين على الأقل مرابي وصيارفة الشام اليهود.

لكن طبقة التجار القانعة بما كتب عليها لم تقم، في بلاد الشام، إلى ١٨٣١ بثورة واحدة احتجاجاً على النهب بالضرائب والمصادرة. وإنما كانت دائمة الاشتباك مع العامة، الذين كانت تضارب مع الوالي التركي والقاضي والمحتسب على أقواتهم وحاجياتهم الضرورية.

جميع الانتفاضات التي قامت تحت الاحتلال التركي طوال القرن ١٦ كانت ذات طابع حرفي في المدن: ضد الغلاء وتخفيض قيمة العملة، وعشائري في الريف الشامي والعراقي الذي كان يومئذ محط رحال قبائل شبه الجزيرة العربية الدائمة النزوح، مما جعل البنى القبلية فيه راسخة الجذور وسائدة بالقياس إلى التقاليد الفلاحية والحضرية. والثورة الوحيدة الذي كانت ذات ملامح قومية بورجوازية حديثة اندلعت في جبل لبنان، المسيحي المتاورب، ١٦١٣-١٦٣٥ بقيادة الأمير فخر الدين الثاني، الذي كان أول أرستوقراطي بيروقراطي شرقي رأى في حاضر البورجوازية الغربية مستقبل الشرق.

بعد شنق فخر الدين الثاني التقى قمع البيروقراطية العثمانية الوحشي مع جبن بورجوازية المدن الوراثي لجعل انتفاضات البورجوازية العربية خلال السيطرة التركية ضئيلة جداً. لعل أهمها

انتفاضة عمر مكرم في القاهرة ضد المماليك العثمانية ١٧٩٥، وانتفاضة بورجوازيي دمشق ضد قسوة الضرائب والقسوة في تحصيلها ١٨٣١. وفيها لقي الوالي العثماني مصرعه.

لكن انتفاضات الفلاحين ضد الضرائب والتجنيد لم تهدأ قط خاصة في أواخر العهد العثماني. ففي ١٧٨٠ تمرد فلاحو جبل عامل على دفع الضرائب وانتفض فلاحو جبل العلويين ضد دفع الضرائب في ١٨٠٦، ١٨١١، ١٨١٥. وفي ١٨٢٠ تمرد فلاحو انطلياس على دفع الرسوم. وانتخب ٥ آلاف منهم مندوباً عن كل قرية. لكن التناقضات الطائفية بين الدروز والموارنة أعاقت إتساع وديمومة هذه الانتفاضة. وفي ١٨٥٨ انتفض فلاحو كسروان بقيادة زعيم بورجوازي جمهوري شرقي: طانيوس شاهين. كانت الانتفاضة ذات ملامح سوائية: **جمعية الإخاء**، التي تذكر بمجتمع الإلفة القرمطي في العراق، وذات ملامح أوروبية: «الدعاوى العمومية تجري محاسبتها على يد شخصين منتخبين، أولهما منتخب من قبلنا والثاني من قبل المشائخ (. . .) تكون منزلة المشايخ بمنزلتنا في كل شيء دون استثناء البتة». فمطلب الانتخاب والمساواة مستورد مباشرة من الثورة الفرنسية. وبعد هزيمة آل الخازن أعلنت الكومونة الجمهورية. لكن سرعان ما تحرك غول الطائفية ليغتال الانتفاضة، كما لا يزال يغتال إمكانية تجذر أية حركة اجتماعية في لبنان. وفي ١٨٨٥ انتفض فلاحو جبل حوران الذين كانوا يكابدون ظلم شيوخ الدروز القاراقوشي، مثلاً: قتل فلاح لأنه لبس حذاء حلبياً يحتكر الشيوخ امتياز لبسه، وجلد آخرون لأنهم شربوا القهوة التي يختص الشيوخ بشربها وتشريبها، ومصادرة كل مولود ذكر من الأغنام كـ «إكرامية للضيوف». طالبت الانتفاضة بتمليك الفلاحين وانتخابهم لمخاتيرهم. قمع الجيش

العثماني الفلاحين وأعاد آل الأطرش، الذين رأوا من الحكمة الاستجابة لمطالب الفلاحين المتواضعة. وفي ١٩٠٩ ثار فلاحو حوران مرة أخرى وفي ١٩١٣-١٩١٤ ثار فلاحو العراق.

لم يكن بوسع الفلاح الذي يدفع الضرائب ويقبض الكرباج إلا أن يرد بمثل هذه الانتفاضات المبعثرة واليائسة التي غالباً ما ركبها أو تلاعب بها هذا الشيخ أو ذاك من ظالميه لتصفية حسابات عشائرية أو بيروقرطية. افتقدت هذه الانتفاضات التنظيم الجيد، البرنامج السديد والقيادة الجذرية. فقياداتها كانت، عدا كومونة كسروان، من البيروقراطيين الملتزمين بجباية الضرائب أو من شيوخ العشائر. لأن الفلاحين كانوا، بواقعهم، عاجزين عن قيادة انتفاضاتهم بأنفسهم. ولأن رسوخ العلاقات العشائرية ـ الطائفية في جبل لبنان والعشائرية في الريف الشامي والعراقي، الذي ظل، منذ القرن ٧ للنصف الأول من قرننا، يتلقى سيلاً لا ينقطع من قبائل وعشائر شبه الجزيرة، أتاح لشيوخ القبائل والطوائف إجهاض انتفاضات الفلاحين. وهكذا قُطع الطريق على ثورة فلاحية قومية شاملة ـ كانت الانتفاضات غير المنسقة التي تظهر وتختفي في العزلة تنبئ عن إمكانها ـ ضد الدولة التركية المالكة للأرض التي اغتصبتها من الفلاحين وراحت تؤجرها لهم لقاء ربع محصولهم تقريباً[1]، ولتحرير الفلاحين من كابوس المصادرة

---

(١) بعد انقلاب ١٩٠٨ الفوقي وفي منظور برجزة شرقية حديثة راحت الحكومة العثمانية تبيع أراضي السلطان عبد الحميد التي اغتصبت من فلاحي سوريا والعراق والتي تزيد على ١١ ألف قرية يعيش عليها حوالي ٣٠٠ ألف فلاح، وتبيع معها أراضي الدولة، أكبر مالك عقاري جماعي حينذاك، لكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، لكبار التجار وشيوخ القبائل الذين اعتمد عليهم الاستعمار العثماني، ثم وريثه الإنجليزي في العراق، لجباية الضرائب =

والضرائب والبورجوازية العقارية المتغيبة، التي كانت منذ منتصف القرن الثامن عشر تفقر الفلاحين بأشد الأساليب فظاظة من أجل سيطرتها في بلاد الشام على ٧٥٪ من الأراضي الخصبة. لكن أبناء هذه البورجوازية، الذين كانوا في العقد الأول من القرن على رأس مختلف جمعيات ونوادي النهضة العربية اتكأوا أو فكروا في الاتكاء على جميع العكاكيز المحلية النَّخرة وعلى الحراب البريطانية لكنهم ما فكروا حتى مجرد التفكير ـ والتفكير المجرد هو أقصى ما كان، وما زال، في مقدورهم ـ في الاتكاء على الفلاحين العرب. فرابطة الوطن العربي التي قررت: «إلقاء السلاح» بمجرد أن صعد حزب الاتحاد والترقي إلى السلطة بانقلاب ١٩٠٨، لكنها ما لبثت أن اختلفت معه، لا من أجل بيع أراضي عبد الحميد والدولة بدلاً من توزيعها على الفلاحين، بل من أجل طرده لموظفي وزارة الخارجية والداخلية العرب الذين كانوا عين عبد الحميد ويده الضاربة لبني قومهم! وكبار بيروقراطيي جمعية الإخاء العثماني فكروا في تأسيس شركات صناعية وزراعية لكنهم لم يفكروا في الإصلاح الزراعي لتوفير السوق لهذه الشركات! وانتلجنسيا المنتدى الأدبي المتأوربة لم تدرك أن الترجمة الصحيحة الوحيدة لشعارها: «بلاد العرب للعرب» كانت

= وحفظ النظام في الريف. رفض الفلاحون طردهم مجدداً من هذه الأرض، وطالبوا بمصادرتها لحسابهم. ودخلوا من أجل ذلك في صراع مرير ودام مع الدرك والجيش ورجال شيوخ القبائل... ونجحوا أحياناً في منع الشراة من حيازة الأرض. وبالطبع كان ذلك فرصة ثمينة للتحريض بثورة فلاحية عربية قومية شاملة في كل من العراق وبلاد الشام... لكن مثقفي البورجوازية العربية كانوا يفكرون، لا في الفلاحين والثورة بل، في البدو والإنجليز وأشياء أخرى...

أرض الفلاحين للفلاحين! أما عسكريو الجمعية القحطانية فقد رأوا بمنظارهم الذي يريهم البعيد قريباً والقريب بعيداً في الرجل المريض: تركيا «خط الدفاع الأول عن الشرق ضد الغرب» لكنهم عموا عن أن يروا في الفلاحين خط الدفاع الأول ضد الأتراك والطامحين في وراثتهم من المستعمرين! أما راديكاليو جمعية العربية الفتاة فقد تمنوا: «بذل كل جهد لإيصال الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة، المستقلة والكبرى» لكنهم لم يبذلوا أي جهد للارتباط بالحركة الفلاحية، الأداة الوحيدة آنذاك لتحقيق هذا الهدف، ولا حتى تمنوا ذلك! وإنما عادوا إلى مجاهل الماضي ينفضون الغبار عن معلبات التراث. أما تجار، ملاك ومثقفو حزب اللامركزية الإدارية العثماني الشاميون، الحزب الوحيد الذي انطلق من مصر وكان بامتداداته التنظيمية في أهم أقطار المشرق الحزب العربي الوحيد، فلم يجدوا قوة أفضل من «البدو الأباة» في الداخل وجيش الاستعمار البريطاني في الخارج ليتكئوا عليهما في مسعاهم لتحقيق استقلال ووحدة الأمة العربية! فأفاقوا غداة الحرب الأولى ليجدوا أنفسهم متكئين على الحراب البريطانية والفرنسية! وباعتمادهم على الاستعمار الإنجليزي نفَّروا مثقفي وقادة البورجوازية المصرية من الوحدة العربية. لأن مثقفي البورجوازية المصرية وقادتها الشعبويين (مصطفى كامل ومحمد فريد...) كانوا يحرضون، نكاية في الاستعمار البريطاني، بالعودة إلى ربقة الاستعمار العثماني. وهكذا دافع كل فريق من مثقفي البورجوازية العربية عن حماقته بالظفر والناب، وفكروا في جميع الإمكانيات سوى واحدة لم تكن واردة على حقل احتمالاتهم: ثورة الفلاحين الذين كانوا يمثلون ٩٠٪ من السكان. واليوم أيضاً يعيد الأحفاد خطيئة الأجداد، كأنما قضى عليهم إله شديد العقاب بأن يخطئوا دوماً مفتاح

حقبتهم التي يعيشونها ولا يفهمونها: فبعد أن تفوق سكان المدن العربية عدداً ووعياً على سكان الأرياف، وأصبحت البروليتاريا نصلاً لرمح الثورة العربية، راحوا يبحثون بين الفلاحين على جواد نزال هزيل لخوض ثوراتهم الدونكيشوتية.

لم تكن أحزاب ما بين الحربين العالميتين أحسن حالاً من نوادي وجمعيات ما قبل الحرب العالمية الأولى: فبعد أن حلّ الاستعمار الإنجليزي محل العثماني في معظم أقطار المشرق، والفرنسي إلى معظم أقطار المغرب، راح أبناء البورجوازية العقارية المتغيبة، بعد أن تشكلت في بورجوازيات قطرية، يناضلون ضد الاستعمار الغربي لا ببرنامج بورجوازية قومية عربية حديثة تريد أن تصبح اقتصادياً وسياسياً كل شيء داخل سوقها القومي وشيئاً مذكوراً داخل السوق العالمية، بل ببرنامج بورجوازيات قطرية قزمة بحجم قبائلها ومرابعها، وبدلاً من أن يتكلموا مع المحتل بلغته العلمانية وقيمه الليبرالية، راحوا ينفضون الغبار عن مصطلحات قاموس سلفي، جهادي عتيق، راحوا يناضلون ضد حاضر العالم باسم ماضيهم، لا في منظور بورجوازية صناعية ودولة نيابية حديثة، بل فقط من أجل احتلال المناصب الإدارية في دولة القمع والخدمات التي ضخَّم المحتلون أجهزتها لاستيعاب المتعلمين القادرين على ترجمة أوامر سلطان الاحتلال إلى الشعب. وهكذا لم تناضل قيادات البورجوازية «الوطنية» ضد الاستعمار إلا بمقدار. ودائماً كانت على أهبة الاستعداد لتوقيع أية تسوية سلمية معه كلما رأت الجماهير الكادحة في المدينة والريف تندفع لتدفعها إلى ما هو أبعد من أهدافها المتواضعة: نقل أجهزة الدولة إليها.

تقليدية، هزال، جبن وإصلاحية البورجوازية العربية تجد تفسيرها في واقع أنها لم تخض في كل تاريخها، الذي لم يعرف أية قطيعة

نوعية مع، ماضيه المغبر، معركة واحدة حتى النهاية ضد طبقة محلية فوقها، لأنها كانت، بمعنى ما، دائماً فوق نفسها. فحركة المعتزلة، وهيهات أن تتعرف فيها هذه البورجوازية التقية بل الخرافية على نفسها، ناضلت ضد الزندقة الثورية أكثر مما ناضلت ضد استبداد الخلفاء وبيروقراطييهم. والغزالي، وهو الأب الروحي للأديولوجيا العربية التي سادت عصور انحطاطنا وما تزال سائدة إلى اليوم، اعتبر النضال ضد الفلسفة والحركات الباطنية الثورية أفيد للإسلام من النضال ضد الصليبيين. وتجد تفسيرها أيضاً في واقع أنها بورجوازية جاءت بعد فوات أوانها: بعد استيلاء البورجوازية الصناعية العالمية على موارد العالم وإقرار تقسيم عمل صارم في السوق العالمية، مكانها الوحيد فيه هو السمسرة بين سوقها المحلية الكاسدة المصدّرة للمواد الأولية والسوق العالمية. ولقزامتها، لعجزها عن حل المشكلة الزراعية رأسمالياً، عن تكوين سوقها القومية وخوفها الوراثي من الشعب، لم يبق أمامها من خيار غير التعاون مع الرأسمالية العالمية من موقع التابع لا من موقع الندّ. وهذا ما فعلته عندما حذرت سلطات الاحتلال من إمكانيتي: «انفلات الشعب من يدها» و«تغلغل الشيوعية فيه» إذا هي لم تستجب قبل فوات الأوان لمطالبها الإصلاحية واستقلالها الشكلي. وفعلاً فعلت. وخوفاً من إنفلات الحركة الشعبية العفوية من عقالها قبلت القيادات «الوطنية» استقلالاً شكلياً إزاء المستعمر وحقيقياً إزاء الجماهير الكادحة.

مثلما لم يناضل أسلاف البورجوازية العربية ضد نظام المصادرة الذي استنزفهم وركّدهم، لم يناضل أخلافهم، بملء اختيارهم وحتى النهاية، ضد المستعمرين: مستغِلّيهم وشركائهم في استغلال الكادحين. لأن هذه البورجوازية تشكلت، كطبقة، لا بصراعها

الضاري ضد الطبقات المحلية أو الأجنبية التي فوقها، بل بصراعها الضاري ضد الطبقات التي تحتها. وهذا ما جعلها أكثر عداء للثورة الشعبية الفلاحية والعمالية من خلفاء العصور القديمة ومستعمري العصر الحديث. ولأمر ما كان شعارها الدائم: «الإمام الجائر أفضل من الفتنة (أي الثورة)» (مالك بن أنس)، فاستكانت لجميع أئمَّة الجور: من إمام الاستبداد البيروقراطي القديم إلى إمام الاستبداد الاستعماري القديم والجديد.

* * *

يظل هذا العرض العام، والناقص بالضرورة، لوضع ونمو البورجوازية العربية منذ القرن ١٦ إلى القرن ٢٠، مهزوزاً إذا لم يشمل ذلك الجزء الوحيد من العالم العربي الذي كان وما زال حياً وإلى حد ما حيوياً: مصر، حيث سيبدأ مع حملة نابليون تاريخ العرب الحديث بخيره وشره.

رأينا كيف تزاحمت على العالم العربي في القرن ١٦ المصائب القديمة والجديدة من المصادرات وإهمال المواصلات وقنوات الري إلى الامتيازات القنصلية، وكان نصيب مصر منها، إلى عشية حملة نابليون على الأقل، متناسباً مع مكانتها. فقد توقفت صادراتها إلا من القمح والقطن والكتان والبصل. وغدت أرضها وشعبها نهباً مقسماً بين أعضاء البيروقراطية العسكرية المملوكية المنقسمة على نفسها والمتحدة ضد الشعب.

كان التركيب الاجتماعي للمجتمع المصري، عشية الحملة الفرنسية، مهلهلاً: على قمة الهرم البيروقراطي تجلس البيروقراطية المملوكية المالكة للدولة، وعبرها للأرض، لعائدات الضرائب والمصادرة، للعمل المجّاني لشعب بكامله مدة معيّنة في السنة،

للعقارات ودور الصناعة إلخ... بحيث كانت تمنع، بموقعها الاقتصادي الاحتكاري وسياستها الضريبية، أية طبقة كانت من تحقيق المراكمة البدائية لرأس المال. وحواليها كانت تقف ـ أو بالأصح تنبطح ـ بورجوازية مصرية عمادها: شيوخ وعلماء الأزهر، التجار والحرفيون.

كان المشايخ ورجال الدين هم الشريحة الأقوى في البورجوازية المصرية. لم يكن مقامهم الديني الصرف، كما قد يتبادر إلى الذهن، هو مصدر قوتهم بل وضعهم الاجتماعي المادي: فإلى كونهم رجال دين كانوا أيضاً رجال دنيا يمارسون التجارة، يستثمرون الأرض، يؤجرون العقارات ويضاربون عليها، ينهبون الأوقاف، ويتمتعون بمرتبات الدولة ومكافآت المماليك. وكانوا شريحة محظوظة حقاً من حيث إنهم، في الأوقاف، معفيُّون من الضرائب وبمنجى من سيف المصادرة، حفاظاً على هيبتهم في نظر العامَّة وحفاظاً بالتالي على فعالية دورهم في تدجين وعي الرعية لإقناعها بالرضى بما كتب اللّه، أي المماليك، لها. لذا كانوا عموماً السند الروحي للاستبداد البيروقراطية في جميع العصور، خاصة المملوكي والعثماني، بتزكية إرادة صاحب الخراج، الملتزم بجباية الضرائب، الوالي، الخليفة أو السلطان بالفتاوى الجاهزة ـ وهذا ما جعل الحركة الصوفية تنفصل عنهم وتؤلِّب العامة عليهم ـ وفي حالات نادرة، استنكفوا من تقديم الفتاوى الجاهزة، وفي حالات أندر وقفوا مع الثائرين على الاستبداد المحلي. كان التجار هم الشريحة الثانية التي تقاسمت الثروة مع رجال الدين. لكنهم كانوا ـ نظراً لتحول طرق التجارة، وإهمال المواصلات النهرية والبرية بعد سقوط الدولة الفاطمية ولبهاظة الضرائب وتزوير العملة وتدهور القوة الشرائية لمجموع سكان المدن المصرية الذين

تناقص عددهم في هذه الحقبة إلى ٣٣٩٨٠٠ وللديون القهرية التي كان المماليك يفرضونها عليهم بلا فوائد ودون أن تُعاد غالباً، وللمصادرات وأخيراً لسطو العربان الذين عاشوا على نهب القوافل - شريحة لا مستقبل لها.

أما الطوائف الحرفية، التي تمثل في الحقيقة البورجوازية الصغيرة الحضرية، فقد كانت أكثر فئات البورجوازية المصرية بؤساً ومحافظة. فبعد أن بلغت ذروة ازدهارها في العهد الفاطمي، راحت، نتيجة للضرائب وللإفقار العام وخاصة لتقاليدها الحرفية المضادة لكل تطور اقتصادي [انظر: الطوائف الحرفية] تغوص في الكساد المميت.

أما الريف فقد كان نهباً للسخرة الجماعية، التي هي أبشع أشكال استعباد الدولة الإسلامية، وللضرائب التعسفية التي يسحبها منه الملتزمون قهراً ولغزوات العربان وجزيتهم وأخيراً للمجاعات، للخرافات والأوبئة التي اختصرت سكانه في العهد العثماني المقيت من ٤,٥ مليون في مطلع القرن ١٦ إلى ٢,٢٥ مليون في مطلع القرن ١٩.

على رأس هذا المجتمع المعطَّل، النعسان، الملتف حول نفسه كعمامة تركية، نزلت حملة نابليون ١٧٩٨ كصاعقة وصيحة إيقاظ.

باسم البورجوازية العربية البكماء وجَّه نابليون، في ندائه، أول نقد بورجوازي حديث لاستبداد البيروقراطية المملوكية، ومن ثم، لجميع منوعات الرأسمالية البيروقراطية الراكدة التي سادت العالم العربي كله:

«إن جميع الناس متاسوون عند الله، وإن الشيء الوحدي الذي يفرِّقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط. وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب. فماذا يميِّزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يَتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة؟ فإذا كانت

الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها اللّه لهم».

ووجّه في ندائه هذا أول نداء للبورجوازية المصرية، ومن ثم العربية لكي تظهر كطبقة سائدة:

«من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالي مصر من الدخول إلى المناصب السامية، ومن اكتساب المراتب العالية. فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة المصرية كلها، وسابقاً كانت في الأراضي المصرية المدن العظيمة، والخلجان الواسعة، والمتجر المتكاثر، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك» (الجبرتي).

ولكن لا حياة لمن ينادى! فرغم أنه قد بذر، بأول مجلس استشاري كوّنه من ١٢ عالماً و٢ من كبار التجار، أول بذرة للدولة النيابية الحديثة، لكن البورجوازية العربية المحافظة بإصرار على كل ما هو معاد لنمط حياتها التقليدية الراكدة، أبت إلا أن تُقبِّل السوط المملوكي ـ العثماني الذي ظل يعاقبها ٢٨١ عاماً على الأقل. فصَّلت وقاتلت من أجل أن ينتصر المماليك والعثمانيون. وتحول نابليون، الذي واجهه بالعداء شعب غبَّاه الاستبداد وعمَّق اغترابه الديني، وقطع عليه الأسطول الإنجليزي أسباب الاتصال بفرنسا، إلى جاب وسفاح شرقي فأصلى البورجوازية والشعب، الذي دفعها أمامه وسار وراءها، ناراً. ونزل على رؤوس التجار المنكوبين بسيف الضرائب والمصادرات. لكن المعارك التي قادتها البورجوازية الدينية والتجارية، ضد «الكفر وأهله» أي ضد البورجوازي الأوروبي ونمط حياته الحديث ـ في انتفاضتي القاهرة «١٧٩٨-١٨٠٠» وأجهزت بهما على الحملة الفرنسية التي أخفقت في حملتها على الشام وهزم أسطولها أمام

الأسطول الإنجليزي في أبي قير ـ، شجعتها على أن تجرب نفسها ضد استبداد البيروقراطية، المملوكية المهزومة والمنقسمة على نفسها، ونهبها الضريبي. فثارت في ١٨٠٤ ورفضت دفع الضرائب وفتكت بالجباة. لكنها ما زالت، كطبقة، واعية بحقارتها التاريخية وعدم جدارتها بحكم الشعب. وهكذا فما إن تخلصت من مخالب مملوك حتى سقطت في مخالب آخر: من عثمان البرديني إلى محمد علي الذي ركبها منذ ١٨٠٥ ليفرض نفسه على الباب العالي وعليها.

بادر محمد علي إلى تقليم أظافر الملتزمين. وفي ١٨١١ أجهز بمذبحة القلعة على ما تبقى من البيروقراطية المملوكية. وفي ١٨١٣ ألغى الالتزام ليصبح هو نفسه، في ما بين ١٨١٢-١٨١٤، كأي مستبد شرقي، المالك الفعلي الوحيد للأرض، محولاً الفلاحين إلى أجراء لدولته، لكن في منظور رأسمالية دولة بيروقراطية حاولت، لأول مرة في تاريخ الشرق، أن تقوم على الصناعة لا على الزراعة والحرفة. لقد كان انقلاب محمد علي الفوقي ـ حيث استخدم أساليب ثورات القصور الشرقية: المباغتة، الوقيعة، الغدر والرشوة ـ أول محاولة للخروج من نمط الإنتاج الرأسمالي البيروقراطي الراكد، ذي القاعدة الزراعية والحرفية، إلى نمط إنتاج بيروقراطي ديناميكي ذي قاعدة صناعية حديثة[١].

لم يكن بإمكان دولة محمد علي المالكة أن تتعايش مع طبقة

---

(١) نستطيع، بشيء من التحفظ بخصوص التصنيع، عطف تجربة داوود باشا (١٨١٧-١٨٣١)، هذا التلميذ العراقي لمحمد علي، الذي صح منه العزم على تخليص البورجوازية التجارية العراقية من سيف الامتيازات القنصلية الذي كان يهوي يومياً على رأسها. لكن سطوة شركة الهند الشرقية وجيش تركيا العثمانية، أبيا عليه ذلك.

أخرى مالكة باستقلال عنها. لذا كان لا بدَّ له من تقزيم البورجوازية أكثر، فبادر إلى ضرب طليعتها: رجال الدين، الذين سيطروا على عواطف الشعب بصيحة الجهاد ضد الحملة الفرنسية، ففتتهم ثم أجهز عليهم بنفي زعيمهم: عمر مكرم خارج القاهرة. وهكذا أنهاهم سياسياً وحجَّم قليلاً دورهم في الحياة الفكرية بإنشاء نواة أول تعليم عصري ينافس الثقافة الأزهرية المُغبرّة، ويفتح أبواب مصر أمام نسمات من الثقافة البورجوازية الحديثة. وببعثاته العلمية إلى جامعات أوروبا، مهَّد السبيل أمام ظهور شيوخ مخضرمين، متأوربين مظهراً وسلفيين مَخبراً، صورة طبق الأصل من بورجوازيتهم الحديثة، من رفاعة الطهطاوي إلى طه حسين، سيدخلون في مناوشات فكرية ـ دينية مع شيوخ الأزهر المتزمتين تمحورت حول من هو أكثر أصالة قومية ووفاء للتراث: الشيخ المعمم أم المطربش أم حاسر الرأس؟ وهي مناقشات ما زالت بصماتها مقروءة في وبين سطور الفضلات الفكرجية التي تتقيؤها المطابع يومياً لجيل كامل معاصر من الكتبة والصحفيين المتعاصرين. وشدد محمد علي الخناق على التجار. لأن الدولة ـ التاجر لا تترك للتاجر خياراً آخر غير الإفلاس. وحتى بعد معاهدة ١٨٤٠ وانهيار رأسمالية الدولة، وجد التجار مجدداً محمد علي واقفاً في وجههم لكن في شخص البورجوازية الأوروبية التجارية والمالية التي تتمتع، إلى رأسمالها وخبرتها وعقليتها، بامتيازات قنصلية لا قِبَل لتجار مصر بالصمود أمام مزاحمتها.

في طريقه إلى المراكمة البدائية لرأس المال، شدد محمد علي قبضة جباة الضرائب، واشترى قهراً من المنتجين الأحرار منتجاتهم الزراعية والحرفية بأسعار فرضها بوليسياً، وصادر أراضي الفلاحين الذين لم يكن بمقدورهم إثبات ملكيتهم، محوّلاً الفلاحين والحرفيين

المفقَرين إلى عمال، ومحولاً العمال إلى جنود يعملون بما يشبه السخرة، في مصانع هي بالثكنات أشبه وتحت طائلة انضباط عسكري اسماً ورسماً.

باحتكار الدولة للصناعة وإغلاق ورشات الأنسجة القطنية الخاصة وتحويل حرَفييها منذ ١٨١٦ إلى أجراء في مصانع الدولة، قضى محمد علي على استمرار الطوائف الحرفية، التي مثلت في العالم العربي كما في أوروبا عقبة كأداء أمام الانتقال بوتائر أسرع إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي الحديث. والرأسمالية الأوروبية تطورت، لا من الحرف أساساً ـ كما هو شائع عند مؤرخينا الاقتصاديين الحرفيين بتفكيرهم والذين قلما تمالكوا عن ذرف دمعة باردة على ذكرى الحرف المنهارة ـ بل، أساساً، من صناعة المانيفاتورة، النقيض المباشر للحرف. ومن إيجابيات محمد علي أنه حاول في مرحلة صعوده تخليص المدن من الطوائف الحرفية ليقيم على أنقاضها صناعة نسيج آلية جنباً لجنب مع صهر الحديد والصناعة الحربية بأنوعها، هذه الصناعة التي شهدت ميلاد طلائع البروليتاريا العربية الحديثة الممركزة: ٨ آلاف عامل في ترسانة الإسكندرية وحدها سنة ١٨٣٣. لكن محمد علي نفسه أعاد في ١٨٣٧ للطوائف الحرفية دورها المعطل للتطور كأنما أدرك أن القضاء عليها لحساب تصنيع آلي معمم سيكون قضاء على القاعدة المادية لديكتاتورية المستبد البيروقراطي. ولنفس السبب كان يصادر كل ثروة كبيرة تحسباً من ظهور طبقة قوية تنافسه.

انهارت صناعة محمد علي لعجز البيروقراطية الزراعية ـ الحرفية بآفاقها وأساليب عملها عن إدارة صناعة آلية حديثة تتطلب درجة معيّنة من الديناميكية الذهنية والمهارة التكنيكية ولفشلها في مراكمة رؤوس الأموال الضرورية في إطار السوق المصري المحدود بعد أن فشلت في

تكوين امبراطورية عربية كانت ستكون متسعاً حيوياً لصناعتها، ولعجزها عن حماية سوقها، الذي استباحته الامتيازات القنصلية وآخرها معاهدة ١٨٣٨ بين إنجلترا وتركيا الموجهة ضد الصناعة المصرية، من مزاحمة منتجات الصناعة الأوروبية الأكثر إتقاناً والأقل كلفة؛ وأخيراً انهارت صناعة محمد علي، التي كانت الصناعة الحربية عمودها الفقري، لأن البورجوازية الأوروبية التي قسمت العمل في السوق العالمية، ما عادت تتسامح مع أحلام امبراطور شرقي بأن تزعج مخططاتها، وهكذا أجبرت محمد علي، بعد هزيمة ١٨٤٠، على تخفيض جيشه وطي أحلامه الامبراطورية، ومعها صناعته الحربية، والتخصص في زراعة القطن لتموين مصانع مانشستر...

على أنقاض البيروقراطية المملوكية والبورجوازية المصرية قامت، مع قيام محمد علي، طبقة أخرى من نفس الطينة: البيروقراطية المتمصرة والمصرية، التي تملك كسابقتها السلطة وبالتالي الأرض. ذلك أن محمد علي، من أجل تكوين فئة اجتماعية يستند إليها لأنها تستمد قوتها وامتيازاتها منه، أنعم على أهل بيته وكبار ضباطه وموظفيه المصريين والإنجليز ومحاسيبه من شيوخ العربان بـ «ابعاديات» أي مزارع واسعة شكلت ٥٥٪ من الأراضي الزراعية، لكن أغلبها كان ـ ما عدا مزارعه الخاصة ـ من الأراضي الموات. وخلال ٣٠ عاماً انتقلت ملكية الأرض الفعلية ـ لا الحقوقية ـ من الدولة إلى هؤلاء المحاسيب، الذين أنجبوا البورجوازية العقارية الحديثة، والتي ورثت عنهم جميع نقائصهم: البذخ الاستعراضي، الاكتناز، التوظيف في الأرض والعقارات، التغيُّب في المدينة.

في ١٨٣٨ أصدر محمد علي مرسوماً يمكن محاسيبه من توريث أراضيهم. وفي ١٨٤٦ صدرت «لائحة الأطيان» التي أعطت الفلاح

حق رهن أرض انتفاعه، وهكذا فمحمد علي الذي جعل الدولة المالك الفعلي للأرض، كما هي العادة دائماً منذ عمر بن الخطاب، بذر في الوقت نفسه بهذا المرسوم بذور الملكية الخاصة الحديثة.

ظهور الملكية الخاصة هو الشرط الأولي لظهور البورجوازية الخاصة، أعني حق البيروقراطي ـ المالك في أن يظل مالكاً للأرض حتى في حال فقدان منصبه، وأن يورثها لأبنائه وأن لا تصادر منه بجرة قلم. هذا البروتسيس الذي دشنه مرسوم ٣٨ لم يكتمل إلا في ١٨٩٦. ففي ١٨٥٤ أصدر سعيد المتأورب لائحة بحق نقل الأرض وتوريثها للذكور. وفي ١٨٥٨ صدرت «اللائحة السعيدية» التي قضت بتوريث الإناث أيضاً شرط القدرة على دفع الضرائب، وبتمليك الفلاحين لما في حيازتهم من الأطيان بعد إنقضاء ٥ سنوات ودفع الضرائب وبإمكانية رهن الأرض من سنة إلى ٣ سنوات وبيعها. وذلك ما شجع التجار والموظفين ورجال الدين والمرابين الأجانب على تملك الأرض. وفي ١٨٧١ غدا كل من يدفع مقدماً ضرائب ٦ سنوات مالكاً لأرضه. وفي ١٨٨٠ أصدر توفيق أمراً بتمليك الفلاحين للأطيان الخراجية مقابل دفع ثمنها. فقط بعد دخول الاستعمار الإنجليزي بـ ١٤ عاماً: ١٨٩٦ أصبحت الملكية الخاصة الحديثة للأرض أمراً واقعاً، ومعها أصبحت البورجوازية العقارية المصرية طبقة بأتم معنى الكلمة بعد أن خصصتها البورجوازية الإنجليزية في صناعة القطن وقنّنت لها الضرائب ورفعت من فوق رأسها سيف المصادرة وحدّثت وسائل استثمارها للقطن. لكن ذلك تمّ على حساب البورجوازية الدينية غير المأسوف عليها، وعلى حساب البورجوازية التجارية، التي نبتت من تصفية سعيد لبقايا احتكار الدولة للتجارة الخارجية والداخلية، وتبرعمت في تجارة القطن خاصة في فترة الحرب الأهلية

الأميركية، وبلغت بها الجرأة حد السعي لتكوين بنك خاص لـ «تخليص الوطن من أسر الديون»، واشتركت في ثورة عرابي، لكن مزاحمة التجار الأجانب قضت عليها بالضمور؛ وعلى حساب البورجوازية الصناعية التي لم توجد قط. ولم يكن من مصلحة البورجوازية الإنجليزية آنذاك أن توجد منافساً لها[1]. ولذا بادرت بعد

---

(١) لم يستطع أنصار التحديث الرأسمالي أن يفهموا حتى الآن كيف أن الامبريالية التي كانت تمانع في التصنيع الثقيل لبعض الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية يمكن، في شروط جديدة، أن تشجع تصنيع مثل هذه الدول. فالتقسيم القديم للعمل داخل السوق العالمية كان يقضي بأن تتخصص أرياف العالم من إنتاج المواد الأولية وأن تتخصص مدنه بإنتاج السلع المصنعة، لأن أسواق الدول الصناعية كانت لم تُشبع بعد. ولم يكن خبراء الصناعة يتوقعون أن ينضب معين مجتمعات الاستهلاك بهذه السرعة التي أذهلتهم. أما اليوم وقد أشبعت أسواق العالم الصناعي الغربي. واتضح أن الدول الغنية بالمواد الأولية لا تشكل مع ذلك سوقاً واسعة، نظراً لتقليدية بناها الاجتماعية ومحدودية حاجاتها الاقتصادية، في حين أن بلداً مصنعاً صغيراً مثل رومانيا يقدم للرأسمالية الصناعية سوقاً أقدر على امتصاص ضعفي ما تستطيعه سوق مثل السعودية وإمارات الخليج مجتمعة من السلع المصنعة. ومن هنا الاتجاه الجديد إلى تصنيع البلدان النفطية أو المهيأة عموماً للتصنيع لتجعل منها سوقاً دفّاعة تسهم في تخفيف أزمة السوق، لربع قرن على الأقل، مثلما حرصت البورجوازية في القرن ١٩ على تحديث أريافها بالإصلاح الزراعي بحثاً عن متسع حيوي لمنتجاتها الصناعية، ومثلما هرعت بعد أزمة ٢٩ إلى تصنيع زراعتها مغلغلة الرأسمالية الحديثة إلى جميع خانات أريافها، تهرع اليوم، أمام تحديات أزمتها، إلى غلغلة الرأسمالية الصناعية إلى أرياف العالم، في إطار وبمنطق السوق الرأسمالية العالمية التي تقتضي اليوم أن تصبح بورجوازيات وبيروقراطيات الجزء المتخلف من السوق الرأسمالية مقاولاً صناعياً بالوكالة، تتخلى له أقوى البورجوازيات الصناعية عن الصناعات القديمة والتكنولوجيا القديمة لتتخصص هي في التكنولوجيا الجديدة والصناعات الجديدة، التي باتت تعول عليها لتخطي أزمتها. فالبورجوازية =

الاحتلال إلى إغلاق البقية الباقية من مصانع محمد علي. وقد عكست الجمعية التشريعية في ١٩١٣ علاقات القوى الطبقية هذه: ٤٩ ملاك عقاري، ٨ محامين، ٣ رجال دين، ٣ تجار. . .

تضافر النزوع التاريخي للبورجوازية العربية نحو التوظيف في

= الأميركية مصممة على الاستحواذ على حصة الأسد من فائض قيمة بروليتاريا البلدان الأقل تصنيعاً لقاء توظيف رؤوس أموالها في الخارج (عبر الشركات المتعددة القومية والترانس أديولوجية) وبيع تكنولوجيتها وبراءات اختراعها.

لقد وصلت الرأسمالية العالمية المأزومة اليوم إلى مرحلة تحتم الالتحام الوثيق بين جميع أطرافها. لأن سلامة اقتصاد أية بورجوازية بات خاضعاً لسلامة اقتصاديات جميع البورجوازيات خاصة الكبرى. إذ يكفي أن تصاب الدول الصناعية بالزكام لكي تصاب الدول الأقل تصنيعاً بالإسهال. وهذه الضرورة هي ما يتجلى في الانفتاح المتعاظم للطبقات الرأسمالية العالمية بعضها على بعض. وهو ما أدهش قطيعاً كاملاً من الأيديولوجيين الصغار المتخلفين عن الواقع الفعلي عقداً على الأقل، والذين أفقروا الثورة العربية باختزالها إلى مجرد تحديث صناعي. لذلك تراهم اليوم سكارى وما هم بسكارى ولكن وقع الواقع شديد. فحتى أمراء النفط يضعون اليوم هذا التحديث على جدول أعمالهم. آه لقد سرقوا منهم سر النار، لا بل سبب وجودهم ذاته! وبقطع النظر عن مصاعب زرع التكنولوجيا الغربية في مجتمعات تقليدية راكدة، مكبلة بمركزية إدارية حديدية وبطقوس دينية، ثقافية وتقليدية تعرقل إنتاج واستهلاك جميع السلع على أوسع نطاق، بينما التصنيع المعمم في شروط التقنية الراهنة يفترض درجة من اللامركزية، وسرعة اتخاذ وتنفيذ القرار، وتغيير المخططات، والتحلل من جميع القِيم غير النقدية، فإن العمال يدركون بأن اللحاق بسلبيات ـ ولم يعد فيه اليوم إلا السلبيات ـ نمط الإنتاج الصناعي المأزوم لا يمكن أن يتحقق إلا في الإطار الحديدي للتقسيم العالمي للعمل، ويرفضون شعارات ثورة مضادة قد توصلهم بعد ربع قرن ـ في أحسن الأحوال ـ إلى حيث إيطاليا اليوم: تضخم، عطالة، بؤس، عنف، إفلاس وانتظار المجهول، ولن يرضوا بأقل من ثورة تمكنهم أخيراً من طرح وحل مشاكلهم بأنفسهم. (انظر: الأزمة).

الزراعة والعقارات، والاكتناز، مضافين للامتيازات القنصلية وتفوق البورجوازية الأوروبية، على تأخير ظهور الرأسمالية الصناعية والتجارية الحديثة وألغى نموها. وهكذا لم تظهر البورجوازية المصرية الصناعية إلا بمصادفة تاريخية: الحرب العالمية الأولى التي قطعت المواصلات بين مصر وبريطانيا، وأصبحت حاجيات كل من جيش الاحتلال والمستهلك المصري الغذائية واليومية تتطلب تلبيتها محلياً.

تزامن توفر هذه السوق مع تراجع إنتاجية الأرض التي استنزفت بحيث بات استخدام السماد ضرورياً. تحت تأثير هذين العاملين اتجه ارتجالاً عدد من المالكين العقاريين إلى إنشاء شركات تجارية ومشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة. وهكذا انصرف فريق من الملاك إلى التجارة والصناعة الحديثتين، لكن بعقلية ومطامح الملاك العقاري لا التاجر ـ الصناعي. فالصناعي العربي انحدر من الزارع عكساً لسميّه الأوروبي الذي انحدر من التاجر. ولأمر ما كان شعار سليم عمون: «أنبل مطمح للفرد هو أن يكون فلاحاً جيداً لبلاده» هو شعار البورجوازية العربية ناقص «جيداً».

لكن تفاهة رؤوس الأموال التي وُظِّفت، مضافة لجميع تفاهات البورجوازية المصرية الأخرى، جعلت هذه البادية الارتجالية بحاجة لدعم جدي. ولهذه الغاية تكوّنت في ١٩١٦ لجنة الصناعة والتجارة برئاسة طلعت حرب الذي انتقد البورجوازية المصرية على ميلها للتوظيف في الأرض لا في الصناعة وافتقادها لروح المغامرة، عماد المشروع الرأسمالي، وطالب الحكومة بتنشيط الصناعة.

ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت السلع البريطانية لسوق مصر المستباح لتزاحم دون رحمة صناعتها الوليدة. ولم يكن شعار مقاطعة السلع الإنجليزية في ثورة ١٩١٩، التي قادتها هذه البورجوازية

التجارية والصناعية الناشئة، إلا محاولة للتحايل على سوط الامتيازات القنصلية الذي عاد بعد الحرب يلهب ظهرها.

بدءاً من ١٩٢٠ دفع انخفاض أرباح الرأسميل الموظفة في القطن عدداً أكبر من الملاك للانتقال من الزراعة إلى الصناعة. ولهذا الغرض أنشئ في ١٩٢٠ بنك مصر. لكن التوجه الكثيف نسبياً من الزراعة إلى الصناعة لم يحدث إلا بفضل أزمة ٢٩، التي وجَّهت ضربة قاسية لتصدير القطن. فبفضل اهتزاز قيمة الجنيه الاسترليني وتخفيض قيمة الجنيه المصري بالتالي تكوّن نوع من الحماية الجمركية الفعلية، فازدادت الصادرات على حساب الواردات. ثم جاء إلغاء الامتيازات القنصلية في ١٩٣٠ ليرفع، متأخراً جداً، كابوساً ظل يضغط على رأس البورجوازية المحلية منذ مطلع القرن ١٦. وهكذا فُتح الباب أمام ظهور بورجوازية تجارية وصناعية تتمحور حول: الملابس، النسيج، الصناعات الغذائية، النقل، استخراج المعادن وتكوين الشركات التجارية. وهي نشاطات تتسامح معها البورجوازية الصناعية الأوروبية وقد تشجعها. أما ما لم تكن تتسامح معه آنذاك وإلى عهد غير بعيد، وما لم تكن البورجوازية العربية لا راغبة فيه ولا قادرة عليه، فهو الصناعة الثقيلة: إنتاج أدوات الإنتاج حيث يتغلب الرأسمال الثابت: التجديد الدائم لأدوات وطرائق الإنتاج، على الرأسمال المتحول (أجور العمال) الذي هو المصدر الأساسي للربح، لهذا استنكفت البورجوازية المصرية، التي كتبت على رايتها: تحقيق أرباح عالية بآلات بالية، عن تجديد آلات مصانعها وأساليب استثمارها وإدارتها، حرصاً على عدم إنقاص معدلات ربحها السهل والسريع. وهكذا ظل الأساسي من صناعتها بدائياً يلعب فيه الجهد العضلي لبروليتاريا على حافة المجاعة، لا التكنيك المتجدد، الدور الأول.

لم تكن اللجان الحكومية والمؤسسات المصرفية وإلغاء الامتيازات القنصلية وفرض الحماية الجمركية بين ١٥ و٢٠٪ إلا علاجاً بالتدليك لطبقة مصابة بالكساح، فإلى عشية يوليو ٥٢، ورغم الأرباح السهلة والهائلة التي أتاحتها ظروف الحرب العالمية الثانية حيث ارتفعت الأسعار قياسياً قياساً على الأجور، ظلّت الصناعات الحرفية والمانيفاتورية متفوقة من حيث كمية إنتاجها ومصانعها على الصناعات الآلية، التي لم تتخطَ القطاعات المأمونة ونسبة ١٥٪ من الدخل القومي، كما ظلّت الصناعة عاجزة عن تشغيل أكثر من ١٠٪ سنوياً من الأيدي العاملة المعروضة، كما ظلّت عاجزة، بحكم أصلها العقاري المعادي عداء أعمى للفلاح، عن تنشيط السوق المحلية بإصلاح زراعي حديث، على غرار ما قامت به البورجوازية الصناعية في أوروبا، كما ظلّت، بحكم تعلقها بالربح السريع لا بتطوير البنى الاقتصادية، توظف حصة الأسد من أرباحها في الزراعة وقطاع البناء حيث الربح الثابت مضمون مهما كانت تقلبات السوق المحلية والعالمية. وباختصار، فإن ركود البورجوازية العربية التاريخي، إمكانياتها المالية، خبرتها التكنيكية والإدارية شبه المعدومة، طموحاتها الطبقية المتواضعة والوضيعة، مكانتها الدونية في تقسيم العمل المفروض على الجزء المتخلف من السوق الرأسمالية لعالم وحَّدته السلعة إنتاجاً واستهلاكاً، استهلاكها الاستعراضي السفيه، تكالبها على التوظيف في الأرض والعقارات، رفضها لتحديث العلاقات الرأسمالية في الريف، لم يسمح لها بتخطي حدود الصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات في شعب ولود تجاوزت فيه معدلات نمو السكان معدلات نمو الإنتاج بنسب هائلة.

تحت نظام البورجوازية العقارية الراكدة، وبحضور بورجوازية

صناعية واهنة، كانت الأزمة تزداد كل يوم شمولاً بقدر ما تزداد الطبقة الحاكمة كل يوم شللاً وعجزاً عن قمع الصراع الطبقي المتصاعد في الريف والمدينة: انتفاضات الفلاحين وعمال الزراعة في بهوت وكفور نجم، وإضرابات العمال في شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار... وتظاهر البوليس نفسه ضد السلطة واحترقت القاهرة... لكن الوضع كان ينطوي على مفارقة: التحالف البورجوازي القائم عاجز عن الاستمرار في السلطة وعلاقات القوى الطبقية لم تكن تسمح لسلطة العمال والفلاحين بالظهور. والاحتمال الوحيد كان حرباً أهلية مفتوحة؛ فتحرك الجيش، القوة الوحيدة المنظمة والمسلحة، لـ «إنقاذ البلاد [اقرأ: الطبقة السائدة] من حرب أهلية» كما قال السادات في ذكرى ٢٣ يوليو ١٩٧٤. وبينما ودعت قيادة الثورة الملك المخلوع، الذي أخذ معه كل ما لذّ وطاب، بمراسيم الإجلال ـ عكساً لثوريي البورجوازية الثورية حقاً الذين مشوا في القرنين ١٧ و١٨ على هام الملوك ـ لكنها، إرهاباً للطبقة العاملة، لم تتردد في شنق عاملين لأنهما قادا إضراباً في كفر الدوار. لم يتقدم ضباط الجيش كقادة لطبقة جديدة تحتل مكان طبقة قديمة بل كقيادة جديدة لنفس الطبقة القديمة التي حافظوا على جميع أجهزة دولتها: جيشها، بوليسها، بيروقراطييها، صحافييها، كتابها، فنانيها وعلى تراثها النتن. ولو كانت ثورة الجيش راديكالية حقاً بمنظور رأسمالي لقرأت ما كان مكتوباً على أرضية الواقع: ضرورة تجديد المجتمع المصري ـ ومن ثم تحريض المجتمعات العربية على حل أزمتها قدوة بمصر ـ بكامله بنسف بناه التقليدية المشلولة ـ المشلّة إنطلاقاً من نسف جهاز الدولة الضخم، الطفيلي والمتخصّص للقمع الذي شكّل وما زال العائق الأول لتطوير اقتصادي اجتماعي جدي إذ يمتص حصة الأسد من الدخل القومي

بمردود سلبي، وإقامة حكومة قليلة النفقات تكون تحت الشعب لا فوقه، والإطاحة بكامل الطبقة الحاكمة المفلسة لأنها ظلّت توظّف في الزراعة والعقارات، وقانعة بدورها الحقير في التقسيم العالمي للعمل. . إلخ وإحداث ثورة ثقافية بدءاً من القضاء المبرم على ثقافة سلفية قروسيطية تخلّف وعي الناشئة بتقريظها للتقاليد الأوتوقراطية، بتبريرها للتواكل وترسيخها لكل قِيم التراث المغبرّة والمضادة لكل جديد في الفكر والحياة؛ وتحرير المرأة، نصف الشعب المشلول، من رق المنزل والعائلة والتقاليد الهمجية. . . معتمدة بالدرجة الأولى في تحقيق هذا البرنامج الأدنى على طاقات الشعب الكادح الهائلة. لكن «الضباط الأحرار» كانوا منذ البدء يشعرون أنهم جاؤوا لحل أزمة الطبقة السائدة لا لحل أزمة المجتمع المصري، وأن دورهم لم يكن تجديد مصر بل تجديد مظهر الطبقة السائدة انطلاقاً من تحقيق إصلاح زراعي فوقي في محاولة يائسة لتنشيط السوق المحلية أمام البورجوازية الصناعية وتوسيع صفوفها بتحويل الشريحة العليا من البورجوازية العقارية إلى بورجوازية حضرية منتجة للقيمة؛ وأخيراً نزع فتيل الحرب الأهلية الكامنة. وهكذا لم يواجهوا، بل ربما لم يستشفوا أصلاً، لتأخر وعيهم المعبر عن طبيعتهم الطبقية العميقة، أزمة الريف الحقيقية، التي ما كان في الإمكان الانطلاق إلى حلها إلا اعتماداً على مبادرات الفلاحين أنفسهم وتوجيهها نحو تجميع المزارع الكبرى، المستصفاة دون تعويض، في تعاونيات حديثة التجهيز تسيِّرها سوفياتاتها المنتخبة والقابلة للعزل في أية لحظة. لكن البيروقراطية العربية الحديثة احتفظت بأسوأ ما في تراثها الخاص: الدولة الأوتوقراطية المالكة، وبأسوأ ما في تراث ثورتي القرنين الثامن عشر والعشرين الصناعيتين: البورجوازية والبيروقراطية، استعارت من هذه

الحزب الواحد، واستعارت من تلك احترام الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة التي غدت بخفة بهلوان شرقي: «رأسمالية غير مستغلة». وهكذا فبإصلاحها الزراعي فتتت المزارع الكبرى فكبَّرت بذلك حجم صغار المالكين وصغَّرت حجم الإنتاج، فكانت النتائج على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي سلبية لأن: «الملكية المجزأة تستبعد بماهيتها تطور قوى العمل الاجتماعية المنتجة، والتركيز الاجتماعي للرأسميل، وتربية الماشية على أوسع نطاق والتطبيق التدريجي للعلم على الزراعة» (رأس المال).

خلال ٢٣ عاماً مرت البورجوازية البيروقراطية بمراحل عدة ورفعت شعارات متناقضة وتمتمت في الميثاق ببعض المفردات البورجوازية والبيروقراطية الحديثة، لكن ممارستها ظلّت مساوية لنفسها دائماً: العجز عن حل أي من المهام التي واجهتها وحلتها، لفترة تاريخية كاملة، الثورتان البورجوازية والبيروقراطية.

في الواقع لم يعرف التاريخ المعاصر إلا طبقتين ثوريتين، على صعيد تثوير القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج والبنى الثقافية: البورجوازية الصناعية الليبرالية في القرن ١٨، التي ظهرت على مسرح التاريخ في نهاية ملحمة صراع طبقي مديد ضد الإقطاع والمَلكية المطلقة؛ والبيروقراطية الثورية في القرن ٢٠، التي جاءت بمعظمها عبر ثورات فلاحية مسلحة استجابة لضرورة تاريخية: تحقيق مهام ثورة صناعية في بلدان لا يوازي عجز البورجوازية الخاصة الضعيفة فيها عن تحقيق ثورتها بنفسها إلا عجز العمال عن تحقيق ثورتهم.

لم تستطع الثورة البيروقراطية إنجاز ثورتها الصناعية في وقت قصير، وفي شبه حصار عالمي، إلا اعتماداً على قواها الذاتية، لتحقيق التراكم البدائي لرأس المال، على تعبئة الجماهير العمالية، على تحويل

الفلاحين إلى عمال عصريين، على حماية سوقها من المزاحمة المضرة، على تقشف نسبي معمم يشمل الطبقة السائدة نفسها، المنحدرة في معظمها من أصول عمالية وشعبية متواضعة، وعلى حزب منضبط يسيطر فعلاً على أجهزة الدولة ويحرس مصلحة الطبقة ككل لا مصلحة زمرة أو فرد فيها. وبادرت إلى القطيعة الواعية مع ماضي مجتمعاتها البيروقراطي الراكد أو شبه الراكد، غير محتفظة منه إلا باحتكار السلطة لوسائل الإنتاج المادي والفكري، لكن في منظور مجتمع صناعي حديث لا الحفاظ على المجتمع الزراعي - الحرفي القديم بأشيائه التقليدية، وعممت وسائل المواصلات الحديثة للقضاء على التقوقع اللغوي، القومي والطائفي، بين شعوبها، وقضت على الملكية الزراعية والحرفية الصغيرة لصالح تعاونيات رأسمالية كبرى تشرف عليها الدولة، وحررت المرأة من التقاليد والقوانين ما قبل الرأسمالية، وفصلت الدين عن الدولة بجرأة، أين منها الجرأة اليعقوبية! وحاربت رجاله ومؤسسته، وقضت على الأمية ووحّدت التعليم وعلمنته وعمّمته فكانت بذلك آخر الثورات الصناعية، البورجوازية مضموناً والبيروقراطية شكلاً، وأكثرها من حيث تثوير القوى المنتجة، في مرحلة التصنيع الأفقي، راديكالية. أما البيروقراطية العربية فإنها بادرت قولاً وفعلاً إلى تأكيد وفائها لتراثها الكئيب محتفظة منه بالاستبداد السياسي المطلق والتحكم النسبي في وسائل الإنتاج المادي والفكري. وبدلاً من الاعتماد أساساً على إمكانيات أقطارها وطاقات الشعب الهائلة اتكأت على المساعدات الخارجية ذات الفوائد العالية حتى أفاقت ذات صباح فوجدت نفسها غارقة في الديون، ولم تحسن تعبئة الجماهير إلا للتصفيق الموجَّه، ولم تستطع أن تحتل في السوق العالمية إلا وظيفة المستهلك السلبي، وفرضت التقشف بل

التجويع على الطبقات الكادحة فقط، أما الطبقات المسيطرة فقد بزّت باستهلاكها الاستعراضي وبذخها الاستفزازي، الذي ترى فيه علامة على هيبة سلطانها، البورجوازية العقارية الفاسدة التي أزاحتها عن قيادة الدولة. وبذلك جعلت نفقاتها تلتهم جل مواردها والخطة الخمسية تتحول إلى سباعية[1] إبقاء على مستوى استهلاك الطبقة السائدة المنحدرة في معظمها من الطبقات المالكة العليا والوسطى والمتشبّعة بنمط استهلاكها السفيه. أما الاختلاس والإهمال و«العادم» فهي لحمة الوظيفة الشرقية وسداها منذ أقدم العصور. وأضيف إليها جميعاً في العصر الحديث: الحسابات السرية في المصارف الأجنبية. وتحالف فقدان القدرة وفقدان الرغبة ضد بناء حزب بيروقراطي فعّال ليراقب الدولة ـ المعلم ويحاسبها. لأن الدولة العربية الإسلامية كانت دائماً ربّاً لا يُسأل عما يفعل. ومعروف أن عبد الناصر كان يعرقل بناء مثل هذا الحزب خوفاً من ظهور قوة منظمة تحد من حريته المطلقة في المناورة داخل دوائر الطبقة. لأن نخوة البيروقراطي الشرقي هي أن تكون فوق نفسه، ربّاً لا يُسأل عما يفعل وعباده يسألون حتى عما لا يفعلون. وهو يجد لذته ومصلحته معاً في أن يكون مدعوماً من شعب مُقعد سياسياً. ولهذا فالبيروقراطي ـ الأوتوقراطي يقمع، حفاظاً على هيبته التي هي شرط بقاء سلطته، كل مبادرة شعبية وحتى بيروقراطية، ولو في صالحه، إذا اتخذت من وراء ظهره. لأن تسامحه مع البادرة الموالية قد يفتح عليه احتمال البادرة المناوئة. لذا تحتكر العاصمة، والعاصمة هي الرئيس، سلطة اتخاذ القرار. ومثل هذه الديكتاتورية

---

(١) في ٦٤ أعلن عبد الناصر: لكي لا يضحي جيل من أجل أجيال لم تُولَد بعد «قروناً» تحويل الخطة الخمسية إلى سباعية حتى نأكل لحم.

الفردية لم تعد، في شروط التكنولوجيا الحديثة، التي تتطلب المبادرة والسرعة في اتخاذ القرار إذن اللامركزية، مشجعة لتعميم التصنيع الحديث. وهناك أيضاً عامل آخر ناضل في مصر ضد بناء قاعدة صناعية جديدة، هو أن الأرضية التي تترعرع عليها البيروقراطية الراكدة لا يمكن أن تكون إلا شعباً تقليدياً مذرّراً، قوامه فلاحون معزولون يكبلهم الرق الجماعي ويغبثهم البؤس والأساطير، وحرفيون لا يمدون بصرهم إلى ما أبعد من باب الدكان وحجر الإسكافي. لذلك تعارض البيروقراطية الراكدة بذريعة أو بأخرى تعميم التصنيع الحديث، لانطوائه بالقوة على تقويض القاعدة المادية لسيطرتها. وفي هذا السياق نفهم أحد الأسباب الذاتية التي لجمت طموح محمد علي الصناعي حتى قبل ١٨٤٠. ونفهم لماذا أطلق عباس رصاصة الرحمة على مصانع النسيج الكبيرة التي ورثها عن محمد علي ولماذا وضع حداً لجميع المشاريع الصناعية التي كانت ما زالت قائمة، ولماذا أمر بتهديم ما كان قد تمّ تشييده من القناطر، ولماذا حارب الثقافة الحديثة باسم التقاليد الشرقية التي سلَح الدهر عليها وبصق، ولماذا يمَّم وجهه شطر الآستانة بدلاً من باريس، ولماذا اختزل الجيش، الحديث نسبياً، إلى مجرد حرص امبراطوري محدود قوامه مماليك مضمونو الولاء، ليس لهم سوى القصر سنداً اجتماعياً، لتأمين استمرار نهب شعب مكبل بشتى القيود الدينية والدنيوية، يتكئون عليه ويتكئ عليهم. وفي هذا السياق أيضاً ينبغي أن نفهم الأصوات التي ارتفعت في قلب البيروقراطية الحاكمة سنة ٦٤ مطالبة بتخفيف وحتى بإيقاف مشاريع التصنيع وخاصة الثقيل. واتخذ عبد الناصر، استجابة لها، قراره بتحويل الخطة من خمسية إلى سبعية. قد يبدو تشخيص ميكانيزم وظيفة الاستبداد البيروقراطية الراكد للوهلة الأولى غريباً. لكن قراءة

نقدية لتاريخنا كله كافية لكشف واقع أن ما يهم البيروقراطية ـ الأوتوقراطي بالدرجة الأولى ـ عَكَسا للبورجوازي والبيروقراطي الصناعيين ـ ليس مبدأ المردود بل مبدأ السلطة، ليس الفعالية الاقتصادية لسلطته بل بقاؤه على رأس هذه السلطة. ومن ثم يسعى دائماً، من ناحية الدولة، لإحاطة نفسه بأجهزة يشل بعضها بعضاً، لأنه يسود بتفريق أصدقائه قبل أعدائه، ولذ تراه في المراتب العليا يضع في المرتبة أو المرتبتين المتداخلتين بيروقراطيين متنافسين ليكون كل منهما جاسوسه على الآخر حتى يفوز برضاه. مثلاً في الدولة الأموية: العامل وصاحب الخراج، وفي الدولة العباسية: العامل وأمير الجيش وضرب أمراء الجيش بعضهم ببعض (انظر: الرأسمالية البيروقراطية الراكدة) ويصرف جل جهده ومكره في شل طبقته من الداخل: مخابرات على المخابرات... ليزرع بين مراتبها الحذر المتبادل منعاً لاتصالها المباشر، حتى يبقى هو همزة الوصل الوحيدة بين شتى مراتب بيروقراطيته، التي يحرص على أن تكون دائماً أقوى من الشعب المذرّر المشلول وأضعف من زعيمها، لكي يشل إمكانية قيامها بحركة منسقة ضده. ولنفس الغاية يرفض استقرار بيروقراطييه لأمد طويل في مركز واحد خوفاً من أن يحيطوا أنفسهم بقوة قد تهدده أو تنافس سلطانه المطلق: لم يكن خلفاء بغداد يبُقون وُلاتهم في مصر أكثر من سنة واحدة في المتوسط، أي المدة الضرورية إدارياً لجباية الضرائب. وذلك خوفاً من استقلالهم عن المركز. ولنفس الغاية كان السلطان المملوكي يذرر بيروقراطييه بمنح الملوك إقطاعاً موزعاً على منطقتين متباعدتين جداً، وأكثر من ذلك كان ـ عكساً للفاعلية الاقتصادية ـ يستبقي أمراء جنده المقطَعين في العاصمة تحت رقابته المباشرة تحسباً من تكوينهم، لو كانوا على رأس أقنانهم وجنودهم، لمركز قوة يحد

من سلطانه. ولنفس الهدف يسعى البيروقراطي الأوتوقراطي، من ناحية الشعب، لإحاطة نفسه بأفراد مذررين أو على الأكثر بتنظيمات مهنية عمودية مشلولة بواقع غياب تماسكها الطبقي[1]: فالمعلم والأجير في الطوائف الحرفية القديمة، والمالك العقاري والعامل الزراعي أو المدير والبروليتاري جنباً لجنب في الاتحادات والنقابات الرسمية الحديثة. ولهذا أحيت الفاشية الإيطالية الجمعيات الحِرفية القروسطية (انظر: **الجمعيات الحرفية**). والتصنيع المعمم ينطوي على خطر إيجاد تجمعات عمالية كبرى منظمة بواقعها ذاته من الصعب سيطرة البيروقراطي الأوتوقراطي عليها حتى بالقمع السافر، والبيروقراطية الراكدة، التي يقوم وجودها على ميوعة العلاقات الاجتماعية وتداخلها، تخشى التصنيع المعمم لأنه يختزل اختزالاً فسيفساء الشرائح الاجتماعية الفولكلورية ويصوغ مجتمعاً حيوياً باستقطابه الطبقي[2].

---

(١) ومما له دلالة أن الجمعيات الحرفية في العالم الإسلامي كانت دائماً تقريباً منظمة على صورة الدولة البيروقراطية الأوتوقراطية: فشيخ مشايخ الحرفة مثل الخليفة أو السلطان كان: «الآمر الأعلى، والحاكم الأعظم، والرئيس الأسمى الذي لا ينتخب ولا يبدل ولا يخلعه من منصبه إلا الموت أو الاستقالة» (إلياس عبد الله ١٨٨٣) وإن كانت الاستقالة نادرة في حوليات شيوخ المشايخ ندرتها في تاريخ الخلفاء والسلاطين (انظر: الطوائف الحرفية).

(٢) وهو ما تخشاه البيروقراطية الراكدة: فعبد الناصر ظل خلال ٦٩ يحذر، في لقاءاته مع قادة المقاومة، من التحريض بفكرة حرب التحرير الشعبية الطويلة لأن «ظروفنا الجغرافية مختلفة عن فيتنام، ولأن مثل هذه الحرب تنطوي على مخاطر سياسية واجتماعية غير محسوبة قد تجر العالم العربي إلى استقطاب مرفوض بين الشرق السوفياتي والغرب كله بما فيه أوروبا، ويصبح مسرحاً لصراع أديولوجي تضيع فيه شخصيتنا القومية وإرادتنا المستقلة». وعندما كتب له ماو غداة ٦٧، ينصح له بحل الجيش وتحويله إلى فرق صغيرة مقاتلة =

بفشلها حتى الآن في التصنيع، فشلت البورجوازية البيروقراطية العربية في تحقيق الشرط الضروري لتحقيق مهامها الأخرى. منذ ظهورها، ادّعت هذه الطبقة بما ليس فيها فكذبتها شواهد الامتحان: فمن وعد القضاء على «الإقطاع» اكتفت بتحجيم متدرج ومدفوع الثمن لأملاك الشريحة العليا من البورجوازية العقارية + التحايل على قانون الإصلاح الزراعي الذي طبقه ـ لا الفلاحون أنفسهم كما في ٨٩ لكي لا نستفز أحد بالاستشهاد بـ ١٧ ـ بل البيروقراطيون من أبناء نفس البورجوازية العقارية؛ ومن وعد القضاء على الاستعمار اكتفت بتوقيع اتفاقية جلاء قواعد الامبراطورية البريطانية الغاربة وخوض معركة بور سعيد، التي أعلن عبد الناصر في ذكراها الثالثة: ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨: «أن المعركة مع الاستعمار قد انتهت وأن المعركة مع الشيوعية قد بدأت»، في الوقت الذي كانت فيه المعركة مع الاستعمار الفرنسي على قدم وساق في الجزائر، والاستعمار البريطاني ينيخ بكلكَليه على الخليج، وشركات النفط تنهب ملء جيوبها، والدولة

= لخوض حرب تحرير شعبية، كتب له عبد الناصر لـ «ينوره» ـ على حد قول هيكل في عبد الناصر والعالم ـ بأن سيناء صحراء... لا تصلح لحرب العصابات...!

لم تتخلص الشعوب الآسيوية الثورية من ركودها التاريخي إلا عبر صراع طبقي طويل ومرير خاضته ضد سلطة البورجوازية العقارية والكومبرادورية المحلية المدعومة عسكرياً من هذه أو تلك من الامبرياليات الغربية. والفلاح الفيتنامي الخامل، الذي كان يشتغل ٣ شهور في السنة ثم يدخل في سبات عميق بقية الفصول، صنعت منه شروط الحرب الشعبية الطويلة عاملاً زراعياً ديناميكياً يشغِّل، طوال السنة، عقله ويديه في ترميم الجسور والمصانع والسدود وإعادة زراعة المزارع التي تخربها القنابل، وفي قتال أكثر بورجوازيات العالم حضارة ـ همجية.

الصهيونية قائمة وساهرة على تأبيد تركيد وتجزئة العالم العربي؛ أما الامبريالية الأميركية فقد كانت تفتح بكلتا يديها أبوابه! ومن الوعد بالقضاء على الرجعية إلى التحالف معها عبر مؤتمرات القمة والتعلق بعربتها عبر القروض؛ ومن إقامة «مجتمع الكفاية والعدل» لم تعطنا سوى التبعية والظلم؛ ومن الوعد بتحرير فلسطين اكتفت بهزيمة يونيو ومناشداتها الدول الكبرى عساها تساعدها على «محو آثار العدوان»!

لقد وضع ٦٧ نهاية فاجعة لحقبة تحقيق فيها القليل من الإنجازات وسادها الكثير من الادعاء والكذب.

* * *

القاسم المشترك الأعظم للبيروقراطيات التي حكمت العالم العربي، منذ أقدم العصور، هو استمراريتها المتمثلة في طابعها العسكري البارز، في ركودها الاقتصادي، في استبدادها المطلق وفي سلفيتها الراسخة الجذور.

بفضل ثورة حديثة حقاً أطاحت بنمط الإنتاج التقليدي وقصمت ظهر الأيديولوجيات التقليدية التي ترعرعت في أحضانه، قطعت البورجوازية والبيروقراطية الصناعيتان حبل صرتهما ببورجوازيي كومونات العصور الوسطى وبيروقراطيي القياصرة والأباطرة.

أما الرأسمالية البيروقراطية الراكدة فلم تعرف في مجرى تاريخها كله مثل هذه القطيعة النوعية مع الأسلاف ونمط إنتاجهم وتراثهم السياسي والفكري.

لقد كان التاجر ـ الصناعي الذي ظهر في العهد المانيفاتوري نقطة التحول نحو الرأسمالية الصناعية الحديثة في الغرب. أما عندنا فهذا التاجر ـ الصناعي ظل الحلقة المفقودة في نشوء وتدني البورجوازية العربية الخاصة. لأن تقسيم العمل في المانيفاتورة العربية لم يتبلور إلا

في القرن ٢٠، ولم تنفصل المانيفاتورة عن الصناعة المنزلية بحسم، ولا تخطت، في المدن، بداءتها ولا، بالأحرى، تجاوزت نفسها في ثورة صناعية آلية، بل إنها لم تتجاوز إطار الحوانيت الصغيرة والأنوال اليدوية إلا في عهد محمد علي ـ ولفترة قصيرة ـ وكصناعة دولة لا كصناعة خاصة. والبورجوازية العربية الخاصة لم تزدهر إلا في الحرف البورجوازية الصغيرة المحافظة بل الراكدة، التي لا تحتاج إلى رأسمال كبير ولا إلى أكثر من بضع أجراء مبتدئين يعملون دون أجر وجنباً لجنب مع المعلم في علاقة أبوية حميمة؛ وذلك سبب تفاهتها العملية وخرافيتها الأديولوجية المقرفة.

ولا ضرورة للتأكيد بأن البيروقراطية العربية لم تعرف في تاريخها المعاصر لا ستالين ولا ماو ولا هوشي منه ولا حتى كي ايل سونج ولا ـ بالأحرى ـ عرفت أحزابهم إلا سماعاً ترافقه دائماً قشعريرة رعب تقي.

أما التمتمة ببعض المفردات الحديثة عن الاشتراكية العلمية، المعوّمة في بحر من الإنشاء الأجوف والجهل المذهل بمدلولات تاريخ العرب الحديث، فليست سوى طلاء لا يلبث أن يتطاير هباء عند الاصطدام بأرض الواقع اليومي، بل ليست إلا تقنيعاً استبدالياً déguisement substituf للعفش السلفي العفن، للتخلف المادي والتخلف الفكري اللذين أقاما وصايتهما علينا منذ مئات السنين.

تتجلى استمرارية البورجوازية العربية الخاصة والبيروقراطية عجزهما عن الوفاء بمهمة التحديث الرأسمالي الصناعي والثقافي للمجتمع في واقع أن التوظيف في الأرض والعقارات وقطاع الخدمات ظل متغلباً على التوظيف في القطاع المنتج، والزراعة ظلّت متغلبة على الصناعة، والموارد المحلية المتاحة للاستخدام لم تستثمر، شأنها

دائماً، استثماراً رشيداً، وأدوات الإنتاج القائمة مشغلة في مصر بنسبة ٥١ وحتى ٦٠٪ أقل من طاقاتها الفعلية، واستمرار العجز المزمن عن تشغيل الطاقات البشرية العاطلة: ٩٪ من عمال المدن و٢٥٪ من عمال الأرياف ـ عدا العطالة المقنعة ـ والاستقطاب المفرد للاستهلاك الترفي في قطب وفقدان الحد الأدنى للبقاء على قيد البقاء (أي ٣٠٠٠ كالوري) في القطب الآخر ظل تقريباً على حاله؛ فمثلما كان سلاطين المماليك يبذورن ٦٠٪ من عائداتهم على المطبخ، بينما كان الفلاحون يهلكون بمئات الألوف في المجاعات الدورية، نرى في مصر «الاشتراكية» ١٠٪ من السكان يحتكرون ٤٥٪ من الاستهلاك الكلي، في حين يستهلك في الولايات المتحدة الامبريالية ٢٠٪ من السكان ٣٢٪ «فقط» من الاستهلاك الكلي! والعلاقة النهبية بين المدينة ـ البورجوازية البيروقراطية ـ غير المصنعة والريف الزراعي لم يتغيّر منها من حيث الجوهر شيء، فما زالت المدينة تلعب دور الوسيط بين الرأسمالية الصناعية العالمية والريف الذي ما زال كما في الماضي مصدراً للجباية والريع العقاري والتجنيد؛ وكما كان سلاطين المماليك يشترون بسعر التراب منتجات الفلاحين الأحرار ليضاربوا عليها محلياً وخارجياً ويبيعونهم الواردات بالسعر المعروض، وكما كانت دولة محمد علي تحدد تعسفياً أسعار منتجات الفلاحين من الحبوب والقطن وتحتكر شراءها لتبيعها في السوق العالمية بسعر الطلب، الذي يتجاوز ضعفي سعر شرائها، مستولية بذلك على حصة هائلة من فائض قيمة عملهم ـ وظفت أساساً لا في تعميم الصناعة بل على جيش امبراطوري شرقي كلّف في ١٨٣٣ فقط ٢٨ مليون فرنك وانهار في أول صدام مع الجيوش الغربية الحديثة ـ كذلك ظلّت دولة عبد الناصر تشتري من الفلاح قنطار القطن بـ ١٨ جنيه لتربح سمسرة من إعادة بيعه خاماً

للصناعة العالمية بـ ٣٣,٤ جنيه، وتشتري أردب الفول بـ ٨,٧٠ جنيه لتبيعه للخارج بـ ٥١,٣ جنيه أي بعمولة ٤٢,٦ جنيه (إحصاءات البنك المركزي المصري)؛ وإلى الضرائب القديمة انضافت ضرائب جديدة، فضلاً عن الإيجارات التي يدفعها الفلاح للبورجوازية العقارية المتغيبة ووسائل النهب البيروقراطية الأخرى «غير المشروعة» كالرشاوى التي تلتهم، حسب أكثر التقديرات جدية ما لا يقل عن ١٠٪ من دخله الصافي.

لا يوازي عجز البورجوازية والبورجوازية البيروقراطية عن تحديث القاعدة المادية للمجتمع إلا عجزها عن تحديث علاقة المواطن بالدولة وتجديد البنية الفوقية الإدارية؛ فقد عجزت على هذا الصعيد عن التقدم الفعلي قيد ذراع عن أسلافها في القرون الوسطى وعن اللحاق بمنجزات الاستعمار البريطاني في هند القرن ١٩ التي نوّه بها ماركس: جيش من الطراز الغربي، بيروقراطية حديثة وصحافة حرة.

فما تزال العلاقة القروسطية بين الدولة والرعية مستمرة: فالقمع الدموي ما زال يجمد أوصالنا ويعقد ألسنتنا جاعلاً، تماماً كما في الماضي السحيق، كل محاولة جدية للتفكير والممارسة باستقلال عن دولة البيروقراطي ـ الأوتوقراطي جريمة تكلف ما لا يقل عن التضحية بالحرية أو بالحياة. وما تزال محاربة الفكر المادي، وحتى العلماني البورجوازي، بوليسياً إحدى مهام الدولة المقدسة: سأعيد الشيوعيين إلى المعتقلات: [والتعذيب] في حالتين: إذا أعادوا تأسيس حزبهم أو إذا انتقدوا الدين. هكذا صرَّح عبد الناصر أمام مجلس أمته في ١٩٦٤! وباختصار فبورجوازيتنا البيروقراطية في القرن ١٩ أو البيروقراطية الثورية في القرن ٢٠: القضاء نهائياً على الأمية، أما في مصر مثلاً فقد كشفت احصاءات ١٩٦٨، أن الأمية تصاعدت بنسبة ٧٪

عنها في عام ١٩٥١؛ تغليب الثقافة على الخرافة، أما في مصر مثلاً فما تزال الكتب المدرسية المصدرة بالبسلمة وآيات المصحف والميثاق تتحدث عن زمان ومكان لقاء محمد بالجن وهي أساطير أنكرها المعتزلة في القرن الرابع الهجري ونسبوها لخيال العامة، فصل الدين عن الدولة، بينما دولنا ما تزال تعض على دينها بالنواذج؛ تحرير المرأة من العلاقات القروسطية السابقة عن الرأسمالية، أما عندنا فما تزال القوانين تقر وتبارك استعباد الرجال للنساء ومآسي تعدد الزوجات وتزويج البنت دون رضاها وتمييز الزوج بحق الطلاق والنظر بعين التفهم لجرائم «الشرف الرفيع». وباختصار، ما تزال المرأة كائناً مشلولاً ومحتقراً اجتماعياً لأنها «ناقصة عقل ودين».

أمران يلخصان بكثافة مأساوية استمرار طبقتنا السائدة وبناها الاجتماعية ـ السياسية ـ الثقافية التقليدية: رفض أي تجديد لنحو اللغة العربية العتيق ورسمها وأبجديتها الهيروغليفية. لقد سحبت قداسة القرآن عليها فباتت إحدى المحرمات التي لا يرقى إليها الهمس. فاقتراحات أحمد أمين وطه حسين المتواضعة لتيسير النحو ذهبت أدراج الرياح. وتبني الحروف اللاتينية بات مرادفاً للخيانة القومية العظمى[1]؛ وعبادة التراث: عبادة الماضي الميت المميتة. فالطبقات

---

(١) في ١٩٧١ وضعت بمساعدة خطاط أبجدية عربية جديدة ـ ليست لاتينية بل تنطلق من تجديد الأبجدية العربية ـ منفصلة وغير منقطعة ولا يشبه حرب منها حرفاً وأدخلت أحرفاً صوتية في صلب الأبجدية وقضيت بالتالي على المشكلة ـ الأم في اللغات السامية: افتقاد الأحرف الصوتية، مما جعل هذه اللغات رموزاً سرية لا يفكها إلا الراسخون في العلم. وهي حيلة طبقية دبرها الكهنة، الذين عقدوا اللغة كما عقدوا الدين بالقضاء على بساطتهما الأصلية ليوفروا لأنفسهم احتراف الارتزاق من فكّ رموزهما. وإدخال الأحرف الصوتية الرامزة للفتحة والكسرة والضمة يجعل العربية من أكثر اللغات يسراً =

الصناعية في الغرب والشرق نفضت تراثها من على كتفيها كما نفضت جناحيها العقاب، أما عندنا فتراثنا الذي صنعناه منذ مئات السنين بات اليوم هو الذي يصنعنا على مشارف الربع الأخير من القرن العشرين، حتى لا تكاد توجد أمة في العالم يتحكم أمواتها، من وراء قبورهم، في حياة أحيائها كأمتنا. استمرارية البنى الاجتماعية والثقافية لقرون متواصلة جعلتها تخاف الجديد وتخشى التغيير لأنه لا يمكن إلا أن يكون اقتلاعاً لها من أصالتها أي من جذورها الضاربة في ليل التاريخ.

استمرارية الرأسمالية الراكدة تشهد على أن هذه الطبقة لم تحل منذ عشرة قرون على الأقل أزمتها التي ظلّت، من حيث الجوهر دائماً هي نفسها: العجز عن تطوير قوى وعلاقات الإنتاج بمقياس العصر، وإنما ظلّت تنفسها بالفتح حيناً، بالقمع تارة، وبثورات القصور والتصفيات الانترا ـ بيروقراطية تارة أخرى. إلى أزمتها الذاتية المزمنة تكابد اليوم أزمة الرأسمالية العالمية عشية انهيارها. ومن يراهن على قدرتها حتى على إنقاذنا من الاضطهاد الامبريالي والصهيوني فمن جهتين لا جهة أساء: لأنه يقفز على عجزها الذاتي المزمن عن حل أزماتها المتراكمة ويتجاهل عجز الرأسمالية العالمية، التي وحدت السوق العالمية

= في رسمها وقراءتها: تكتب كما تنقط، ويختصر الطفل في تعلمها ٤/٥ وقته الحالي، ويمكن بها القضاء على الأمية في وقت قياسي في قصره. لكن المشروع الذي باركه سلفي مستنير كالشيخ عبد اللّه العلايلي، جوبه بالرفض المتشنج من أصحاب الصحف ودور النشر بدعوى أن ذلك: «سيرغمنا على إعادة طبع التراث المنشور حالياً. وهو مكلف جداً» بينما هو لا يكلف في الحقيقة أكثر مما تكلفه خسارة أمير على مائدة قمار في مونتي كارلو! لكن السبب الحقيقي لرفضهم هو هذه العبادة الصوفية لماضينا الأبدي، لكل ما هو قائم في عالم أشيائنا المعلبة، وهذا العداء الطبقي الدفين لكل جديد ولكل ما يقضي على الاحتكار: احتكار السلطة والثورة والثقافة.

ووحدت بالتالي أسباب القضاء عليها، عن حل أزمتها البنيوية حلاً طويل المدى.

فقد الطبقة العاملة العربية، المتعاونة مع حلفائها الثوريين في المدن والأرياف، هي التي تستطيع أن تقوّم إعوجاج تاريخنا، وأن تعيد جذرياً، عبر قطيعة ثورية حقاً مع استمرارية ركودنا، صياغة العلاقة بين سلطة المنتجين المباشرين الوحيدة والمطلقة وإنسان العالم العربي المتحرر من كل اضطهاد طبقي أو قومي. وهي التي يمكنها أن تقيم، لأول مرة، توازناً راديكاليّ الجدة بين المدينة والريف؛ وباختصار هي التي يمكنها، إذا أرادت، أن تحقق تحقيقاً حقاً رشيداً مهام الثورة الصناعية التي لم يعرفها تاريخنا قط، لكن في منظور ثورة شاملة اشتراكية وحدودية تسترد بها الجماهير الكادحة حقها في طرح وحل مشاكلها بنفسها.

ـ ٢ ـ

الإقطاع

موضوع الإقطاع متشعب، وسنقتصر هنا على عرض: رحلة تكوّنه وصعوده، القوى المنتجة التي طورها، انحداره وديناميكية صراعه الطبقي المنطوي بالضرورة على نفيه: البورجوازية؛ وأخيراً وقفة مقارنة بين نمط الإنتاج الإقطاعي ونمط الإنتاج الرأسمالي الراكد، إسهاماً في محاولة التحكم في المشكلات النظرية ـ العملية الراهنة التي لا تنفك تطرح نفسها على مشروع الثورة العربية الجديدة وقواها الفتية.

سجل سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية سنة ٤٧٦، على يد القبائل الجرمانية الهمجية التي ظلّت تجتاحها قروناً، تاريخاً حاسماً في بداية القرون الوسطى. لكن نمط الإنتاج الاستعبادي المأزوم لم يسقط بسقوط الامبراطورية. بل راح يتفسخ تدريجياً على امتداد القرون الوسطى الأولى(٤٠٠-٨٥٠)، وهي الفترة التي اختلط فيها الحابل بالنابل في بُحران الغزو الخارجي والفتن الداخلية. كانت فترة احتضار الرق ومخاض الإقطاع هذه فترة ركود، خاصة في بدايتها، إذ لم تسجل فيها القوى المنتجة تقدماً يذكر، بل إن ثنائي الغزو والفتن قلّص ما كان متوفراً منها أو أبطأ تطوره. أما على صعيد الثقافة فقد كانت انهياراً أكيداً قياساً إلى ثقافة العصر القديم الإغريقي ـ الروماني الذي

انتهى بنهاية الامبراطورية. فقد اندثر الفكر الإغريقي الإباحي والمادي بالفطرة. وعلى أنقاض الفكر الإغريقي - الروماني الحر والحضري الذي دُفن تحت أنقاض المدن المهزومة، قامت مقدمات الثقافة الريفية الجلفة التي ستسود طوال سيادة الريف على المدينة، أعني: ذلك الخليط الغبي من الأوامر والنواهي العرفية والدينية التي ستنصّب الدين سيداً وتصيّر الفكر الحر قناً، مسخّراً لخدمته على امتداد عصور القنانة الإقطاعية. وباختصار فقد تزامنت هزيمة المدينة مع هزيمة الفلسفة الحرة، وبداية انتصار الدين على الفلسفة مع بداية انتصار الريف على المدينة.

هذا الاتجاه العام الذي كان يدفع أوروبا الغربية دفعاً نحو نمط الإنتاج والفكر الإقطاعيين اللذين ستتحدد ملامحهما في القرن التاسع وسيشكلان نقطة انطلاق نحو نفيهما في حضارة جديدة.

سعى الملوك الجرمانيون في هذه الفترة الانتقالية إلى إحياء الأراضي المشاعية وبدأوا يُقطعون أتباعهم المسلحين من الأغراب المترومنين ضياعاً من أملاك الدولة الرومانية مكافأة على خدماتهم والتزامهم بالخدمة.

قامت محاولتان لإعادة سلطة الدولة إلى سابق عهدها وكبح البروتسيس الإقطاعي أو التحكم فيه. لكنهما باءتا بالفشل لأن السبح ضد التيار الإقطاعي، الذي يفترض نموه تلاشي الدولة كلياً، كان ضرباً من مناطحة الصخور. قام بالأولى كلوفيس ملك فرنسا (٤٨١-٥١١)، وقامت بالثانية السلالة الكارولنجية التي حاول مؤسسها شارلمان (٧٧١-٨١٨) أن يجدد شباب المؤسسات القديمة من نظام ولاة الأقاليم إلى مجالس المحافظات التي تجتمع مرتين سنوياً للبحث في شؤون المملكة، كما حاول أن يتخذ من سلطة أسياد الأرض

القائمة، من كبار الملاك وكبار الموظفين، هرماً مراتبياً لتثبيت سلطة الدولة في جميع أنحاء المملكة حيث كان عاجزاً، لصعوبة المواصلات، عن معرفة جميع الرجال الأحرار، في المملكة، في عصر كانت فيه العلاقة الشخصية بين الملك ورعاياه الأحرار هي وحدها المقبولة. ولهذه الغاية وزع الملك الكارولنجي أراضي الكنيسة على أهم شخصيات المملكة داعياً الفلاحين الأحرار إلى الاحتماء بهم حتى يصبح الكبار مسؤولين لديه عن تصرفات الصغار، متخذاً من مراتب السادة وسيلة لممارسة سلطته عبرهم.

لكن الاجتياح النورماندي في القرن التاسع أطاح بالنظام الكارولنجي. فلم يعد الملك الضعيف بقادر على التحكم في أتباعه، وعجز عن إقطاعهم الضياع وإهدائهم كما في السابق. فتفتّتت السلطة وتفتت الجيش الملكي نفسه إلى ميليشيات محلية.

أمام أخطار الغزو واحتدام الفتن وعجز الملك ـ الدولة عن إنجاد رجاله في المحافظات اضطرّ الفلاحون الأحرار إلى الاحتماء بالمحاربين الأقوياء والكوانط، ممثلي الملك في المحافظات، وإلى القرن التاسع ظلّت العلاقات الإقطاعية تقوم بين كبار ملاك الأرض وكبار موظفي الأسرة من أدواق وكوانط، ممن كانوا ما زالوا يمسكون ببقايا سلطة دولة تتآكل. لكن العلاقات الإقطاعية كانت ما زالت تبحث عن صيغتها الملائمة. لذا كان الفلاحون الأحرار ما زالوا موجودين ويتصرفون في أملاكهم الخاصة ويشاركون في القضاء ويحق لهم، إذا كان لهم سيد، أن يغيروه. لكنهم لم يستطيعوا في أتون هذا العالم المضطرب حيث كانت مزارعهم عرضة للنهب أو البوار، بسبب طول مدة التجنيد، أن يحافظوا على استقلالهم فالتجأوا بأشخاصهم وأملاكهم لحماية سيد تمكّنه أرضه، الثروة الأساسية حينذاك، من

اقتناء السلاح للدفاع عن نفسه وعمَّن يلوذ بِحماه، أو الالتجاء للكنيسة، التي لم يكن يُستباح لها في الغالب حمى. أما الذين لا يملكون شيئاً على الإطلاق فقد كانوا في وضع عصيب يطوفون إناء الليل وأطراف النهار من حمى إلى آخر بحثاً عن سيد يقبل إطعامهم وحمايتهم مقابل الانخراط في خدمته.

لكن العلاقات الإقطاعية الحقة لم تبدأ في التبلور التدريجي إلا في القرن التاسع لكي تبلغ كمالها في القرن ١١.

في هذه الفترة غابت الدولة كلياً: فبعد تلاشي سلطة الملوك في القرن التاسع تلاشت جميع بقايا سلطة ممثلي الملك، فتحولت الوحدات الإدارية التابعة سابقاً للدولة إلى وحدات اقتصادية اكتفائية متقوقعة لا ظل لأي سلطة سياسية فيها فوق سلطة السيد في حدود إقطاعته.

لعب نمط الإنتاج الإقطاعي الفتي، بين ١٠٠٠ و١١٥٠، دوره التاريخي في تجديد القوى المنتجة: ازدهرت الزراعة، توسع إحياء الأراضي وزاد عدد السكان بفضل الأمن النسبي وتقدم التكنيك الزراعي: استخدام طوق قرن حصاني الحرث والدرس، تعميم المحراث ذي العجلات، الذي حلّ فيما بين القرنين السابع والتاسع محل المحراث الخشبي السطحي، تحسين الطاحونة المائية وتعميمها، استخدام النورج واستيراد أنواع زراعية جديدة كالشعير والشوفان والقطن والرز وقصب السكر والزعفران والنخيل من الأندلس عن طريق جنوب فرنسا وإيطاليا. وفي هذه الفترة توسع الإقطاع فيما بين نهري لورا وموز حيث تدامج دون متاعب الغزاة الفرنجة وملاك الأرض الجوليين. وانطلاقاً من هذه المنطقة أخذ الإقطاع يتعمم تدريجياً في أوروبا الغربية، فانتقل إلى ألمانيا حيث: «لم يستورد إليها الإقطاع

جاهزاً، بل كان من جهة الغزاة مستمداً من التنظيم العسكري للجيش خلال الفتح نفسه، وبعد الفتح تطور هذا التنظيم بتأثير القوى المنتجة التي كانت قائمة في البلد المفتوح، لكي يغدو عند ذلك فقط إقطاعاً حقيقياً». (الأديولوجيا الألمانية)، وإلى شمالي إيطاليا حيث تفسخ مبكراً بفعل نمو الرأسمال التجاري من التجارة مع الشرق ـ ولم تلبث هذه التجارة نفسها أن انهارت مبكراً نتيجة للاكتشافات الجغرافية ـ ثم إلى شمال إسبانيا. وابتداءً من ١٠٣٠ أدخله الفاتحون النورمانديون إلى صقلية، وفي ١٠٦٦ أدخلوه إلى إنجلترا. لكنه لم يدخل البلاد الاسكندنافية إلا متأخراً، لذلك ظلّت المشاعيات القروية المستثمرة تعاونياً مزدهرة ومستقلة حيال الحمى الإقطاعي، وحمله نبلاء الحروب الصليبية إلى القدس وبيزنطة حيث اكتسب الخصائص المحلية.

العلاقات الإقطاعية التي سادت هذه البلدان بأشكال ودرجات شتى ـ لكن بمضمون واحد ـ هي التبعية: تبعية القن لسيد يطعمه ويحميه لقاء خدماته المدنية والعسكرية. لكن الحامي، في عالم الإقطاع المنفلت، كان هو الآخر في حاجة إلى حماية. وكان عليه لكي يفوز بها أن يصبح بدوره تابعاً Vassal لسيد آخر أكثر منه أتباعاً وضياعاً. ويسمى هذا الحامي سيد الأسياد Suzrain الذي يقبل مد حمايته للتابع بمجرد أن يبايعه على الطاعة.

سيد الأسياد يتحكم بمراتب أتباعه من صغار السادة. يستبقي بعضهم بجانبه كحاشية، ويُقطع بعضهم الإقطاعات Fiefs. وكان سيد الأسياد، في غياب التبادل النقدي، يتخلى لتابعه عن إقطاعة أو عن حصة من الأتاوات المستحقة من الأقنان. تتم بيعة Hommage التابع في حفل مشهود يتعهد فيه التابع لسيده بالمساعدة دون قيد أو شرط ويقدم له سيده شيئاً ما Objet رمزاً للإقطاعة الممنوحة على مدى

الحياة والقابلة للهبة والتوريث. عند موت السيد يدفع التابع لخلفه حقاً معلوماً للاحتفاظ بالإقطاعة. وإذا ما نكث التابع البيعة تقضي محكمة الحمى بانتزاع الإقطاعة منه.

يتكون هرم المراتب الإقطاعي، النموذج الأصيل للبيروقراطية الحديثة، من مراتب عُليا ودنيا: في أسفلها التابع غير المقطَع الذي نذر نفسه لحراسة سيده ليلاً ونهاراً، والنبيل الوضيع الذي لا سيادة له على أي محارب، وفي القمة مراتب من السادة ذوي الأتباع والخاضعين بدورهم لسيد أعلى لا يستمد سلطانه من منصب بيروقراطي، كممثل للدولة، بل من إتساع أراضيه وكثرة أتباعه، وهما علامة السلطان والهيبة في الإقطاع، إذ لا وجود في الإقطاع لا للدولة ولا بالتالي للموظف بأتم معنى الكلمة. فالأتباع مسؤولون عن إدارة الإقطاعات الكبيرة كأسياد تابعين اسمياً لسيد أعلى، ويتلقون عن إدارتهم مكافأة عينية. ويطلبون عند الحاجة معونة سيدهم الأعلى أو مليكهم.

نفس هرم مراتب الإقطاع العلماني نجدها في الكنيسة، التي لم تلبث أن انخرطت، في القرن التاسع، بعد نقاش قصير وشكلي، في سلك النظام الإقطاعي. وعلى صورة مراتبه المعقدة أقامت بيروقراطيتها التي ما تزال قائمة إلى اليوم، بعد أن انتقلت من الدفاع عن الإقطاع إلى الدفاع عن البورجوازية. ومارست مباشرة جميع ممارساته باستثناء الحرب. بما أن الإنجيل يأمر: «لا تقتل قط»، فقد تحايلت الكنيسة على الأمر بفتوى جواز القتل بالنيابة: فالأسقف أو القس «المسالم» ينيب عنه وكيلاً لإراقة الدماء لقاء مكافأته بإقطاعة من هذه الإقطاعات والأراضي التي كان الفلاحون يقدمونها مع عملهم للكنيسة أو التي كان كبار الإقطاعيين يهدونها لها عرفاناً بجميل خدماتها لهم. من تأمين طاعة الأقنان الذين يدوس السادة على

محاصيلهم ويغتصبون وقتهم ونساءهم، بالقمع الأديولوجي: وجوب تقديم الخد الأيمن للسادة الذين يصفعونهم على الأيسر لقاء شيك بدون رصيد مُحوّل على ملكوت السماء. إلى التكريس الإلهي للتقاليد الإقطاعية التي وزعت الأدوار بين فئات المجتمع: الفارس يحارب، والكاهن يصلي ويعلّم والفلاح يشق بفأسه ومحراثه الأرض من أجلهما، فإلى حراسة التضامن الطبقي بين مراتب السادة والتصدي باسم السماء لكل إخلال بهذا التضامن من وقع الغدر والحروب البلهاء التي ملأت العصور الوسطى بجعجعتها الفارغة، وأخذ ثأر الفرسان بعضهم من بعض: فإذا حدث أن قتل فارس فارساً آخر لا ينتمي لنفس التبعيَّة فالنزاع لا يُفض إلا بالاحتكام إلى السيف. حماية لهذا التضامن الطبقي أقامت الكنيسة منذ القرن التاسع مؤسسة «سلم اللّه» لمقاومة الحروب الإقطاعية أو بما هو أدق لتقنينها. ونجد تماثلاً بين وصايا أبي بكر لجيشه الفاتح ووصايا الكنيسة لجيوش المحاربين: تحريم قتل رجال الدين المسافرين، التجار، النساء والأطفال، الفلاحين، وعدم التعرض للمزروعات ومواشي الحراثة والطواحين.

في عالم هؤلاء التنابلة من سادة علمانيين ودينيين، كان القن هو المنتج الوحيد في الريف. والقن هو فلاح حر تخلى تدريجياً وجزئياً، في غياب الدولة، عن حريته ليضع نفسه في تبعية سيد يحميه مقابل خدماته... لكن القنانة ليست، كما لاحظ إنجلز، شكلاً مُصَاقباً[1] Univoque من التبعية الشخصية، بل درجات متمايزة بتمايز العصور

---

(١) مصاقب أي ثابت الدلالة في جميع الأحوال. والكلمة استخدمها الغزالي في «الجام العوام عن البحث عن علم الكلام»، وقد ترجمها المنهل بـ «متواطئ» أي Complice وهي ترجمة خاطئة بالمطلق.

والأصقاع، تشتد حيناً وتتراخى حيناً في شروط تاريخية مختلفة. أما السيد فهو: «منظِّم عملية الإنتاج وجميع شؤون الحياة الاجتماعية، والمشرف الأعلى عليها» (رأس المال).

يحق للسيد، المالك لأقنانه ملكية محدودة، أن يفرض عليهم السخرة أياماً محدودة من العمل المجاني أسبوعياً، والأتاوات أي مجموع الحقوق العينية التي يؤديها أقنانه المقيمون على قسم من أرضه. ذلك أن السيد يُقسِّم حقله إلى قسمين، في القسم الأكبر: الضيعة Domaine، ويستثمره مباشرة بواسطة أهله وخدمه وسخرة أقنانه، وفيه يقيم قلعة سكناه ودفاعه، الطاحونة، الفرن، المشاغل الحرفية الضرورية لإصلاح الآلات الزراعية والأدوات المنزلية والأسلحة؛ أما القسم الآخر من حقله: **الحيازات**[1] Tenures التابعة للضيعة التي يتخلى السيد عن استثمارها لفلاحين نصف أحرار مقبل أتاوات عينية يختلف مقدارها باختلاف البلدان والمناطق والسادة يؤدونها له بعد جني المحصول، ومقابل ٣ أيام أسبوعياً سخرة في ضيعة السيد ولحسابه. وإذا قدرنا الأتاوات العينية بأيام عمل وأضفناها إلى السخرة فإننا نجد أن القن يعمل سخرة ثمانية شهور في السنة لحساب السيد.

هذ الريع الذي يُدفع عملاً هو الشكل البدائي لفائض القيمة في ظل الاستغلال الإقطاعي. لكن القن استفاد هو الآخر، قياساً على العبد ـ وعلى الفلاح الحر في العالم العربي ـ، من حريته الجزئية. فقد وظَّف الشهور الأربعة المتبقية له في العمل الجاد في الحيازات لزيادة إنتاجه الخاص، إذن زيادة وتنويع حاجاته، وتحقيق فائض لا بدَّ أن

---

(١) وهي قطع الأرض الصغيرة التي تخلى عنها السيد، لقاء السخرة والأتاوات، لأقنانه ومحاصصيه، وقد ترجمها. المنهل خطأ بـ «الإقطاعة الممنوحة»!

يبحث له عن سوق: «فإنتاج الأيام المتبقية التي يتصرف فيها المنتج المباشر لحساب نفسه هو معطى متغيّر سوف ينمو بالضرورة مع خبرة المنتج التدريجية ومع الحاجات الجديدة في الوقت ذاته، كما أن اتساع السوق لمنتجاته الجديدة والتنامي المتعاظم دوماً لضمان تصرف المنتج في هذ الجزء من قوة عمله، كل ذلك سيغريه بتشغيل أكثر لهذه القوة. . . فإمكانية تطور اقتصادي ما متوفرة هنا إذن. . .» (رأس المال).

إمكانية التطور الاقتصادي هذه، إذن إمكانية ظهور حضارة رق جديدة لم تكن ممكنة في نمط الإنتاج الاستعبادي الإغريقي ـ الروماني. ومن هنا تقدمية الإقطاع قياساً على العبودية. فمنذ القرن التاسع خلّى مالك الأرض الروماني المتغيب في المدينة، المحتقر للعمل اليدوي، المتهالك على اقتناء الفاخر من السلع، مكانه لسيد الأرض الإقطاعي الذي يعيش بين أقنانه ومحاصصيه Tenaciers. «لم تتكون طبقات القرن التاسع الاجتماعية في انهيار حضارة متداعية، بل في آلام حضارة جديدة. فالعلاقات بين جبابرة الملاك العقاريين والفلاحين المستعبدين، التي كانت بالنسبة للرومان تشكل انهياراً أكيداً للعالم القديم، كانت الآن، في نظر الجيل الجديد، نقطة انطلاق نحو تطور جديد» (إنجلز)، نحو الإقطاع الصاعد.

لكن مرحلة صعود الإقطاع تزامنت، منذ القرن ١١، مع بداية ظهور العوامل التي ستؤدي تدريجياً إلى انحساره ثم إلى إنكساره: نهضة التجارة، إذن التداول النقدي. أما الحدث الحاسم فهو نهضة المدن. فإذا كانت المدينة الإغريقية ـ الرومانية مركز التاريخ في العصر القديم فإن نقطة ارتكازها كانت الملكية العقارية والزراعية. أما في نفيها: الإقطاع، فإن الريف أصبح مركز التاريخ. ثم ظهر نفي النفي:

المدن البورجوازية في القرن الحادي عشر، ففجّر أول صراع طبقي خصب في القرون الوسطى بين المدينة البورجوازية الشابة والريف الإقطاعي الكهل. وظيفة هذه المدينة تختلف جذرياً عن وظيفة المدينة الإغريقية - الرومانية من حيث إن «التاريخ الحديث هو تاريخ تحضير الريف وليس تربيف ruralisation الحاضرة كما في العصور القديمة». (الأديولوجيا الألمانية).

بالطبع لم يحدث ذلك لا دفعة واحدة ولا دون انتكاسات، تتخذ أحياناً شكل العودة الظاهرية إلى الوراء، وإنما استغرق حقباً من التطور والصراع المرير بين الأضداد.

استمرت مرحلة صعود الإقطاع إلى منتصف القرن ١٣ وفي مناطق إلى بداية القرن ١٤. في هذه المرحلة ازداد عدد السكان وارتفع الإنتاج الزراعي، بفضل التوسع في إحياء الأراضي. وتعميم التكنيك الزراعي المتقدم، وبفضل حصول الفلاحين الأحرار وإنصاف الأحرار على قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي عن السادة، الذين كانوا بحاجة قصوى للحصول على مزيد من الريع. فوجدوا أن استرضاء الفلاحين هو أضمن السبل لتحقيق ذلك. لكن بوادر الأزمة العامة التي ستدوم من القرن ١٤ إلى سقوط الإقطاع نهائياً في القرن ١٨ مع فترات ازدهار ظرفي متقطعة، لاحت منذ منتصف القرن ١٣ عندما بدأت إمكانية إحياء الأراضي الموات تُستنفد في بعض المناطق: شمال فرنسا، إسبانيا إلخ. . . وبدأ الإنتاج الزراعي يتراجع بتأثير عوامل متضافرة وأحياناً متناقضة: حاجة السادة إلى ريع نقدي كانت تشجع الفلاحين على الإنتاج، لأن التضخم النقدي الهائل كان حليفهم، لكن السادة، الذين وجدوا أن ارتفاع الأسعار قد خفَّض ريعهم، لجأوا من جديد إلى فرض الريع العيني. وهكذا دخلوا مع الفلاحين في صراع طويل

على الريع. والصراع على الريع كان المحرك الأول للصراع الطبقي في المجتمع الإقطاعي.

أدى تقلص الحروب إلى تفوق معدلات تزايد السكان على معدلات زيادة الإنتاج خاصة في استثمارات الفلاحين الأحرار التي استنزفتها الزراعة المتواصلة، التي لم تترك لها فرصة التبوير السنوي الضروري لتجديد قواها، فتدهورت إنتاجيتها.

بدأت التناقضات الداخلية تفعل فعلها في النظام الإقطاعي: انكفاء الغزو الخارجي شجع الملوك، المستائين من تطاول السادة على سلطانهم، على السعي لتقليم أظافرهم، وساعدت الكثافة السكانية على استقرار الأمن نسبياً، ونما الاقتصاد النقدي، وظهرت الضرائب الملكية. وهكذا بات في مستطاع الملك أن يستغني عن الأتباع المقطعين[1] Fiéfés بفضل أشخاص آخرين أكثر فعالية وأقل إزعاجاً،

---

(١) الأتباع المقطعون هم من لا يستبقيهم السيد بجانبه من أتباعه بل يقطعهم أرضاً يتمتعون عليها بجميع حقوق السادة، وأحياناً لا يقطعهم الأرض بل حق جباية أتاواتها العينية أو النقدية. وحتى في هذه الحالة لا يمكن تسميتهم بـ «الملتزمين» بجباية الضرائب، كما كانوا يسمون في مصر من عهد الدولة الأموية إلى ١٨١٣، عندما أنهاهم محمد علي وصادر ممتلكاتهم، لوجود فارق نوعي بين الأتباع المقطعين والملتزمين: الأولين يجبون الأتاوات، في غياب الدولة، لحساب أنفسهم، والثانين يجبونها لحساب الدولة التي اشتروا منها مقدماً حق جبايتها. والسيد ليس مطلق اليد في عزل تابعه إلا بعد محاكمة علنية كما تقضي التقاليد الراسخة، أما الدولة المركزية أو واليها فيحق لهما عزل الملتزم، مصادرته وقتله في أية لحظة. والتابع يستغل إقطاعته ـ أو أخاذته، كما يقترح الشيخ عبد اللّه العلايلي ـ مدى الحياة، إذن يستطيع العناية بها وتحسين إنتاجها، أما الملتزم فلسنة أو ٤ سنوات ينهب فيها ملء إهراءاته وخزائنه، ثم يترك مكانه لناهب آخر لا يقل عنه استخفافاً بتحسين الإنتاج ووضع المنتجين!

كالضباط الملكيين والموظفين الصاعدين من الطبقات الدنيا، كالفرسان والأقنان والجنود المرتزقة في فرنسا الذين كانوا يعيشون من وظائفهم ولا يفكرون بالتالي إلا في الدفاع عمَّن يدفع لهم[1]. ولذا اختزل الملك مساعدة النبلاء العسكرية إلى خدمة ثانوية لا تتجاوز ٤٠ يوماً وبعدد محدود جداً من الفرسان. كل هذا بدأ يحدث في القرن ١٣ حيث بلغ الإقطاع أوجه ونقطة انحداره: ففي هذا العصر بدأ ملك فرنسا يتدخل بجيشه في جميع أنحاء مملكته تقريباً معتمداً على أتباعه وأتباع أتباعه. ولم يعد يقدم حساباً لتابعيه بل للّه وحده أي لنفسه. فلم يعد الإقطاع مركز الثقل في النشاط الإنتاجي وحسب، بل إنه بات عاجزاً عن إنتاج ما يسد الحاجات الفعلية لإنسانية عصره، ما لم يعد يلبي مطلب الطبقة السائدة نفسها في الحصول على دخل وفير، فظهرت، من أحشائه، قوة جديدة نمت من الإنتاج الحرفي، الذي استقل عن الزراعة وتخصص في المدن، ونمت، خاصة، من مراكمة الثروات النقدية من الربا والتجارة: البورجوازية، التي كانت، متحالفة مع الملوك، تلغم سيطرته الاجتماعية، وكانت، متحالفة مع النقود، تلغم سيطرته الاقتصادية. إذ إن السادة جدّوا في البحث عن النقود لاقتناء السلع الحضرية التي أغوتهم. فراحوا، في حمَّى ارتفاع

---

(١) لا وجه شبه بين الفرسان والأقنان في فرنسا والمماليك عندنا. لأن الأولين استعين بهم لتقليم أظافر الإقطاع الذي كان، بتقوقعه المحلي، يقطع الطريق على تكوين السوق القومية. أما المماليك فقد جيء بهم للاستغناء عن الجنود المحليين غير المضمونين لضرب انتفاضات الفلاحين وعامة المدن. فقد استبدل العباسيون بالجيش العربي المتطوع جيشاً مرتزقاً فارسياً بعنصره الغالب لحذرهم من القبائل العربية، عماد هذا الجيش. واستغنى المعتصم عن العرب والفرس معاً بالأتراك؛ وأخيراً غدا المماليك هم القوة المسلحة الضاربة بيد الطبقة الحاكمة.

الأسعار، يطلبون من أقنانهم أتاوات نقدية. وأخذت السخرة، التي ظلّت من القرن ٩ إلى القرن ١٢ أساسية، تخفُ منذ القرن ١٢ خاصة من الإقطاعات القريبة من المدن، فلم تعد تتخطى ٣٥ يوماً في السنة بعد أن كانت حوالي ١٨٢ يوماً. وغالباً ما اشترى الأقنان حريتهم بالنقود. وفي سبيل النقود قسَّم السادة من جديد ضياعهم لفرز حقول يتنازلون عنها لأقنانهم لقاء أتاوات نقدية باتت تشكل الأساسي من دخلهم. وهكذا غدا السيد أقرب إلى صاحب الريع منه إلى منظم الحياة والإنتاج في إقطاعته. وبدا بالتالي طفيليا في مجتمع ديناميكي يضيق دائماً في النهاية ذرعاً بالطفيليين.

أتاحت المدن الناهضة للأقنان والفلاحين المفقَّرين فرصة الالتجاء إليها والعمل فيها بدلاً من الكدح لأداء الأتاوات الباهظة.

أمام خطر الالتجاء إلى المدن شدد السادة على الأقنان فاعتبروهم ملتصقين بالأرض مدى الحياة وحولوا الفلاحين الأحرار من جديد إلى أقنان وصادروا أراضيهم.

لم تكن شراسة الإقطاع سوى تعبير عن دفاعه اليائس أمام حفاري قبره في المدن البورجوازية.

لم يتهاوَ الإقطاع بضربة واحدة لاستحالة ذلك في عصر تتقدم فيه القوى المنتجة ووعي الطبقة الثورية ببطء، بل راح يتآكل تحت وطأة تناقضاته الداخلية وأزماته.

إذا كانت مرحلة صعود الإقطاع (ق١٠- ق١٣) قد تميّزت بقوة الإقطاعيين قياساً بالمدن والملوك، وبتراخي التوترات الاجتماعية، فإن بداية القرن ١٤ شهدت، وفي كل مكان من أوروبا الغربية، أزمة شاملة جوهرها عجز معدلات الإنتاج عن تغطية معدلات السكان. لأن ذلك كان يتطلب ترشيد الإنتاج والتوزيع وبالتالي تجديد القوى المنتجة، بما

في ذلك طرائق الاستثمار. وهو ما لم يعد وارداً في إطار نظام أعطى كل ما عنده. وهكذا انفجرت أزمة القرن ١٤ الشاملة ومعها المجاعات والأوبئة والحروب القومية الطاحنة في سبيل تعديل الحدود وضم المناطق الغنية كحرب الـ ١٠٠ عام بين فرنسا وإنجلترا. وشدد سادة الأرض وتأثر استغلالهم للفلاحين. وزادوا أتاواتهم التي كانت تتراوح، حسب المناطق، بين ٢٠، ٣٤، و٥٠٪ من دخل الفلاح الخام في الوقت ذاته الذي حرموا فيه الفلاحين من حقوقهم القديمة، بما في ذلك حق صيد الخنازير والأرانب التي كانت تهلك زرعهم. وكراسات التظلم التي كان مجلس طبقات الأمة، في القرن ١٨، يرفعها إلى الملك تعج بشكوى الفلاحين من ثقل الضرائب وجور الأرانب. والريع العقاري بشكليه: الخدمات والأتاوات، الذي تضاعف، لم تكن توظف إلا نسبة ضئيلة منه. إذ كان ينفق على استهلاك السادة الترفي من السلع البورجوازية. وهذا ما اشتكى منه الاقتصاديون المركانتيليون في القرن ١٥ وما سيشكوه بشدة أكبر الاقتصاديون الفيزيوقراطيون في القرن ١٨، حرصاً منهم على ترشيد الإنتاج الزراعي، المصدر الوحيد للثروة في نظرهم.

طوال القرن ١٤ تصاعد الصراع الطبقي بين السادة والأقنان، واكتسى شتى الأشكال: من التمردات الظرفية ضد منظمي المجاعات شبه الدورية إلى الثورات المنظمة أو شبه المنظمة المعادية بوعي للعلاقات الإقطاعية، مروراً بالأزمات السياسية، حيث كانت الامبراطورية حوالي ١٤٠٠ عزلاء من كل سلطان أمام سلطان الأمراء، بورجوازيي المدن وروابط الفرسان، وبالأزمات الدينية حيث كانت الكنيسة الرومانية تهتز أمام انتشار الزندقة والفِرق وظهور مطالب الكنائس القومية.

لكن هذه الصراعات الطبقية لم تكن تطاحناً ينتهي بنهاية قوة المتصارعين كليهما، كما كان يحدث في عصورنا الوسطى، بل وجدت حلها الإيجابي الثوري في صعود قوة جديدة في القرن ١٥: البورجوازية، التي طرحت على الريف الإقطاعي تحدّيها الشامل وبديله الثوري في آن: فبإعطائهم الأولوية للحوافز الاقتصادية، وبإعلانهم وجوب وضع السلطة في خدمة الاقتصاد، لا وضع الاقتصاد في خدمة السلطة كما كان يفعل الإقطاع، وبتقديمهم للنبلاء أنفسهم جميع لوازمهم اليومية من الملابس إلى الأسلحة، برهن البورجوازيون، ad hominem للنبلاء بالنبلاء أنفسهم، أنهم قد غدوا أكثر لزوماً للمجتمع الإقطاعي من الإقطاعيين، وأنهم هم الذين سيسيطرون على ريفهم وأرياف العالم بالثورة التجارية التي اندلعت في القرن ١٥، وبامتلاكهم للنقود التي غدا الجميع: الأمراء، النبلاء والملوك في أشد الحاجة إليها. وخاصة الملوك الذين ما كان في وسعهم بناء دولهم المركزية، أي جيشهم المرتزق، جهازهم القضائي والضريبي المركزي بدون نقود البورجوازيين. ولا سبيل للحصول على هذه النقود لا بالضرائب التعسفية وأقل من ذلك بالمصادرة، كما كان يحدث عندنا طوال تاريخنا، بل بالاقتراض من الصيارفة والمتعهدين المنحدرين من بورجوازيي الكومونات المتلاشية. ومعنى ذلك سيطرة البورجوازيين على الدولة لا سيطرة الدولة عليهم، عكساً لما حدث عندنا.

أمكن في نهاية القرن ١٦ التحكم في الأزمة بفضل تجديد القوى المنتجة بالاكتشافات الحديثة وتعمير المناطق المهجورة. لكن الاتجاه العام لأزمة الإقطاع البنيوية الشاملة كان أقوى من جميع المسكّنات الظرفية. بل إن تقدم قوى الإنتاج، في إطار نمو الثروات المنقولة وازدهار الصناعة اليدوية، وسحر النقود باتت تلعب ضد نمط الإنتاج

الإقطاعي لا لحسابه، وأكثر من ذلك فإن وتائر تحول الإقطاعيين إلى ملاّك عقاريين، وهي الظاهرة التي ظهرت في القرن ١٥، توسعت الآن. إذ إن تطور الرأسمالية التجارية وسع وجدد أسس الأرستوقراطية الإقطاعية التي فتحت ذراعيها للبورجوازية البيروقراطية الصاعدة: نبلاء البلاط ونبلاء الثوب.

في القرن ١٧ تعمَّق تفسخ الإقطاع في فرنسا بفضل ثلاثة أحداث هامة: تطور المانيفاتورة الموزعة في الريف والتي أرغمت الإنتاج الإقطاعي الاكتفائي على التحول إلى إنتاج من أجل السوق: إلى إنتاج رأسمالي، ظهور ملكية الفلاحين الصغار لقطع أرضهم وأخيراً ظهور شركات المزارعة metayage الإقطاعية نصفاً والرأسمالية نصفاً.

ناضل الفلاحون طوال القرن ١٧ ضد الضرائب: ضرائب الدولة الموحدة التي انضافت لأتاوات الإقطاع. ومن الأكيد أن ثقل الضرائب كان أحد أسباب تأخر فرنسا في مضمار التقدم الصناعي والتكنيكي. فأتاوات الإقطاعيين لم يكن يُعاد توظيفها إلا بنسب متناقصة، وتفتيت ملكيات الفلاحين الأحرار بالإرث اختزل إدخارهم إلى الصفر تقريباً، وما عاد بإمكانهم تطوير تكنيك جديد.

لكن أكداح الفلاحين بالضرائب والأتاوات وجد حسابه في توسع صناعة النسيج الريفية وفي إحياء الأراضي الموات الذي تقدم في القرنين ١٧ و١٨ بحيث وجد قطاع واسع من الفلاحين المفقرين فرصاً للشغل. وهذا ما يفسر اختفاء المجاعات الدورية في القرن ١٨.

في القرن ١٧ تلقى الإقطاع أيضاً ضربة موجعة بظهور المَلكية المطلقة، في أصفى أشكالها: «أنا الدولة» على حد القول المنسوب للويس ١٤، التي ضيَّقت اختصاصات محاكم السادة.

في الحقيقة، لم تعد محاكم الحمى، منذ القرن ١٣، أهلاً للنظر

في القضايا التي تتعلق بالضِياع الملكية أو تقع فيها. وفي القرن ١٧ سُحب منها حق النظر في الجرائم الواقعة ضمن دائرة نواب الملك. وفي ١٦٧٠ سحب منها لويس ١٤ حق النظر في جميع القضايا التي تتعلق بالنظام العام وأحالها على العدالة الملكية. لكن لويس ١٤ نفسه أبقى الفلاح، سواء في القضايا المدنية أو الجزائية، تحت رحمة محاكم السادة.

عموماً كان الملوك يساندون البورجوازيين ضد الإقطاعيين، لكنهم كانوا دائماً يساندون الإقطاعيين في صراعهم ضد الفلاحين حتى في الانتفاضات التي كانت موجهة حصراً ضد ظلم نفس السادة الذين كانوا في صراع يائس مع الملوك الغيورين على سلطتهم المطلقة التي استعادوها أخيراً. وباسم التضامن الطبقي كانوا يرسلون جيوشهم لقمع تمردات الفلاحين على السادة: فلويس ١٤، الذي مشى على رقاب النبلاء في آخر حروبهم: حرب المقلاع La Fronde (١٦٤٩-١٦٥٣)، خفّ لنجدتهم أثناء انتفاضة الفلاحين عليهم في ١٦٦٠.

انتصرت الإقطاعية في هذه المعركة، لكن نمط الإنتاج الإقطاعي كله كان، قد خسر الحرب. فما إن أطل القرن ١٨ حتى كانت صفرة الموت قد علت وجهه: انتصرت الملكية الخاصة البورجوازية للأرض، وانتصر التبادل على المقايضة، وبدأت الصناعة تتغلب على الزراعة والثقافة على الخرافة؛ وأخيراً انتصرت المدينة البورجوازية بنمط إنتاجها وتفكيرها على الريف الإقطاعي.

هُزم نمط الإنتاج الإقطاعي لكن العلاقات الإقطاعية: امتيازات السادة ظلت قائمة إلى ليلة ٤ أغسطس ١٧٩٨.

الرأسمالية البيروقراطية الراكدة

لنحاول لآن تحديد ملامح نمط وعلاقات الإنتاج التي سادت العالم العربي الإسلامي منذ ظهور دولة الراشدين إلى العصر الحديث عبر مقارنة نقدية بين نمطي الإنتاج الإقطاعي والرأسمالي البيروقراطي الراكد. وهي مهمة تفترض قراءة وقائع تاريخنا بعين جديدة صاحية، لا للانضمام لنادي المؤرخين وأعشار المؤرخين المولعين بتجميع الوقائع والأرقام، التي لا يفقهون مدلولها الفعلي، وإنما هي محاولة جديدة لاستكشاف الجذور العميقة والبعيدة لركودنا المزمن من أجل الانتفاض عليها.

ولا حاجة بعد اليوم لتأكيد ما لم يعد في حاجة إلى تأكيد: أن من نكتب لهم هذه الملاحظات هم، حصراً، قراء البيان الشيوعي من العمال الواعين القادرين، متى أرادوا، على تفجير وقيادة أول ثورة حقيقية تطيح بحاضرنا الذي هو، في جوهره، ماضينا المحنط. أما من عداهم من القُراء: قُراء الجرائد وأحرى كتبتها ومن لف لفهم من مستهلكي الوعي الزائف ومروجيه، فنحن لا فقط لا نرغب فيهم بل نود ركلهم، لو نستطيع، لكي نتخلص نهائياً منهم.

بقيت ملاحظة أخيرة قبل الدخول في صلب الموضوع: سنقتصر، رغبة في ضغط صفحات هذا القاموس، على طرح الموضوعات

الأساسية دون الالتزام بدقة التواريخ الوقائعية، لأن ما نطمح إليه هو أن نضع بين أيدي العمال الثوريين الخط البياني لاتجاهات تاريخنا الأساسية لا تفاصيل الأحداث وملابساتها التي لا يكاد يتفق اثنان من مؤرخينا القدامى أنفسهم عليها.

* * *

لم تكن أول دولة إسلامية قامت في يثرب برئاسة محمد محجوجة دينياً من أي كان. لأن صاحبها كان كلما استجد جديد استحدث له آية تنسخ التي قبلها أو تُنسيها: «وما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بمثلها أو خير منها» (قرآن)، وكلما ثار في وجهه اعتراض من أصحابه حسمه بالإقناع المنطقي فإذا تعذر حسمه بالوحي «الذي لا ينطق عن الهوى»، وكلما احتدم نقاش بين أصحابه حسموه في النهاية بالاحتكام إليه. وعندما مات صاحب الوحي ترك لدولة خلفائه، التي لم تكن قد مدت بعد جدياً طرَفها إلى ما وراء شبه الجزيرة، ممارسة اقتصادية، من حيث الأساس، واضحة: تقسيم ٤/ ٥ غنائم الحرب بين الغزاة وإعطاء الإمام (الدولة) الخمس الباقي، وتقديس الملكية الخاصة: «دماؤكم وأموالكم محفوظة إلى يوم القيامة» (خطبة الوداع)، وإقطاع التمليك: فقد أقطع مَجاعة، سيد بني حنيفة، أرضاً باليمامة (الاكتفاء للكلاعي البلنسي، مخطوط)، وأقطع خيبر (الخراج).. إلخ.

في أول يوم من قيام دولة الراشدين احتدم خلاف بين المهاجرين والأنصار حول الأجدر بالخلافة، نتصر فيه تجار قريش: «إنما الإمامة في قريش» وهو حديث لم يسلم بصحته أو بأهميته الأنصار. لكنهم في النهاية سلموا بهزيمتهم.

أعلن أول خليفة أنه سيسوس المسلمين وفاقاً لدستور القرآن وسنة صاحب القرآن، لكنه ما لبث أن خرج على صريح القرآن، الذي توقف

نسخ أحكامه بعد موت صاحبه، عندما رفض الاقتصاص قتلاً من خالد بن الوليد الذي قتل، أثناء حرب الردة، نفساً مسلمة بغير حق: مالك بن نويرة لكي يتزوج امرأته الفاتنة، أم تميم، ولما طالب عمر أبا بكر بتطبيق الدستور في حق خالد رفض مطلبه قائلاً: كيف أقتل قائد جيوش المسلمين في حرب الردة؟ (الاكتفاء).

لكن أخطر قرار لهذا الخليفة الداهية لم يكن خوض حرب الردة ضد الأعراب خلافاً لرأي ولي عهده: عمر وحسب، بل كان توجيه رفض القبائل العربية لسيطرة المدينة على البادية، بالزكاة وقطع وسيلة عيشها الأساسية: الغزو وقطع الطرق على القوافل التجارية، وتصعيد عزمها على تقويض الدولة العربية الوليدة إلى تقويض الدولتين المتداعيتين البيزنطية والفارسية، فدعا العرب: «يستنفرهم للجهاد ويرغبهم في غنائم الروم فسارع الناس إليه بين محتسب (للّه) وطامع» (البلاذري) في إنفاق خيرات قيصر. سنرى خلال هذا العرض نتائج هذا القرار الخطيرة.

خوفاً من فتنة قد لا تقل خطراً عن الردة، وخدمة لمصلحة الدولة، عمد الخليفة الثاني في مناسبتين على الأقل لنقض الدستور: عندما رفض في عام الرمادة (المجاعة) قطع يد السارق خلافاً لصريح الآية خوفاً من انتفاض الجياع بعدما رفض الأغنياء توزيع الفائض عن حاجتهم من أموالهم عليهم؛ وعندما أمَّم الأرض المفتوحة عنوة أو صلحاً خلافاً للدستور والسنة ورأي جل الصحابة الذين رأوا تقسيمها بين الفاتحين والإمام. برر عمر هذا القرار الخطير بحجة واهية: «قد أشرك اللّه الذين يأتون من بعدكم في هذا الفَيء، فلو قسمته (بينكم) لم يبقَ لمن بعدكم شيء». لكن الدافع الحقيقي كان قطع الطريق على ظهور طبقة عقارية قوية في الأمصار المفتوحة قد تستقل عن الدولة

المركزية في العاصمة الحجازية الفقيرة. ومما يؤكد افتراضنا هذا أنه، لنفس السبب، فرض، طوال عهده، الإقامة الجبرية في مكة والمدينة على كبار الصحابة خوفاً من أن «يتملكوا الأرض ويفتنوا الناس»، ووارد أن يكون، وهو تاجر خبير، واعياً بضرورة إشراف الدولة على تنظيم الري في مجتمع نهري.

أما الخليفة الثالث فقد خرج عن الدستور بشأن فرض الضرائب، وهو ما ستكون له أوخم العواقب على صيرورة الدولة الإسلامية لمئات القرون. فقد أعاد ضرائب النيروز والمهرجان الوثنية، نفس الضرائب التي ألغاها عمر، ولم يرغم عثمان على إلغائها إلا بعد «أن ضج الناس» (الصولي)؛ لكن معاوية الذي أصبح أقوى من ضجة الناس، أعادها مرة وإلى الأبد.

اتهم خصوم عثمان من الشيعة القدامى والمتشيعين المعاصرين الرجل بمزية لم تكن فيه: **تمليك** محاسيبه أراضي الدولة، بينما إقطاعه كان: «إقطاع إجارة لا إقطاع تمليك» (الماوردي) وكذلك فعل علي.

تخلصت الدولة الإسلامية، بظهور الدولة الأموية من بقايا ضميرها الديني. فالإسلام لم يعد حجة عليها بل بات حجة لديها على رعاياها. فالكافر الذي أسلم لم يعد يعفى من مذلة الجزية، وفقاً للسنة والدستور، بل يؤديها وهو صاغر. فعبد الملك بن مروان ضرب الخراج على الأرض المسلمة وفرض الجزية على المسلمين في الأمصار المفتوحة. وحتى «أعدل» ملوك الأمويين عمر بن عبد العزيز، لم يرفع الجزية إلا على شخص المسلم أما أرضه فلم تدخل الإسلام معه فظلت «كافرة» وخاضعة بالتالي لجزية الأرض الرهيبة: الخراج بدلاً من العشر. وفي عهد معاوية أبى عمرو بن العاص إلا أن يعتبر

مصر مفتوحة عنوة لا صلحاً، خلافاً للواقع، ويعتبر بالتالي أرضها ملكاً للدولة تؤجرها لقاء ريع خراجي بدلاً من أن تظل ملكاً لأهلها ويدفعون العشر في حالة والخراج في أخرى.

دفع الأمويون إلى نتائجه القصوى، التعسف الضريبي الذي حاوله وتراجع عنه عثمان. ففرضوا ضرائب لاشرعية واستخدموا لتحصيلها شتى صنوف التعذيب. وأعادوا، منذ عهد معاوية، الضرائب القديمة الفارسية والرومانية على الفلاحين والحرفيين وزادوا في قيمتها. وأقطعوا ذويهم وكبار بيروقراطييهم ومحاسيبهم وحتى خصومهم، لشراء صمتهم، أراضي الدولة. لكن الدولة الأموية لم تعترف قط بالملكية الخاصة للأرض، عكساً لما يظن بعض المؤرخين المعاصرين، من أعداء الملكية الخاصة قديماً وأنصار ملكية الدولة قديماً وحديثاً. وعلى كل حال، فقد صادر عمر بن عبد العزيز كل ما كان في حوزة أسلافه واعتبر إقطاعاتهم «مظالم»، إذ لا يحق للخليفة وذويه استثمار أراضي الدولة لحساب أنفسهم.

في ظل الدولة الأموية وضدها دار صراعان متوازيان: ثورات الموالي، الذين لم يجدهم إسلامهم من الجزية نفعاً، وهم حرفيون «بين قصاب وصباغ وداعر وحداد» (المبرد)، وقد قاتلوا وراء المختار الثقفي والحارث بن سريج، وكانوا عماد الحركة الخارجية التي حاربت الدولة الأموية من يوم ظهورها إلى يوم اختفائها؛ وثورة الأرستوقراطية القبلية العربية الطامحة للملكية الخاصة للأرض، وقد استغلت ثورة عبد الرحمن بن الأشعث، أمير الجيش الأموي في ساجستان، سنة ٧٠١، ضد الحجاج، فسارعت إلى إحراق ديوان الخراج حيث سجلات الأراضي الخراجية لتتمكن من ادعاء ملكيتها ودفع ضريبة العشر المحتملة: ١٠٪ في البعلي و٥٪ في السقوي، بدلاً من ضريبة

الخراج التي لا تطاق: ٧٥٪ على لأقل من المحصول الكلي.

لكن الثورتين باءتا بالفشل: فلا الموالي ظفروا بالعدل ولا شيوخ القبائل ظفروا بالأرض. وظلّت الدولة الأموية حتى نهايتها جابية قاسية للضرائب ومالكة وحيدة للأرض.

كيف غدت الدولة الأموية مجرد دولة فاتحة جابية للضرائب ومالكة وحيدة للأرض؟

بالقضاء على الردة خسر الريف البدوي، قطع طرق القوافل التجارية، آخر حروبه مع المدينة التجارية التي انتصرت بالإسلام. لكن انتصار عرب المدن على أعراب البادية ظل مهزوزاً، لأنه لم يكن انتصاراً اقتصادياً توّج تفكيك التماسك الاجتماعي القائم على القرابة الدموية للقبيلة بفعل توريث البنت وتفضيل الزواج من خارج القبيلة، والأممية الإسلامية وبناء الدولة المركزية، وهي التدابير المحمدية التي أريد بها القضاء على البنى والأديولوجيا القبلية، بقدر ما كان انتصاراً عسكرياً وسياسياً بالدرجة الأولى.

أراد تجار قريش الحاكمون، مباشرة بعد القضاء على الردة، توظيف عداء القبائل للدولة العربية في الإطاحة بدولتي بيزنطة وفارس. جهزوا لهذه الغاية جيشاً كان، بمعظم قياداته ومقاتليه وطريقة تنظيمه، أعرابياً. وكانت الامتيازات المادية المغرية، ممثلة بمغانم الفتح من متاع وسبايا، تغري شيوخ القبائل وأعضاءها بالتفرغ للقتال والانصراف النهائي عن الزراعة والتجارة وعن أي نشاط منتج يمقتونه أصلاً نظراً لطبيعة النمط الطفيلي لتحصيل معاشهم: الغزو وقطع الطرق. . .

ترتب عن سياسة الفتح شبه الارتجالية والمكثفة نتيجتان: لم تتلاشَ البنى القبلية ونزاعاتها الغبية ـ كما يزعم مؤرخونا المعاصرون ـ بل تعززت في الأمصار، فسيد القبيلة ظل دائماً ممثلها لدى الدولة

وممثل الدولة لديها: حاميها وحراميها في وقت واحد. وستظل هذه البنى القبلية قنبلة موقوتة لتفجير سلطة الدولة، في فترات الضعف، لا لصالح تقوقع إقطاعي قائم على استغلال الأرض ومن عليها، بل لصالح انفلات قبلي قائم على غزو القبائل المجاورة ونهب الفلاحين المنتجين نهباً سافراً أو بفرض الجزية عليهم لقاء حمايتهم من نهب قبائل أخرى. فكأنما كان أعراب البادية، الذين وصفهم محمد بأنهم: «أشد كفراً ونفاقاً»، يأخذون، كلما سنحت الفرصة، ثأرهم بالتقسيط من عرب المدينة الذين مشوا على رقابهم في حروب الردة! ومن هذه الزاوية يبدو تاريخنا، حتى أواخر القرن ١٩، وكأنه صراع بين المدينة الطفيلية والقبائل البدوية الطفيلية، هي الأخرى، على نهب الفلاحين والتجار والحرفيين! . أما النتيجة الثانية فقد كانت انصراف البيروقراطية العسكرية القبلية وأعضاء الأسرة الحاكمة ومحاسيبها إلى استثمار أراضي الدولة في الأمصار المفتوحة بواسطة وكلاء يجمعون لها، هي المتغيبة في المدن من ذلك العهد حتى الآن، عائداتها.

في الأمصار المفتوحة، تشكلت البورجوازية العربية، أول ما تشكلت على عهد الأمويين في دولة، كبورجوازية بيروقراطية فاتحة. فالأمة هي الجيش الفاتح، وديوان الأُعطيات هو المصدر الأساسي لرزق الأمة: كونفيدرالية القبائل القيسية واليمنية المجيشة. شكلت مغانم الفتح المورد الأول ـ وأكاد أقول والأخير ـ لهذا الديوان.

كان سكان المدن أو التجار هم القلّة النشيطة والمفكرة في المجتمع العربي قبل الإسلام. وما إن تشكل هذا المجتمع في دولة فاتحة حتى تبقرطت هذه القلة بانصرافها إلى قيادة الدولة وقيادة الجيش العليا وتخلّت بالتالي عن الأساسي من نشاطها التجاري والحضري بوجه عام، لتعيش على غنائم سيوف البدو الفاتحين من جزية وخراج

وضِياع وخدمات[1]. وغدت التقاليد البدوية، من البذخ الاستعراضي إلى احتقار النشاط المنتج مروراً باعتبار النهب نخوة، هي التقليد الراسخ للمدن الجديدة التي أقامها الجيش الفاتح وهندس أحياءها على أساس المرابع القبلية كالبصرة مثلاً.

تفرُّغ أعراب البادية للجيش وعرب الحاضرة للقيادة والإدارة، جعل الأساسي من النشاط الحرفي والتجاري والزراعي والفكري شأناً من شؤون من لا حق لهم في ديوان الجيش ولا مكان لهم في مناصب الدولة من غير العرب سواء أكانوا أهل ذمة أم موالي مسلمين. وهذا ما يفسّر إلى حد بعيد احتقار البيروقراطية الحاكمة للمنتجين المباشرين وذوي الفعاليات الاقتصادية في المدينة والريف احتقاراً عرقياً ـ بدوياً ـ دينياً ـ طبقياً ترجم نفسه في نهبهم بالضرائب والمصادرة. وفرض بالتالي تقسيماً للعمل أضعف، خاصة في العهد الأموي، الاندماج الاجتماعي ـ العرقي بين الفاتحين والمفتوحين.

ارتزاق القبائل المحاربة من ديوان الجيش واحتكار الموالي وأهل الذمة لمظاهر النشاط الفكري والمادي حال هو الآخر دون الاندماج بين العرب والأعراب الذين لم يسلموا بهزيمتهم في حروب الردة أو بحصر الإمامة في قريش. وما حزب الخوارج الجمهوري، في أحد مظاهره، إلا امتداداً لذلك الصراع القديم بين البادية القبلية وقيمها وبساطتها وديموقراطيتها، التي احتفظ الإسلام البدائي ببعض ملامحها: المساواة والشورى، وبين المدينة التجارية المتبقرطة ممثلة

---

(١) فقد كان على سكان الأمصار المفتوحة، خاصة أهل الذمة منهم، أن يقدموا لجيوش المسلمين وقوافلهم ومسافريهم كلما مروا بهم الطعام اللائق والعلف لمطاياهم لمدة ثلاثة أيام على الأقل!

بقريش. وهذا ما جعل المجتمع الأموي مقسماً إلى طبقتين أساسيتين: حاكمة تستمد سطوتها ودخلها من الدولة الجابية ـ المالكة، ومحكومة سبب ضعفها وبؤسها حرمانها من السلطة وامتيازاتها.

لم يقف عرب المدينة حزباً واحداً متراصاً في وجه المستائين من جماهير أعراب البادية، الذين وجد فيهم المظلومون من الشعوب المفتوحة خير حليف، بل انقسموا إلى حزبين متعاديين: أموي حاكم وهاشمي (علوي ـ عباسي) معارض. تقدم هذا الأخير لقيادة الجموع المظلومة الأعرابية والأعجمية ليقبر الدولة الأموية في الشرق إلى الأبد.

جاءت الدولة العباسية تتويجاً لانفتاح الأرستوقراطية العربية على الأرستوقراطية الفارسية، الخبيرة بتدبير أمور الدولة الشرقية: نقل ملكية الأرض لمن انتقلت إليه ملكية الدولة. فكان أول ما قام به الخلفاء العباسيون ووزراؤهم الأعاجم هو إعادة توزيع الأرض على ذويهم ومحاسبيهم وبيروقراطييهم المدنيين والعسكريين عرباً وعجماً.

من الآن تمثلت البيروقراطية الإسلامية تراث البيروقراطيات الشرقية وبلورت ملامحها الخاصة. فقد بات من الضروري احتجاب الخليفة عن الناس، لإحاطته بهالة تثير رهبة العامة، وكعلامة على استكمال بناء الدولة وانفصالها الصريح عن الشعب، وانقسام الأمة إلى طبقة محكومة محرومة من كل شيء وليس لها على الدولة شيء وعليها لها واجب الطاعة: دفع الضرائب واحتمال المصائب، وطبقة حاكمة تتحكم على هواها من أقوات الناس ورقابهم تتألف من الخليفة وآله وبطانته وبيروقراطييه ورجال دينه وشعرائه وكتابه، هؤلاء جميعاً يتمتعون بالجواري والغلمان، بالخمر، بالغناء، بالشعر، بالقنص، باللعب والأعياد.

اكتمل، في هذا العهد، مفهوم الدولة ـ مزرعة ـ الحاكم الذي دشنه عثمان: «إنما أرض السواد (العراق) بستان قريش» (البلاذري). فالامتيازات لم تكن تسند بمعيار الكفاءة في خدمة الطبقة السائدة، كما في الدولة الحديثة، ولا على أساس الخدمات المدنية والعسكرية المقدمة لملك ضعيف، كما في الإقطاع، وإنما أساساً على أساس القرابة من الخليفة وكبار بيروقراطييه. فلكل واحد من أبناء الوزير راتب، بل بات لمحظيات كبار البيروقراطيين وغلمانهم وشُعرائهم.. حق معلوم في أموال الدولة.

رغم اتساع الامبراطورية العباسية، كانت كل ولاية تابعة رأساً لديوان ببغداد يدير شؤونها. وأبرز دواوين الدولة كانت دواوين النهب الداخلي: ديوان الضرائب، ديوان المصادَرين، ديوان (مصادرة) المواريث... إلى جانب دواوين عديدة تشهد على مدى تعقيد المراتب البيروقراطية وتداخلها.

في العاصمة، الخليفة هو الرئيس الأعلى للبيروقراطية الأوتوقراطية ويتمتع تمتعاً مطلقاً بالسلطتين الزمنية والروحية. وطاعته واجبة دون قيد أو شرط. أما في الولايات فيرأس المراتب البيروقراطية فيها بيروقراطيان: عسكري هو أمير الجيش ومدني هو الوالي. تكاد سلطة هذا الأخير تنحصر في جباية الضرائب والمصادرة والإنفاق منها على البيروقراطية المحلية وإرسال الباقي إلى العاصمة. أما سلطة الأمير فهي عسكرية دينية، إذ له إمامة الصلاة، وبصفته تلك فهو ممثل الخليفة. وكان الخليفة ووزيره يحرصان، تحسباً لاحتمال التمرد والانفصال عن المركز، في أن يكون كل من الوالي والأمير جاسوساً على الثاني لحسابهما.

بقدر ما كانت رواتب المراتب البيروقراطية العليا عالية جداً، كانت

رواتب المراتب الدنيا متواضعة عملاً بالمبدأ البيروقراطي الحديدي: لكل بيروقراطي كمية من الدخل متناسبة مع كمية السلطة التي يمتلكها. إلا أن الامتياز البيروقراطي الذي يحظى به من يملك ذرة من سطوة الخليفة كالجابي أو حتى الشرطي يترجم إلى امتيازات مادية: هدايا، رشاوى، ابتزاز... وهكذا كانت بيروقراطية الدولة بجميع مراتبها تتمتع بامتصاص دم شعب مكبل بجميع حبال الاستبداد الدينية والدنيوية.

عموماً لم يكن نهب البيروقراطية لجماهير المنتجين في الريف والحاضرة يتم في منظور توظيف الأموال المنهوبة في إعادة إنتاج موسعة للثروة الخاصة أو العامة، بل، أساساً، من أجل استهلاك فوري، استعراضي. والسخاء في دفع الأموال وقبض الأرواح، وهو ما ضربت به البيروقراطية العباسية الطفيلية مثلاً عالمياً شروداً، كان التعبير الأكمل نخوة المستبد البيروقراطي وبرهانه الدامغ على أن حقه، في ممارسة سلطانه على رعاياه في اتجاهي النعمة والنقمة غير المبررتين، مطلق. فمعن بن زائدة أعطى شاعراً عن ستة أبيات في مدحه كل ميزانية إمارته، وهارون الرشيد أنعم على شاعر من أجل قصيدة قصيرة واحدة، فيما أنعم بـ ٥٠٠ قطعة من الذهب، وقصر الخلافة كان مفروشاً بـ ٢٢ ألف بساط عجمي ومكسواً بـ ٣٨ ألف بساط من بينها ١٥٠٠ بساط ذهبي؛ وليلة عرس المأمون وقف مع زوجته على حصير من ذهب مرصعة بالياقوت واللؤلؤ ونثر على رأسيهما من طبق ذهبي ألف لؤلؤة وتعشى المدعوون على ضوء شمعة عنبر تزن٥٠ رطلاً. أما قصور الخلفاء العباسيين فكانت مساحتها تغطي في المتوسط نصف مدينة من مدننا المتوسطة المعاصرة. أما عن بذخها فحدث ولا حرج: فقد أمر المقتفي بأن تغرس في قصره شجرة ذات

١٨ غصناً من الذهب والفضة الخالصين تغرد على أغصانها طيور من ذهب وفضة كلما داعبها النسيم!.

لم يكن ينافس البيروقراطية المركزية العباسية في البذخ والفساد إلا بيروقراطية الولايات. فولاة الخليفة كانوا: «يعينون أرزاقاً (مرتبات) لقوم لا يحضرون إلى العمل، وأرزاقاً بأسماء قوم لم يخلقوا، وكانوا يقيدون باسم الفقهاء والكُتاب مرتبات بأسماء الغلمان والوكلاء في الحاشية، وكانوا يصرفون الورق والقراطيس ثم يبيعونه فيحصل لهم منه مال» (ابن مسكويه). تماماً كما تفعل البيروقراطية المصرية المعاصرة ومقاولوها عندما يسجلون أجوراً باسم عبد الحليم وفريد وعبد الوهاب ويدفعون للعمال الحقيقيين ٣٥٪ فقط من الأجر المعلن (انظر: مغامرات صحفي في قعر المجتمع المصري، د. آخر ساعة).

منذ ظهورها احتدمت الصراعات في داخل البيروقراطية العباسية من أجل الانفراد بسلطة الدولة وامتيازاتها: أغتيل أبو مسلم الخرساني، ممثل الحزب الفارسي. ودس المنصور من العسكريين من اغتال أبا سلمة الخلال، داعي دعاة الحزب العباسي، هذا الحزب الذي حرض الجموع المظلومة بالثورة على الأمويين وقطف ثمارها لحساب نفسه، وأخيراً صُفي البرامكة... وهكذا ظلّت البيروقراطية العباسية المدنية بجناحيها العربي والفارسي منخرطة في صراع دائم على السلطة. فالحزب العباسي كان يريد من الخليفة أن يملك ولا يحكم تاركاً الحكم لوزيره. استطاع خلفاء بنو العباس الأوائل، الغيورون على سلطانهم الفردي المطلق، الانتصار على وزرائهم وحزبهم بفضل دعم البيروقراطية العسكرية لهم. لكن ما إن أطل العهد العباسي الثاني حتى كانت البيروقراطية المدنية قد استنزفت. فوجدت البيروقراطية

العسكرية المرتزقة، التركية بعنصرها السائد منذ عهد المعتصم الذي استبعد العرب والعجم من الجيش، الطريق مفتوحاً أمامها لكي تستبد بالأمر.

بسيطرة العساكر الأغراب زالت هيبة الخلافة، وزوال الهيبة في طقوس الدولة الشرقية غير منفصل عن زوال السلطان.

في الثلث الأول من القرن ١٠ استقلت أطراف الامبراطورية وأصبح كل أمير في ناحيته حاكماً فعلياً فيها. فهل من وجه شبه بين تفكك أطراف الامبراطورية العباسية في القرن ١٠ وتفكك الامبراطورية الجرمانية المقدسة في القرن ١٠ أيضاً حيث كان الإقطاع قد تبلور وأخذ في الصعود؟ كلا، فالامبراطورية العباسية تفككت إلى دول كبرى ودويلات صغرى، كل منها مركزية حديدية، على رأس كل واحدة منها بيروقراطية ضخمة تمتلك، عبر امتلاكها للدولة، الأرض في الريف وأهم وسائل الإنتاج في الحاضرة. أما سلطة الدولة في الامبراطورية الجرمانية فقد انطفأت نهائياً لتقوم على أنقاضها إقطاعات ريفية اكتفائية كما رأينا في عرضنا للإقطاع.

في جميع العصور كانت الدولة العربية أو الإسلامية هي المالك الأسمى الحقيقي لأهم وسائل الإنتاج وعلى رأسها الأرض، إما ملكية معلنة وإما ملكية مقنعة عبر الضرائب والمصادرة. منذ عمر بن الخطاب غدت الدولة مالكة لـ:

- الأراضي الخراجية: أراضي الشعوب المفتوحة عنوة.

- الصوافي، التي ستسمى في العصر العباسي بالضياع السلطانية وهي أملاك الدولة المهزومة، أملاك ملوكها وأهل بيتهم وكبار بيروقراطييهم ومن سقطوا منهم في القتال أو فروا. وهي تأتي في الأهمية مباشرة بعد الأراضي الخراجية إذا بلغت عائداتها في عهد

عثمان ١/ ٤ ميزانية الدولة. وفي عهد عمر بن عبد العزيز أضافت الدولة لملكيتها:

ـ الماء والمعادن التي تستثمرها مباشرة أو تؤجرها بـ ١/ ٥ دخلها ومنذ العهد العباسي انضاف:

ـ أراضي ديوان المصادَرين من الأمويين المهزومين ثم أراضي كل من يصادر من كبار التجار وكبار البيروقراطيين عندما يحل بهم غضب الخليفة أحياءً أو أمواتاً.

ـ المراعي العامة والوقود.

ـ مواريث من لا وارث لهم. لكن ابتداءً من القرن التاسع بات الوزراء والأمراء يحرمون الورثة قهراً من إرث ذويهم. حتى إن قاضي حلب كان يصادر جميع التركات العقارية والمنقولة لحساب سيف الدولة «الهُمام»!

ـ الأراضي المشاعية التي غدت منذ القرن ١٦ أراضي دولة وتدفع الضرائب.

ـ الطواحين، قنوات الري، دور صناعة الأسلحة، دور الطراز [صناعة الملابس الرسمية والأعلام] ودور سك النقود، المشاغل المانيفاتورية والحرفية الهامة. فقد احتكرت الدولة الفاطمية مثلاً صناعة الكتان.

ـ عائدات تجارة العبور.

ـ التجارة الخارجية وتجارة الجملة الداخلية أحياناً.

كان الالتزام (ويسمى أيضاً الضمانة والتقبيل) هو النمط السائد في جباية الدولة لخراج أراضيها. وقد استمر سائداً ـ مع فترات انقطاع ـ من عهد معاوية إلى عهد محمد علي. والالتزام هو أن يعرض صاحب

الخراج الأرض بالمزاد أمام المسجد على الراغبين في الالتزام بجباية خراجها لقاء ضريبة تعاقدية يدفعونها لخزينة الدولة بالتقسيط، والملتزم الذي يرسو عليه المزاد يخرج إلى منطقة الأرض فيسلمها للفلاحين لزراعتها إجاراً أو محاصصة، ويتولى بناء جسورها وسد ترعها وحفر خلجانها على حساب الدولة، لكنه قلما يفعل.

لم يكن الملتزم إقطاعياً بقدر ما كان بيروقراطياً مدنياً أو عسكرياً مسلماً، مسيحياً أو يهودياً يلتزم بجباية ضريبة الخراج لمدة عام أو ٤ أو ٣٠ عاماً وأحياناً قليلة مدى الحياة.

أفضل نقد بعيد النظر، وجه لظلم الالتزام وعدم جدواه اقتصادياً، هو نقد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، مستشار الرشيد المالي، رغم أن هذا الأخير ضرب، شأن جميع خلفائنا، بمشورته عرض الحائط: «رأيت أن لا تقبّل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المتقبل (الملتزم) إذا كان في قبالته فضل (فائض) من الخراج عسَف أهل الخراج وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم (. . .) وفي ذلك خراب البلاد وهلاك الرعية، والمتقبل لا يبالي بهلاكهم (في سبيل) صلاح أمره في قبالته (. . .) وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية وضرب شديد لهم، وإقامة لهم في الشمس، وتعليق الحجارة في الأعناق، وعذاب عظيم ينال أهل الخراج (. . .) فيضر ذلك بهم فيخربوا ما عمَّروا ويتركوه (بوراً) فينكسر الخراج» (الخراج).

لم يغدو الالتزام وراثياً إلا في العهد المملوكي شرط أن يدفع الوارث «حلوانا» للحكومة. وللملتزم أن يسخر الفلاحين في خدمة الأرض التي يستثمرها مباشرة.

يستثمر الخليفة أو السلطان أراضي الصوافي أو الضياع السلطانية بإقطاعها لمحاسبيه وبيروقراطييه المدنيين والعسكريين، على أن يدفع

المقطَع ضريبة تعاقدية يحددها الفقهاء نظرياً بالعشر. وأصحاب الإقطاعات، كغيرهم من أصحاب الضياع الخاصة، هدف للضرائب التي كثيراً ما حولت إقطاعاتهم إلى خراب. وقلما كانت الأرض المقطوعة تدوم في تصرف أصحابها بل كانت تعود لصاحب الدولة لعجز الإقطاعي عن دفع الضرائب أو بالمصادرة الغاشمة. وعموماً لم تكن الإقطاعات وراثية إلا في أواخر العهود، عندما تضعف سلطة الخليفة كما في آخر العهد الفاطمي (٩٠٩-١١٧١)، وفي العهد البويهي (٩٣٥-١٠٥٥) بدأ ما يسمى بالإقطاع الحربي: فقد بات السلطان يدفع لجنوده أراضي الدولة بدلاً من الرواتب. لكن الجنود لم يستغلوا إقطاعاتهم مباشرة، بل كانوا يبقون عليها في يد الفلاحين ويجمعون ضرائبها لحساب أنفسهم بواسطة وكلائهم ـ وهذا هو الفرق بين الملتزم والإقطاعي العسكري ـ وقد أهمل الجند الإنفاق على الأراضي وشطوا في اضطهاد الزراع فانهارت الزراعة «وبطلت العمارة» (ابن مسكويه). وتصرف الملتزمون المدنيون تماماً على غرار العسكريين.

على أعقاب البويهيين، جاء السلاجقة الأتراك، وهم طبقة بيروقراطية عسكرية منعها نمط حياتها القبلي القائم على الغزو وقطع الطرق واحتقار الزراعة وتخريب العمران، الذي احتفظت به وعاشت عليه قروناً، من الانتقال إلى نمط حياة حضري قوامه النهب «المعقول» الذي يترك للمنتجين المباشرين حداً أدنى يبقيهم أحياء منتجين. فما كان يهم الجندي السلجوقي ليس الأرض، بل العناية بسيفه وجواده وتوريثهما لابنه الذي لا يرى له مستقبلاً بدونهما.

كما على عهد البويهيين، استمرت البيروقراطية السلجوقية العسكرية تقائض الأجناد أرض الدولة بدلاً من الرواتب. لم يكن

الأجناد يستثمرون إقطاعاتهم مباشرة بل كانوا يقطعونها بدورهم لجباة الضرائب.

في آخر عهدها، لم تعد البيروقراطية السلجوقية تثق بالقبائل التركمانية، التي عاثت في الموصل وحلب فساداً، وباتت أقل ثقة بالأمراء الأحرار والمماليك الأتراك الماسكين بقيادة الجيش لأن لهم جذوراً فيه. لذا ركّزت كل ثقتها في المماليك المشتراة الذين لا يجدون في البيروقراطية السائدة، وأقل من ذلك في الشعب، مركز قوة اجتماعي يستندون إليه. فلم يبقَ لهم سوى القصر الذي ترعرعوا فيه وبفضله اكتسبوا مراتبهم.

غدا، في العهد المملوكي (١٢٥٠-١٥١٧)، ضباط المماليك المشتراة سادة البيروقراطية المدنية الخاضعة لهم خضوع الجثة. ولهم في أية لحظة مصادرة أموالها وسفك دمائها إذا توجسوا منها خيفة في منافستهم على السلطة. وتتكون البيروقراطية المدنية من الإداريين، الذين لا بدَّ منهم لشؤون الإدارة والمال والإشراف على الأشغال العامة، ومن رجال الدين، الذين لا بدَّ منهم للقمع السافر: القضاء، والقمع الأديولوجي: الإفتاء.

يخص السلطان نفسه بأخصب الأراضي ويقطع مماليكه الأراضي الأقل خصوبة ويقطع الأجناد والعربان والتركمان ومن إليهم من ملتزمي بريد الخيل والتجسس باقي الأراضي الرديئة. ولا أحد من هؤلاء الإقطاعيين يتصرف في إقطاعه تصرف المالك في ملكه: «فالإقطاعات المعروفة في هذا الزمن (زمن المماليك) إنما هي إقطاعات ارتفاق (استثمار)» لا تمليك (السبكي)، ولا حتى تصرف الإقطاعي الغربي في إقطاعاته: توريثها، هبتها. . . بل إن السلطان نفسه لا يملك إقطاعاته إلا ما ظل مالكاً لمنصبه البيروقراطي، وما إن يفقده حتى يفقد معه

الأرض والثروة. وتوريث الثروة الممركزة بين يدي البيروقراطية ومحاسيبها لم يكن يجري وفاقاً للعرف الإقطاعي: للابن البكر، ولا وفاقاً للشرع: للورثة الشرعيين، بل كان يجري على هوى السلطان: من السيد البيروقراطي إلى مملوكه المفضل، تماماً كما كان الخليفة يورث الخلافة لا للابن البكر كما في الإقطاع، ولا للأجدر بها، نظرياً، كما في الشورى الإسلامية، بل لابنه الأقرب إلى قلبه، أو بما هو أدق لابن الجارية الأكثر قرباً إلى قلبه.

لا يستطيع السلطان التصرف على هواه، في توزيع النقمة والنعمة، إلا إذا حافظ على مركزة السلطة والثروة بين يديه بما يمكّنه من إبقاء الطبقات الأخرى ضعيفة، ويمكنه بالتالي من المحافظة على استمرارية الركود الاقتصادي ـ الاجتماعي تأميناً لاستمراره الخاص.

كشاهد عيان، وصف المقريزي تركيد جباة الدولة وبيروقراطييها للقوى المنتجة في الريف: «... وزادوا في مقادير الأجر... وجعلوا الزيادة ديدَنهم في كل عام حتى بلغ الفدان نحواً من اثنتي عشرة أمثاله... ولا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان... وتزايدت كلفة الحرث والبذار والحصاد وغيره وعظمت شكاية العمال والولاة واشتدت وطأتهم على أهل الفَلح، وكثرت المغارم في عمل الجسور، فخربت معظم القرى وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شقوة السنين وهلاك الدواب ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن زراعتها لغلو البذر وقلة المزارعين» (الخطط).

استطاعت البيروقراطية المملوكية القراقوشية التي خربت، على حد قول المقريزي، أرض مصر والشام طوال ٢٦٧ سنة، أبادت خلالها الأوبئة والمجاعات ٧٥٪ من سكان القطرين، أن تستمر في السلطة

بفضل وحشية المماليك السلطانية، هذا الجيش المرتزق المكون من العبيد الذين ظلّت تستوردهم دون انقطاع من القوقاز، بوجه خاص، هذا البلد الذي استمر إلى أكتوبر ١٩١٧ خزاناً لتزويد الطبقات الظالمة في مصر كما في روسيا بأدوات البطش.

سقط المماليك في ١٥١٧، لكن، لا لصالح طبقة محلية جديدة، بل لصالح الاستعمار العثماني الغشوم الذي لم يكن أقل منهم تخريباً لأرياف ومدن العالم العربي من الخليج إلى المحيط.

لم يحمل الاستعمار العثماني، نظراً لتشابه بناه الاقتصادية والسياسية، الراكدة والمستبدة، بالبنى التي كانت قائمة في العالم العربي، أي تجديد يذكر فيشكر للبنية التحتية أو الفوقية، عدا أنه جعل الإسلام السني الحنفي سائداً، خاصة في المدن العربية، على جميع المذاهب الأخرى وخاصة الشيعية. وربما كان الجديد الأول لهذا الاستعمار هو استبعاد البيروقراطيين العرب من المناصب التي كانت بأيديهم كالقضاء... لمدة قرن على الأقل. فالبيروقراطية العسكرية والمدنية باتت، باستثناء المماليك المتعاونين في الشام ومصر، تركية خالصة ـ باستثناء جبل لبنان ـ والجديد الثاني والأخير هو تشديد قبضة الاستبداد المركزي في المدن والسهول الزراعية وتعزيز التنظيمات القبلية في المناطق الجبلية الصحراوية أو الوعرة كحلب، وشمال العراق، والأهوار، الوجه القبلي والتنظيمات الطائفية ـ العشائرية كما في جبل لبنان، وعدم التصدي جدياً للبدو في العراق، وخاصة في صحراء سوريا، حيث كانوا منذ قرون يقطعون الطرق على القوافل التجارية ويكتسحون، كأرجال الجراد، بمواشيهم مزروعات الفلاحين.

ظل الأرستوقراطيون البيروقراطيون الأتراك، كما كان أسلافهم من العرب والديلم والمماليك، يؤمّنون دخلهم أساساً من الضرائب التي

كانوا يجنونها من فلاحي إقطاعاتهم الإدارية أو الحربية ومن ضرائب سكان المدن ومصادراتهم.

اعتبر السلطان سليم أرض العالم العربي المسلم التي فتحها ملكاً له ـ رغم عدم جواز ذلك شرعاً إلا في ممالك الكفر لا في ديار الإسلام ـ وأوكل باستثمارها موظفين دُعوا بالمؤتمنين، يقبضون رواتبهم من الخزينة، لكنه أبقى على الأرض الوقف وعلى إقطاعات البيروقراطيين المدنيين المتعاونين. ولم يصادر إلا أراضي المماليك غير المتعاونين.

قسم السلطان الأرض إلى ثلاثة أصناف: أملاك السلطان الشخصية وتقطع لمن شاء من أعضاء السلالة؛ الأراضي السنيَّة وتقطع للوزراء وكبار البيروقراطيين؛ وبقية الأراضي ـ غير الملك والوقف ـ التي تقطع للفرسان، الذين لهم وحدهم حق الإقطاع الوراثي ـ تشجيعاً لهم على خوض الحروب ـ أما المشاة فكانوا يتقاضون رواتب من الدولة، وللبيروقراطيين المدنيين، لكن هؤلاء يفقدون إقطاعهم بفقدان وظيفتهم. وفي آخر العهد العثماني، غدا المماليك ملتزمين بـ ٧٠٪ من أراضي مصر إلى أن قضى عليهم محمد علي لينصِّب الدولة مالكاً فعلياً وحيداً للأرض.

سيطرة الدولة، على أهم وسائل الإنتاج، منذ عمر بن الخطاب إلى العصر الحديث لا يعني غياب الملكية الخاصة حقوقياً. مصادر هذه الملكية الأساسية: إحياء الأراضي الموات: «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له» (محمد)؛ شراء الأراضي من بيت المال من قِبل التجار، شيوخ القبائل، قادة الجيش، كبار الموظفين ورجال الدين، وهم الذين شكلوا عندنا على مر العصور العمود الفقري للبورجوازية العقارية المتغيبة؛ إقطاع التمليك: إقطاع الدولة قادة الجيش مكافأة على حسن

بلواهم في القتال، ضياعاً من أراضي الصوافي. وإقطاع التمليك لا يدفع إلا ضريبة العشر، أما إقطاع الارتفاق فيدفع ضريبة الخراج؛ والوقف: فراراً من سيف المصادرة الأعمى، لجأ البيروقراطيون والتجار، الذين تملكوا عقارات المدن وأراضي الضواحي المبستنة إلى حيلة فقهية للإمام التاجر أبي حنيفة: وقف أملاكهم على مؤسسة دينية أو خيرية مقابل الزكاة، وأن تؤول لها بعد إنقراض نسلهم. لا يعد الوقف في عداد الملكية الخاصة إلا لإعفائه من المصادرة والضرائب، لكن عدم جواز بيعه يتنافى مع ملكيته بحيث إنه شكل، خاصة في مطلع القرن، عقبة أمام تطور الإنتاج الزراعي وانتقال الملكية. وهو أيضاً لا يشبه الوقف الإقطاعي majorat الغربي على الابن البكر، لأن تفتيت دخله بين خط الذكور ـ في حالة حرمان خط الإناث ـ واقع لا محالة، بينما كان الوقف الإقطاعي مانعاً لتفتيت الملكية وتفتيت الدخل معاً. إلى جانب الملكية الخاصة وجدت ملكية المشاعيات القروية والقبلية. بيد أن الفروق بين الملكية الخاصة والملكية المشاعية وملكية الدولة ليست إلا فروقاً حقوقية، شكلية. لأن البيروقراطية الحاكمة، التي تستمد قوتها من إضعاف جميع الطبقات الأخرى، حرصت، حرصها على بقائها، على أن تكون المالكة الفعلية لعائد كل نشاط خاص، مشاعي أو بيروقراطي منعاً لإمكانية مراكمة الثروة بيد طبقة خاصة يمكن أن تنافسها على سلطة الدولة وامتيازاتها.

توسلت، لإلغاء الملكية الخاصة فعلياً حيث اعترفت بها حقوقياً، المصادرة والضرائب، وهما وسيلة البيروقراطية الشرقية لتركيد قوى الإنتاج ومنع تعاقب الطبقات على السلطة.

بالمصادرة، يستطيع المستبد البيروقراطي، في أية لحظة، تقزيم تجاره وكبار بيروقراطييه لإبقائهم أبداً ضعافاً حيال سلطته السياسية ـ

الاقتصادية الوحيدة والمطلقة. فإذا كانت الدولة الإسلامية الأولى قد أمَّمت الأرض المفتوحة، فالمصادرة الغاشمة هي تأميم بالقوة لأية ثروة منقولة وتدبير احتياطي لمنع نتائج الملكية الخاصة حيث هي مسموحة. وهي في الوقت ذاته وسيلته للسيطرة على طبقته ذاتها: فبالمصادرة يبقي السلطان ميزان القوى، في صراعه الدائم مع بيروقراطييه الذين ينهبهم ويحمي في الوقت ذاته نهبهم للطبقات السفلى، ميالاً لصالحه. فمن خلال كتاب الصابي: **تاريخ الوزراء**، لا نكاد نجد طوال العصر العباسي وزيراً واحداً أو والياً واحداً أو مديراً واحداً لبيت المال أو تاجراً كبيراً وحيداً، تعاطى مع السلطان، سلم من المصادرة حياً أو ميتاً. وها هو ابن المعتز يصف لنا وصفاً حياً مصادرة التجار:

وتاجر ذي جوهر ومال
كان من اللّه بحسن حال
قيل له: عندك للسلطان
ودائع غالية الأثمان
فقال: لا واللّه ما عندي له
صغيرة من ذا ولا جليلة
وإنما ربحت في التجارة
ولم أكن في المال ذا خسارة
فدخنوه بدخان التبن
وأوقدوه بثقال اللبِّن (الحرق الشديد)
حتى إذا ما ملّ الحياة وضجر
وقال: ليت المال جميعاً في سقر
أعطاهموا ما طلبوا، فأطلقا. . .

أدرك النابهون من مؤرخينا القدامى أن اعتقال: «مساتير (ميسوري) الناس والتجار والمسببين وحبسهم ومصادرة أموالهم وتكليفهم بأضعاف ما يمكن دفعه» (الجبرتي) منع استقرار الثورة وحال من ثم دون مراكمة رأس المال للانتقال إلى نمط إنتاج أكثر جدة وحيوية، وهو ما أعيى المؤرخين المعاصرين إدراكه!

عالم المصادرة كالجحيم درجات: الكبار يصادرون ملكية الكبار، والصغار يصادرون ملكية الصغار. وبهذا النوع الأخير تكفل الإلجاء: منذ العهد الأموي كان متوسطو وصغار الملاك من دافعي الخراج، يطلبون، فراراً من نهب الضرائب، من البيروقراطيين النافذين الدخول تحت مظلة حمايتهم وتسجيل أملاكهم باسمهم لقاء أتاوة تعاقدية. لكن الحامي سرعان ما يتكشف عن حرامي، فلا يخلصهم من الخراج بل من أرضهم، بعد أن سجلت باسمه، لكي صادرها الوالي أو السلطان منه حياً أو ميتاً فيما يصادر.

وأخيراً تأتي الضرائب لكي تتوج عمل الإلجاء والمصادرة في إلغاء الملكية الخاصة العقارية والمنقولة، الريفية والحضرية، وإلغاء قدرة الطبقات الخاصة على تطوير القوى المنتجة وخاصة البورجوازية الصغيرة الحضرية وطبقة الفلاحين الصغار اللتين كان بالإمكان أن تكونا، كما كانتا في أوروبا القرون الوسطى، رائدتي البورجوازية الحديثة. فتاريخ الفلاحين منذ هشام بن عبد الملك، الذي قمع دموياً سنة ٧٢٣ أول ثورة فلاحية مصرية ضد قسوة الضرائب إلى القرن ٢٠، هو تاريخ مقاومتهم اليائسة لنهب الدولة بالضرائب لأملاكهم وأقواتهم، ضد تحويلهم ـ لا إلى عمال مأجورين في المدينة كما في إنجلترا القرن ١٧ بل ـ إلى بدو رحَّل يقطعون طرق القوافل أو إلى همج يعتصمون بشعاب الجبال.

لم تكن ضريبة الخراج، في العهد الأموي، تقل عن ٧٥٪ من المحصول الكلي (دون طرح البذار وتكاليف الإنتاج) بحيث كانت ترغم الفلاحين على التخلي عن أملاكهم والفرار إلى المدن أو الصحارى لأنها لم تكن تدع لهم الحد الأدنى للبقاء وصيانة استمرار النسل وهذا ما كان يعيه رؤساء الدولة البيروقراطية أنفسهم. فالخليفة «المصلح» يزيد الثالث يعد رعاياه من أهل الذمة: «لا أحمل على أهل جزيتكم ما يجليهم عن بلادهم ويقطع نسلهم» (الطبري). لكن وعده ظل مجرد وعد إلى أن سقطت الدولة الأموية. وفي العهد العباسي الأول، «خفت» ضريبة الخراج أي تراوحت بين ٤٠، ٥٠ و٦٠٪ من المحصول الكلي. أما الضرائب الحضرية فكانت في هذا العهد خفيفة خاصة على المسلمين بين ٢,٥ و٥٪ لأن عائدات الفتح والخراج كانت ما زالت تغني بيروقراطية الدولة عن نهب تجار ومنتجي الحاضرة. لكن هذه الأرقام لا تترجم الواقع الفعلي الذي كان أشد رهبة: «فغلة الأرض لم تكن تفي بضرائبها» (الجهشياري)؛ والولاة وأمراء الجيش كانوا يجبون أيضاً لحسابهم الخاص ضرائب لا تدخل تحت حصر جعلت الخراج مصادرة لا تقول اسمها لمحاصيل الفلاحين وأقواتهم. فعبد الرحمن بن زياد، أمير خرسان، اعترف بأنه جمع من مدة ولايته، التي لم تزد عن ٥ سنوات، ثروة تكفيه لو عاش ١٠٠ عام أن ينفق[1] كل يوم ألف درهم (البلاذري). وقد اعترف المأمون نفسه بعسف عماله عندما تجشم الانتقال إلى مصر لقمع أكبر انتفاضة فلاحية سنة

---

(١) لاحظوا: «ينفق» بدلاً من يستثمر. ولماذا يستثمر بيروقراطي سفيه أمواله بما في الاستثمار من جهد ومخاطر، وعائدات الضرائب الوفيرة والسهلة أكثر مردوداً وأضمن من أنجح استثمار!؟

٨٣٢ ضد الضرائب. فقد صرخ في وجه واليه عيسى الرافقي: «لم يكن هذا الحدث العظيم إلا من ظلمك وظلم عمالك [جباة الضرائب]، حملّتم الناس ما لا يطيقون وكتمتموني الخبر[1] حتى تفاقم الأمر واضطربت البلاد» (المقريزي).

لم يكن التعسف في مقدار الضريبة وحسب، بل كان أيضاً في وسائل تحصيلها: فقد كان الفلاحون يقاسون من العذاب ألواناً من منعهم: «من الصلاة وغل أيديهم وتعليق الحجارة في أعناقهم وهم تحت الشمس وقوف» إلى تسليط: «السباع والزنابير والسنانير عليهم» (الجهشياري).

منذ عهد المعتصم وخاصة في العصور العباسية المتأخرة غدت الضرائب مقصلة تطيح لا بفائض إنتاج الفلاحين، الذي كان في إمكانهم تخصيصه لتحسين أدوات الإنتاج وحسب، بل وبرؤوس أموال تجار المدن صغاراً وكباراً وبمحاصيل الإقطاعيين الذين كثيراً ما تخلوا عن إقطاعاتهم للنجاة من الضرائب. وكانت الضرائب، على حد قول المقريزي، مفروضة على كل شيء إلا على الماء والهواء:

---

(١) لكن عندما شهد، بعد تمنع، أحد الموالي: الفقيه الحارث ابن مسكين أمام وزيره الفضل بن مروان، المتواطئ مع الجباة، وأمامه هو نفسه بأن عامليه: ابن تميم وابن اسباط، اللذين «حمّلا الناس ما لا يطيقون وكتماه الخبر» هما «جباران غاشمان» حاجه المأمون بالشتائم لإرغامه على التراجع، فلما أبى همّ بقتله لولا شفاعة أحد ندمائه: أبو صالح الحراني، فنفاه من مصر إلى بغداد ليكون تحت سمع شرطته وبصرها. لقد عاقب المأمون ابن مسكين، رغم أنه شهد بما علمه وأعلنه المأمون نفسه، لأن المستبد البيروقراطي حريص على أن يظل هو المصدر الشرعي الوحيد والمطلق للنقمة والنعمة على بيروقراطييه. وأن لا يتجرأ أحد رعاياه على منافسته على هذا الامتياز، لأن ذلك قد يرشحه لتزعم معارضة الجماهير المذررة التي دافع عنها.

ففي كل أسواق العراق أتاوة
وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم

ظل سيف الضرائب والمصادرة مسلولاً على رؤوس الفلاحين والتجار والبورجوازية الصغيرة الحضرية إلى ق٢٠. لم يُرفع هذا السيف خلال عصورنا الوسطى إلا في الأحساء، عندما أسس الشيوعيون القرامطة أول سلطة ثورية في الجزيرة العربية: «وهم لا يأخذون عشوراً (ضرائب) من الرعية (. . .) وكل غريب، ينزل في هذه المدينة وله صناعة، يُعطى ما يكفيه من المال حتى يشتري ما يلزم لصناعته من آلات ويرد للحكام ما أخذه حين يشاء؛ وإذا تخرّب بيت أو طاحون أحد الملاك، ولم يكن لديه القدرة على الإصلاح أمروا جماعة من عبيدهم بأن يذهبوا إليه ويصلحوا المنزل أو الطاحون. ولا يطلبون من المالك شيئاً» (ناصر خسرو). هذا هو الوقت بالذات الذي كانت فيه بيروقراطية بغداد والقاهرة تلزم، باسم «خراج التكملة» ـ الذي ابتكره بنو صفار في القرن التاسع ـ القرى التي لم تهجر بعد بدفع ضرائب الفلاحين الذين يتركون أراضيـ«هم» فراراً من شبح الضرائب القاتل. ورغم أن المقتدر ألغى قانون التكملة ـ الذي أكمل قسوة القانون الفارسي القديم ـ لكنه لم يلغِ إلا اسمه أما مضمونه فظل سارياً في جميع العهود حتى ألغاه سعيد باشا بقانون ١٨٥٨ الذي جعل الضريبة نقدية وشخصية.

على هذا السؤال الذي يكرر المؤرخون المعاصرون طرحه على أنفسهم: من المسؤول عن ضعف الدولة العربية؟ ـ وما همهم دائماً سوى ضعف الدولة وقوتها ـ يجيبون في جوقة: الحركات الثورية التي انهكتها في حروب أهلية لا مبرر لها! وهم لا يدينون الحركات الثورية القديمة إلا للتعريض الشفاف بالحركة الثورية الحديثة ـ المتهمة دائماً

بإضعاف الدولة المطلوب دائماً تقويتها ـ متناسين أن المصادرة والضرائب، التي كانت عائداتها وما زالت تنفق على نزوات القصور، هي المسؤول الأول لا عن إضعاف الدولة الجلادة، التي كانت دائماً حتى في أشد لحظات ضعفها حيال العدو الخارجي أقوى من الشعب، بل عن تركيد قوى التجديد في أمة بكاملها بجميع طبقاتها. وكيف لا يكون عامة المدن، وخاصة الفلاحون، الذين يسلخهم الجباة يومياً على أهبة الاستعداد لمساندة أية حركة مناوئة لدولة هؤلاء الجباة خاصة عندما تعدهم، قناعة أو تكتيكاً، بالعدل في فرض الضرائب واللين في تحصيلها، سواء أكانت حركة ثورية فعلاً أو بيروقراطية مغامرة؟ فالحزب العباسي أسند ظهره إلى ضحايا الضرائب لإسقاط الدولة الأموية ـ التي انغلقت على عروبتها القبلية وغلقت بالتالي إمكانية اندماج العناصر الأجنبية فيها ـ. والحركات، الثورية منها أو الانفصالية البيروقراطية، التي تناوبت على جسد الدولة العباسية، اعتمدت هي الأخرى على ضحايا الضرائب. يذكرنا هؤلاء المؤرخون البلديون بصحافيي الاستعمار ودعاته، الذين كانوا يرون وراء كل حركة قومية محافظة أصابع شيوعية تحركها من الخارج لا إصبع الاستعمار نفسه التي كانت تعيث يومياً فساداً في خبز الشعب وكرامته القومية! وهكذا، من فرط عماهم في عداء الثورة على أية دولة بائدة أو سائدة، تعامى هؤلاء المؤرخون عن واقع كون بيروقراطيي الدولة الذين ريَّفوا المدن بالمصادرة وهجَّروا الفلاحين الذين هدتهم الضرائب عن قراهم وأملاكهم فأخلوا الريف من السكان وبذلك مهدوا الطريق، لا أمام البويهيين والسلاجقة والمماليك وحسب، بل، وأمام خلفائهم من المستعمرين العثمانيين والأوروبيين؛ كما تجاهلوا أن تدويل الدولة للأرض ووسائل الإنتاج لم يكن إرهاصاً بالاشتراكية الحديثة ـ التي هي

النقيض المباشر لملكية الدولة ووجود الدولة ذاته ـ بل كان إقامة لرأسمالية بيروقراطية راكدة لا يفوق عداءها للملكية الخاصة الحديثة إلا عداؤها للاشتراكية البروليتارية الحديثة!

لم توجد في تاريخنا الملكية الخاصة التي كانت بمنجى من المصادرة والضرائب[1] وقادرة بالتالي على إنتاج طبقة قوية تطيح بالطبقة البيروقراطية الخالدة ونمط إنتاجها الراكد. والمرة الأولى التي دخلت فيها الملكية الخاصة بمفهومها الروماني للعالم العربي كان مع الحملة الفرنسية. ففي ١٨٠١ أصدر الجنرال منه مرسوماً لتنظيم الضرائب وحصرها في واحدة وتمليك الملتزمين لضياعهم، وفعلاً تسلم كل ملتزم حجة قانونية تثبت ملكيته. كما ملَّك الفلاحين لحيازاتهم. لكن هذا المفهوم الغربي للملكية الخاصة رحل عن مصر برحيل الفرنسيين. ولم يعد إليها إلا سنة ١٨٩٦، بعد عودة الاستعمار البريطاني إليها. ودخل إلى الأقطار العربية الأخرى مع دخول البورجوازية الأوروبية الغازية إليها، التي استوردت معها مفهوم الدولة النيابية الحديثة، التي طبقتها هنا أو هناك، بعد تشويهها محلياً واستعمارياً، القانون الجنائي والمدني العلمانيين، تعدد أحزاب، الحق في المعارضة المنظمة، حرية الصحافة. . .، وهي مفاهيم لم تعرفها ولا اعترفت بها، لا طوعاً ولا كرهاً؛ طبقتنا السائدة منذ عشرات القرون. لكن ما إن انحسرت سيطرة البورجوازية الأوروبية عن العالم العربي حتى انحسرت معها وارداتها السياسية والحقوقية الحديثة. وما

---

(١) كانت الأوقاف وحدها بمنجى من المصادرة والضرائب. وفعلاً شكلت مصدر قوة البورجوازية الدينية التي كانت، ككل، دائماً مع السلطان بسيفها وأحياناً مع الشعب بقلبها!

إن عادت سلطة الدولة للبيروقراطية المحلية حتى تذكرت بسرعة عجيبة ـ والفضل في ذلك يعود لاستمرارية واقع كئيب ـ الذاكرة الأعمق للدولة الرأسمالية البيروقراطية الشرقية: السيطرة الاقتصادية النسبية والسيطرة السياسية المطلقة!.

بالاستعراض المقارن لنمطي الإنتاج في أوروبا القرون الوسطى والعالم العربي وطريقة استغلال الفلاح وعلاقة الريف العربي المنتج بالمدينة الطفيلية، تتضح مدى حماقة نعت نمط الإنتاج في العالم العربي الإسلامي بالإقطاعي أو شبه الإقطاعي... إلخ. هذه الأسماء التي لا تغطي مدلولاً مماثلاً في جوهره للإقطاع الغربي، وإعطاء نمطي إنتاج مختلفين اسماً واحداً لا يغطي مضمونهما إفقار للغة وتضليل لوعي الثوريين.

ما يميّز الإطار الذي تطور فيه نمط الإنتاج الإقطاعي هو تفسخ الدولة المركزية بتذرير سيادتها بين عدد من سادة الأرض لا تتخطى سلطة كل واحد منهم حدود ضيعته وحقول أقنانه، وهذا يفترض غياب السوق القومية أي التبادل النقدي وسيطرة الريف على المدينة وسيادة العلاقات الشخصية بدلاً من السياسية. وهذا ما افتقده تاريخنا، فحتى الدويلات التي كانت تستقل عن عاصمة الخلافة لم تكن تقل عنها بيروقراطية ومركزية، ولم يكن حاكمها يقل عن الخليفة من حيث كونه السيد الحقيقي الوحيد في مملكته. لا سيد أرض بالدرجة الأولى بل سيد سلطة. كانت جباية الإقطاعيين لدخلهم تتم ضمن حدود الإقطاعة fiéf المقطعة لتابع نبيل في شكل ريع عيني أساساً وريع سخرة، أما البيروقراطية العربية، فقد ضمنت دخلها، كطبقة، عبر الضرائب النقدية أساساً، عبر المصادرة، عبر التجارة الهائلة التي تحتكرها دولة عقارية وصناعية: فالدولة الفاطمية مثلاً احتكرت صناعة الكتان وبعض

سلاطين المماليك: تجارة البهارات، وآخر: تجارة السكر. . إلخ. وإذا كانت الطبقة تتحدد بدخلها، فدخل الطبقة السائدة العربية لم يكن الريع الإقطاعي بل الضرائب البيروقراطية المفروضة بسلطة الدولة على، والمجباة من، المنتجين المباشرين حيث كانوا. والتبادل النقدي لم يتلاش أبداً. والسخرة البيروقراطية تختلف راديكالياً عن السخرة الإقطاعية من حيث كونها عملاً مجانياً في مشاغل الدولة وأشغالها العامة، لا في ضيعة الإقطاعي الشخصية وحسب. لذا نرى أن الاسم الذي يغطي مسمى نمط الإنتاج الذي عرفه العالم العربي الإسلامي: **الرأسمالية البيروقراطية الراكدة**. وتستمد هذه التسمية تبريرها من طبيعة نمط الإنتاج العيني: رأسمالي، لأن التبادل النقدي كان دائماً بارزاً، وبيروقراطي، لأن ملكية الدولة لأهم وسائل الإنتاج والتبادل كانت دائماً سائدة، وراكدة، لأنه بفعل ديمومة الدولة المالكة ـ الجابية ـ المصادرة لم تتح للطبقات المالكة الخاصة فرصة الظهور الجدي. وذلك ما أعاق تطور صراع طبقي تاريخي بين طبقتين أساسيتين: الإقطاع في الريف والبورجوازية في المدينة، ينطوي على إمكانية انتصار الطبقة الجديدة على القديمة لا تركيد الاثنتين معاً.

يخطئ من يماثل بين نمطي إنتاج فقط اعتماداً على بعض الملامح المشتركة بينهما؛ لأن من ينهج هذا النهج لن يجد فرقاً بين الرق والقنانة، لأن القن عبد إلا قليلاً. فالمطلوب هو النظر إلى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ككل، من قوى وعلاقات إنتاج في تفاعلها مع الأشكال الحقوقية والأديولوجية وتحديد عنصرها الحاسم. إذ لم يوجد في العصور الوسطى، وحتى الآن لا يكاد يوجد في البلدان الراكدة أو الأقل تطوراً نمط إنتاج صاف. بل يحدث كثيراً وغالباً أن تتساكن فسيفساء من أنماط الإنتاج، من المشاعية إلى الرأسمالية الحديثة، في

بلد واحد. ووجود السخرة الشخصية، إلى جانب السخرة العامة في عهد المماليك مثلاً لا تعني أن نمط الإنتاج كان إقطاعياً أو شبه إقطاعي كما توهم من يستهويهم تنضيد الوقائع تعويضاً عن عجزهم عن استنطاق الكل الاقتصادي ـ الاجتماعي من أنصاف الجهلة الذين يجهلون أن: «القنانة والإكراه والسخرة ليست تخصيصاً شكلاً قروسطياً أو إقطاعياً. إذ إننا نصادفه في كل مكان أو في كل مكان تقريباً حيث يرغم الغازي السكان القدماء على زراعة الأرض لحسابه» (إنجلز)[١].

القن في الإقطاع تابع لسيده، تبعية محدودة ممكنة لفترة من الإدخار وتطوير وسائل إنتاجه. أما الفلاح في الرأسمالية الراكدة فهو كفرد حر غالباً غير أنه، كطبقة، عبد جماعي للدولة، التي لا تترك له، سواء بالسخرة العامة أو بالضرائب، هامشاً جدياً للإدخار وتحسين

(١) ليس هذا النقاش أكاديمياً لأننا أول من يحتقر المماحكات الأكاديمية الحقماء بالضرورة. بل إنه نقاش نظري ـ عملي للكشف، من جهة، عن استمرارية تركيد الرأسمالية البيروقراطية لحيوية المجتمع باستمرار، وللرد، من جهة أخرى، على بعض البيروقراطيين الصغار الذين ينعتون أقطاراً مثل السعودية والإمارات النفطية بالإقطاع. ونعتها بالإقطاع ليس حماقة بريئة بل حماقة مغرضة طبقياً: لأنه إذا صح أن هذه الأنظمة إقطاعية فبديلها القادم ليس الثورة الاشتراكية، بل التحديث الرأسمالي. وعجباً لنعت دولة مركزية حتى العظم، وتحصل على دخلها، لا من الريع العقاري المقتطع من طبقة الأقنان، بل، من صناعة استخراج النفط وتبادله في السوق العالمية بالعملة الصعبة، بالإقطاع! في حين أنها ليست رأسمالية وحسب بل رأسمالية دولة لأنها تمتلك قطاع الإنتاج الحاسم الوحيد: النفط والصناعات المشتقة منه. ومهمة البروليتاريا الثورية وحلفائها فيها لا تقل عن تحقيق ثورة شعبية وحدوية حقاً تطيح بالمجتمع الطبقي القائم لتضع حداً للتبذير السفيه للثروة النفطية مقدمة منها ما يفيض عن حاجاتها الحقيقية هدية لشعوب الأمة العربية الفقيرة، التي هي جزء لا يتجزأ منها، ومقدمة الباقي لشعوب العالم الثورية.

شروط حياته بله لمجرد بقائه حياً، وطاعته للدولة غير محدودة بعرف أو قانون.

كان ركود الرأسمالية البيروقراطية الإسلامية التي شهد القرن ١٠ أوج صعودها[١] وبدية ضمورها، احتضاراً مديداً، ما زال في بعض ملامحه مستمراً، لحضارة رأسمالية بيروقراطية مثلت فكرياً إحياء لجوانب من حضارة الإغريق، خاصة منها تلك التي لا تنقض الإسلام صراحة، وحضارات الشرق القديمة، ومثلت على صعيد التنظيم الإداري ـ الاجتماعي تركيباً هجيناً من النظم التي عرفها الفرس والبيزنطيون وعرب الجاهلية في الشمال والجنوب؛ أما الإقطاع فلم يكن احتضاراً مديداً لحضارة الرق، بل كان ميلاداً لحضارة جديدة،

---

(١) شهد القرن ١٠ (٤هـ) تقلّص أطراف الامبراطورية العباسية المترامية، وشهد في الوقت ذاته أزهى لحظات ازدهار الحضارة العربية. لقد أرغم انقطاع موارد الأطراف من الجزية والخراج الخلفاء وبيروقراطييهم على العناية بالري في بغداد وضواحيها ومقاومة زحف الرمال على الحقول الزراعية. وفي هذه الحقبة تمّ الانتقال من الطاحونة الحيوانية الصغيرة إلى المائية والهوائية الكبيرة، واستثمرت بتوسع أنواع جديدة من الغراس؛ وفي المدينة انفصلت المانيفاتورة، لأمد قصير، عن الريف وتطور فيها تقسيم العمل. لم يكن هذا التطور للقوى المنتجة إلا ظرفياً. لأن ميكانيزم الركود ظل على حاله: ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، استمرار النهب بالضرائب والمصادرة... بينما مواصلة الحضارة التجارية لخط تطورها كان مشروطاً بسيادة الملكية الخاصة التي تفترض بدورها ظهور طبقات محكومة قوية ترغم، في مرحلة أولى، بيروقراطية الدولة على تقنين تعسفها استعداداً لإسقاطها وأخذ مكانها في مرحلة أعلى، وتفترض بالتالي ظهور مجتمع طبقي متوازن نسبياً. وهذا ما لم يحدث، وما كان له أن يحدث، في القرن ١٠ لأن دواعي حدوثه كانت غائبة: ريف إقطاعي صاعد، مدينة بورجوازية مستقلة ودولة ضعيفة أو منطفئة في مرحلة أولى، وقوية، لكن منضبطة بميزان القوى الطبقي، في مرحلة أعلى.

متفوقة من حيث تجديد القوى المنتجة على حضارة الرق التي لفظت أنفاسها تحت وطأة تناقضاتها الداخلية وسنابك خيل الغزاة الهمجيين.

لم ينته انطفاء الحضارة العربية إلى موت مشهود، بل استمر احتضاراً طويلاً لحضارة شاهد بقائها الوحيد هو أنينها. ذلك أنها لم تكن تسمح لبذور نمط إنتاج بورجوازي حديث بالتفتح في صلبها. ولم تكن بالتالي حبلى بالعناصر الحاسمة الضرورية لميلاد نفيها في حضارة جديدة.

قام الإقطاع على التعددية الاقتصادية والسياسية: المدن البورجوازية، اللامركزية بماهيتها، أي على غياب الدول المركزية الحديدية، على استقلال المدن البورجوازية على الريف الإقطاعي، على علاقات قنية تترك، رغم قسوتها، هامشاً للإدخار، وعلى تقاليد اجتماعية راسخة، تكاد تشبه أحياناً دستوراً غير مكتوب، تضبط استبداد الأقوياء بالضعفاء وتنظم انتقال السلطة والثروة داخل الطبقة السائدة: فحق البكورة الذي ترسخ في الإقطاع منذ نهاية القرن ١٠ كان يقضي بوراثة الابن البكر لثروة وعرش أبيه دون منازع. وهذا ما قلص حروب السلالات؛ أما الرأسمالية الراكدة فقد قامت على مركز بيروقراطي واحد، قد يضعف أو يتقلص، في شروط تاريخية محددة، لكنه لا يتلاشى، متحرر من كل قانون أو تقليد ينظم علاقات الدولة بالرعية وينظم علاقات الطبقة السائدة بعضها ببعض وينظم خصوصاً مسألة انتقال السلطة والثروة. فحق البكورة، رغم محاولة معاوية وبعض الخلفاء الأمويين، لم يصبح عندنا تقليداً محترماً إلا بمرسوم ١٨٦٦ في مصر، لأنه مناقض لقانون الإرث، الذي جاء به الإسلام لتفتيت القبيلة لصالح الأمة، لكنه لم ينجح إلا في تفتيت الملكية، ولمبدأ الشورى القرآني الذي تبلور عملياً في البيعة التي لا ضابط لها

سوى أهواء الخليفة المنفلت من كل رقابة. ولهذا قامت الدولة العربية، كما لاحظ ابن خلدون، على مبدأ الغلبة والاغتصاب. وإذا كان تذابح فرسان القرون الوسطى قد دار حول الأرض والشرف والمجد، فإن الحروب الأنترا ـ بيروقراطية عندنا دارت رحاها في سبيل الانفراد بسلطة الدولة، المصدر الأول لجميع الامتيازات؛ وإلى المصادرة والضرائب لعبت حروب الأسر المالكة، من أجل العرش، دوراً رهيباً في تدمير القوى المنتجة وتقويض الاستقرار الحكومي الضروري لازدهار اقتصاد رأسمالي[1].

في الإقطاع يُقطع ملك مهيض الجناح، مجرد سيد بين الأسياد، أقوياء مملكته الإقطاعات لقاء خدمات مدنية وعسكرية تحددها التقاليد. والإقطاعي، رغم إبهام علاقات الملكية، يتمتع باستثمار إقطاعته مدى الحياة دون ضرائب أو مصادرة، ويورثها لابنه البكر. وذلك ما شكل، لحقبة تاريخية، حافزاً للعناية بها وتطوير إنتاجها. أما إقطاع الأرض في الرأسمالية الراكدة، فهو لا يخضع لأي ضابط سوى إرادة السلطان ومناوراته لإبقاء كلمته هي العليا. فيمكن لمملوك صغير، إذا كان وسيماً، أن يصبح سيداً مطاعاً دونما تقيد بمراتب أو تقاليد، ويحق لطبيب الخليفة، إذا شفاه من علته أن يصبح إقطاعياً إذا شاء. ألم يقطع الرشيد طبيبه ضياعاً بمليون درهم لكنه رفضها وطلب المساعدة لشراء ضياع خاصة؟ وخصومة المتنبي وكافور كانت على إقطاعة أباها السلطان على شاعره! والسلطان حاجي أقطع سنة ١٣٤٦ أحد المغنين لأنه نجح في تدريب جاريته على الغناء. وهكذا فالأرض لم تكن تقطع من ملك ضعيف في دولة مفككة من أجل خدمات

---

(١) انظر مقدمتنا لـ: «نصوص لينين حول الدين» دار الطليعة ١٩٧٢.

محددة دائماً، بل كانت تقطع، من مالك الدولة المركزية المالكة، كامتياز لأقربائه ومحاسيبه وبيروقراطييه، الذين كان يستبقيهم تحت عيونه في العاصمة خوفاً من استقلالهم عنه، ولا يسمح لهم بمغادرتها إلا مرة واحدة في السنة لجباية الضرائب من الفلاحين. ولذا لم يكونوا معنيين بتحسين طرق استثمارها، كما كان الإقطاعيون الصاعدون الحاضرون بين أقنانهم[١]. فالإقطاعي عندنا ليس سيد أرض، بل سيد سلطة، ولا يتمتع بأي حصانة أو ضمانة، بل غالباً ما يدفع الضرائب، ويمكن نقله إلى إقطاعة أدنى، مصادرته وقتله. وهذا هو القاسم المشترك بين أعضاء الهيروقراطية والرعية في دولة المستبد البيروقراطي حيث لا أحد بآمن على نفسه أو ممتلكاته. لا يعني هذا غياب العِقاب في الإقطاع الغربي، بل يعني فقط وجود ضوابط له: يعاقب النبيل عادة بعد محاكمة. قد يقتل لكن لقبه وماله ينتقلان إلى ابنه البكر. أما في الاستبداد البيروقراطي، فالعقاب ينقض كالصاعقة من سماء صافية على التاجر أو البيروقراطي وعلى ذويه، وخاصة على ممتلكاته وحتى على ممتلكات أقربائه ومن له بهم أوهى الصلات. وما كان لطبقات ديناميكية أن تظهر في ظل حكم من هذا الطراز. وعن صواب لاحظ إنجلز بأن: «السيطرة التركية كأية سيطرة شرقية لا تتماشى مع المجتمع الرأسمالي، ففائض القيمة المكتسب لم يكن مضموناً لصاحبه أمام

---

(١) لم يعد، في مرحلة انحدار الإقطاع، للإقطاعي الغربي علاقة مباشرة بأقنانه. فقد صار بالمالك العقاري المتغيّب أشبه، ينيب عنه، في تحصيل أتاواته من أقنانه، وكيل Régisseur. لكن الوكيل لم يلبث أن تحول إلى بديل للإقطاعي، لا كإقطاعي، بل كرجل أعمال رأسمالي. هذا الاستبدال لنمط تملك جديد بقديم هو الذي لم يعرفه تاريخنا على نحو راديكالي الجدة، قط!

قبضة الحكام المستبدين والشريهين والباشاوات، وهكذا فإن أول شرط من شروط إقدام أصحاب المشاريع البورجوازيين على العمل: صيانة شخص التاجر وممتلكاته، كان معدوماً».

لهذا كان الإقطاع الغربي والمَلكية المطلقة التي أعقبته يحملان بين جنبيهما نقيضهما المباشر: البورجوازية الصناعية، الملكية الدستورية أو الجمهورية. أما الاستبداد البيروقراطي فلم يكن يحمل بين جنبيه إلا استمراريته، إلا تركيده الدائم لوعي الناس وشروط حياتهم، إلا رفضه أن يكون ـ ولو شكلياً ـ تحت الشعب لا فوقه.

يقول ابن العميد في هجائه للصاحب بن عباد، وزير فخر الدولة البويهي: «والذي غلَّطه في نفسه وحمله... على الاستبداد برأيه أنه لم يُجبَه (يُعارض) قط بتخطئة، ولا قوبل بتسوئه (إساءة). لأنه نشأ على أن يُقال أصاب سيدنا، وصدق مولانا، ولـلّـه دره وما رأينا مثله (...) قال كيف تتم له الأمور على هذه الصفات؟ قلت: واللّه لو أن عجوزاً بلهاء، أو أمة ورهاء (غبية) أقيمت مقامه لكانت الأمور على هذا السياق، لأنه قد أمن أن يقال: لِمَ فعلت ولِمَ لم تفعل؟».

هذا التشخيص الجيد لغياب المعارضة ما زال، رغم مضي تسعة قرون أو تزيد على كتابته، راهناً. إنه أحد شواهد استمرارية تاريخ لم يعرف بعد انقطاعاً: فما زال الحاكم آمناً من نتائج سؤال ما زال يموت على الشفاه: «لِمَ فعلت ولِمَ لم تفعل»؟

اختفاء المعارضة العلنية الشرعية، في تاريخ الدولة العربية، لم يكن واحدة من المصادفات النحسة، التي يخيل لمؤرخينا أنها لُحمة تاريخنا وسداه، بل يفسره استمرارية الدولة المركزية المالكة للأساسي من وسائل الإنتاج المادي والفكري مما جعلها أقوى من مجموع الطبقات المحكومة المذررة.

اندماج المثقفين، ككل، في الطبقة السائدة جعل لسان هذه الطبقات، وخاصة الفلاحين، مقصوصاً. ذلك أن الكاتب، الشاعر والشيخ، وهم كائنات طفيلية تعيش على هامش الطبقات الأساسية، لم يكن بمقدورهم، مهما كان منشأهم الطبقي، إلا الارتباط بخدمة طبقة تمتلك الحاضر أو تمسك بزمام المستقبل. والطبقات المحكومة، التي قمعت جميع ثوراتها في الدم، لم تمتلك، لا في الواقع ولا في نظر المثقفين، زمام المستقبل. ولم تكن لتجريدها من الملكية، كالفلاحين، أو لهشاشة ملكيتها، كالبورجوازيين، بقادرة على تأمين عيش رغيد أكيد لعامة المثقفين المتكسبين بطبعهم ـ باستثناء الصعاليك الذين كانوا منهم وليسوا منهم ـ.

وضع المثقفين الاجتماعي، كينونتهم ذاتها، كفئة تتسول رفاهية عيشها، قضى عليهم بأن يكونوا براغي محتقرة وجديرة بالاحتقار، في جهاز الطبقة الحاكمة التي تمتلك الدولة المالكة لثروة المجتمع، ولحق توزيعها على هواها. لذا كان المثقف العربي على مرّ العصور شاعر الخليفة، كاتب أوامره ومفتي إرادته، يأكل من عيشه ويضرب بسيفه[1]. لكن ولاءه الحقيقي ليس للحاكم بل للحكم. ولهذا السبب لم يتحرج يوماً، منذ ظهوره حتى الآن، من الاندفاع بنفس الحماس

---

(١) ليس غريباً إذن أن نرى عشرات الحشرات من كتاب الشرطة الذين يكسبون قوت يومهم من تخليف وعي قرائهم، في الصحف المؤممة والمجلات المرتزقة والندوات الرسمية (كندوة الكويت عن الحضارة العربية حيث اكتشف، متأخراً جداً، أحد المسيحيين المتعصبين، تفوق الإسلام على الحضارة الغربية وفضائل مركزية الدولة النهرية) يتباهون بـ «الديموقراطية» الآسيوية المركزية التي أوكلت لها العناية الجغرافية، مرة وإلى الأبد، رسالة «تربية» شعوبها بالسيف والكرباج!

لتقبيل نعال الحاكم الجديد بعد أن داس بها على هام الممدوح القديم!

كما لم يعرف تاريخنا السياسي ثورة راديكالية تفصل حاضرنا عن ماضينا، كذلك لم يعرف ثورة ثقافية تفصل حاضر المثقف العربي عن ماضيه؛ فالانتلجنسيا العربية: نتاج الاستبداد البيروقراطي، ضحيته وأداة تبريره في آن، تلاشت نقديتها كلياً أمام سلطان الدولة: أمام الاستبداد المطلق الذي ولّد الركود الاقتصادي مسنوداً بـ وسانداً لـ ركود العقل العربي الذي ما زال حتى الآن ـ بل هو الآن أكثر بكثير من الماضي ـ يراوح بين موقفي التبرير والدهشة: تبرير ما مضى والعجز عن توقع، وحتى عن استقبال، ما هو آت. لأن: «الأول لم يترك للآخر شيئاً»، لأن التاريخ عنده لا جديد عنده. وما زال مثقفونا، بعد البخار والكهرباء والذرة، في عصر الصوان، يواجهون الأحداث الأكثر توقعاً بدهشة البدوي، الذي تشل الأحداث غير الواردة في حسابه، قدرته على التفكير السببي. وما أن يكف «المدهش» عن إثارة دهشتهم حتى يبدأوا مرحلة التعايش السلمي معه أو ـ في حالات الرفض القليلة ـ مرحلة التفجع الجنائزي و«الوصفات البلدية»، التي تنتهي في نهاية المطاف إلى العثور على الحل السحري لمشاكلنا في رأس حاكم ما، في دولة ما. ولهذا فحتى عندما يحدث لمثقف أن يلوم حاكماً، فإنه لا يجرأ على اقتراف هذا الإثم، إلا إذ أمَّن على بطنه، عند حاكم آخر. وهيهات أن يفكر في أن يكون لسان الجماهير التي قصّ استبداد الحاكمين لسانها واعتقل مبادرتها.

خيانة المثقفين للطبقات المظلومة، من التجار إلى الفلاحين مروراً بالفعلة والحرفيين والزراع، وتنظيم الاستبداد البيروقراطي لإضعافها، بالإضافة للعصبية القبلية، التي تغلب روابط الدم على التضامن الطبقي، منعت جميعاً تشكل الطبقات العربية المحكومة إيجابياً: وعي مصالحها

المشتركة والتحرك المنظم للدفاع عنها ضد عدو مشترك. وهكذا لم تتشكل طبقاتنا إلا سلبياً: كجموع يوحدها، دون وعي لوحدتها، الاستغلال الوحشي بالضرائب والمصادرة والسخرة الجماعية.. إلخ. ولهذا ظلّت على مرّ الحقب، في حساب مثقفينا وخلفائنا كمّاً مهملاً، قطيعاً يجب أن يكون مطيعاً لأوامر الذئب ـ الراعي!.

كما لا تساوي هذه الطبقات بالجملة شيئاً، لا تساوي أيضاً بالمفرق شيئاً: فالرعية، رغم أنه شخصياً ليس عبداً، لا يشارك، بأي درجة فعلية أو شكلية كان، في رقابة السلطة. فهو لا ينتخب، كما كان المواطن في النظام الروماني ـ الإغريقي القديم أو القروسطي الغربي، بل يسمع ويطيع: «نسوسكم بسلطان اللّه الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء (سلطان) اللّه الذي فوضنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا» (زياد ابن أبيه، والي العراق).

ندرة الثروات الشعبية المنظمة، الواعية لضرورة استبدال طبقة بأخرى يفسرها، فيما يفسرها، سطوة هذا الاستبداد البيروقراطي الشامل، الذي شخصه بدقة النابغة الذبياني عندما تذلل لملك الحيرة، النعمان الثالث أبي قابوس:

فإنك كالليل الذي هو مدركي

وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

فالفلاحون الخاضعون للنهب لا يجرأون على المقاومة الإيجابية لأنهم، بالإضافة إلى عجزهم عن قيادة ثوراتهم بأنفسهم واحتقار المثقفين لهم، كانوا يفتقدون لأية ضمانة تقليدية أو دستورية[1] تعطي

---

(١) لنتذكر مثلاً أن شرارة انطلاق الثورتين الإنجليزية والفرنسية كانت من البرلمان في الأولى، ومن نظيره: مجلس طبقات الأمة في الثانية.

نضالهم شرعية ما، وتضمن لثوراتهم حداً ما من احتمال النجاح، أو على الأقل، عقاباً محدوداً عن الهزيمة. وهذا ما جعل شعوبنا، خاصة في مصر، تلجأ غالباً، أمام همجية النهب الاقتصادي والاستبداد الشامل، للمقاومة السلبية: تخفيض المساحات المزروعة، إهمال الإنتاج، الهجرة من القرى الزراعية أصلاً للانخراط في سلك القبائل الرحل ـ وكانت الصحراء العربية عاملاً مساعداً ـ أو الانضمام إلى بروليتاريا المدن الرثة والاستنجاد بالمشعوذين وقبور الأولياء[١].

استحالة المقاومة الإيجابية المنظمة ـ خاصة من سكان المدن العزل من كل تنظيم نيابي أو طبقي ـ أرغم الجماهير على واحد من هذه المواقف العقيمة: المقاومة اليائسة، انتهازية الضعيف الأعزل، الذي يحتقر نفسه: «اللي بيتجوز أمي أقله يا عمي»، أو التفرج الشامت المستسلم على الصراعات البيروقراطية:

خليفة مات لم يحزن له أحد

وآخر قام لم يفرح له أحد

لجماهير كانت تعيش غربتها الكلية عن المنتصر والمهزوم كليهما. وما لامبالاة الشعب المصري، حيال الصراعات الأنترا ـ بيروقراطية من عهد الفراعنة إلى اليوم، إلا مصداق لهذا الواقع.

لم يوجد، في المجتمع البيروقراطي، الفرد الذي يقول أنا أقول: لا دون أن يقطع لسانه أو تحز رأسه، إنما وجد فقط في المجتمعات التي انبثقت من توازن ما بين الطبقات الأساسية الفاعلة: سادة

---

(١) كشف بعض التحقيقات التي أجريت في مصر الناصرية أن قبر الإمام الشافعي يتلقى آلاف الشكاوى أسبوعياً لحل المشاكل التي تأخذ بخناق الجماهير التي بلَّدها الاستبداد وأفقرتها الضرائب!

الأرض، بورجوازية المدن والنبالة الحاكمة. وهو توازن ظل قائماً، لحقبة تاريخية كاملة، ولم يقع الإخلال به إلا لصالح توازن جديد بديل. للحفاظ على هذا التوازن، طوال المدة الضرورية، كان لا بدَّ من احترام التقاليد الإقطاعية القائمة على تبادل الحقوق والواجبات: كل حق للملك يقابله واجب عليه. فإذا أخل بهذه التعادلية يصبح جائراً وتحق الثورة عليه.

بعد قيام الممالك المطلقة، في القرن ١٧، قُصت أجنحة النبالة المتعجرفة. لكن انتصار الملكية المطلقة لم يكن هزيمة كاسحة للنبالة الإقطاعية التي احتفظت بقدر ما من استقلالها وقدر كبير من امتيازاتها. وهذا ما جعل الطغيان الملكي محدوداً والاستقلال الإقطاعي بدوره محدوداً أيضاً، وأتاح لطرف ثالث: البورجوازية إمكانية التطور الليبرالي اقتصادياً والديموقراطي سياسياً لتصبح في النهاية طبقة ليبرالية وديموقراطية ظافرة تتحكم في مجتمع مفتوح، حركي، متوازن، وصناعي. وحيث غابت هذه التعادلية، لضعف البورجوازية الحضرية الخاصة والغياب الكامل لنبالة قوية مستقلة عن البيروقراطية السائدة، انعدمت إمكانية الثورة البورجوازية الديموقراطية لصالح انقلابات فوقية، مبهورة الأنفاس، لم تستطع أكثر منوعاتها راديكالية، حتى الآن، إلا أن تكون محافظة أديولوجياً ودينياً، قاصرة اجتماعياً عن تحقيق ادعاءاتها الاقتصادية والقومية ومستبدة سياسياً تصادر من المفكرين الأحرار حقهم في المعارضة وحتى في مجرد الاعتراض، وتصادر من الطبقات المحكومة ـ خاصة الثورية منها ـ استقلالها التنظيمي، كاتبة على سيفها ذلك الحديث الرهيب: «إذا اتفقت أمتي على أمر وخرج واحد فاقتلوه».

من هنا كان الموقف من الإمام الجائر ذا أهمية حاسمة في تاريخ

مجتمع ما. والمجتمعات التي تطورت نحو الديناميكية اقتصادياً وسياسياً هي المجتمعات التي نبتت فيها وترعرعت وأتت ثمارها فكرة مقاومة السلطان الجائر في منظور إقامة سلطان عادل: يتقيد بقوانين ومصالح طبقته. وتاريخ أوروبا، منذ انحدار الإقطاع، هو تاريخ الثورات الشعبية المنظمة ضد الإمام الجائر، والحبلى بوعد إمام جديد لطبقة جديدة. فثورات فلاحي أوروبا الغربية، التي استهدفت تحطيم الكنيسة، السند الأول للإمام الجائر، كانت، برغم جميع حدودها، التي هي حدود صانعيها من الفلاحين وقادتها من البورجوازيين، أعظم وقائع الصراع الطبقي الثوري آنذاك الذي فشل مؤقتاً لأن شروط انتصاره لم تتوفر كلها بعد، ليأتي ثماره في الثورات البورجوازية الكبرى الظافرة.

في تاريخنا، انفردت الخوارج والقدرية والشيعة الإسماعيلية الثورية بمقاومة الإمام الجائر، والتحريض بضرورة الثورة عليه، حتى لو كان احتمال النصر ضئيلاً. فالخوارج عارضوا حصر الإمام في قريش وفي الرجال دون النساء، وبعضهم أنكر الإمامة (الدولة) أصلاً إيماناً بقدرة الجماهير على تعاطي الحق فيما بينها. والقدرية عارضت وجوب طاعة الرعية للسلطان بحقها عليه في العدل، والإسماعيلية والقرامطة عارضوا جور الأوتوقراطي البيروقراطي بحكومة الإمام العادل المشجع على الاستقرار والتقدم: عارضوا الأوتوقرطية بالعلمانية، واستعباد الرجل للمرأة بالمساواة بين الجنسين، والتحاريم الدينية بحق الإنسان في أن لا يأخذ بدين من الأديان، وفي أن يتبع هواه دون الإضرار بأهواء من عداه. ومنظروهم: إخوان الصفا عارضوا العلوم الدينية بالعلوم العقلية وحتى بالتجريبية. جميع هذه المعارضات الثورية هزمت في النهاية لأن المجتمع الإسلامي، بكل بناه

الاقتصادية ـ الاجتماعية الراكدة التي كانت سنداً قوياً لقوى الجمود المتحالفة، لا لقوى النهوض التي كانت تسبح ضد التيار السائد، لم يكن مهيئاً لاستقبال حركة علمانية بل ملحدة تنقله من السماء إلى الأرض، ولا لظهور حكومة تنهي المصادرات والضرائب، ولا لظهور إمام يجادل معارضيه في الرأي بغير الجلاد والنطع والسيف. وهكذا كان الصراع الطبقي الذي خاضته هذه الحركات لا يهدف عموماً إلى القضاء على الشروط الاجتماعية القائمة، بقدر ما كان احتجاجاً اضطرارياً ينقصه التنظيم والبرنامج والشمول والتماسك تارة، أو تخذله الشروط الفعلية القائمة تارة أخرى: فالسلطة القرمطية قامت في الإحساء بقيادة مثقفين راديكاليين في شروط مجتمع ـ صيادين وحرفيين في المدن وبدو وعمال زراعيين في الريف[1] ـ منفتح، بفضل موقعه على الخليج، على العالم وحضاراته. لكنها عجزت، لقلة سكان الأحساء من جهة ولتخليها من جهة أخرى، لقاء جزية مالية فرضتها على بغداد، عن منع الحج وضرورة الإطاحة بالخلافة لأخذ السلطة في بغداد: مركز التغلغل في العالم العربي. عجزها عن الانتقال من الأحساء إلى بغداد إلى القاهرة، وهو ما حاولته الحركة في البداية على الأقل، حكم عليها بالموت في العزلة والحصار، بعد أن أنجزت

---

(١) استقطبت الحركة القرمطية أكثر الطبقات راديكالية حينذاك: في الريف، الفلاحين الصغار وعمال الزراعة. فقد نظم لهم بدر غنام الطائي مذبحة في سواد العراق: «ثم تركهم خوفاً على السواد أن يخرب، إذ كانوا فلاحيه وعماله» (الطبري)، القبائل البدوية نصف المستقرة التي كانت البيروقراطية تجلدها بالضرائب. والضرائب في نظر البدوي سرقة لماله وإهانة لكرامته، وفي المدن: الحرفيين وصيادي الأسماك والمثقفين الأحرار الذين انفصلوا بوعي عن خدمة البيروقراطية الأوتوقراطية وانخرطوا بحسم في حركة الجماهير المظلومة.

تجربة اجتماعية وعلمانية فريدة في تاريخ العصور الوسطى، وبعد أن حرضت، بوجودها ذاته، بظهور حكومة متقشفة تساعد الحرفيين والصناع على الإنتاج بالقروض، لا تشل بالضرائب قدرتهم ورغبته في الإنتاج. والدولة الفاطمية الإسماعيلية قامت في مجتمع مصر النهري الذي كان، في الشروط التكنيكية للعصر وشروط وعي شعب من الفلاحين المستعبدين جماعياً، يشجع قيام حكومة مالكة اقتصادياً، محافظة دينياً ومستبدة سياسياً. ولهذا فسرعان ما خانت الدولة الفاطمية أهم نقاط برنامجها وشكلت نفسها من حيث الأساس على نموذج الدولة العباسية الباغية التي كانت من حيث المبدأ أداة نفيها.

نقطة الضعف في هذه الحركات الثورية هي أنها لم تحظَ بدعم التجار، وأقل من ذلك، بدعم الفقهاء، شرطي امتدادها الكثيف والفعّال للمدن الأساسية.

غياب معارضة ليبرالية جدية تنطق باسم طبقة مستقلة عن السلطة في مدن القرون الوسطى العربية يفسره عدم وجود هذه الطبقة. فالقطاع العام التابع للسلطان والقطاع الخاص التابع للتجار لم يكونا متعارضين ولا حتى متوازيين، بل كانا متداخلين. التاجر كان، أساساً، تاجر السلطان الذي يحابيه اقتصادياً أحياناً ويقمعه سياسياً في جميع الأحيان. ولهذا لم يتشكل التجار العرب أبداً في طبقة تناضل ضد المصادرة وفي سبيل الإعفاء من الضرائب على غرار حركة الكومونات في أوروبا الغربية. ويتجلى، بشكل نسبي، هذا الالتباس في علاقة التاجر بالسلطان، في حركة المعتزلة التي حرضت بعدم الثورة على الإمام الجائر إلا إذا كان النصر مضموناً: وهو ما كان يشارف الاستحالة. لكنها بتقديمها للعقل على النقل، وتحايلها على الشريعة بالتأويل، وإنكارها للظلم الصادر من اللّٰه، أي من السلطان، كان

محكوماً عليها بالفشل لأن ميكانيزم النظام البيروقراطي، المتحكم في بروتسيس الحياة الاقتصادية والفكرية، كان يحول بمنطقه الداخلي ذاته دون نمو العناصر المناوئة له التي تستهدف تحويله إلى نظام مفتوح ولامركزي، أي مضاد لنفسه. لهذا السبب بالذات فشل باكراً الاتجاه الديموقراطي حقاً في الحركة الاعتزالية، الذي مثله يزيد بن هارون الواسطي ويحيى بن أكثم، قاضي قضاة المأمون، لأنه كان يعارض تدخل الدولة في الصراع الفكري الذي يرى ضرورة حسمه بالحوار لا بالبوليس. وفي قضية خلق القرآن نصح يحيى بن أكثم للمأمون بأن يبقى على الحياد: «الرأي هو أن تدع الناس على ما هم عليه، ولا تظهر لهم أنك تميل إلى فرقة من الفرق [المعتزلة] فإن ذلك أصلح في السياسة وأحرى في التدبير» (طبقات المعتزلة). لكن هذا الجناح سرعان ما هزم بعزل يحيى بن أكثم الذي حاول الحد من حرية دولة أمير المؤمنين الذي «إن أمرنا ائتمرنا، وإن نهانا انتهينا، وإن دعانا أجبنا» (أبو حسن الزيادي).

إذا كانت الدولة البيروقراطية ـ الأوتوقراطية احتضنت حركة المعتزلة «العلمانية»، لثلاثة عهود، فذلك لأنها كانت في مرحلة صعودها، وخاصة لأن الحركة تقلدت وظيفة حمايتها من حركات الزندقة الثورية، ولأن الجناح الديموقراطي المتماسك في الحركة هزم منذ عهد المأمون. لكن النتائج النهائية للحركة: الملكية الدستورية، كانت عدواناً بالقوة على النظام البيروقراطي لا يمكن أن يسمح بتحققه في الواقع. ولهذا فما إن جاء عهد المتوكل، الذي تعرف على نفسه في السنة التي فضلت دائماً «الإمام الجائر على الفتنة»، حتى نزلت سيوفه على رؤوس أهل الاعتزال وعلى آثارهم التي أبيدت كما أبيدت جل آثار الفكر النقدي العربي.

أيضاً في أوروبا صبَّت محاكم التفتيش سوط عذابها على حركات الزندقة. لكن تأثير هذه الحركات ظل حياً وفاعلاً في وعي الجماهير القارئة. أما فكر الزندقة العربية الذي صارع الفكر الديني والخرافي قروناً بعد قرون ونقد النقل بالعقل والدين بالدنيا، فقد فقَد كل تأثير جدي وضاع كما يضيع صوت استغاثة بين كثبان الربع الخالي: فأبو العتاهية أكثر حظاً من المعري في كتبنا المدرسية، والغزالي أكثر احتراماً وشعبية من خصمه ابن رشد، وكتب التفسير والشعوذة أكثر رواجاً، مليار مرة، من رسائل إخوان الصفا، وابن الراوندي لا يكاد يسمع به من مثقفينا «العقلانيين» أحد!!!

مصير فكر الزندقة في أوروبا ومصيره في العالم العربي يشهدان على ديناميكية المجتمع الأول الذي يخرج فيه الجديد دائماً منتصراً على القديم سواء على صعيد الفكر أو على صعيد الحياة، لأن عوامل التغيير النوعي ملازمة لجدليته الداخلية. فالتجديد الدائم للقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وتثوير الثقافة مكونات أساسية لهذا المجتمع الحي؛ وتشهدان على ركود المجتمع الثاني الذي لم يتحقق فيه، لا قديماً ولا حديثاً، انتصار الجديد على القديم انتصاراً حاسماً. لأنه افتقد تاريخياً هذه المكوّنات، نظراً لركود بناه، وبطء تطوره التكنيكي والعلمي، ومحافظته الثقافية، وحدانيته السياسية وتقواه الدينية. وهذا ما جعله يفتقد، جوهرياً، القدرة على تجاوز ذاته بذاته في نمط إنتاج صناعي سائد وفي نمط حكم ديموقراطي لا يستطيع ـ إذا استطاع ـ إلا استعارة عناصرهما الأساسية من الخارج: وليس عبثاً أن روّاد الأديولوجيا البورجوازية العربية الحديثة: الجبرتي، الطهطاوي، الكواكبي، عبده، قاسم أمين، لطفي السيد، طه حسين، أحمد أمين، لويس عوض إلخ، استشفوا، بوعي غائم وسلفي طبعاً، ضرورة استعارة بعض

مظاهر الدولة النيابية من أوروبا، وضرورة استعارة وسائل وطرائق الإنتاج الفكري والصناعي منها. وليس عبثاً أيضاً أن تبدأ اليوم الحركة البروليتارية الحديثة، وفي مصر بالذات، تنطق بسملات نضالها الأولى بلسان أممي فصيح.

ـ ٣ ـ
الجمعيات الحرفية

مع ظهور المدن البورجوازية المستقلة في القرن ١١، انتعشت الجمعيات الحرفية، التي ازدهرت في القرن ١٣، واتسعت مدى وعدداً في القرن ١٥، وانهارت في القرن ١٨. وهي تنظيمات عمودية مشلة للصراع الطبقي من حيث إنها تضم جنباً لجنب أرباب العمل وأجراءهم، أي جميع العاملين في مهنة حضرية واحدة.

استهدفت الجمعيات الحرفية غايتين خيرية ومهنية: مساعدة الضعفاء والمصابين من أعضاء الحرفة وعائلاتهم؛ وصيانة شرف المهنة ضد الغش وزيادة الأسعار، والدفاع عن مصالح الحرفة ضد مزاحمة الحرف الأخرى وضد الاحتكار. إذ لا يجوز لمعلم واحد أن يكون له أكثر من مشغل واحد، وكمية محددة من الصناع والمتمرنين والآلات منعاً لاستقطاب الثروة.

يتميّز نمط الإنتاج الإقطاعي بإنتاجه القِيم الاستعمالية أساساً، وينفرد نمط الإنتاج الرأسمالي بإنتاجه للقِيم التبادلية أساساً، أما الإنتاج الحرفي فهو مرحلة انتقالية بين هذين النمطين: فمن حيث قيام الحرف على إنتاج القِيم التبادلية فهي رأسمالية، ومن حيث كون هدف الإنتاج الحرفي ليس الربح أولاً والربح أخيراً، بل تحقيق استهلاك معيّن وفي نطاق ضيق وتحت شروط أكسترا ـ اقتصادية، مفروضة، فهي إقطاعية.

كانت المدن البورجوازية الأولى منظمة على صورة الإقطاعات السائدة. وكذلك كانت الحرف: فالمعلم، أي رب العمل الذي أتقن الحرفة وأصبح سيد المشغل، يسيطر على المتمرن سيطرة تشبه إلى حد ما سيطرة السيد على القن؛ والمتمرن هو «الصبي»، الذي يدخله أهله تحت سلطة معلم حرفة ليتمرن بين ٣ و٥ سنوات على إتقانها. وخلالها يشارك معلمه طعامه وشرابه على الطريقة الأبوية. وبعد اجتياز امتحان صنع تحفة Chef d'oeuvre في حرفته، تشهد له بالمهارة، يصبح معلماً.

في المدن البورجوازية الأولى، حيث وُلِدت الرأسمالية من أحشاء الإقطاع، أدّت الحرف الحضرية وظيفة تقدمية: فقد أتاح ظهورها للقن إمكانية الانعتاق من سيطرة السيد والالتحاق بالمدينة كعامل حر، في الحرف، لا يبيع شخصه بل عمله.

مالك العبيد كان يملك شخص العبد ملكية مطلقة، والإقطاعي امتلك شخص القن ملكية محدودة، أما معلم الحرفة فقد بات يملك عمل المتمرن فقط، لأن علاقتهما لم تكن قائمة على العمل المأجور بل على تنظيم العمل، وسيمتلك الرأسمالي الحديث فائض قيمة عمل عامله. فقط بالثورة الاشتراكية، يقضي العمال، كطبقة، قضاء مبرماً على بيع قوة عملهم، أي على آخر أشكال استعبادهم.

احترمت العصور القديمة الزراعة، باعتبارها النشاط الوحيد اللائق بالرجل الحر المحارب، لكنها خصت التجارة والحرفة بنفس الاحتقار الذي صبته على الموالي (العبيد العتقاء والأحرار المستضعفين) الذين كانوا يلجأون إليها تأميناً لبقائهم. لذا لم يكن الحرفي والتاجر مواطنين في أثينا، كما: «لم يكن مسموحاً لأي روماني بأن يمارس مهنة الحرفي أو التاجر الصغير» (ماركس).

بالطبع، تغير هذا الوضع في المدن البورجوازية، التي سادها التجار والحرفيون، وشيئاً فشيئاً فرضوها اقتصادياً ثم سياسياً على الإقطاعية.

طوال العصور الوسطى، لم تكن الجمعيات الحرفية سائدة في جميع الحرف. بل كانت أغلب الحرف حرة، ينظمها أعضاؤها من الرجال والنساء بأنفسهم. لكن في النصف الثاني من القرن ١٥ بدأ تدخل الملوك، الساعون لفرض سلطتهم على جميع مقاطعات المملكة وجميع فئاتها، في تنظيم الجمعيات الحرفية، التي كانوا سابقاً يكتفون بالتصديق الشكلي على قوانينها الأساسية. للسيطرة على الحرفيين، عمم الملوك، في نهاية القرن ١٥، الجمعيات الحرفية إنهاءً للحرف الحرة، المقننة من أعضائها، والتي كانت حتى ذلك العهد هي السائدة.

دخلت على الجمعيات الحرفية، في القرن ١٦، تغيّرات هامة: فعقد التمرين لم يعد شرفياً، شفوياً، كما في السابق، بل أصبح كتابياً. والمتمرن لم يعد يستطيع الانتقال من التمرين ـ بعد النجاح في صنع التحفة البسيطة ـ إلى مرتبة معلم مباشرة، بل بات عليه، بعد أن ينجح في صنع تحفته المكلفة أن يصبح لا معلماً، كما في القرون الوسطى، بل مجرد عضو في الجمعية الحرفية لقاء دفع أتاوة. وعندئذ يسمى خادماً أو زميلاً أو صانعاً، كما يسمى في مصر، يعمل في خدمة معلم إلى أن يتاح له ـ وقلما يتاح له ـ أن يرتقي إلى معلم حرفة.

غدت اللامساواة الأصلية أكثر وضوحاً: فالمتمرنون الذين يعملون مجاناً ـ ويحدد قانون الحرفة مدة تمرينهم وعددهم ـ بات المعلمون يطيلون مدة تمرينهم ويكثرون من عددهم، خرقاً للقانون، لاستغلالهم، مما أثار استياء الصناع، أي المتمرنين الذين أتقنوا الحرفة، لكن الرأسمال الضروري لفتح ورشة، كان يعوزهم فظلوا عمالاً أجراء.

على هذا النحو، غدت رتبة معلم، المفتوحة نظرياً أمام كل متمرن وصانع، مغلقة: فصنع التحفة يستغرق الآن عامين كاملين من العمل المجاني. لكن أبناء المعلمين أعفوا منها كما أعفوا من دفع أتاوة «شراء الحرفة»، وبذلك بات في إمكانهم وحدهم أن يصبحوا معلمين.

فقد الصناع، منذ نهاية القرن ١٦، كل اهتمام بالجمعيات الحرفية. وتجمعوا، بدلاً منها، في جمعيات الزمالة أو الصناع[1] Compagnonnage المستقلة عن الجمعيات الحرفية.

شرع الملوك، منذ عهد لويس ١١، يعززون سلطة معلمي الحرف على متمرنينهم وصناعهم. لأنهم وجدوا فيهم حليفاً لتطويع عصيان النبلاء المتشبثين باستقلالهم حيال الملوك. فشيوخ الحرفة، أي أعضاء لجان التحكيم، المسؤولين عن صياغة القوانين الداخلية وتطبيقها، والبت في النزاعات المهنية، وإدارة الشؤون المالية للجمعية، باتوا ينتخبون من المعلمين فقط. والأدهى من ذلك، أن لقب معلم أصبح يشترى أو يمنح من الملك، لا من الجمعيات الحرفية كما في السابق. عمم هنري ٣ في ١٥٨١ نظام الجمعيات الحرفية في جميع أنحاء المملكة، بعد أن وحد نظامها في جميع المدن. وحاول كلوبير، وزير

---

(١) وهي جمعيات تتخطى نطاق الحرفة والمدينة لتغطي حرف ومدن البلد كله. ورغم أنها مفتوحة للمتمرنين والصناع فقط، ومستقلة عن المعلمين بل وموجهة ضدهم أحياناً، فإنها لم تكن تنظيماً طبقياً بقدر ما كانت تنظيماً خيرياً، يستهدف أساساً مساعدة الأعضاء، الذين كانوا ينتقلون، بحثاً عن الشغل، من مدينة إلى أخرى وبأيديهم عصا، هي رمز الجمعية. فيقدم لهم زملاؤهم في المدن الأخرى المساعدات الضرورية إلى أن يجدوا عملاً، وفي ١٧٨١، منعت هذه الجمعيات رسمياً، لكنها ظلّت قائمة فعلياً إلى ثورة ٨٩. ثم عادت في عهد الردة وملكية يوليو. لقد كانت الطبعة الأولى للنقابة الإصلاحية الحديثة.

مالية لويس ١٤، أن يحكم المدن بواسطة الجمعيات الحرفية. وأنشأ لهذه الغاية جميعات جديدة خاضعة للقوانين العامة ولرقابة مفتشي المصانع المانيفاتورية الملكية، المسؤولين عن تطبيق القانون وتأمين نوعية الإنتاج في هذه المصانع.

شكل تحالف الملوك مع معلمي الجمعيات الحرفية المعممة علامة قوة جديدة لهذه الجمعيات، التي اتحدت في جبهة مع الدولة الصاعدة، لكن ظهور مصانع المانيفاتورة الملكية، على عهد لويس ١٤، شكل ضربة قاضية لنفس الجمعيات الحرفية. إذ إن المصانع الملكية الجديدة لا تتقيد بقوانين الحرفة الحديدية، التي تحظر على أي صاحب مال، إذا لم يكن عضواً فيها، شراء الأنوال قطعاً لدابر المزاحمة سواء في عدد المصانع أو العمال أو الآلات. وقد أعفيت المصانع الجديدة من الضرائب وحظيت بامتيازات مالية وتجارية، تشجيعاً للنبلاء على التوظيف في الصناعة بدلاً من الزراعة، أملاً في تحويلهم إلى بورجوازيين. ورغم المنع القانوني، أخذ عدد العمال الأحرار من علاقات التبعية الإقطاعية والحرفية، يتكاثر. وغدت التناقضات داخل الجمعيات الحرفية ذاتها أكثر استعصاءً: فالنزاعات بين المعلمين، المتمرنين والصناع لم تعد تجد حلها السعيد في الاحتكام إلى شيوخ الحرفة، المطاعين من الجميع، بل في الإضرابات البرية والفتن الدموية وتحطيم آلات المشاغل.

إلى جانب بورجوازية الحرف الصغيرة التقليدية، نشأت في القرن ١٧، كنتيجة لتوسع التجارة والربا ـ إضافة لتدفق المعادن الثمينة بين ١٥٢٥-١٥٩٠ وما رافقه من نتائج على الأسعار وعلاقات الأجراء بمعلمي الحرف ـ بورجوازية تجارية، ربوية كبيرة تتصرف برأسمال منقول، نقدي، صمم على التحول إلى رأسمال صناعي هدفه الربح

ولا شيء غير الربح. . . بينما ظل الرأسمال البدائي في الجمعيات الحرفية، بعد أن فقدت أي حافز على زيادة إنتاجها، على حاله، لا بل تناقص.

كما شكلت الحرف مخرجاً حضرياً للقن الآبق، بعد أن ملّ الكدح في الإقطاعة، شكلت المصانع المانيفاتورية[1] مخرجاً للعمال، الذين

---

(١) المانيفاتورة: تلبية الحاجات التصدير الكثيف إلى الأسواق الخارجية ولحاجات سوق قومية واسعة، ظهرت المانيفاتورة في القرن ١٧. لم تلد المانيفاتورة في المدينة بل في الريف، بعيداً عن قيود الجمعيات الحرفية، حيث لا تتطلب أعمال الغزل والحياكة إلا قدراً قليلاً من المهارة والتدريب. في الريف، يقوم التاجر بتشغيل عدد من الحاكة والغزالين، الذين كانوا قبلئذ يمارسون الحياكة كنشاط ثانوي إلى جانب نشاطهم الزراعي الأساسي. ويفصلهم بذلك عن نشاطهم الزراعي الأساسي محولاً إياهم إلى متخصصين في النسيج. ويفصلهم، في مرحلة أعلى، عن محل إقامتهم ليجمعهم في ورشة حياكة، وهي التي كانت المهد الأول للمصنع الحديث. وعند هذه النقطة يصبح اعتمادهم عليه كلياً، في تأمين بقائهم أحياء، مقابل شرائه لإنتاجهم الذي يُنتج له خصيصاً. وقد تزامن ظهور المانيفاتورة الريفية مع ظهور المزارع الرأسمالي ومع بداية تحويل الفلاحين إلى عمال أحرار من التبعية الإقطاعية والحرفية ومن الملكية. وهكذا تعممت، مع تطور المانيفاتورة الريفية، العلاقات الرأسمالية على حساب العلاقات القنية، وتحولت حقول الإقطاعيين إلى مراع للأغنام تلبية لحاجات الصناعات المانيفاتورية من الأصواف.
عندما أصبح اعتماد الحاكة على التاجر ـ الصناعي كلياً فُصل منتوجهم عنهم، ثم تبع ذلك تجريدهم من ملكية أدوات الحياكة والغزل وتحويلهم، بالتالي، إلى عمال أقحاح: مفصولين عن منتوجهم، عن أدوات إنتاجهم وعن ذواتهم ذاتها.
أما في المدن، فقد نشأت المانيفاتورة في القطاعات المرتبطة مباشرة بالنقل البري والبحري مثل أحواض السفن حيث الإنتاج مرصود حصراً للتبادل.
أدى تطور المانيفاتورة إلى ميلاد الطبقة العاملة، التي تكوّنت من الأقنان =

ضاق عنهم نظم الجمعيات الحرفية المأزوم، ومصيراً كريهاً، لكن محتوماً، للعمال الحرفيين المستقلين الذين كان لا بدَّ من تجريدهم من مشاغلهم وأدوات عملهم لتحويلهم إلى عمال أحرار من كل ملكية أخرى غير ملكية مهارتهم المكتسبة في الحرف، مليكة قوة عملهم: «أما العامل، أما المنتج المباشر، فقد كان عليه، لكي يستطيع التصرف في شخصه، أن ينهي التصاقه بالأرض أو تبعيته لشخص آخر، كما لم يكن بوسعه أيضاً أن يغدو بائعاً حراً للعمل، حاملاً سلعته إلى أي مكان يجد فيه سوقاً، قبل الإفلات من نظام الجمعيات الحرفية، بكل مراتبها، بكل شيوخها Jurandes، بكل قوانين تمرينها، إلخ. وهكذا ظهرت الحركة التاريخية، التي حولت المنتجين إلى أجراء، كحركة انعتاقهم من القنانة، ومن المراتب الصناعية [في الجمعيات الحرفية]. وما كان لهؤلاء العتقاء أن يصبحوا باعة أنفسهم إلا بعد تجريدهم من جميع وسائل إنتاجهم، من جميع ضمانات العيش التي قدمها لهم النظام القديم. وتاريخ انتزاع ملكيتهم ليس رجماً بالغيب بل إنه

= الآبقين أو العاطلين، بعد تحويل الحقول إلى مراع، ومن جزء كبير من جنود روابط الفرسان، التي حلّها الملوك بعد تشكيل جيوشهم المرتزقة، ومن الفلاحين الذين صودرت أراضيهم.

أفضى تطور المانيفاتورة إلى ظهور الرأسمالية المركنتيلية وبالتالي ظهور التنافس والحروب بين البورجوازيات القومية على أسواق المستعمرات، وإلى فقدان الملكية العقارية ـ إذن الإقطاعية ـ لأهميتها لحساب الثروات المنقولة والنقدية، التي نمتها التجارة العالمية الجديدة وتجارة الذهب، بعد الاكتشافات الجغرافية، أيما تنمية.

وفي إنجلترا القرن ١٨ «حوّل البخار والإنتاج الآلي الجديد المانيفاتورة إلى صناعة كبيرة، حديثة وثوّراً جميع أسس المجتمع البورجوازي. وتحول سير الحقبة المانيفاتورية الوئيد، إلى حقبة إنتاج عاصفة» (إنجلز).

مكتوب في حوليات تاريخ الإنسانية بأحرف لا تمَّحي من نار ودم» (رأس المال).

شنت الجمعيات الحرفية، التي أنهكتها الضرائب ونخرتها تناقضاتها الداخلية، حرباً شعواء على الصناعة البورجوازية الجديدة، التي كانت تلد وتنمو خارج إطارها وضده، كاتبة على رايتها شعار المزاحمة المقدس: **دعه يفعل، دعه يمر**. لكن حربها كانت حرب وداعها: ففي ٥ فبراير ١٧٧٦ صدر مرسوم بإلغاء الجمعيات الحرفية. وأمام احتجاج الحرفيين، الذين كانوا ما زالوا يشكلون عدداً هاماً، سُمح لها مجدداً بالظهور لكن كتنظيم طوعي. وبعد ثورة ٨٩ دفنت نهائياً بمرسوم ١٧٩١.

حاولت الفاشية، في إيطاليا سنة ١٩٢٤ وفي برتغال سالازار ١٩٢٤، الاستنجاد بشبح الجمعيات الحرفية، لطمس الصراع الطبقي بين الظالمين والمظلومين: «لأن البروليتاري الإيطالي يعاني من وضع الأمة الإيطالية الأدنى بالنسبة للأمم المتنافسة، أكثر مما يعاني من جشع ونهب أرباب العمل» (موسوليني)[١]. لأنه كتنظيم عمودي، يضم جنباً لجنب أرباب العمل والعمال، الذئاب والخرفان، يشل كلا الطرفين ـ وخاصة العمال ـ عن التحرك المستقل دفاعاً عن المصالح الطبقية لكل منهما. ويفسح بذلك المجال للدكتاتورية الفاشية لتبطش على هواها بطبقات مشلولة تنظيمياً.

---

(١) انظر: مقدمتنا للتنظيم الشيوعي.

الطوائف الحرفية العربية

ظهر أول مصنع للورق ببغداد عام ٧٩٤، وفي مصر سنة ٩٠٠. وبلغت صناعة المعادن، في مصر الفاطمية، أوج ازدهارها. وفيما بين القرنين التاسع والعاشر تطورت الصناعات الحرفية حتى اقترب بعضها من المصنع المانيفاتوري الغربي خاصة في مصانع الدولة للنسيج والزجاج.

تحت تأثير هذا التطور وبتحريض من الدعاة الإسماعيليين والقرامطة، الذين سعوا لإيجاد تنظيمات حضرية يحرضون من خلالها بتقويض نظام الخلافة القائم، ظهرت الأصناف أو الطوائف الحرفية في هذا العصر.

لم يكن للطوائف الحرفية، في البداية، صيغ تنظيمية محددة، بقدر ما كانت قائمة على التضامن المهني والتقاليد المرعية حتى من القضاة. فلكل حرفة شيخ يختاره والي المدينة، أو يصادق على اختيار أهل حرفته له.

كان أهل الصنائع، منذ ظهورهم، محتقرين من الحكام لكونهم، بمعظمهم، كانوا من الموالي والأقليات الدينية. وحكام مدن الأمصار، وجلهم من أصل بدوي، يحتقرون الزراعة وجميع الصناعات عدا واحدة: صناعة الحرب.

لم تكن الضرائب، معززة بقيود الحرفة نفسها، لتدع للحرفيين إمكانية إدخار جدية. فبالرغم من توجهها في إنتاجها نحو البيع، ظلّت الحرفة الخاصة عموماً مجرد «ضمان من الفقر وضمان من الغنى» أيضاً. وهذا الوضع هو ما شخصه الحريري عندما كتب: «أما حرف أهل الصناعات فغير فاضلة عن الأقوات، ولا نافقة في جميع الأوقات، ومعظمها معصوب بشبيبة الحياة». وحتى في فترة ازدهار الحرف، كانت مشاغل الدولة والحكام، المعفاة من الضرائب، هي وحدها المزدهرة.

مراتبية التنظيم الطوائفي الحرفي العربي أكثر تعقيداً من مراتبية تنظيم الجمعيات الحرفية الغربية. فإذا كان تركيب المشغل الحرفي متشابهاً هنا وهناك: معلم، متمرنون وصناع، فإن المراتب العليا تختلف وسلطاتها الاستبدادية على جماهير الحرفيين أكثر اتساعاً.

تختار كل طائفة شيخها. ولا يشارك في الاختيار إلا شيوخ (معلمو) الحرفة وحدهم.

عند موت شيخ الحرفة يجتمع شيوخها للتذاكر حول من هو أجدر بخلافته، ويسمونه دونما انتخاب حقيقي[1]. وبعد اختياره يتوجه موكب يضم جميع شيوخ، متمرني وصناع الحرفة إلى شيخ شيوخ الحرفة ليبارك اختياره في حفل ديني مشهود لا يختلف عن حفلات الدراويش إلا قليلاً: تتلى فيه الفاتحة ثلاثاً والحاضرون راكعون، ويسلم النقيب سبعاً إلخ.

شيخ شيوخ الحرفة هو «الآمر الأعلى، والحاكم الأعظم، والرئيس

---

(١) كانت مناصب شيوخ بعض الحرف وراثية: تنتقل للابن مع موافقة شكلية من أهل الحرفة المعنية.

الأسمى، وهو لا يُنتخب ولا يُعزل ولا يبدل، ولا يخلعه من منصبه إلا الموت أو الاستقالة» (إلياس عبد اللّٰه). وقد اتسع نطاق سلطته منذ العهد المملوكي. فأصبح يوقع لا العقوبات المهنية وحسب، بل والجزائية أيضاً. ورغم أن القاضي والمحتسب نقصا، في العهد العثماني، من اختصاصاته، إلا أنه ظل محتفظاً بحق سجن المذنبين من أهل الحرف وشيوخها وجلدهم.

ويعاون شيخ الشيوخ نقباء الحرفة، وهم تحته مباشرة، وشاويش يقوم بوظيفة شرطي الحرفة التنفيذي، ومخاتير، وهم مرتبة وسط بين النقباء وشيوخ الحرف، ثم شيوخ الحرف، فالعرفاء. وفي أدنى سلم المراتب: الصناع والمتمرنون.

يوزع شيخ الحرفة الضرائب بين أهل الحرفة حسب قدرة كل منهم، ويساعد الصناع المهرة على إيجاد عمل. لكن وظيفته الأساسية تظل قمعية: حفظ شرف المهنة بقمع الغش والسرقة إلخ. وهو الذي يعاقب المخالفين بعقوبات تتراوح بين الطرد الوقتي أو الدائم من الحرفة. وهو الذي يشرف على تدرج المتمرن، وصعود الصانع إلى معلم.

المعلم هو رئيس المشغل. والصانع هو المتمرن الذي شهد له شيخ الحرفة بالمهارة. لكنه لا يسمح له بالعمل إلا إذا انضوى تحت لواء طائفته؛ والمتمرن هو «الصبي» الذي تضعه عائلته عند معلم حرفة يعلمه أسرارها على مدى سنوات، دونما أجر سوى منحة أسبوعية رمزية. وبعد أن يتقن الحرفة وقبل الشهادة له بالمهارة في الصنعة يصبح أجيراً يتقاضى أجرة بائسة. وكان المعلم يطيل قصداً مدة التمرين، بتأخير حفل تخرّج المتمرن، لاستغلاله أطول مدة ممكنة.

لم يكن مسموحاً، إلا للمعلمين، بفتح حانوت خاص. وكان

محظوراً أن يكون الحانوت ملكاً لصاحبه، بل عليه أن يكون مجرد مستأجر. وكانت حوانيت كل حرفة محددة بصرامة.

في جميع العهود السالفة، الطوائف الحرفية تضم جميع الطوائف الدينية من مسلمين ومسيحيين ويهود. أما في العهد العثماني المقيت فقد انفصلت كل طائفة دينية ـ حرفية بمراتبها.

كانت الدولة مسيطرة على جميع الطوائف الحرفية تمام السيطرة. فهي التي كانت تمنح امتياز ممارسة الحرفة ومكان ممارستها. ولم يكن يسمح، إلا نادراً، للمعلم بأن يمارس حرفته حيث شاء. وفي القرن ١٦ فرضت الحكومة منع المنافسة وحددت الأسعار. وتدخلت هيئة الحرفة في تحديد عدد ومواصفات إشغال الصانع بحيث لا يسمح له بتخطيها. وهكذا أغلق نهائياً باب الاجتهاد والتجديد في الصناعات الحرفية التي حكم عليها بأن تكرر نفسها في نماذج محددة.

منذ القرن ١٦ وانحطاط الحرف المستمر في تصاعد، فازدادت أدواتها بدائية، ومشاغلها صغراً، وعدد عمالها تقلصاً، بحيث لم يعد عمال المشغل يتجاوزون، إلا في النادر، أربعة عمال.

في ١٨٩١ ، أي بعد فرنسا بقرن، ألغيت الطوائف الحرفية في مصر حيث بلغت ١٦٤ طائفة. لكنها ظلّت قائمة كحرف حرة، وظلّت بالتالي البورجوازية الصغيرة الحرفية الرجعية حتى النخاع، منذ القرن ١٦ على الأقل، هي العمود الفقري في نشاط المدينة العربية المنتج. ولهذا كانت هذه المدينة معادية لكل جديد: للبورجوازية الكبيرة المحلية أو الأجنبية وللبروليتاريا.

في أوروبا، انهارت الحرف لصالح الصنعة المانيفاتورية، وانهارت هذه لصالح الصناعة الآلية الحديثة، وهذه الأخيرة توشك اليوم أن تترك مكانها للصناعة لإليكترونية، ذات الاتمتة الكاملة أو شبه الكاملة حيث

تشتغل الآلات بدل البشر. أما في العالم العربي، فالحرف، باتت، منذ القرن ١٦، عائقاً لتقدم الإنتاج وتجديده لكن لم تظهر مانيفاتورة عربية قوية لتقوم على أنقاضها.

بالتأكيد وجدت المانيفاتورة الحضرية منذ القرن ١٦ بهدف السوق والتصدير الخارجي. لكن تقسيم العمل فيها بقي ضعيفاً، وطابعها الغالب ظل منزلياً. واستمرت النساء تقمن بالغزل في المنازل. بينما كان النسيج يتم في حوانيت صغيرة بأنوال يدوية بدائية. لأن سيف الضرائب كان بالمرصاد لكل ثروة تطل برأسها. والحكم كان ظالماً وغير مستقر، والريف لم يكن يشكل سوقاً حقيقية نظراً، من جهة، لبؤسه الرهيب، ومحافظته، من جهة أخرى، على الصناعات المنزلية الاكتفائية؛ والمدينة العربية نفسها كانت، نظراً لإفقار جماهيرها المنظمة، ذات قوة شرائية هزيلة لا تساعد على تطور صناعة مانيفاتورية بأتم معنى الكلمة؛ وأخيراً كانت الصناعات العربية، بحكم الامتيازات القنصلية، عاجزة لا عن مزاحمة الصناعة الغربية في الأسواق الخارجية وحسب، بل وعن مزاحمتها حتى في أسواقها الداخلية المقزّمة، المفقرة والمستباحة.

عدم تطور مانيفاتورة عربية تتجاوز نفسها في تصنيع آلي معمم، قضى على الصناعات الحرفية الراكدة بأن تظل سائدة إلى الخمسينيات من هذا القرن على الأقل، وقضى بالتالي بأن تبقى أيديولوجيتها التقليدية، المعادية لكل متحرك، لكل جديد، لكل ثوري، سائدة حتى الآن. وتزمت البورجوازية الخاصة والبيروقراطية الديني منحدر إليها من ماضيها الحرفي القريب، من الأيديولوجيا البورجوازية الصغيرة الحضرية الحرفية الدينية حتى الخَرَف. وكأديولوجيا سائدة أنشبت أظفارها في الجماهير الكادحة نفسها بما فيها العمال. فكما أن الحرف

لم تخل مكانها لصناعة مانيفاتورية قوية، تخلي بدورها مكانها لصناعة آلية عاصفة، كذلك لم تنحسر الأديولوجيا الحرفية السلفية أمام مد أديولوجيا بورجوازية علمانية، ليبرالية رشيدة حقاً. لهذا السبب ظل الإسلام دائماً، حتى عندما تتظاهر عناصر بورجوازية بالمطالبة بدستور علماني حديث، هو دستور الدولة العربية الأسمى وكلمة طبقتها الحاكمة الأخيرة. وعندما يحدث، لدواعي ظرفية، تاكتيكية، تناسي بند تحديد دين الدولة، فسرعان ما يتذكر الحكام في أقرب مناسبة أتوقراطيتهم العريقة: تجاهلت مسودة دستور ١٩١٩ دين الدولة، لكن ورثاء ثورة ١٩: الوفديين، وقفوا وراء خصمهم: العرش، الواقف بدوره وراء هيئة علماء الأزهر، التي أدانت في ١٩٢٥ كتاب: **الإسلام وأصول الحكم**، رغم تواضعه وكونه، من حيث الجوهر، تقريظاً للإسلام بما ليس فيه: استنكافه عن التدخل في ضبط تفاصيل الحياة الاجتماعية ـ السياسية اليومية. وقبل عبد الناصر، بطلب من عفلق أكبر الظن، عدم النص على دين الدولة في دستور وحدة ٥٨ المفتوحة لكل العرب مهما كان دينهم؛ لكنه رفض بإصرار المؤمن المتزمت، في محادثات الوحدة الثلاثية ٦٣ بينه وبين حزب البعث، اقتراح تجاهل بند تحديد دين الدولة المؤمنة أبداً!

قوة الجمود force d'inertie الراسخة كالرواسي، التي تشل بها الأديولوجيا الحرفية مجتمعاً بكامله، وهي، أساساً، التي تفسر لنا الارتداد القياسي في سرعته لأفضل مثقفي البورجوازية العربية، الذين أتيح لهم الالتحاق بالجامعات الغربية حيث تعلموا أبجدية الأديولوجيا البورجوازية الحديثة: الشك الديكارتي، المساواة، حرية الضمير والتعبير، العلمانية، تحرر المرأة، إصلاح اللغة، تحديث وسائل الإنتاج المادي والفكري؛ فقد حاولوا للحظة ـ وهي اللحظة التي

ارتكبوا فيها الفضيحة الأولى والأخيرة ـ، فور عودتهم لمجتمعهم الحرفي الخامل، التحريض ضد بعض مظاهره، السخيفة حتى الاستفزاز، لكنهم سرعان ما عادوا، لا عن خوف فقط بل عن قناعة أيضاً، للتصالح معها وتكريسها حتى يضعوا أنفسهم على خط الجماهير الحرفية المعبَّأة، ويرسلوا، على موجة أديولوجيتها الغبية، ثرثرتهم البائسة حول التوفيق بين الشريعة والتشريع الغربي الحديث، بين الحداثة البورجوازية والأصالة القومية: طه حسين عاد عن التشكيك في أصالة أصل التراث: الأدب الجاهلي، وعلي عبد الرازق كسَّر قلمه بعد **الإسلام وأصول الحكم** ندامة عن طيش شبابه «المتهور» وعاد، كالفأر الجبان، إلى هيئة علماء الأزهر التي طردته طرد الكلاب! عبد العزيز فهمي تاب، توبة نصوحاً، عن خطيئة تغريب الحروف العربية، منصور فهمي تناسى في كهولته غلطة شبابه: الإصداع بضرورة تحرر المرأة، وأحمد أمين ضرب صفحاً عن اقتراحه بإلغاء تغيير أواخر الكلمة والوقوف على السكون، بعد أن اتهموه بالتآمر على أداة تفسير القرآن وفهمه!

وعبد الناصر حل جميع التنظيمات الطبقية، وحرّم، بشكل خاص، على الطبقة الكادحة تنظيم نفسها باستقلال عن الطبقات المالكة والطبقة الحاكمة، فارضاً عليها تنظيمات حرفية عمودية، مهنية وسياسية، حيث كدّس الطبقات الخصيمة ليشل بعضها ببعض، محاولاً تجميد المظهر الأساسي لصراع الأضداد، الذي هو خير محرك لمجتمع طبقي ساكن تاريخياً!

ـ ٤ ـ

الكومونات البورجوازية

في ظل الهدوء النسبي، الذي ساد أوروبا الغربية في منتصف القرن العاشر، استيقظ النشاط التجاري في المدن التابعة لهذا الحمى الإقطاعي أو ذاك وتجاوز نطاقها، بل ونطاق المقاطعة ذاتها. أدى انتعاش التجارة إلى ظهور الصناعات الحضرية الحرفية المستقلة عن الحرف الإقطاعية الريفية القائمة على إصلاح أدوات السيد الزراعية والمنزلية وأسلحته. بتأثير هذين الحدثين، ظهرت تجمعات سكنية أو حواضر أو أسواق جديدة، «بورج»، أكثر حيوية واتساعاً من المدن الإقطاعية، التي لم تكن تتجاوز قصر السيد، الكاتدرائية، السجن، المرفأ وبعض المباني الضرورية لصيانة هذه المؤسسات. كان سكان الحواضر الجديدة بدورهم جدداً: التجار والحرفيين الحضريين، الذين انحدروا من أقنان الحيازات التابعة لضيعة الإقطاعي. ولم يعد يشدهم إلى وضع أسلافهم رابط.

كان سكان الحواضر ـ الضواحي الجديدة، من التجار والحرفيين «البورجوازيين»، ناقمين على الفروض الإقطاعية، وخاصة الضرائب والسخرة التي شكلت عائقاً لتطور نشاطهم الحضري الجديد.

ترجمت هذه النقمة نفسها في نضال إيجابي من أجل استقلال

مدنهم عن سلطة السادة الإقطاعيين العلمانيين والدينيين. هكذا ولدت حركة الكومونات في القرن الحادي عشر.

طالب البورجوازيون، لخاصة أنفسهم، لا لجماهير حواضرهم من غير البورجوازيين، بحريات وحقوق تتماشى مع منطق نشاطهم الاقتصادي الوليد: حق التنقل بين حمى وآخر، حق البيع، حق الإقراض الربوي، حق القضاء بأنفسهم في نزاعاتهم حسب قانون ملائم لمصالحهم، حق التسيير الذاتي لمدنهم، حق الدفاع الذاتي عن أشخاصهم وأملاكهم، حق جبايتهم بأنفسهم للضرائب الضرورية للدفاع عن المدينة، حرية إقامتهم للعلاقات التي يشاؤون مع زملائهم أو منافسيهم في المدن الأخرى. رفض السادة هذه المطالب التي رأوا فيها انتقاصاً لامتيازاتهم وانتهاكاً لتقاليدهم العلمانية والدينية. لكن بورجوازيي الكومونات تعاهدوا على النضال من أجل تحقيق مطالبهم وحتى تحقيقها. وقاموا لهذه الغايات بانتفاضات دامية، خاصة في المدن التابعة للكنيسة حيث اعتبرت مطالب البورجوازيين زندقة مرفوضة. غطت هذه الانتفاضات التي كانت أول وقائع الصراع الطبقي الصريح في القرون الوسطى، القرن ١١ وأوائل القرن ١٢، وانتقلت من بلد إلى بلد: بدأت في إيطاليا ١٠٣٠، ثم في ألمانيا، ثم شمال فرنسا، ثم هولندا إلخ.

سرعان ما أدرك الإقطاعيون العلمانيون، وعلى رأسهم ملوك فرنسا، ـ ثم التحق بهم الإقطاعيون الدينيون ـ في القرن ١٢ عبث التصدي بالعنف لمطالب الحركة الكومونية التي لا سبيل للقضاء عليها، فبادروا، قطعاً لاحتمالات تجذرها واتساع نطاقها، إلى بيع مواثيق الانعتاق لبورجوازيي المدن. وهكذا تحولت ثورة الكومونات إلى حل وسط مع السادة. ولم يزد عدد الكومونات التي استقلت ثورياً

في فرنسا على ٣٩ كومونة. وأما باقي الكومونات فقد وقعت على تسوية مع سادتها. وقلما كانت الكومونات، التي استقلت حبياً، تتمتع باستقلالها الذاتي السياسي عن سيدها، بل بحريات شخصية واقتصادية محدودة ومدروسة: الإعفاء من الضرائب، رسوم المرور، الخدمة العسكرية وأحياناً محاكم خاصة.

لم تكن مواثيق الانعتاق التي حصل عليها بورجوازيو المدن متماثلة. لأن موازين القوى بين البورجوازيين والسادة لم تكن متماثلة في كل مدينة. عموماً كانت مواثيق الانعتاق، خاصة الحبية، لا تشمل من سكان المدن إلا من يتمتعون بامتياز الملكية والإقامة الثابتة ـ استبعاداً للفقراء ـ. والميثاق هو الوثيقة التي تحدد الحقوق التي سلم بها أو منحها سيد أو سادة المدينة لبورجوازييها: حق الإعفاء من الضرائب، حق الفصل في قضاياهم، الذي كان عموماً من حصة الجمعيات الحرفية، حق التشريع الخاص، حق الدفاع الذاتي، إلخ. وغالباً ما أصبح لكل كومونة منعتقة شعارها الخاص، وأحياناً نقودها الخاصة، فضلاً عن حق إعلان الحرب وإبرام السلم وتحصين المدن. . . وهكذا ظهرت الطبقة الثالثة، البورجوازية، كطبقة تتمتع هي الأخرى، في مجتمع الامتيازات الإقطاعي، بامتيازاتها الخاصة. وهذا ما كانت واعية له منذ البداية. لذا حكمت مدنها المستقلة وحدها حارمة العمال، الأقنان الآبقين والفلاحين الأحرار من المشاركة في تسييرها.

في إيطاليا، كانت الكومونات تدار من مجلس يضم ١٠ قناصلة منتخبين لمدة عام، يأتمرون بأمر مجلس شيوخ منتخب من سكان الأحياء وأعضاء الجمعيات الحرفية. وأما السلطة العليا فكانت بيد الجمعية العامة للبورجوازيين، (البرلمان)، التي تلتئم مرة كل سنة

لتحاسب القناصلة ومجلس الشيوخ. أما في فرنسا، إنجلترا وهولندا، فلم يكن مجلس الشيوخ، الذي هو تقليد روماني، موجوداً؛ وإنما كانت الكومونة مسيرة من مجلس المدينة، الذي يرأسه شيخ المدينة، ويمارس أعضاء المجلس القضاة والإدارة بدون فصل. ولا يجتمع مجلس المدينة إلا على فترات متباعدة.

كانت الكومونات على امتداد العصر الحديث، كما كان النبلاء، ضحية درجة التطور الاقتصادي ـ السياسي، التي بلغتها أوروبا الغربية في القرن ١٤ وخاصة في القرن ١٥: انتشار النقود، ونهضة التجارة الخارجية، تبلور الدول، الزاحفة نحو المركزية، بقضاتها المحترفين وجيوشها المرتزقة. فبدأ اقتصادها الحرفي يترنح أمام تحالف الرأسمال الحر مع الدولة. لم تبق قائمة إلا الكومونات التي تبنت الاقتصاد السلعي الجديد. فقد تحولت في إيطاليا بعض المدن البورجوازية إلى إمارة أو دولة ضمت إليها طوعاً أو كرهاً الكومونات المجاورة. أما في فرنسا فقد تحالف الملوك، باكراً، مع الكومونات، التي وجدوا فيها حليفاً ثميناً لتدجين النبلاء العصاة. وفي القرنين ١٤ و١٥، عندما شرعت أوروبا الغربية تتقدم بخطى ثابتة للتشكل في دولة قومية كبرى ذابت الكومونات ـ التي مثلت مرحلة الانتقال من اقتصاد العصور الوسطى الاكتفائي إلى اقتصاد العصور الحديثة السلعي ـ في المجموعات القومية الإنجليزية والفرنسية. ولم تبق قائمة في القرن الخامس عشر إلا الكومونات التي تخلت عن اقتصادها الحرفي وتبنت الاقتصاد الرأسمالي الجديد: كمدينة انفير الفرنسية التي قامت فيها أول بورصة تجارية عالمية سنة ١٤٨٧.

أما في أوروبا الشرقية حيث كان النبلاء، نظراً لضعف المدن البورجوازية، أقوى من الملوك، فقد ظلّت العلاقات القديمة سائدة.

وهكذا لم تستطع أوروبا الشرقية أن تتبع خط التطور الأوروبي الغربي الذي لعبت المدن البورجوازية المستقلة، حتى القرن ١٤، دوراً أساسياً في بلورته.

اقتضى بقاء البورجوازية ضعيفة، في أوروبا الشرقية، بقاء البروليتاريا ضعيفة أيضاً. وهو ما أخر قيام الثورات البورجوازية الراديكالية فيها لصالح ثورات فوقية متأخرة أو لصالح ثورات بيروقراطية ألحقتها، من حيث التصنيع، بنمط الإنتاج الحديث.

ـ ٥ ـ
سان سيمون

الكونت كلود هنري دو سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥)، سليل عائلة نبيلة تحدر من شارلمان. تخلى في الثورة الفرنسية عن لقبه. في سن ١٣ تمرد على سلطة العائلة ورفض تناول أول قربان. سافر إلى أميركا ١٧٧٩ واشترك في حرب الاستقلال. عاد في ٨٩، لكنه لم يشترك في الثورة، ولم يتحمس لها، رغم افتخاره بنزعته الجمهورية، لأنها لم تقضِ، بقضائها على الإقطاع، على ظلم الإنسان للإنسان، ولم تقم علاقات إنسانية جديدة. مارس التجارة وفشل فيها لأن أحد شركائه احتال عليه. وبعد فشله اتجه لدراسة الطب. لكنه سرعان ما ترك الدراسة للانغماس في حياة إباحية عارمة «من أجل اكتناه أسرار الحياة على الطبيعة». تزوج ثم سرعان ما طلق. عاش طوال حياته طفلاً كبيراً يلتمس اللذة حيث يجدها ليملأ بها كل يوم من أيام حياته المعدودة، ولسان حاله شعار طرفه:

إن كنت لا تستطيع دفع منيتي

فدعني أبادرها بما ملكت يدي

بالطبع، لم يأسف على سقوط نابليون في ١٨١٥، ولا ابتهج، بالطبع أيضاً، لانتصار الحلف المقدس عليه. لكن: «بنفس التفوق

على معاصريه، نادى في ١٨١٤، مباشرة بعد دخول الحلفاء إلى باريس، كما نادى مرة أخرى في ١٨١٥، خلال حرب المئة يوم، بتحالف فرنسا وإنجلترا، ثم، في المحل الثاني، بتحالف هذين البلدين مع ألمانيا، باعتبار هذا التحالف هو الضمانة الوحيدة للازدهار والسلام في أوروبا، جزماً كان نُصح فرنسيي ١٨١٥، بالتحالف مع منتصري واترلو، يتطلب من الشجاعة بقدر ما كان يتطلب من الإدراك للمسيرة التاريخية» (إنجلز).

«كان سان سيمون ابن الثورة الفرنسية؛ فلم يكن قد بلغ الثلاثين عندما اندلعت. كانت الثورة انتصار الطبقة الثالثة، أي معظم جماهير الأمة النشيطة في الإنتاج والتجارة، على الفئات المحظوظة، التي كانت حتى ذلك الحين تعيش حياة الفراغ: النبالة والكهنوت. لكن انتصار الطبقة الثالثة سرعان ما تكشف عن انتصار مقصور على فريق صغير من هذه الطبقة، على فوز الفئة الاجتماعية الأكثر غنى من هذه الطبقة: البورجوازية المالكة، بالسلطة السياسية. وفعلاً، فإن هذه الطبقة ازدادت تطوراً بسرعة، خلال الثورة، بالمضاربة على ملكية النبالة العقارية وأملاك الكنيسة المصادرة، ثم المباعة، وأيضاً بالاحتيال على الأمة بتموينات الجيوش. وسيطرة هؤلاء المحتالين، هي بالضبط، التي قادت فرنسا والثورة، في ظل حكومة الإدارة، إلى شفير الخراب مقدمة على هذا النحو لنابليون ذريعة انقلابه. وهكذا اكتسى، في ذهن سان سيمون، التضاد بين الطبقة الثالثة والفئات المحظوظة شكل التضاد بين «العاملين» و«المتعطلين». لم يكن «المتعطلون» هم المحظوظون القدامى فقط، بل أيضاً كل الذين كانوا يعيشون من الريع، دون المشاركة في الإنتاج والتجارة ولم يكن «العاملون» هم الأجراء فقط، بل أيضاً الصناعيين، التجار وأصحاب البنوك. لقد كان

واضحاً أن المتعطلين قد فقدوا القدرة على القيادة الفكرية والسيطرة السياسية، فهذا ما أكدته الثورة نهائياً. أما كون غير المالكين لم تكن لهم هذه القدرة، فذلك ما بدا لسان سيمون أن تجربة عهدالإرهاب قد برهنت عليه [انظر: ثورة ٨٩]. فمن ذا الذي له أن يقود ويسيطر إذن؟ ذلك هو، في تقدير سان سيمون، العلم والصناعة بعد أن يوحدهما رباط ديني جديد، مرصود لاسترداد وحدة المفاهيم الدينية التي فصمت منذ عهد الإصلاح، هو «المسيحية الجديدة» الصوفية والشديدة المراتبية بالضرورة. لكن العلم، عنده، كان الباحثين، والصناعة، كانت بالدرجة الأولى البورجوازيين النشيطين، الصناعيين، التجار، المصرفيين. لقد كان على هؤلاء البورجوازيين أن يتحولوا إلى نوع من الموظفين العامين، إلى مؤتمنين على المجتمع، إلا أنه كان عليهم أن يحتفظوا حيال العمال بموقع قيادي، مسنود أيضاً بامتيازات اقتصادية (. . .) كان هذا التصور مطابقاً تماماً لفترة، كانت فيها الصناعة الكبيرة في فرنسا، ومعها التضاد بين البورجوازية والبروليتاريا، ما زالت في طور المخاض فقط. لكن سان سيمون كان يلح أيما إلحاح: على أن ما يهمه، في المقام الأول ودائماً وفي كل مكان، هو مصير «الطبقة الأكثر عدداً وفقراً».

طرح سان سيمون منذ كتابه **رسائل من جنيف** (١٨٠٣) مبدأ «على الجميع أن يعملوا». وكان يدرك، في الكتاب نفسه، أن عهد الإرهاب في فرنسا كان سيطرة الجماهير غير المالكة (. . .) كان إدراكه في ١٨٠٢، للثورة الفرنسية، كصراع طبقي بين النبالة، البورجوازية وغير المالكين، أكثر الاكتشافات عبقرية. ونادى في ١٨١٦، بأن تكون السياسة علم الإنتاج، وبشر بذوبان السياسة الكامل في الاقتصاد. إذا كانت فكرة كون الوضع الاقتصادي هو قاعدة

المؤسسات السياسية، لا تبدو هنا إلا كبذرة، فإن الانتقال من الحكم السياسي للبشر إلى حكم الأشياء، إلى قيادة عمليات الإنتاج، إذن «القضاء على الدولة» الذي قامت حوله ضجة كبيرة، يبدو هنا معلناً بوضوح» (إنجلز).

لم تحمل الثورة البورجوازية للإنسانية «عصرها الذهبي». وهو عصر لا ينبغي، في نظر سان سيمون، البحث عنه في الماضي بل في المستقبل. فالثورة الحديثة لا تستلهم شعرها من الماضي بل من المستقبل العامر بكل جديد. والعصر الذهبي ليس سوى استعادة الإنسانية لتوازنها المفقود، في شروط جديدة: التوازن الذي قامت عليه العصور الوسطى، أخلَّت به الحروب الدينية وعصر النهضة، والتوازن الذي أعادته حقبة النبالة الجديدة والملكية المطلقة في القرنين ١٧ و١٨، أطاحت به حقبة الثورة الفرنسية لصالح اختلال جديد. وعلى الإنسانية «العاملة» اليوم (١٨١٤) أن تقيم توازناً جديداً.

يقدم سان سيمون تقييماً ذكياً لوظيفة «العاملين» و«المتعطلين» في عصره: «لنفترض أن فرنسا قد خسرت فجأة الخمسين الأوائل من فيزيائييها، الخمسين الأوائل من كيميائييها، الخمسين الأوائل من ميكانيكييها، الخمسين الأوائل من مهندسيها المدنيين والعسكريين، الخمسين الأوائل من مصرفييها، و٢٠٠ من تجارها الأوائل، و٦٠٠ من أفضل مزارعيها إلخ؛ نظراً إلى أن هؤلاء هم الفرنسيون الأكثر لزوماً للإنتاج، الذين يقدمون المنتجات الأكثر أهمية... وإلى أنهم فعلاً زهرة المجتمع الفرنسي... فهم من يكسبون له مجده، ويسرّعون حضارته وازدهاره؛ فإن الأمة تصبح، بمجرد فقدانهم، جثة هامدة. أما لو فقدت فرنسا جميع ضباط الجيش، جميع وزراء الدولة، جميع ماريشالاتها، جميع أحبارها، جميع كهنتها وجميع محافظيها

إلخ، فإن هذه الخسارة لن تكون محزنة إلا من زاوية محض عاطفية. . . » (المسيحية الجديدة).

نزلت به في آخر حياته البأساء لأن «عقلاء» عصره استخفوا بـ «جنونه»، فباع ثيابه ليدفع تكاليف نسخ كتبه التي لم يكن يجد لها ناشراً؛ وقضى الأيام الطوال لا يذوق غير الخبز والماء، ولم ينقذه من الموت جوعاً إلا مساعدة خادمه وتسع ساعات من الشغل اليومي كنساخ في مكتبة بمون مارتر. وما يكاد ينهي شغله حتى يعود إلى الكتابة. وفي هذه الفترة العصيبة كتب كتابه **المسيحية الجديدة**، الذي قدر له أن يكون إنجيل الأرض، الذي سيعيد للإنسانية المتألمة توازنها المفقود.

ـ ٦ ـ

فوريي

١٧٧٢ ـ ١٨٣٧

عصامي متحدر من عائلة تجارية كاثوليكية، صادرت الثورة ممتلكاتها. ظل إلى ١٧٩٦ وكيلاً تجارياً. ثم انتقل إلى باريس، حيث تقلب بين مهن عدة أو ـ على حد قوله ـ «حيث ضيعت أزهى سنوات حياتي في مشاغل الكذب»، فقد رأى بعينيه أصحاب المحل التجاري، الذي كان يشتغل فيه، يعفنون قصداً كمية هائلة من الرز، فائضة عن حاجة السوق، لإلقائها في البحر، حفاظاً على ارتفاع سعر الرز. ورأى في ليون كيف يأكل أصحاب مصانع النسيج لحم العمال أحياء: التجار ينظمون، باسم حرية المنافسة، تجويع الشعب، والصناعيون يجعلون عمالهم ملاحق تافهة للآلات. إنه وضع لا يطاق. وها هو «الشعب في كل مكان يتهيأ للثورة» (فوريي). لا شيء يؤخر اندلاع هذه الثورة إلا وجود البوليس والمشانق وغياب مثل جذاب معاش يغري الناس بتبنيه وتعميمه: المدينة الفاضلة أو الفلانستير، هذه الكومونة التي توفر الشروط الموضوعية لتحقيق التحرر الفردي الكامل، لجعل الحياة اليومية بهجة معاشة من الجميع وكل فرد. إذ كل فرد يحق له، في الفلانستير، أن يروي شهيته للحياة، حراً من جميع القوانين، إلا من

قانون واحد: الإنجذاب الشغوف L'attraction Passionnelle الذي ستقوم عليه حياة الإنسانية الجديدة التي نظمت نفسها طوعياً في الفلانستير لتضع حداً للفوضى الاجتماعية، أي للتنظيم الاجتماعي القائم، ولتضع بالتالي نهاية «للحضارة الحديثة القائمة برمتها على مفاسد أصيلة فيها» (فوريي)، لتقيم على أنقاضها حضارة جديدة، تقوم على توزيع الخيرات المتاحة والإغواء المتبادل.

ظل من ١٨٢٧ إلى يوم مماته، عشر سنوات كاملة، ينتظر كل يوم مقدم بورجوازي كبير يموّل مشروع إقامة مدينته الفاضلة. لكن البورجوازية التي احتقرها وحقد عليها أبت إلا أن تبرهن له على حقارتها اللانهائية، وخيبت أمله حتى في وجود فرد واحد «طيب» فيها، عقاباً لهذا الذي: «تصيد البورجوازية من كلماتها، من نبوآتها الجذلى قبل الثورة، ومن متملقيها المغرضين بعد الثورة. لقد أماط اللثام دون رحمة عن بؤس العالم البورجوازي المادي والمعنوي، وواجه بوعود فلاسفة الأنوار الجميلة، عن المجتمع الذي يحكمه العقل وحده، عن الحضارة الحبلى بسعادة كونية، عن اكتمال الإنسان اللامتناهي، كما واجهه بالتعابير الوردية لأديولوجيي البورجوازية من معاصريه؛ وأوضح كيف أن الواقع الأكثر كآبة يغطيه في كل مكان الإنشاء الأكثر طنيناً. لقد صب سخريته اللاذعة على إفلاس هذه الصيغ الكلامية القاتل. وفوريي ليس ناقداً فقط؛ بل إن طبيعته المرحة دوماً جعلت منه هجاء بل وأحد أعظم الهجائين في جميع العصور. فقد رسم بروعة ومتعة لا تضاهيان، المضاربة المجنونة التي ازدهرت في انحطاط الثورة، والروح الدكانجية التي عمت تجارة هذا العصر الفرنسية. وأروع من كل ذلك، نقده للمصير الذي كتبته البورجوازية للعلاقات الجنسية ولوضع المرأة في المجتمع البورجوازي. لقد كان

أول من نادى بأن درجة تحرر المرأة في مجتمع ما هي المقياس الطبيعي للتحرر العام. بيد أن فوريي يبدو أكثر عظمة في تصوره لتاريخ المجتمع، الذي قسّم كل تطوره الماضي إلى أربعة أطوار: الوحشية، البربرية، البطريقية، الحضارة. وهذه الأخيرة تتطابق مع ما يسمى اليوم المجتمع البورجوازي، وتتطابق بالتالي مع النظام الاجتماعي الذي انطلق من القرن ١٦؛ وأوضح أن «الحضارة تعطي لكل رذيلة مارستها البربرية بسذاجة، شكلاً معقداً، ملتبساً ومنافقاً»؛ وأنها تدور في «حلقة مفرغة»، في خضم التناقضات التي تنتجها وتعيد، دون توقف، إنتاجها دون أن تستطيع تذليلها، بحيث لا تصل دائماً إلا إلى عكس ما أرادته أو ما زعمت أنها أرادته، فمثلاً «في الحضارة يلد الفقر من الوفرة ذاتها». وهكذا نرى أن فوريي يجيد الجدل اجادةَ معاصره هيجل له» (إنجلز).

لم يتحمس فوريي للثورة الفرنسية، التي رقص هيجل لها طرباً، بل أدانها. لأنها لم تلغِ الزواج، ولم تحطم العائلة، هذا القيد الذي يكبل معصم الطفل منذ الولادة ويشل إبداعيته مدى الحياة. وإذا كانت البورجوازية لم تستطع، بثورتها، أن تنهي الاستغلال والقسوة، «فعلى العبقرية أن تكتشف طرق السعادة البدائية وتكيفها مع شروط الصناعة الحديثة» (فوريي). وهو ما سيقوله ماركس لزاسوليتش: «الشيوعية عودة للمجتمع البدائي بشكل أرقى»، حيث نبتت أحلام الإنسانية ورغباتها في التحرر الشامل التي أحبطتها وغدرت بها الحضارة البورجوازية الحديثة، التي كانت على صعيد تطور القوى المنتجة المادية، ثورة حقيقية، إلا أنها كانت، على صيعد اختزال الإنسان إلى وسيلة لمراكمة الثورة، ثورة مضادة حقيقية. والمشروع الثوري كان، في جميع مراحله، وبدرجات متصاعدة، نقداً لما هو، في الثورة

البورجوازية، ثورة مضادة، واستعادة، في شروط مادية جديدة .وعلى نحو أرقى نوعياً، لما كان وما زال إنسانياً حقاً في الحضارات القديمة: «لا نجد إطلاقاً عند القدماء أي تساؤل عن أي شكل من أشكال ملكية الأرض هو أكثر إنتاجية من غيره، أو عن أي منها يعطي الحد الأقصى من الثروة. فالثروة لا تظهر هنا كهدف للإنتاج (. . .) لذلك نجد أن التساؤل يدور حول: أي نوع من الملكية ينشئ المواطن الأفضل. لا تظهر الثرةة كغاية في ذاتها إلا بين عدد صغير من الشعوب التجارية (. . .) يبدو تصور العالم القديم، حيث يظهر الإنسان دائماً (. . .) على أنه هو غاية الإنتاج، أرفع شأناً بكثير من تصور العالم الحديث حيث الإنتاج هو غاية الإنسان، والثروة هي غاية الإنتاج. (. . .) ماذا تكون الثرةة، بعد سلخ الصورة البورجوازية الضيقة عنها، إن لم تكن تلبية حاجات الأفراد وقدراتهم ومتعهم وقواهم الإنتاجية. (. . .) ماذا تكون الثروة إن لم تكن التطوير الشامل لسيطرة الإنسان على قوى الطبيعة (. . .)، وماذا تكون الثروة .إن لم تكن التطور الكامل لمواهب الإنسان الخلاقة (. . .) مما يجعل كلية هذا التطور (. . .) غاية في ذاتها؟. (. . .) في الاقتصاد السياسي البورجوازي، وفي حقبة الإنتاج التي يمثلها، يبرز هذ التطوير الكامل لما هو كامن في الإنسان في شكل اغتراب تام وفي التضحية بالغاية الإنسانية (. . .) لصالح قسر خارجي تماماً. لذلك يبدو العالم القديم، الشبيه بعالم الأطفال، أرقى من ناحية معيّنة، من عالمنا (. . .) لقد وفّر العالم القديم الرضى، ضمن حدود ضيقة، بينما يتركنا العالم الحديث غير راضين، وحيث يبدو راضياً عن نفسه لا يكون إلا مبتذلاً وحقيراً» (ماركس ـ جروندريس).

للإطاحة بعالم جعل إنتاج الثرةة غاية الإنسان، تخيلت عبقرية

فوريي المدينة الفلانستيرية الفاضلة، ورصدت عين ماركس ما كان يجري أمامها: البروليتاريا الثورية. وهي لا تكون ثورية إلا عندما تشرع في القضاء على ديكتاتورية الدولة على المواطن، وديكتاتورية الإنتاج على المنتج وديكتاتورية السلعة على الإنسان. وهي إما أن تكون ثورية أو لا تكون.

ـ ٧ ـ

روبرت وين

١٧١٧ ـ ١٨٥٨

وُلِد في عائلة كادحة. فرّ منها في سن العاشرة وكل زاده ٤٠ شلنج. تقلب في مهن شتى قبل أن يصبح صناعياً صغيراً، فمديراً لمصنع صهره في نيولانارك الذي اشتراه مع شركائه.

كانت إنجلترا أولى البلدان التي عرفت الثورة الصناعية الآلية، وكانت بالتالي الأولى التي عرفت إنقسام المجتمع إنقساماً واضحاً إلى رأسماليين وبروليتاريين، وتفكك جميع الروابط التقليدية للعائلة، وهجرة الفلاحين المفقرين من الريف إلى المدينة: من الزراعة الخاملة إلى الصناعة العاصفة. في هذه الحقبة ظهر وين الذي تشبع بأفكار الماديين من فلاسفة عصر الأنوار. «لم ير جل أبناء فئته الاجتماعية في الثورة الصناعية إلا الفوضى حيث يطيب لهم الاصطياد في الماء العكر والإثراء السريع. أما هو فقد رأى فيها فرصته لتطبيق فكرته الأثيرة إلى نفسه، وليضع من ثم شيئاً من النظام في هذه الفوضى» (إنجلز).

في المجتمع الرأسمالي يُصب «أقصى الاهتمام على الآلة الصماء ولا تعار الآلة الحية أدنى اهتمام» (وين). أما وين فقد أراد عكس الآية، أو بالأصح، العثور على نقطة توازن بين الاهتمام بـ «الآلتين».

وهذا ما حاوله بنجاح في تجربة مصنع النسيج الذي أداره في نيولانارك التي حولها تدريجياً، بسكانها الـ ٢٥٠٠، إلى مستعمرة مثالية لا تعرف البوليس ولا القضاء الجزائي، ولا إقامة الدعاوى، ولا الجمعيات الخيرية، ولا الإحسان. وذلك لسبب واحد: كونه جعل شروط حياة العمال أقل وحشية: خفض يوم العمل إلى عشر ساعات ونصف في حين كان منافسوه يستنزفون العمال ١٣ أو ١٤ ساعة: اعتنى بالصحة؛ وسَّع المساكن؛ رفض تشغيل من هم دون العاشرة من الأطفال؛ فتح رياض الأطفال حيث كانوا يلعبون ويغنون ويرقصون تحت نظر مرشد ودود. «لكن كل ذلك لم يرض وين. فالحياة التي وفرها لعماله كانت، في نظره، أبعد ما تكون جدارة بالإنسان. «كان هؤلاء الناس عبيدي»: لأن الظروف الملائمة نسبياً التي وضعتهم فيها ما زالت أبعد من أن تسمح بتطور السجايا والذكاء تطوراً كاملاً رشيداً. ولم تكن بالأحرى تسمح بنشاط حيوي حر» (إنجلز).

أكدت له تجربته في نيولانارك أن إصلاح العالم ممكن، غير أنه كان قد بدأ يفقد ثقته في قدرة الطبقة العليا على إدراك الخير، وأقل من ذلك، على فعله: فشركاؤه انفضوا من حوله لأنه، بتحسينه النسبي لشروط العمل، نقَّص قليلاً من معدلات أرباحهم، ورأى صديقه الوزير بيل يتآمر ـ ومعه أعضاء البرلمان ـ مع أصحاب مصانع النسيج لتفشيل مشروع القانون الذي أعده في ١٨١٥ لتحديد يوم عمل الأطفال والنساء.

يئس أو كاد من الصناعيين والسياسيين فاستنجد بـ «نزاهة» «وحياد» علماء الاقتصاد. لكنه سرعان ما اكتشف أنهم مجرد «مبررين لفساد النظام الاقتصادي القائم».

كان مؤتمر الملوك ١٨١٧ في مؤتمر أكس لاشبيل آخر مناسبة لكي

يتخلص من آخر أوهامه في إمكانية التعاون الجدي مع الطبقة الحاكمة لإصلاح أوضاع الطبقة المحكومة. لقد هاله ما سمعه في هذا المؤتمر من أعلى حكام أوروبا. وأذهله «السر» الذي كشفه له أحد الوزراء المشاركين فيه، من أن الحكومات الأوروبية تعلم أن برنامجه حق، لكنها ترفض وضعه موضع التطبيق خوفاً من أن تتقدم الجماهير وتستقل اقتصادياً. لأنها إذ ذاك تفقد سيطرتها عليها.

لم يبق أمامه إلا التوجه للعمال ليناضل معهم بصلابته النادرة وأوهامه الراسخة حول جدوى مجتمعه التعاوني. فهاجم، في خطبه بينهم، الدين «عدو الحقيقة»، على حد قوله، وهاجم الملكية الخاصة والعائلة، أي أقانيم المجتمع البورجوازي الثلاث.

يئس من أوروبا العجوز «المريضة: فقرر السفر إلى القارة الجديدة: الولايات المتحدة لتجريب شيوعيته التعاونية: اشترى مدينة نيوهارموني (الانسجام الجديد) وأعلن فيها في ١٨٢٦ دستور هذه الجمهورية الذي أسماه: «إعلان الاستقلال العقلي» عن أعداء الإنسانية الثلاثة: «الملكية الخاصة، الدين المنافي للعقل والزواج». وأعلن أن أبواب جمهوريته مفتوحة لجميع ذوي النيات الحسنة من جميع البلدان. لكن سرعان ما حلّ بها الخراب في أقل من ثلاث سنوات. فعاد من جديد إلى أحياء العمال البائسين ليبشر بينهم بمذهبه، ويخوض معهم جميع نضالاتهم المطلبية.

عندما كان مكتفياً بدور المحسن للعمال، نال الثروة والحظوة في أوروبا بكاملها. فالصحافة تلهج باسمه، وصالونات الطبقات العليا تردد مآثره، والأمير لويس فيليب يجتمع به ويستمع إليه في إعجاب، «لكن ما إن تقدم بنظرياته الشيوعية حتى تغيّر كل شيء من النقيض إلى النقيض. ثلاث عقبات كانت، في نظره، تقطع الطريق على الإصلاح

الاجتماعي: الملكية الخاصة، الدين والشكل الراهن للزواج. وكان يعرف جيداً ما ينتظره إن هو هاجم هذه العقبات: إجماع المجتمع الرسمي على اتهامه، فقدانه الكلي لمركزه الاجتماعي. لكنه انطلق غير هياب للهجوم عليها بعنف. ووقع ما توقعه: نُبذ من المجتمع الرسمي وبمؤامرة صمتها هالت عليه الصحافة التراب» (إنجلز).

انتهى مجنوناً يناجي أرواح الأموات من أصدقائه: بنتام، لابلاس.. في انتظار ظهور المهدي المنتظر. لكن عندما تقدم منه الكاهن، وهو على فراش الموت، ليقدم له الأسرار الأخيرة طرده قائلاً:

«لم تكن حياتي عبثاً، لقد قدمت للعالم حقائق في منتهى الأهمية!».

* * *

محتويات الكتاب

هذا الكتاب

الفكرة الجوهرية والقائدة للبيان، ألا وهي أن الإنتاج الاقتصادي والبنية الاجتماعية، المتفرعة عنه بالضرورة، يشكلان، في كل حقبة تاريخية، أساس التاريخ السياسي والفكري لهذه الحقبة؛ ولذا فإن التاريخ كله (منذ انحلال الملكية المشاعة القديمة للأرض) كان تاريخ الصراع بين الطبقات، كان، في مختلف مراحل التطور الاجتماعي، تاريخاً للصراع بين الطبقات المستغَلة والطبقات المستغِلة، بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة.

ISBN 978-9933350598



